


VOL. 7, No. 55, May / June 1985

السنة السابعة ـ العدد ٥٥ ـ أيار/حزيران ١٩٨٥

محور خاص
الطبقة العاملة في فلسطين

## أوضاع العمال في الضفة الغربية والقطاع

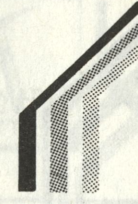
## النقابات العمالية ودورها في تنمية الصمود

## تشغيل الأحداث في المناطق المحتلة

## آثار السياسات الاسرائيلية على أوضاع العمال

## الهستدروت ودوره في المجتمع الاسرائيلي

الملف: ذهبيتان لـ «صامد» من معرضي لايبزيغ والجزائر









شهرية اقتصادية اجتماعية عمالية

تصدر مؤقتاً مرة كل شهرين

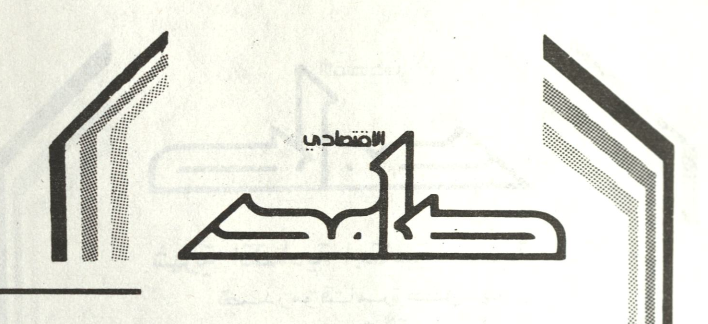
عن مؤسسة صامد

(جمعية معامل أبناء شهداء فلسطين)





المراسلات: صامد الاقتصادي ص.ب ١٨٥-٩١٠ عمان/الأردن ص ب ١٥/٥٠٢٤ بيروت/لبنان




# المحتويات

السنة السابعة ـ العدد ٥٥، أيار/حزيران ١٩٨٥







# الافتتاحية

تضع مجلة «صامد الاقتصادي» قضايا الطبقة العاملة في اولويات مهماتها. فمنذ عددها الاول، طرحت مجلتنا نفسها كمجلة اقتصادية، اجتماعية، «عمالية». ومع ان القضايا العمالية في معظمها تتداخل في صلب القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي توليها «صامد» المؤسسة و «صامد» المجلة جل العناية والاهتمام، الا ان التركيز على المسائل العمالية جاء تأكيدا على تلك الخصوصية التي تتميز بها قضايا وهموم ومشكلات الطبقة العاملة اضافة الى معاناتها من ذات المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يعانيها المجتمع ككل.

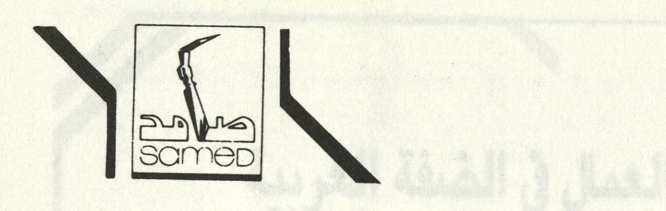
فعلى الصعيد الفلسطيني تعاني كافة الطبقات الاجتماعية في الاراضي الفلسطينية المحتلة من انعكاسات شروط الاحتلال البغيض على اوضاعها الاقتصادية والاجتماعية اضافة الى معاناتها من اشكال الاضطهاد القومي التي تمارسها سلطات الاحتلال الصهيوني ضد المواطنين العرب الرازحين تحت ظل الاحتلال. غير ان معاناة الطبقة العاملة في ظل مثل هذه الاوضاع تبرز بشكل اكثر حدة ووضوحا، كونها تعاني من الاضطهاد الوطني والاستلاب الطبقي، معا.

ان سياسة التمييز القومي التي تمارسها سلطات الاحتلال ضد المواطنين العرب والسياسة الاقتصادية التي تنتهجها حيال المناطق المحتلة والهادفة الى تخريب القاعدة الانتاجية في هذه المناطق وربطها بفلك الاقتصاد الاسرائيلي المثقل بالمشاكل، ادت الى تفاقم المشكلات الاقتصادية في الارض المحتلة، وحدت بقطاع كبير من المزارعين والعمال العرب الى العمل في المشاريع الاقتصادية الاسرائيلية، مما اوقع العامل الفلسطيني اسيراً للاستغلال الذي اتخذ عددا من الاشكال، منها تدني الاجور قياسا لاجر العامل اليهودي الذي يعمل في نفس المجال وحرمانه من حقه في التأمين الاجتماعي والصحي والتعويضات وتعرضه للعزل التعسفي.. الخ

★ ★

واذا كانت ابحاث محور هذا العدد من «صامد الاقتصادي» ترسم صورة لاوضاع عمالنا في الاراضي المحتلة، الا اننا كنا نطمح بما هو اكثر من ذلك، اي محاولة البحث في تجاوز هذه





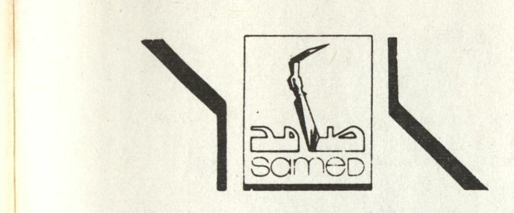

الاوضاع من خلال معالجة ابرز المشكلات التي تعانيها الطبقة العاملة تحت ظل الاحتلال.

وفي يقيننا، فان مشكلة توجه العمالة الفلسطينية الى المشاريع الاقتصادية الاسرائيلية تقف في واجهة هذه المشكلات.. وعليه، فقد ارتأت مجلة «صامد الاقتصادي» ان تطرح استفتاء على الفعاليات السياسية والاقتصادية الفلسطينية والعربية يهدف الى الاجابة على السؤال التالي:

«ما هي الوسائل - في رأيكم - التي تكفل اعادة استيعاب العمالة الفلسطينية التي اضطرت في ظروف صعبة سابقة للعمل في المشاريع الاقتصادية في مجالات الزراعة والصناعة والبناء والخدمات، وكيف يتسنى لنا ان نعمل على اعادة امتصاص هذه العمالة والحيلولة دون مشاركتها في الاقتصاد الاسرائيلي في المستقبل؟».

وقد كنا نأمل في مشاركة غالبية الفعاليات والمؤسسات في تشخيص هذه المشكلة واقتراح الحلول، وطرحنا السؤال/ المشكلة على كافة الفعاليات والمؤسسات وقيادات وكوادر من تنظيمات مختلفة قناعة منا بان الموضوع يشكل هاجسا للجميع، بغض النظر عن اية خلافات في الرؤية السياسية او الانتماء التنظيمي او التوجه الايدولوجي.

غير ان النتيجة جاءت مخيبة للامال، فالاستجابة جاءت محدودة، ومحدودة جدا قياسا لعدد الذين وضعت «صامد الاقتصادي» ثقتها فيهم للمشاركة في معالجة هذه المشكلة والذين في معظمهم استنكفوا حتى عن مجرد تقديم الاعتذار! فهل حجة الاختلاف في الرؤية السياسية هي الدافع وراء الاستنكاف عن المشاركة والاستنكاف عن الاعتذار؟ ام انها حجة الاستغراق اليومي في العمل السياسي وقضاياه «الجوهرية»! بحيث يغدو البحث في المشاكل الاخرى، كالمشكلة التي هي قيد بحثنا، ضربا من الغرق في «الهامشي»! على حساب «الجوهري»!؟ ام ان المشكلة المطروحة - برأي هؤلاء - هي على درجة من التعقيد بحيث تستحيل معها كل الحلول.. ويصبح البحث فيها نوعا من الحراثة في البحر!؟




يقينا اننا لا نعتقد ان ثمة مشكلة عصية عن الحل، وانه ليس ثمة مشاكل صغيرة او ثانوية الى درجة يعف البعض عن الاقتراب منها والتسامي عن معالجتها . وعليه، فان المشكلة ما زالت قائمة، والسؤال ما زال مطروحا، ونامل ان تتسع دائرة الاستجابة والمشاركة في هذا الاستفتاء، وسوف نعمل على نشر ما وردنا وسيردنا من اجابات في عددنا القادم.

★ ★

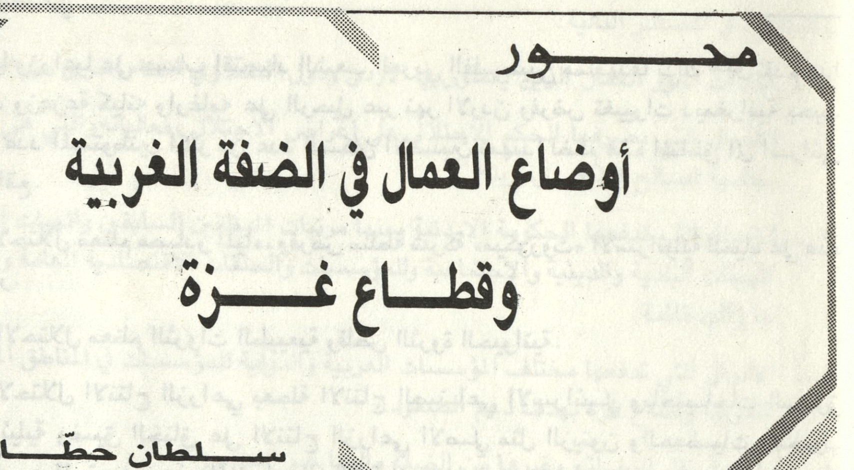
وبمناسبة اصدارنا لهذا المحور الخاص حول الطبقة العاملة في فلسطين، والتي قد يرى بعض القراء ان ابحاثه لم تتطرق الى دراسة جذور نشوء وتطور الطبقة العاملة، نرى انه من الضروري الاشارة الى ان البحث في هذه الجذور قد تم بصورة موسعة في اطار مشروع دراسة «نشوء وتطور الطبقة العاملة في الاقطار العربية» التي تبناها المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل في الجزائر والتابع لمكتب العمل العربي، والذي قام بدوره بتكليف مؤسسة «صامد» ومؤسسة البحوث والاستشارات في بيروت بتكوين مجموعة عمل من مختلف الاختصاصات لدراسة نشوء وتطور الطبقة العاملة الفلسطينية.

وقد انجز القسم الاكبر من هذه الدراسة ونشر في اعداد متفرقة سابقة من «صامد الاقتصادي»، وسوف نقوم في عدد قادم بنشر تقييم لما انجزناه في هذا المشروع بهدف استكماله في المستقبل القريب.

وسوف تظل هموم وقضايا الطبقة العاملة، وعلى الاخص هموم وقضايا الطبقة العاملة في فلسطين المحتلة، في مقدمة ما توليه «صامد» المؤسسة، ومجلة «صامد الاقتصادي» من الاهتمام الذي تستحقه، انطلاقا من قناعتنا بان الجهد الذي نبذله هو حراثة في ارض خيرة قادرة على العطاء.. وبلا حدود.

**أحمد أبو علاء**






ان حجم التوتر النفسي والمعيشي الذي يعيشه العامل الفلسطيني في الارض المحتلة يتطلب اعادة تقرير التوجه في دعم صمود الشعب الفلسطيني وذلك باعادة النظر في ضخ اموال الدعم للقطاعات الصناعية والحرفية الفلسطينية داخل الارض المحتلة، لتستطيع ايجاد فرص عمل مستقرة لقطاعات اوسع من العمال المهددين بالفصل والذين يقفون على ابواب الهجرة خارج وطنهم على ان يعتمد الدعم اساليب انتاجية تمكن المؤسسات الاقتصادية الوطنية من النهوض والنمو وتعطي مردودا اقتصاديا واجتماعيا داعما للصمود وخالقا مناخاته وموفرا اجواء مشاركة العمال في امتلاك المصانع والورش والمساهمة في رأسمالها الى جانب الرأسمال الوطني الداعم، ومعززا وموفرا اسباب توجه فعلي لمقاطعة المواد الاستهلاكية الاسرائيلية التي يتوفر مثيلها من المؤسسات الوطنية الفلسطينية كخطوة نحو مقاطعة شاملة لاقتصاد العدو.

وما الخطوات التي قطعتها اللجنة الاردنية الفلسطينية لدعم الصمود الا مؤشرات واضحة على طريق اعادة صياغة الاوضاع الاقتصادية بشكل افضل.

**الممارسات الاسرائيلية ضد العمال الفلسطينيين:**

لقد عمل الاحتلال الاسرائيلي، على تحويل المناطق المحتلة الى مستعمرات تابعة للاحتكار الاسرائيلي. كما ربط اقتصادها وتجارتها وقوة العمل فيها بسلاسل التبعية والالحاق الاقتصادي وادى ذلك عمليا الى عرقلة نموها اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا والى ضرب مستوى حياة وتطور شعبها معاشيا واجتماعيا، هذا بالاضافة الى استغلال عشرات الوف العمال من سكان المناطق المحتلة في سوق العمل داخل اسرائيل بصورة بشعة.

وتتبلور الممارسات الاسرائيلية ضد المواطنين الفلسطينيين فيما يلي:

١ ـ سلب الاحتلال ما يزيد عن نصف اراضي الشعب العربي الفلسطيني في هذه «المناطق» حيث اقام عليها شبكة واسعة من المستوطنات اليهودية (اكثر من ١٤٠ مستوطنة) واقام عليها اقتصادا

صناعيا وزراعيا على حساب اقتصاد الشعب العربي الفلسطيني مستهدفا بذلك خنق تقدم هذا الشعب وزعزعة كيانه وارغامه على الرحيل عبر نهر الاردن وفرض تغييرات ديمغرافية بحيث يصبح عدد المستوطنين اكثر من عدد السكان الاصليين تمهيدا لضم هذه المناطق الى اسرائيل كأمر واقع.

٢ - وسلب الاحتلال معظم مصادر المياه، وفرض سلطة شركة «ميكوروت» الاسرائيلية للمياه على هذه المصادر.

٣ - وسلب الاحتلال معظم الثروات الطبيعية وقلص الثروة الحيوانية.

٤ - وربط الاحتلال الانتاج الزراعي بعجلة الانتاج الصناعي الاسرائيلي وباحتياجات السوق الاسرائيلية وضيق الخناق على الانتاج الزراعي الاصلي مثل الزيتون والحمضيات والحبوب وغيرها، وعرقل تصدير هذه المنتجات الزراعية الى الخارج.

٥ - منع الاحتلال واعاق تطور الانتاج الاساسي مثل صناعة الصلب والاليات الخ. والحق الانتاج الصناعي باحتياجات الصناعة الاسرائيلية واحتياجات التصدير الاسرائيلي.

٦ - عمل الاحتلال ويعمل على سلب امتيازات شركة كهرباء القدس وعرقل نمو الطاقة الكهربائية حيث قام بمنع او عرقلة وصول مولدات واجهزة كهربائية الى المؤسسات الفلسطينية مثل بلدية نابلس وغيرها

٧ - فرض الاحتلال الهيمنة على الاستيراد والتصدير وفروع التجارة

٨ - وربط النمو المالي والجهاز المصرفي والبنكي برأس المال الاسرائيلي وبالبنوك والمصارف والبورصة وشركات التأمين الاسرائيلية. واعاق وقلص اقامة مؤسسات ذات رؤوس اموال عربية، وخاصة في مجالات الانتاج،

٩ - فرض الاحتلال هيمنة المواصلات الاسرائيلية على المواصلات العربية والمحلية

١٠- قام الاحتلال بتدمير الكثير من البيوت ومخيمات اللاجئين، خاصة في قطاع غزة، واخضع الاعمال والانشاء لخارطة التهويد، وعلى الكثير من البلديات وطرد العديد من رؤساء البلديات والشخصيات الوطنية عن وطنهم.

١١- زج في السجون بالالوف من الشبان والنساء والمناضلين ضد الاحتلال، وبذلك دمر مداخيل الوف العائلات وشوه حياتها الاجتماعية.

**مداخيل وسمات اقتصاد الاراضي المحتلة:**

ان الدلائل الاقتصادية لا تعكس طبيعة القاعدة الاقتصادية التي تستند اليها، اذ ان ما يميز مسار التطور هو عدم طبيعته وعدم ثبوتيه وتاثر النمو، حيث نلاحظ دائما تأرجحات مستمرة في معدلات دلائل التطور بين صعود وهبوط فلو قارنا، على سبيل المثال، معدلات الارتفاع التي حدثت عام ١٩٧٠ بمعدلات العام ١٩٨٤ لوجدنا تراجعا نسبيا ملحوظا، ويمكن ان نجد ان اسباب الارتفاع المذكور كامنة،





بالاساس، في المصادر التالية:

١ - عائدات اجور العمال الذين يعملون في الاردن ودول النفط وفي انحاء اخرى من العالم.

٢ - الاموال التي يصرفها الحكم الاحتلالي على اغراض الاحتلال وفعالياته والتي هي في واقع الامر معادية لمصالح الشعب وحريته.

٣ - الاموال التي تدفعها الحكومة الاردنية ومنها مرتبات الموظفين السابقين والهبات او المخصصات للهيئات البلدية والدينية والاجتماعية وللمؤسسات والحلقات الاقتصادية العامة والخاصة والتي ما زالت قائمة.

٤ - الاموال التي تدفعها مختلف المؤسسات العربية والدولية للمؤسسات في المناطق المحتلة - الضفة الغربية وقطاع غزة بهدف دعم الصمود.

٥ - عائدات نقل البضائع وغيرها من الضفة واليها عبر الجسور.

٦ - عائدات تصدير المنتجات في الضفة والقطاع وخاصة الزراعية كالحمضيات وبعض الصناعات الاستهلاكية والخفيفة.

٧ - رؤوس الاموال الاسرائيلية وغيرها، التي تستثمر في استغلال الايدي العاملة الرخيصة وقوى الانتاج الاخرى وخاصة في الصناعات الخفيفة والزراعية والنقليات والحرف وغيرها. وذلك داخل المناطق المحتلة نفسها.

ولا يمكن اعتبار معظم هذه المداخيل قواعد اقتصادية ثابته وذلك لسببين:

اولا: ان معظم هذه المداخيل لم يكن مصدرها الاساسي القاعدة الانتاجية في المناطق المحتلة لكونها مرتبطة بمصادر خارجية من جهة، وبسلاسل التبعية للسوق الاسرائيلية من جهة ثانية.

ثانيا: ان معظم هذه المداخيل لا يجري استثمارها من جديد في الفروع الانتاجية الصناعية والزراعية والبناء، بسبب العوائق والصعوبات التي يضعها المحتل الاسرائيلي، مما ادى ويؤدي الى توسيع نطاق السوق الاستهلاكية والى الطفيلية في التطور حيث تتطور الفروع غير الانتاجية والمرتبطة برأس المال الاسرائيلي الاجنبي الذي يمتص الارباح وثمرة الاعمال ويحول دون تراكم رأس المال داخل هذه «المناطق» لتفعيله من جديد في عملية الانتاج وخلق قيم وثروة اقتصادية جديدة.

**حجم القوى العاملة من ١٩٨٠-١٩٨٥:**

بلغ عدد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة في سنة ١٩٨١ مليونا و ١٥٤ الف نسمة (٧٠٨٨٠٠ نسمة في الضفة) (٤٤٥٤٠٠ نسمة في القطاع) واما عدد الذين هم في سن العمل فقد بلغ ٧٠٠ ٦٥١ شخصا اي ٥٥ بالمئة من مجموع السكان (الرجال منهم ٢١٢٨٠٠ والنساء ٣٣٨٩٠٠).

ولكن مجموع قوة العمل في السنة نفسها بلغ ٢١٩,١٠٠ اي بنسبة ٣٣,٦ بالمئة من الذين هم في سن العمل.

اما الذين كانوا يعملون منهم فقد بلغ عددهم ٢١٦٨٠٠ (١٨٨ ٦٠٠ من الرجال و ٢٨٢٠٠ من النساء).

ولا يدخل عمال القدس العربية المحتلة في هذا الحساب على اعتبار انه تم «ضمها» الى اسرائيل ضمن حدود ١٩٦٧ ويبلغ عدد سكان القدس المحتلة، اعتمادا على تقرير مراقب الهستدروت العام عن مجلس عمال القدس الذي صدر في شهر آب ١٩٨٢ ـ ٤٠٠ ١١٨ نسمة في العام ١٩٨٠ وتشكل القوة العاملة نسبة ٢٧ بالمئة (معهد الدراسات الاقتصادية والاجتماعية في اللجنة التنفيذية للهستدروت بتاريخ ٨/٩/ ١٩٨٠).

ان نسبة قوة العمل في «اسرائيل» من مجموع السكان الذين هم في سن الـ ١٤ هي ٤٩,٥ بالمئة بينما لا تتجاوز هذه النسبة في المناطق المحتلة ٢٣,٦ بالمئة.

ان عدد العمال الذين يعملون هو ٨٠٠ ٢١٦ من اصل قوة العمل البالغة ١٠٠ ٢١٩ (وليس من اصل من هم في سن العمل) وذلك في سنة ١٩٨١.

في سنة ١٩٨١ ايضا بلغ عدد العمال من سكان المناطق المحتلة، الذين يعملون في هذه المناطق، ١٤١ الفا (٩٤١٠٠ في الضفة الغربية و ٤٦٩٠٠ في قطاع غزة وشمال سيناء)، اما عدد العمال، الذين يعملون في اسرائيل، من هذه المناطق فقد بلغ في السنة نفسها ٧٥٧٠٠ اي ٢٤,٩ بالمئة من مجموع العمال الذين يعملون من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة وشمال سيناء وينقسم هذا العدد كالتالي: ٣٩٨٠٠ عامل من الضفة الغربية و ٣٥٩٠٠ عامل من قطاع غزة وشمال سيناء.

وقد ازداد عدد عمال المناطق المحتلة الذين يضطرون الى العمل داخل اسرائيل فبينما كانت نسبة هؤلاء العمال من مجموع عمال الضفة الغربية وقطاع غزة في العام ١٩٧٠ تعادل ١١ بـالمئة ارتفعت الى ٣٤,٩ بالمئة في العام ١٩٨١ اي تضاعفت ثلاث مرات.

يبين الجدول التالي النسبة المئوية لعمال المناطق المحتلة في بعض الفروع ونسبتهم من مجمل قوة العمل الاسرائيلية.

| الفرع | عام ١٩٧٠ | عام ١٩٨١ |
|---|---|---|
| الزراعة | ٥,٦ بالمئة | ١١,٦ بالمئة |
| البناء | ١٢,٣ بالمئة | ٢٢.٧ بالمئة |
| الصناعة | ١ بالمئة | ٤,٥ بالمئة |
| من مجمل قوة العمل الاسرائيلية | ٢,١ بالمئة | ٥,٦ بالمئة |

فقد ارتفعت النسبة المئوية لعمال المناطق المحتلة في اسرائيل من قوة العمل الاسرائيلية العاملة في فروع العمل التالية: الزراعة من ٥,٦ بالمئة في سنة ١٩٧٠ الى ١١,٦ بالمئة في سنة ١٩٨١ وفي البناء





من ١٢,٣ بالمئة في سنة ١٩٧٠ الى ٢٢,٧ بالمئة في سنة ١٩٨١. وفي الصناعات من ١ بالمئة في سنة ١٩٧٠ الى ٤,٥ بالمئة في سنة ١٩٨١.

توزيعة العاملين في المناطق المحتلة في اسرائيل على فروع الانتاج الاسرائيلية ١٩٨١:

| الفرع | العدد بالالاف | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| الزراعة | ١٠,١ | ١٣,٣ |
| البناء | ٣٧,٥ | ٤٩,٥ |
| الصناعات | ١٤,٠ | ١٨,٥ |
| اعمال متفرقة | ١٤,١ | ١٨,٧ |
| المجموع | ٧٥,٧ | ١٠٠,٠ |

توزيعة العاملين في داخل الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين على فروع العمل ١٩٨١:

| الفروع | العدد بالالاف | النسبة المئوية | نسبة عمان المناطق المحتلة في فروع الانتاج الاسرائيلية |
|---|---|---|---|
| الزراعة والاحراش والاسماك | ٣٨, | ٢٧,٠ | |
| الصناعة والتعدين | ٣٢,١ | ١٥,٧ | ١٨,٥ |
| البناء والاشغال العامة | ١٤,٨ | ١٠,٥ | ٤٩,٥ |
| التجارة والمطاعم والفنادق | ٢٣,١ | ١٦,٤ | |
| النقليات والتخزين والاتصالات | ١٠,٦ | ٧,٥ | |
| الخدمات العامة والاجتماعية | ٢٤,٨ | ١٧,٦ | |
| الخدمات العالية والكهرباء والماء والخدمات الشخصية | ٧,٥ | ٥,٣ | |
| المجموع | ١٤,٠ | ١٠٠,٠ | |

اما توزيع القوى العاملة العربية في الضفة الغربية بما فيها القدس العربية في عام ١٩٨٣ فقد قدر بحوالي ١٦ الف عامل وعاملة ولقد جاء توزيع هذه القوى حسب القطاعات الاقتصادية على النحو التالي:

| القطاعات الاقتصادية | حجم القوى العاملة |
|---|---|
| الزراعة | ١٩٧٢٠ |
| الصناعة | ٢٠٨٨٠ |
| البناء والتشييد | ٢٣٢٠٠ |
| التجارة والسياحة | ١٧٤٠٠ |
| النقل والمواصلات | ٩٢٨٠ |
| الخدمات | ٢٥٥٢٠ |
| المجموع العام | ١١٦ ٠٠٠ |

اما القوى العاملة العربية عام ١٩٨٤ فقد قدر مجموعها في الضفة الغربية وقطاع غزة مع نهاية شهر اذار عام ١٩٨٤ بحوالي ٩٠ الف عامل وعاملة منهم حوالي ٥٥,٨٠٠ يعملون عن طريق مكاتب الاستخدام الاسرائيلية بينما يعمل ٣٤ ٢٠٠ منهم اي ٣٨٪ عن طريق السماسرة وجزء كبير منهم من الاحداث والنساء ويخضع الذين يعملون عن طريق السماسرة للظلم والعسف في مجال التأمينات الاجتماعية حيث يقتطع منهم ما يقارب ٢٥ مليار شيكل سنويا لصالح السوق السوداء للعمل الاسرائيلي.

وجاء توزيع القوى العاملة العربية التي تعمل عن طريق مكاتب الاستخدام على النحو التالي:

| القطاعات الاقتصادية | حجم القوى | نسبتها ٪ |
|---|---|---|
| الزراعة | ٥١٩٠ | ٩,٣ |
| البناء | ١٦٥٥٠ | ٢٩,٧ |
| الصناعية | ٢٢٧٠٠ | ٤٠,٧ |
| الخدمات | ١١٣٦٠ | ٢٠,٣ |
| المجموع | ٥٥٨٠٠ | ١٠٠٪ |

ويبين الجدول ان الغالبية العظمى من القوى العاملة العربية في الضفة والقطاع تعمل في المهن الهامشية التي تشمل قطاع البناء والتشييد والجزء الهامشي من قطاع الصناعة وهذان القطاعان يشكلان حوالي ٧٠,٥٪ من مجموع القوى العاملة كما ان ما يزيد على ٣٤٪ من قوى العمل العربية في الضفة والقطاع تعمل داخل فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨.





ان نسبة من هم في سن ١٤ـ ٢٤ عاما من مجموع هؤلاء العمال هي ٤١,٤ بالمئة. وهذا يشير الى العدد الكبير من اطفال وشبان الشعب الفلسطيني الذين يسامون الاستغلال الوحشي في اصعب الاعمال في اسرائيل.

١ ـ ان ١٥ بالمئة من عمال المناطق المحتلة الذين يعملون في اسرائيل لم يدخلوا المدرسة ابدا.

٢ ـ ان ٢٨,٥ بالمئة من هؤلاء العمال تعلم في المدرسة في المرحلة الابتدائية فقط.

٣ ـ ان ٣٠ بالمئة من هؤلاء العمال تعلم في المدرسة حتى الصف التاسع فما فوق.

ومعظم هؤلاء العمال غير ثابت في مكان العمل الواحد او في فرع العمل الواحد الامر الذي يمكن صاحب العمل من استغلالهم وهضم اجورهم وحقوقهم الاولية وتبلغ نسبة من يعمل منهم في مكان عمل واحد من يوم حتى سنة ٤٦,٢ بالمئة من المجموع، واما نسبة من يعمل في مكان العمل او فرع العمل الواحد من سنة الى سنتين فهي ١٧,٨ بالمئة من المجموع ومن يعمل من ٢ـ٤ سنوات فنسبتهم ١٦,٥ بالمئة، ومن يعمل من ٤ سنوات فما فوق فنسبتهم ١٩,٥ بالمئة.

واكثر من نصف هؤلاء العمال يعملون في اسرائيل لفترات قصيرة ثم يتركون مراكز عملهم.

كما يعمل ٤٢ بالمئة من هؤلاء العمال في تل ابيب والمنطقة الوسطى. ويعمل ٢٩,٣ بالمئة منهم في بئر السبع والمنطقة الجنوبية، ويعمل ٢١,٤ بالمئة منهم في القدس، باستثناء عمال القدس العربية المحتلة.

ان ٨٠٪ من عمال الارض المحتلة من اصل فلاحي وتشكل نسبة العاملين من المخيمات في قطاع غزة ٥٠٪ من حجم القوى العاملة من القطاع في اسرائيل. وفي حين يعود ٨١,٢٪ بالمائة من عمال المناطق المحتلة الى بيوتهم في الضفة الغربية يوميا فان الذين يعودون الى بيوتهم في القطاع يصل الى ٧٣٪ فقط والبقية ينامون قرب عملهم (الطليعة ٧/٤/١٩٨٣).

**مخططات اسرائيلية لطرد العمال العرب** :

ان المتتبع لحجم القوى العاملة العربية من الضفة والقطاع والعاملة داخل فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ سيجد انه تزايد بشكل مستمر في اعوام السبعينات وبداية الثمانينات وحتى عام ١٩٨٤. وهناك اجراءات اسرائيلية بدأت تتخذ ضد العمال العرب لمواجهة البطالة المتزايدة في اوساط اليهود بتعويضها بالبطالة في اوساط العمال العرب من الضفة والقطاع ..

ان الارقام التالية تدلل على ما ذهبنا اليه ففي حين كان حجم القوى العاملة العربية من الضفة والقطاع والعاملة في اسرائيل عام ١٩٧٠ لا تتجاوز (٢٠) الفا نجدها عام ١٩٧١ قد وصلت اكثر من ٣٣ الفا وفي عام ١٩٧٢ (٥٠٩٠٠) وعام ١٩٧٣ (٥٩,٤٠٠) وعام ١٩٧٤ (٦٦,٥٠٠) وعام ١٩٧٥ (٦٤,١٠٠) وعام ١٩٧٦ (٦٢,٥٠٠) وعام ١٩٧٧ (٦٠,٧٠٠) وعام ١٩٧٨ (٦٥,٥٠٠) وعام ١٩٧٩ (٧٢,٢٠٠) وعام ١٩٨٠ (٧٢,١٠٠) وعام ١٩٨١ (٧٢,٧٠٠) وعام ١٩٨٢ (٨٠,٠٠٠) وعام ١٩٨٣ (٨٣,٠٠٠) وفي عام ١٩٨٤ (٩٠ الفا).

أما الاجراءات التي بدأت سلطات الاحتلال الاسرائيلية باتخاذها مع نهاية عام ١٩٨٤ فقد اخذت اشكالا عديدة منها قرار اللجنة الوزارية للشؤون الاقتصادية في الكيان الصهيوني بتجميد ٧٥٪ من الاتفاقيات والعقود الحكومية الجديدة مع المقاولين والموردين لمدة ٣ اشهر مما تسبب في موجة جديدة كبيرة من البطالة طالت اولا وقبل كل شيء العمال العرب في المناطق المحتلة ( القدس ١٩٨٤/٨/٣ ) .

ومن هذه الاجراءات ايضا والتي استهدفت العمال العرب وانعكست على حجم البطالة الواسع في صفوفهم الاجراء الذي اتخذه بنك اسرائيل في قراره في ١٩٨٤/٨/١ والذي يدعو البنوك الصناعية الى تجميد قروض التطوير الممنوحة للصناعيين الأمر الذي مس المصانع التي بدأت في الانتاج مؤخرا والذي ادى الى ركود وبطالة ( القدس ١٩٨٤/٨/٤ ) .

وكانت صحيفة الاتحاد العربية الصادرة في حيفا قد كشفت عن مخطط اسرائيلي يستهدف طرد ٣٢ الف عامل من المناطق المحتلة واستبدالهم باليهود وهذا المخطط كان قد اتخذه وزير العمل الاسرائيلي موشيه قصاب ( الاتحاد ١٩٨٤/١٢/٣ ) .

وفي سبيل احداث المزيد من البطالة في صفوف العمال العرب وطردهم من عملهم عمد وزير الحرب الاسرائيلي متعاونا مع وزير العمل على استصدار قرار بضرورة حصول العمال العرب على تصريح عمل خاص بالفلسطينيين من سكان المناطق المحتلة في صيغ جديدة تضمن وضع العراقيل وينص على حرمان اي عامل من الحصول عليه اذا ما كان سجن ولو ليوم واحد ( هعولام هازيه ١٩٨٥/١/٢ ) .

وعلى اثر تنفيذ بعض الاجراءات الصهيونية فقد انخفض عدد العاملين مع نهاية عام ١٩٨٤ من ٩٠ الف عامل الى ٨٠ الف عامل وذلك حتى بداية شهر تشرين اول عام ١٩٨٤ ( دافار ١٩٨٤/١٠/٢٢ ) .

وفي حين اشارت صحيفة هآرتس الاسرائيلية الى أن عدد العاملين في اسرائيل من عمال الضفة والقطاع قد بلغ ٩٣ الف عامل عام ١٩٨٤ فانها اكدت على هدف الاجراءات الاسرائيلية طرد العمال العرب بقولها ان اعدادهم قد انخفضت في الربع الثالث من عام ١٩٨٤ بنسبة ٣٪ بالمقارنة مع سابقه .

لقد ادى ارتفاع نسبة البطالة في الكيان الصهيوني الى انخفاض في الأجور التي يتقاضاها العمال الفلسطينيين في اسرائيل وأدت البطالة ايضا الى قيام وزارة العمل والرفاه الاجتماعي الاسرائيلية بالاستغناء عن خدمات حوالي ٣٢ الف عامل فلسطيني من الضفة الغربية وقطاع غزة يعملون داخل فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ وهم يشكلون ما نسبته ٣٢٪ من اجمالي قوة العمل الفلسطينية العاملة في اسرائيل وتأتي هذه الخطوات التي تجريها السلطات الاسرائيلية مؤخرا من أجل احلال العمال اليهود محل الفلسطينيين لتخفيف نسبة بطالة اليهود ..

ان عمال الضفة وقطاع غزة ونتيجة الاجراءات الاسرائيلية الأخيرة في مجال الاستغناء عن العمال الفلسطينيين يواجهون بطالة واسعة تضطرهم الى الهجرة للبحث عن عمل خارج وطنهم وهذه أحد أهداف السلطات الاسرائيلية او البحث عن عمل بواسطة السماسرة الذين يستغلونهم استغلالا بشعا .





لقد كان لتوقيع اتفاقية الصفقة الشاملة «أ» و« ب» بين الحكومة الاسرائيلية ونقابات العمال العامة الاسرائيلية « الهستدروت » اثرا سيئا على العمال الفلسطينيين اذ سيترتب على هذه الاتفاقية الاستغناء عن ١٥٠٠٠ عامل ومستخدم في قطاع الخدمات الاسرائيلي والتحكم بأجور العمال الفلسطينيين ..

لقد اصبح من الواضح ان الطبقة العاملة الفلسطينية هي الأكثر تأثرا من هذا الوضع الاقتصادي المتردي للكيان الصهيوني ، سواء كان ذلك بسبب التمييز القومي الذي يمارس ضد العرب ، او في توجهات سلطات الاحتلال التي تستهدف تدمير البنية الانتاجية للاقتصادي المحلي بالضفة الغربية وقطاع غزة وربطه ليكون تابعا لالية الاقتصاد الاسرائيلي .

لقد انعكست ازمات الاقتصاد الاسرائيلي وامراضه على العمال الفلسطينيين في ذلك الهبوط الحاد في الأجور الى درجة معاناة الجوع وسوء التغذية وخاصة في اوساط من يطردون من عملهم .

وطبقا لاحصائيات رسمية فان هناك حوالي (٩٠ الف ) عامل من الضفة الغربية وقطاع غزة يجتازون الخط الأخضر يوميا للعمل في المنطقة المحتلة عام ١٩٤٨ من بينهم (٥٥٨٠٠) عامل من المستخدمين عن طريق مكاتب الاستخدام ومؤهلين لأخذ تعويض بطالة والباقي (٣٤٢٠٠) لا يحصلون على حق تعويض البطالة او التأمينات الأخرى .. وهم يعملون بشكل غير قانوني وبدون اذونات عمل ( غير مسجلين في مكاتب الاستخدام الرسمية التابعة للهستدروت ) .

وتكشف جريدة جيروسالم بوست الاسرائيلية عن اوضاع مثل هؤلاء العمال فتقول « ان نقطة تفتيش اسرائيلية وضعت على طريق بيت لحم - القدس للتفتيش عن العمال العرب العائدين من العمل للتأكد من وجود تصاريح عمل بحوزتهم ، اكتشفت انه من بين ٧٧٨٠ عاملا كانوا في ٢٩٥ سيارة نقل للعمال هناك ٢٠٠ عامل بدون اذونات عمل ، اي ما يعادل ٢٦٪ من العدد قيد التفتيش » .

ان هذه العينة تبين ان حوالي ربع العمال من الضفة والقطاع العاملين داخل فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ لا يحوزون على تصاريح عمل وبالتالي فهم محرومون من أية حقوق بطالة أو تأمين او تقاعد .

ان العمال الفلسطينيين الذين يشتغلون بأذونات عمل يواجهون هم ايضا عسفا واجحافا فأجورهم المدفوعة لا ترتبط بغلاء المعيشة ولا بارتفاع الأسعار ولذلك فان ملايين الشيكلات التي تقتطع من اجورهم عن الاجازات وتعويضات المرض والعلاوات المتفرقة تدفع لهم ثانية وقد نقصت عن قيمتها الفعلية بمبالغ كبيرة هذا في حالة اعادة دفعها فالكثير من العمال الفلسطينيين يعتقد نتيجة لوضعه الاستخدامي ان حقوقه هي الاجرة اليومية التي يتقاضاها ولا يعتقد ان بوسعه الحصول على غيرها في حالة مطالبته بذلك .

ويبرز مسؤول خدمات التشغيل في الكيان الاسرائيلي نهب الأموال المتجمعة عن التأمينات المفروضة على العمال العرب وتبديدها فيقول « ان مكتب الخدمات الاسرائيلي يقتطع مليار شيكل شهريا من مشغلي هؤلاء العمال حيث يدفع عبر البنوك ٧٥٪ من هذا المبلغ كأجور والباقي يذهب الى صندوق الخدمات الاجتماعية في الخزينة » .

ويضيف مسؤول خدمات التشغيل قائلا « ان عدة ملايين من الشيكلات قد تجمعت ، ولم تتم اية عملية تقييم فعلية لقيمتها » . وفي مكان اخر من تقريره يعترف قائلا « ان قسما ضئيلا من هذه الأموال

تم صرفه للتقاعد والاعانات .. ويتم صرفها على نقل مخيمات اللاجئين بعد هدمها لاسكان اللاجئين في مناطق اخرى . » ( الشعب ٨/١/١٩٨٤ ) .

**التميز في المعاملة والأجور :**

جاء في تعريفة الأجور الهستدروتية للعمال الاسرائيليين الذين يعملون في الزراعة كما نشرت في مجلد اتفاقيات العمل باللغة العبرية رقم « د » ، ان اجرة العامل عند بدء العمل في الزراعة تتراوح بين ٢٦٠ ـ ٢٨٣ ليرة اسرائيلية يوميا ابتداءاً من ١/١٠/١٩٧٩ وبناء عليه يكون معدل اجرة العامل الفلسطيني اقل من ثلثي اجرة عامل الزراعة الاسرائيلي عند بدء العمل ، ويجب ان يكون واضحاً ان هناك اجورا اقل من المعدل .

ان هناك حقائق يعرفها الاسرائيليون قبل غيرهم تؤكد ان اجرة العامل العربي الذاهب من الضفة والقطاع للعمل في فلسطين المحتلة عام١٩٤٨ اقل بكثير من اجرة شبيهة اليهودي في نفس العمل . ففي كافة المجالات ومرافق العمل فان اجرة العامل العربي تتراوح من ٣٣٪ الى ٤٠٪ فقط من اجرة العامل اليهودي وهذا ما اشار اليه الكاتب الاسرائيلي يسرائيل تومز في جريدة يديعوت احرنوت .

ان عينة اولية لأجور بعض العمال العرب من مصنع مواسير الشرق الأوسط في مدينة الرملة مثلا تكشف عن هذه الحقيقة .

يقول العامل جعفر حمدان : يعمل في المصنع ١٤ عاملا من المناطق المحتلة من مجموع ٣٠٠ عامل ، والمصنع يقرر أجور عمال المناطق كما يشاء بدون الاهتمام باتفاقيات العمل الجماعية الملزمة .

وهذه حصيلة المقارنة ما بين اجر العامل الاسرائيلي والعامل من المناطق المحتلة :

| التفاصيل | عامل اسرائيلي | عامل من المناطق المحتلة |
|---|---|---|
| اجرة العامل البسيط عند بدء العمل للساعة الواحدة . | ١٩,٩٠ شيكل في الساعة | ١٢,٩٣ شيكل |
| اجرة ساعة العمل لعامل مهني ذي أقدمية ١٠ ـ ١٢ سنة | ٣٥,٥٠ شيكل<br>٦ ـ ١٢ بالمئة | ٢٢,٧٥ شيكل<br>٤ ـ ٨ بالمئة |
| علاوة استعداد | ٦ ـ ١٢ بالمئة | ٤ ـ ٨ بالمئة |
| اذن وتعويضات بعد سنة | ١٢ ـ ٢٦ يوما | ١٢ يوما |
| علاوة اقدمية | ٥١ شيكل | ٢٥ شيكل |

وفي عينة اخرى من عمال المناطق المحتلة العاملين في :

* مصنع « هارجاز تسرفين » ـ مدينة الرملة فان الحقائق التالية هي التي تطالعنا :

يعمل فيه ٨٠ عاملا من المناطق المحتلة وهم يساوون ٤٠ بالمئة من مجموع العمال . اجرة عامل المناطق المحتلة اليومية هي ١٢٣ شاقلا ، وبعد خصميات الرسوم يبقى له منها ١١٥ شاقلا ، واجرة





عامل ذي اقدمية حتى ٨ سنوات هي اجرة العامل الجديد نفسه .

ولدى الحديث مع العاملين محمد سليم دراج وذيب يوسف أحمد وغيرهما من المناطق المحتلة تبين ان المصنع يرسل سيارة ركاب ذات ٤٠ مقعدا لنقل العمال من اماكن سكنهم الى المصنع ولكن السائق يحشر ٧٠ عاملا علما بأن زجاج النوافذ مهشم .

وتذمر عمال المناطق المحتلة في المصنع من التميز ضدهم في الأجور والشروط الاجتماعية واكد هذه الحقيقة المسؤول عن هؤلاء العمال من قبل لجنة المصنع .

ولا تعتني لجنة العمال بمصالح عمال المناطق المحتلة ومن الصعب عليهم التوجه للمسؤولين في المصنع .

* اما في مصنع « حمدات هالغورم . ض » للحديد والصفائح : يعمل فيه ٢٨ عاملا من المناطق المحتلة ، يحصل العامل منهم على اذن سنوي من ١٢ يوما بينما يحصل العامل الاسرائيلي على اذن سنوي من ٢٦ يوما والتميز قائم في مجالي التعويضات والاستجمام .

ينام قسم من العمال في المصنع في اماكن نوم غير انسانية وغير نظيفة والنوافذ مهشمة ، ويطلب من العمال القيام بتنظيف ودهان واصلاح اماكن النوم هذه ، ولكن هؤلاء العمال لا يقدرون على ذلك بعد ساعات عمل صعبة وطويلة في الحديد الثقيل .

ويقبض هؤلاء العمال مخصصات الضمانات الاجتماعية من قسم المدفوعات بعد زمن طويل ودون اية فائدة مالية او ارتباط بجدول الغلاء وهكذا تفقد هذه الأموال قيمتها الحقيقية .

* الشركة الاسرائيلية لعلب الصفيح : يعمل فيها ٩٢ عاملا من المناطق المحتلة من مجموع ٨٠٠ عامل ، وتنسحب ممارسات التميز على هؤلاء العمال في مجال التدريج المهني والضمانات الاجتماعية وتأخير المدفوعات المالية الخاصة بهم في قسم المدفوعات السيء الصيت اياه ، كذلك هنا لا تعتني لجنة العمال بمصالح هؤلاء العمال .

* مشغل «تساف ـ تساف» لصناعة خيوط الصوف والفولاذ : ونشاهد هنا صورة اشد وحشية من صور الاستغلال البشع في المصنع عشرة عمال من المناطق المحتلة ولا يوجد فيه اي عامل اسرائيلي .

واكثرية العمال من الشبان بمن فيهم اطفال في سن ١٢ ـ ١٣ سنة ، وعندما تسأل الطفل عن عمره يجيب بأنه ١٦ ـ ١٧ سنة ولكن عندما يأمن جانب السائل يعترف بأنه في سن ١٢ ـ ١٣ سنة .

واجرة الشاب اليومية هي ٧٥ شاقلا يدفع منها لـ « الريس » ٢٥ شاقلا مقابل السفر و« العناية »... ولا يحصل هؤلاء الشبان على ضمانات اجتماعية او اذن سنوي او عطلة مرضية واستجمام .

ومكان العمل مظلم ولا يوجد فيه تهوية وجوه مشحون بذرات الصوف والفولاذ والغازات وبالسخونة العالية .

وفي هذا المصنع شبه غرفة صغيرة فيها طاولة مضعضعة وملوثة الى جانبها ينام ٢ ـ ٣ من العمال .

ولاحظ المسؤولون الهستدروتيون ان زيارة هذا المصنع من المفضل ان تكون مفاجئة وقبل ان يتمكن مديره من اخفاء او ابعاد الأطفال منه ، كما لاحظ هؤلاء المسؤولون انه لم تقم اية هيئة مسؤولة بعمل اي شيء من أجل ايقاف هذا الاستغلال الفظيع لهؤلاء الشبان .

وهكذا يتضح جليا أن أهداف المعركة التي تشنها السلطات الاسرائيلية على عمال المناطق المحتلة هي :

١ ـ تخفيف « الضغط » على اجور وشروط عمل عمال اسرائيل . وهذا يعني تقليص العمل غير المنظم اي تقليص عدد عمال المناطق المحتلة العاملين في اسرائيل .

وهذا الحل تراه السلطات الاسرائيلية ضروريا لها في مرحلة تصاعد البطالة في اسرائيل وذلك من اجل توفير المزيد من اماكن وايام العمل لعمال اسرائيل العاطلين عن العمل .

٢ ـ تحويل اموال مخصصات الضمانات الاجتماعية العائدة لعمال المناطق المحتلة من صندوق المدفوعات الاسرائيلي ، الذي هو عمليا فرع لمكاتب الحكم العسكري ، الى الصناديق الاسرائيلية وهي مبالغ كبيرة جدا رغم تقليصها بسبب تأخير الدفع .

ان سلطات الاحتلال العسكرية تستفيد من هذه الأموال لتغطية ميزانيات صرف الاحتلال في هذه المناطق دونما رادع .

### دوافع قهرية للعمل في مؤسسات العدو

هناك دوافع عديدة تفرضها ظروف الاحتلال على العمال الفلسطينيين للعمل في المؤسسات والمشاريع الاسرائيلية وهذه الدوافع غالبا ما تكون اقوى من المشاعر والاحاسيس الوطنية التي تحصن اعدادا قليلة ولكنها في غياب تجسيد المشاعر الوطنية بالدعم الاقتصادي الوطني الخارجي تبقى غير قادرة على ان تصبح مرتكزا صموديا يراهن عليه في مواجهة المخططات الاحتلالية ضد العمال العرب واستغلالهم.

ولذا كان وضع مخطط متصادم مع مخططات السلطات الاسرائيلية واجب وطني، وقومي. هذا المخطط يجب ان يأخذ بالاعتبار اولا بناء المؤسسات الاقتصادية الوطنية لتشغيل الاف العمال الفلسطينيين وربطهم بعجلة انتاج وطنية تستهدف الحفاظ على حقوقهم وتمكنهم من العيش بكرامة وحتى تتحقق هذه الخطة يبقى العمال الفلسطينيون مضطرون للتوجه الى الجهات الاسرائيلية للبحث عن لقمة العيش.

ونستطيع ان نرصد بعض الدوافع التي تقف وراء اشتغال العمال الفلسطينيين في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ وراء الخط الاخضر «فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨» ومنها:

١ ـ السياسات الاستيطانية الصهيونية التي صادرت الارض ومصادر المياه وحولت المزارعين الى عمال عادين لا يجدون عملا الا في المؤسسات والمشاريع الاسرائيلية.

٢ ـ غياب الخطة الاقتصادية العربية الشاملة والبديلة التي تستهدف خلق فرص عمل واسعة تواكب حاجة الاعداد المتزايدة من العمال الفلسطينيين.





٣ ـ توفر العمل داخل الكيان الاسرائيلي وارتفاع الاجر قياسا للمناطق المحتلة التي تكاد تكون فرص العمل فيها معدومة والاجور متدنية نتيجة للخطط الاسرائيلية.

٤ ـ توفر شبكة من وسائط الاتصال والنقل في مؤسسات العدو لا تتوفر داخل المناطق المحتلة وتوفر وسائط النقل يمكن العمال من الانتقال بشكل اسهل لمواقع العمل.

٥ ـ توفر العمل في قطاع الخدمات الاسرائيلية مما يدفع العمال الفلسطينيين غير المهرة والذين معظمهم من الاحداث والصغار للبحث عن عمل اسهل من الاعمال الصعبة مثل اعمال الزراعة والبناء في المناطق المحتلة.

٦ ـ غياب فرص العمل في الاراضي المحتلة والركود الاقتصادي الذي اصاب الوضع الاقتصادي فيها والذي يرتبط بالاقتصاد الاسرائيلي وتوجه العمال للعمل في اسرائيل بدل الهجرة الى خارج الوطن.

٧ ـ غياب الوعي الوطني بشكل عملي وعدم القيام بحملات توعية وطنية منظمة تطرح التصور والبديل.

٨ ـ الجذب التقليدي الذي تقوم به المدينة عادة حيث يتوجه عمال الارياف والقرويين ليجدوا في فتات الخدمات الاولية ما يوفر لهم وضعًا افضل من البقاء للعمل في الريف والقرى.

٩ ـ الاساليب والوسائل الصهيونية القائمة لجذب المزيد من الفلسطينيين في الارض المحتلة للعمل في الاعمال السوداء والرثة من اجل افسادهم وتحطيم معنوياتهم واخلاقياتهم.

وحول اوضاع العمال العرب من الضفة والقطاع العاملين في اسرائيل فان التقرير المطول الذي نشرته جريدة الاتحاد والذي يقع في اكثر من عشر حلقات والذي اعده النقابي الباحث جمال موسى يفضح الممارسات الاسرائيلية ويدينها ويكشف عن مدى التمييز العنصري والاضطهاد الذي تمارسه هذه السلطات ضد العمال العرب.. لقد جاء في التقرير سرد كامل لاوضاع العمال الفلسطينيين نلخصه كما يلي:

● قسم من عمال المناطق المحتلة الذين يعملون في البناء في ايلات يستدعيهم اصحاب العمل عن طريق مكاتب العمل في المدينة والمناطق المحتلة وهم مزودون بتصاريح واذن من الحكام العسكريين وضباط الشرطة المحليين. ولكن ضمن هذه الطريقة «الرسمية» تكمن معاملات مشبوهة بين بعض المسؤولين في العمل وبين بعض ضباط الاحتلال عن طريق المعرفة المسبقة والاتصالات التلفونية وغيرها، التي تؤمن لهؤلاء المسؤولين والضباط فوائد لا يعرف عنها احد.

● ولكن القسم الآخر من هؤلاء العمال وهم القسم الاكبر، يحضرهم الى ايلات «سماسرة» العمال، الذين يطوفون على اصحاب العمل ويتعهدون لهم بتزويدهم بالعدد المطلوب من العمال، ويقوم هؤلاء السماسرة بتدبير كل التصاريح المطلوبة للعمال سواء من مكاتب العمل، في ايلات او في المناطق المحتلة، ومن ضباط الحكم العسكري والشرطة المحلية ثم يتم جلب هؤلاء العمال الى العمل.

● يسافر هؤلاء العمال ذهابا وايابا على حسابهم بواسطة خطوط المواصلات العادية «باصات ايجد» ولكنهم يسافرون ليس كركاب عادين مثل سائر المواطنين في اسرائيل وانما يقال لهؤلاء العمال في محطة باصات «ايجد» في بئر السبع: لا يوجد مقاعد شاغرة في «الباص» وهكذا يفرض على هؤلاء

العمال ان يسافروا من بئر السبع الى ايلات، حوالي خمس ساعات، وهم وقوف في الباص مع انهم دفعوا ثمن تذكرة سفر عادية وهو ثمن تذكرة سفر الركاب الجالسين نفسها.

● بناء على نظام «السمسرة» هذا لا يوجد اي ارتباط بين صاحب العمل وبين العامل فـ «السمسار» هو الذي يقبض الاجور من صاحب العمل وهو الذي يدفعها للعامل. والعامل لا يعرف ما هو الفرق «الاتاوة» بين المبلغ الذي قبضه «السمسار» والمبلغ الذي دفعه له.

● عدد من العمال الذين تحدثنا معهم قال:

ان الاجرة اليومية التي يقبضها العامل البسيط من «السمسار» تتراوح بين ٢٥٠ الى ٢٨٠ شيكل اما العامل المهني فاجرته اليومية اعلى من هذا المبلغ بقليل وقد تصل الى ٤٠٠ شيكل يوميا.

● كذلك لا يدفع لهؤلاء العمال الذين تحدثنا معهم لا بواسطة «السمسار» او اي ضمان اجتماعي آخر وقال لنا احد العمال: «قبل ايام جرحت برجلي اثر اصابة عمل ورفض صاحب العمل ان ينقلني الى المستشفى باية وسيلة نقل واعطاني ورقة توصية مكتوبة وقال لي اذهب بنفسك الى المستشفى وبالفعل ذهبت وعدت سيرا على الاقدام والدم يسيل من رجلي المجروحة.

● ويضطر هؤلاء العمال الى المبيت في ما يسمى «معسكر العمل» الذي هو كناية عن غرف متلاصقة منها ما هي عديمة النوافذ ومنها ما توجد لها نوافذ خشبية بدون زجاج وشاهد الوفد بام عينه غرفة صغيرة - تبلغ مساحتها حوالي ٣ امتار مربعة - وفارغة كليا ينام فيها ٣ او اكثر من عمال المناطق المحتلة دونما اي فراش او غطاء. كما شاهدوا الاورام على اجساد العمال نتيجة للسع الحشرات التي لا يوجد لهم اية وقاية ضدها واما عن انعدام النظافة وحالة البيئة الملوثة والحمامات والمراحيض القذرة فحدث عنها ولا حرج.

● ويتناول هؤلاء العمال طعامهم في غرفة تسمى مطبخا، على حساب صاحب العمل وقال لي هؤلاء العمال ان وجبة طعام الظهر في يوم السبت هي آخر وجبة طعام ولا يتناول العمال طعاما سوى طعام الافطار في صبيحة اليوم التالي، وهكذا يجوع هؤلاء العمال نصف نهار وليلة كاملة دون ان يجدوا ولو كسرة خبز يابسة ليأكلوها.

● ويعمل هؤلاء العمال عشر ساعات ونصف الساعة في اليوم الواحد وذلك بحجة تغطية ساعات العطل التي يزورون بيوتهم فيها. وتتم هذه الزيارة مرتين في الشهر واحيانا يعمل هؤلاء العمال يوم السبت.

● يضاف الى هذا الاستبداد المطاردة التعسفية التي تقوم بها الشرطة ضد هؤلاء العمال فهي تلاحقهم في النهار وفي الليل، في مكان العمل وفي مكان المبيت ويرافق هذه الملاحقات قيام الشرطة بشتم العمال وركلهم وضربهم واعتقالهم واخذهم الى دائرة الشرطة حيث يجري احتجازهم او يفرض عليهم القيام باعمال النظافة في هذه الدائرة كما يشاء ويهوى اي شرطي او ضابط.

والويل لعامل المناطق المحتلة الذي يخرج من مكان العمل او مكان المبيت الى الشارع او الحانوت او الشاطيء، فتعتقله الشرطة وتتهمه بانه يتجول في ايلات دون تصريح خاص بذلك معتمدة على ان التصريح العسكري الذي يحمله يجيز له العمل والمبيت فقط.





وقال عمال من قرى لواء الخليل المحتل، دورا والظاهرية وغيرهما، ومن قطاع غزة بان العامل الذي يتهم بالتجول «دون تصريح» في المدينة يقدم الى محكمة عسكرية تعقد خصيصا في ايلات نفسها وتحكم عليه هذه المحكمة اما بالسجن او بدفع غرامة تبلغ الاف الشواقل. وهكذا يجري سلب اجور هؤلاء العمال وتحول الى صندوق الحكم العسكري الاحتلالي.

● ان عمال المناطق المحتلة ومعهم العمال العرب من اسرائيل هم الذين يبنون افخم الفنادق والفيلات التي يؤمها السياح من شتى انحاء المعمورة. وهم الذين يقومون بالخدمات في مختلف المرافق ولو افترضنا ان هؤلاء العمال تركوا ايلات دفعة واحدة لانهار نظام الحياة في هذه المدينة السياحية التي يتباهى بها نظام الحكم الاسرائيلي.

## شواهد واحداث اخرى

في مساء الخميس ١٩٨٢/٩/٣٠ عرض التلفزيون الاسرائيلي باللغة العبرية بعض المشاهد والمعلومات عن مدى استغلال عمال المناطق المحتلة من قطاع غزة الذين كانوا يعملون في مستوطنة «يميت» التي هدمت وقد اطلقوا على هذه المستوطنة اسم «موشاف ديكل».

وكان اصحاب الملايين يستغلون في مزارعهم ابناء ١٢ سنة من اطفال مواطني قطاع غزة دونما رقيب او حسيب.

ويدفع اصحاب المزارع هؤلاء للعامل العربي من قطاع غزة ١٥٠ شاقلا اسرائيليا في الوقت الذي حدد فيه مكتب العمل الاحتلالي اجرة يومية لعامل الزراعة بقيمة ٣٠٥ شواقل اسرائيلية.

ولا يدفع لعمال هذه المزارع اي بدل مالي عن اي ضمان اجتماعي، ولا شك بان هناك ما هو اشد سوءا من هذه المعاملة لعمال المناطق المحتلة والتي لم تصل الى شاشة التلفزيون.

وقد سبق وعلم العالم اجمع عن مقتل وجرح عشرات العمال من قطاع غزة الذين كانوا ينتظرون على قارعة الطريق السيارات التي تقلهم الى العمل فانحرفت نحوهم شاحنة عسكرية ضخمة وحصدت ارواحهم.

كما سبق ونشرت الصحف الاسرائيلية عن احتراق عدد من العمال العرب من المناطق المحتلة الذين كانوا يبيتون في اماكن العمل في تل ابيب وغيرها.

وهناك مصائب عديدة اخرى حلت بالعمال العرب من المناطق المحتلة.

وبناء على فضائح عديدة ارتكبتها السلطات الاسرائيلية في حق العمال العرب في مدينة ايلات ارسل بنيامين غونيني وجمال موسى مذكرة خاصة بهذا الموضوع الى السكرتير العام للهستدروت، يروحام ميشل.

وفيما يلي نص هذه المذكرة:

«نحن اعضاء اللجنة التنفيذية من كتلة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، قمنا بزيارة العمال العرب الذين يعملون في ايلات يومي ٢٧-٢٨/٨/٨٢ وتواجدنا في اماكن عملهم واماكن نومهم، كذلك تجولنا مع عدد منهم في الشارع وعلى شاطيء البحر.

وفي رسالتنا هذه نقدم مجموعة من المعلومات عن هؤلاء العمال وعن قضاياهم والتفاصيل عن مطاردة الشرطة لهم واقتراحات لتحسين اوضاعهم وذلك كما سمعنا من افواه العمال في المكان:

١ - يعمل في ايلات ويسكن وينام ٤٠٠٠ عامل عربي يعملون في البناء بكل نواحي المدينة، وايضا في كل فروع الخدمات، ان اكثرية هؤلاء العمال هم من سكان المناطق المحتلة: الضفة الغربية وقطاع غزة الموجودين في ايلات بناء على كل الانظمة الرسمية المقررة من قبل السلطات المسؤولة.

وعشرات العمال العرب مواطنون يسكنون مع عائلاتهم مثل كل سكان المدينة وكثيرون منهم يحملون بطاقة ساكن ايلات.

٢ - مطاردات الشرطة: تطارد الشرطة العمال العرب في ايلات لمجرد كونهم عربا، فهي تفتش اماكن عملهم في النهار واماكن نومهم خاصة في الليل، توقظهم من نومهم وتفحص وثائقهم من خلال التهديد والشتائم والركل والصفع على الوجه والاعتقالات، دون اي سبب قانوني، مثلا: حكاية عامل اسمه احمد الذي خرج ليلا من غرفته ليشرب ماء فضربه شرطيان كانا يتجولان في معسكر السكن. او الحادث الذي وصفه التلفزيون عن هجوم الشرطة وسط الليل بحجة التفتيش عن متهم بالاغتصاب وحاولوا ارغام ثلاثة عمال على القيام بعمل بذيء بين بعضهم البعض.

واسلوب المطاردة الاكثر شهرة هو قيام شرطي يطلب رؤية بطاقة الهوية من عامل عربي فيسأله، وعندما يجيب العامل يتهمه الشرطي بالوقاحة ويعتقله، وفي مركز الشرطة يعتدون عليه بالركل والصفع على الوجه والشتائم ومحاولة التحقير والتعذيب، مثل وضعه تحت حنفية الماء وارغامه على تنظيف غرف وساحة المركز وبعد انتهاء «المعالجة» يقولون له اذهب الى مكانك، فيعود العامل سيرا على الاقدام سواء نهارا او ليلا، ومهما كانت المسافة وكثيرا ما يحدث ان يلتقي ثانية بشرطي وثانية يبدأ التفتيش الاستفزازي ثم يعاد العامل الى المركز وتعود الاعمال المشينة.

قال لنا احد العمال بانه جرى تفتيشه من قبل الشرطة (٦ مرات خلال ربع ساعة) وعندها قال للشرطة «خذوا هويتي واتركوني لنفسي».

وتنفذ الملاحقة في اثناء العمل بايقاف العمال في صفوف لفحص اوراقهم وفي حالات كثيرة رفض مديرو العمال التعاون مع الشرطة في هذا لانه يسبب توقف العمل وتوقف الانتاج وينزل بهم الخسائر وتوجه مديرو العمل والمقاولون بالشكاوي للشرطة وللدوائر المسؤولة ضد هذه المعاملة للعمال.

عمليا يمنع العمال العرب من حرية التنقل في المدينة، اي لا تعطي للعمال العرب (حرية التجول) خارج اماكن العمل واماكن السكن مع انه لا يوجد قانون يمنع هذا ووصل الامر الى حد ان العمال الذين يعملون في مكان بناء معين يبعد ٢٠٠ متر عن غرفة الطعام الخاصة بهم لا يستطيعون في فرصة الظهيرة الوصول الى غرفة الطعام بسبب مطاردة الشرطة. فاضطر المقاول الى ان يستأجر باصا ينقلهم ٢٠٠ متر حتى لا تأخذهم الشرطة في الطريق.

ويطارد افراد الشرطة وحرس الحدود العمال العرب الذين يتنزهون في الشارع او على شاطىء البحر بعد عمل يومهم، وتعود القصة نفسها عن فحص الهوية مرة ومرتين وثلاث امام اعين المارة. وبشكل استفزازي ومهين يثير الشكوك، الامر الذي يضاعف التوجه العنصري للجمهور ازاء العرب.





من المعروف انه لا يوجد قانون يمنع العمال العرب من الاستحمام في البحر ولكن الشرطة لا تعدم اسباب مطاردة كل من يتجرأ على دخول الماء.

مثال على ذلك حادث كنا شهود عيان عليه عندما اخرج من الماء ٦ مستحمين عرب بحجة انهم قطعوا الحدود وسبحوا في المنطقة الممنوعة.

وعندما احتج احد الستة واسمه عبد، على هذا التمييز اتهم بالوقاحة واقتيد جميعهم الى مركز الشرطة.

٣ - مساكن العمال: وضع مساكن العمال العرب في ايلات غير محتمل ان معسكرات السكن التي اسمتها الصحافة «فنادق كلاب» و «سجون» وغيرها، قائمة الى جانب اماكن العمل التي يعملون فيها.

ويقوم المعسكر الواحد الذي يأوي مئة عامل على مساحة صغيرة تتراوح بين ٢٠٠ و ٣٠٠ متر مربع وتلتصق الغرف الواحدة بالاخرى ومساحة الواحدة منها مثل مساحة الغرفة المتوسطة في المساكن العادية، ولكن يعيش وينام في مثل هذه الغرفة ما بين ٨ و ١٠ عمال ويلتصق السرير بالاخر، وعلى العموم لا توجد نوافذ لهذه الغرف وهي مظلمة وجوها خانق وتدلف مياه الشتاء من السقف الى داخل الغرفة.

٤ - وضع العمال العرب من الضفة الغربية وقطاع غزة اسوأ بكثير ومعاملة السلطات لهم وخاصة الشرطة اقسى بكثير من معاملتها للعمال العرب مواطني فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨.

لا يحظى عمال المناطق المحتلة باية حقوق اجتماعية ويتم تشغيل قسم منهم بواسطة «السماسرة» وهؤلاء يأخذون اجور العمال من المقاولين ويدفعونها للعمال ولا يعرف العامل مطلقا ما هي حقيقة الاجر المدفوع من المقاول سوى الذي يناله من السمسار وساعات عملهم كثيرة واحيانا لا يحصلون على يوم استراحة».

وحول اوضاع الحركة العمالية الفلسطينية في الارض المحتلة وتردي اجور العمال ودور السلطات الاسرائيلية في تزوير الحقائق عن اوضاعهم تحدث نقابيون فلسطينيون في الارض المحتلة مفندين الافتراءات الاسرائيلية. ومن هؤلاء النقابيين النقابي عادل غانم الامين العام للاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة الغربية (مجلة الطليعة المقدسية ١٢ نيسان ١٩٨٤) حيث قال «ليس صحيحا ما يقوله التقرير الاسرائيلي الصادر في ١٩٨٤/٣/٢٨ عن اوضاع العمال العرب في اسرائيل والذي يدعي ان هناك مساواة بينهم وبين العمال اليهود بدليل انه ليس هناك عاملا واحدا يحصل على حقوقه عند فصله من عمله، كما يدل ارتفاع الاصابات في اوساط العمال العرب على هذا التمييز كما ان التقرير يضلل الرأي العام فسلطات الاحتلال تعرقل دائما اي لقاءات او اتصالات مع اللجان التي تأتي الى الارض المحتلة لتقصي الحقائق، وهناك بعض الاوساط الدولية التي تجيء للمناطق المحتلة فلا تلتقي الا مع طرف واحد هو الطرف الاسرائيلي، وهذا لديه دائما «بروفات جاهزة» ولماعة يقدمها عن اوضاع العمال العرب».

اما النقابي جورج حزبون، عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد العام وامين سر نقابة عمال المؤسسات العامة في بيت لحم فقد علق على افتراءات التقرير الاسرائيلي قائلا:

«ان المعلومات التي اوردتها النشرة الصحفية الحكومية عن اوضاع عمال المناطق المحتلة غير صحيحة ويبدو انها جاءت في اطار حملة التضليل لتلافي الانتقادات والاحتجاجات العالمية حول المعاملة التعسفية التي يتعرض لها العمال، سواء التمييز في المعاملة او الاجور او التعويض.. الخ ويكفي ان نذكر مثلا ملموسا للتمييز وهو حرمان العمال من المبيت او حتى التواجد بعد الثانية عشرة ليلا داخل الحدود المحتلة قبل عام ١٩٦٧».

اما النقابي علي مبروك امين سر نقابة المؤسسات العامة في نابلس فقال : « ان الظواهر اللازمة لعمل العمال العرب في المجالات التي اوردتها النشرة مخالفة للواقع ، فساعات عمل العامل العربي الفعلية تبلغ ١٢ ساعة او اكثر يوميا ، ولا يتقاضى العامل العربي من الاجازات الا ما ندر ، ويقتطع من العمال مبالغ باسم التأمينات ، وهم لا يستفيدون منها فعليا ، ويحظر العمل الفني على العمال العرب ، حيث يشتغلون في العمل الأسود». وعلق النقابي عدنان داغر امين سر نقابة عمال المؤسسات العامة في رام الله والبيرة قائلاً :

« النشرة الصادرة عن وزارة العمل والرفاه الاجتماعي الاسرائيلية في ٢٨ / ٣ / ١٩٨٤ ، تصف اوضاع العمال العرب وظروف معيشتهم وكأنهم يعيشون في نعيم يحسدون عليه ، وامعانا في التضليل والتزوير ، تورد النشرة احصائيات وارقام ونسب ، وهي لا تعطي المصداقية للتلفيقات اللاحقة فيها .. فمثلا عمل عام ١٩٨٢ داخل الخط الأخضر اكثر من ٨٠ الف عامل ( تذكر النشرة ٢٠ الف عامل ) سواءعن طريق مكتب العمل او مستقلين عن مكاتب الاستخدام ، وهؤلاء المستقلون هم العمال الذين لا يجدون لهم عملا دائما ويصطفون في طوابير سوق البطالة يوميا في الصباح الباكر مثلما يحدث في المصرارة بالقدس ثم يعود معظمهم ادراجه خائبا الى بيته دون عمل ، ولا يعمل معظمهم اكثر من ١٠ ايام في الشهر مما يخلف حالة من البؤس وانخفاض مستوى المعيشة بخلاف ما تتحدث عنه النشرة .. »

أما عن الحسومات المقتطعة فيضيف النقابي علي مبروك قائلا « انها تبلغ في بعض الأحيان ٢٥٪ من المجموع الكلي لأجرة العامل وهو لا يستفيد منها بأي شيء يذكر » .

ان التمييز في الأجور امر لم يعد بحاجة الى اثبات وبراهين ، فهناك العديد من العمال الفلسطينيين الذين لا تزيد اجورهم عن ٦٠٠ شيكل يوميا بعد اجراء الحسومات التي لا يستفيدون منها . ولا يوجد عامل يهودي واحد يتقاضى مثل هذه الأجرة ، وهؤلاء العمال يشتغلون في مصنع « لير » للاخشاب ومصنع التنك « بالوب » في اللد ، ومصنع « النحاس » في القدس الغربية وغيرها » .

وشهد عام ١٩٨٤ احداثا كثيرة على صعيد الحركة العمالية والنقابية شملت منع العمال من ممارسة اعمالهم اليومية المعتادة وتقييد حرية النقابيين ، واعتقالهم ومداهمة دور النقابات ومصادرة محتوياتها والامتناع عن تسجيل العديد من النقابات العمالية في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ فضلا عن اجراءات حظر التجول بين مدينة واخرى .

فقد عمدت السلطات الاسرائيلية في نهاية عام ١٩٨٣ وبداية عام ١٩٨٤ الى القاء القبض على عدد من النقابيين منهم النقابي شحادة المنياوي الأمين العام للاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة الغربية في تلك الفترة وفؤاد أبو هنية سكرتير الاتحاد المهني لعمال البناء في بيت لحم ، كذلك قامت





سلطات الاحتلال بفرض وتجديد الاقامة الجبرية على كل من النقابيين والمهنيين : عبد أبو دياب وحسن شلبي البرغوثي أمين سر نقابة عمال الفنادق سابقا وامل وهدان عضو الهيئة الادارية لنقابة عمال المؤسسات العامة في أبوديس والصحفي حمدي فراج عضو الهيئة الادارية لرابطة الصحفيين العرب .

كما قامت السلطات الاسرائيلية باقتحام واغلاق مقار عدة نقابات واتلاف ومصادرة محتوياتها ومنها اقتحام مقر الاتحاد العام لنقابات العمال في نابلس واقتحام مقر نقابة عمال البناء والأعمال العمرانية في طولكرم واقتحام مقر نقابة عمال الانشاءات العمرانية في بيت لحم واغلاق مقر الاتحاد المهني لعمال البناء في بيت لحم ومداهمة نقابة اتحاد العمال والنقابات الأخرى في غزة .

ان نقابات العمال المنتشرة في الضفة الغربية وقطاع غزة تواجه يوميا عسف الاحتلال وقمعه لنشاطاتها وعدم السماح لها بمزاولة نشاطها وعدم السماح لها بمزاولة نشاطها او فتح فروع جديدة لها ...

لقد ادخلت الحكومة الأردنية تعديلات ممتازة على قوانينها المعمول بها ليتسنى لها مواجهة الاحتلال ولكن سلطات الاحتلال منعت ادخال هذه التعديلات الى حيز التنفيذ وراحت تسعى لشل التوجه النقابي بشكل عام لدى عمال المناطق المحتلة من خلال الاجراءات التالية :

١ ـ منع الاحتلال نقابات العمال في القدس العربية المحتلة من الانضمام الى الاتحاد العام المذكور ، مثل نقابة عمال شركة الكهرباء الفلسطينية ونقابة عمال مؤسسات الخدمات العامة ونقابة عمال الفنادق .

٢ ـ يطلب الاحتلال من النقابات تقديم بيان شهري عن اسماء ادارتها وعدد الأعضاء واسمائهم .

٣ ـ كذلك فرض الاحتلال الاقامة الاجبارية على الأمين العام لنقابة المهندسين في القدس العربية المهندس ابراهيم الدقاق وعلى غيره من قادة النقابات التي تضم ذوي المهن الحرة وهناك ملاحقات قمعية عديدة اخرى .

اما النقابات المنشرة في الضفة والقطاع حتى عام ١٩٨٢ فهي كما يلي : ـ

| الاسم | المقر |
|---|---|
| اتحاد عمال الصحة وصناعة العقاقير | نابلس |
| اتحاد عمال الجلود والصقل | نابلس |
| اتحاد اصحاب مدارس تعليم سياقة السيارات | نابلس |
| اتحاد سائقي السيارات وعمال المواصلات | |
| اتحاد عمال البناء | نابلس |
| اتحاد عمال البلديات والانشاءات | نابلس |
| اتحاد عمال الأفران | نابلس |
| اتحاد عمال الابرة | نابلس |
| اتحاد عمال الطباعة | نابلس |

| | |
|---|---|
| اتحاد عمال البلدية | جنين |
| الاتحاد العام لعمال الانشاءات | طولكرم |
| الاتحاد العام | نابلس |
| اتحاد السائقين وعمال الكراجات | الخليل |
| اتحاد عمال الخياطة | الخليل |
| اتحاد عمال الحياكة والنسيج | الخليل |
| اتحاد عمال النجارة | الخليل |
| اتحاد عمال البناء والانشاءات | رام الله |
| اتحاد عمال الانشاءات | بيت لحم |
| اتحاد اصحاب مدارس تعليم السياقة | القدس |
| اتحاد عمال الأحذية | الخليل |
| اتحاد عمال مصانع الحياكة والتريكو | نابلس |
| اتحاد عمال الخدمات الاجتماعية وصناعة العقاقير | رام الله |
| اتحاد عمال الأشغال العامة | الخليل |
| اتحاد عمال الأشغال العامة | نابلس |
| المندمج مع اتحاد عمال البناء | نابلس |
| اتحاد اصحاب مصانع الحلويات | نابلس |
| اتحاد اصحاب المخابز | نابلس |
| اتحاد الحلاقين | نابلس |
| اتحاد سائقي السيارات | غزة |
| اتحاد الخائطين | غزة |
| اتحاد عمال الصلب والصناعات | غزة |
| اتحاد عمال الخدمات العامة | غزة |
| والتجارة | |
| اتحاد عمال الزراعة | غزة |
| اتحاد عمال النجارة والخرسانة | غزة |
| اتحاد عمال الاتحادات | غزة |

**النقابات الفلسطينية تدافع عن عمالها :**

وفي سبيل مواجهة اجراءات سلطات الاحتلال القمعية فان النقابات أخذت على عاتقها الدفاع عن مصالح العمال الذين يعملون داخل اسرائيل بضمهم الى عضويتها .

وقررت القيام بتنظيم لجان عمال لهؤلاء العمال الذين يعملون في اسرائيل على أساس مكان العمل او منطقة وقطاع العمل .

وبناء عليه رفضت دعوة الهستدروت لعمال المناطق المحتلة بالانضمام الى لجان العمال المحلية على اعتبار انه تبعية للهستدروت .





لقد طالبت النقابات بتحويل جميع اموال التأمينات الاجتماعية الخاصة بعمال المناطق المحتلة الى النقابات الوطنية في الضفة والقطاع فهي الأمينة عليها وهي القادرة على تنظيم استفادة اصحاب هذه الأموال ( العمال ) منها كما يجب .

وترفض النقابات بقاء هذه الأموال في مكتب دائرة المدفوعات الاحتلالي كما ترفض تحويلها الى صناديق التأمينات الاسرائيلي وطالبت بالتوقف عن اقتطاع الضرائب وقروض الحرب من اجور عمال المناطق المحتلة .

كما اقامت النقابات مؤسسة خاصة بالضمان الصحي وتأمين المعالجات الطبية على كل المستويات على الرغم من ظروف الاحتلال القاسية .

لقد اصبح المواطنون الفلسطينيون في الأرض المحتلة الان هم الضحية الأولى لازمة الاقتصاد الاسرائيلي .

فالاجراءات الاقتصادية التي تعالج بها السلطات الاسرائيلية اوضاعها الاقتصادية المتردية وخاصة من خلال الصفقة « أ » و« ب » بين الحكومة الاسرائيلية والهستدروت انعكست على المواطنين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة بشكل واضح باتت مظاهره تهدد وجودهم على ارضهم واستمرارية صمودهم ومواجهتهم للاحتلال .

فهناك الان ما يقارب ٩٠ الف عامل عربي يعملون في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ اصبحوا يجدون ان الأجور التي يتقاضونها قد ، فقدت قدرتها الشرائية بسبب نسبة التخفيض المستمرة في قيمة العملة الاسرائيلية .

ذلك أن رفع الاسعار الجنوني في الكيان الصهيوني قابلة بشكل طردي استغلال على يد التجار يدفع ثمنه العمال ...

لقد اصبح العامل الفلسطيني في الأرض المحتلة والذي لا يرتبط اجره الشهري بسلم غلاء المعيشة الاسرائيلي والذي يعمل ايضا بدون حماية التأمينات المختلفة ، اصبح عرضة لكل وسائل العسف والجور والتي منها الطرد من العمل في فترات الركود التي بدأت تغزو مختلف قطاعات العمل الاسرائيلي .

ان المواطنين الفلسطينيين في الأرض المحتلة هم الأكثر تضررا بعد أن اصابتهم الاجراءات الاقتصادية الاسرائيلية ، خاصة اذا علمنا أن متوسط عدد افراد العائلة العربية في الأرض المحتلة هو ٦,٢ مقابل ٣,٢ في العائلة الاسرائيلية وفي هذه الحال فان الضرر يقع على العائلات العربية في حين ان العائلات الاسرائيلية تستطيع امتصاص وطأة الاجراءات الاقتصادية علما بأنها تجد لنفسها الحماية المستمرة من جانب السلطات الاسرائيلية التي خططت اصلا من اجل مصلحة اليهود . لقد اصبح المواطن الفلسطيني تحت الاحتلال فريسة للاجراءات الاسرائيلية الاخيرة واصبح وحيدا في مواجهة الغلاء والتضخم .

لقد جرت الاجراءات الاقتصادية ( التي ما زالت سارية المفعول حتى مع دخول المرحلة الاولى لتنفيذ الصفقة الشاملة في عام ١٩٨٥ ) .اجراءات اخرى على شكل فرض ضرائب جديدة ذلك ان احد

الحلول التي طرحتها الصفقة الشاملة يتمثل في اجراءات تصيب العمال العرب في الدرجة الأولى ومن هنا فان عام ١٩٨٥ هو بداية استخدام السلاح الاقتصادي الاسرائيلي بشكل حاسم ضد المواطنين العرب ليكمل ما بدأه السلاح السياسي والعسكري الاسرائيلي لطرد الفلسطينيين من ارضهم وتبديدهم واجبارهم على الهجرة أو التسليم للمحتل باحتلالهم .

**المصـــادر:**


١ ـ وزارة العمل الاردنية ، **آثار السياسات والممارسات الاسرائيلية على اوضاع العمال العرب في الارض المحتلة:** ملاحق رقم ١٠ ـ رقم ١٣ (نيسان، تموز، تشرين أول، كانون ثاني ١٩٨٤).

٢ ـ **حول شؤون العمال العرب في فلسطين المحتلة/دار** الجليل للنشر والخدمات الصحفية ـ عمان: الاردن، ١٩٨٣ (تقرير محدود التوزيع).

٣ ـ **صامـد الاقتصـادي** (مجلة) . ـ ع ١٧ (حزيران ١٩٨٠)، ع٣٨ (آذار ١٩٨٢)، ع٤٩ (أيار، حـزيران ١٩٨٤)، ع٥٠ـ٥١ (تموز، آب، ايلول، تشرين الأول ١٩٨٤).

٤ ـ سلطان الحطاب ، **العمال العرب في الوطن المحتل، اوضاعهم، استخدامهم، آفاق نضالهم،** ـ . جريدة **صوت الشعب الاردنية**. ع٤٤٥ (أول أيار ١٩٨٤).

٥ ـ العمال العرب في الارض المحتلة الى اين/قسم الدراسات والبحوث: جريدة **صوت الشعب الاردنية** .ـ ع٨٦ (أول أيار ١٩٨٣).

٦ ـ جمال موسى ، أوضاع العمال العرب في اسرائيل، (تقرير عن عمال الضفة والقطاع العاملين في ايلات) .ـ جـريدة **الاتحاد** الحيفاوية ـ سلسلة حلقات من (١ـ١٢) أيلول ١٩٨٢.

٧ ـ وزارة العمل والرفاه الاجتماعي الاسرائيلية/ **العمل والعمال في الضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء** (تقرير). ـ القدس، شباط ١٩٨٢.

٨ ـ صادرات الضفة الغربية الى اسرائيل **فلسطين الثورة** ، عدد يوم ١٠/١١/١٩٨٤.

٩ ـ حول قرار اللجنة الوزارية للشؤون الاقتصادية الاسرائيلية صحيفة **القدس** المقدسية، عدد يوم ٣/٨/١٩٨٤.

١٠ ـ افتراءات وزارة العمل الاسرائيلية/ صحيفة **الطليعة** المقدسية (اسبوعية) (٧/٤/١٩٨٣)

١١ ـ اعداد متفرقة من جريدة **الرأي** الأردنية.

١٢ ـ اعداد متفرقة من جريدة **الدستور** الأردنية.

١٣ ـ Emanual Farajun, **Palestinian workers in Israel: Areserve Army of Labour,** published by Matzpen, Telaviv, July, 1979.




# الحركة النقابية في الضفة الغربية وقطاع غـــزة

طرأت تحولات كبيرة على اوضاع النقابات العمالية في الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وحتى الوقت الحاضر، اذ جمدت بعض النقابات اعمالها كما ان محاولات عديدة بذلت وما زالت تبذل لاعادة احياء النقابات المجمدة وتأسيس نقابات جديدة وتتناول هذه الدراسة بالتحليل والتفصيل ابعاد هذه التحولات في مسيرة الحركة النقابية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة[١].

## اولا: النقابات العمالية في الضفة الغربية

قبل الحديث عن اوضاع النقابات العمالية في الضفة الغربية بعد عام ١٩٦٧ من الضروري تقديم اشارة سريعة وموجزه للاسس التي قامت عليها هذه النقابات في فترة ما قبل الاحتلال وذلك لاغراض ادراك التطورات التي شهدتها هذه النقابات والنمو الذي احرزته في سنوات ما قبل الحرب. يضاف لذلك ان تقييما وافيا لاوضاع الحركة النقابية العمالية في عهد الاحتلال لا يمكن ان يتم دون التعرف على ملامحها في فترة ما قبل الحرب وذلك منذ وحدة الضفتين في اطار المملكة الاردنية الهاشمية وحتى وقوع الضفة الغربية تحت السيطرة الاسرائيلية.

### ١ ـ النقابات العمالية قبل الاحتلال:

تشكلت النقابات العمالية في الضفة الغربية بموجب قانون العمل الاردني رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٣[٢] والذي اعطى للعمال حق الانتظام في نقابات عمالية بحيث يحق لكل سبعة عمال فاكثر يعملون في مهنة واحدة تشكيل نقابة خاصة بهم بعد ان يضعوا لها نظاما يحدد اهدافها وشروط العضوية واوجه نشاطها والمكاسب التي يمكن للعضو ان يحصل عليها لقاء انتسابه للنقابة. وعلى اساس هذا القانون وفي مدى سنوات قليلة من اعلانه تأسست في الضفة الغربية عدة نقابات عمالية[٣] في مدن القدس والخليل ونابلس واريحا وبيت ساحور.

ثم صدر فيما بعد قانون التعويض رقم ١٧ لسنة ١٩٥٥ وقانون العمل رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠ ثم القانون المعدل رقم ٢ لسنة ١٩٦٥. وبموجب القانونين الاخيرين ارتفع عدد الاعضاء الذين يحق لهم المطالبة بتسجيل نقابة الى عشرين عاملا فاكثر يعملون في مهنة واحدة او مؤسسة واحدة[٤]، مع النص

صراحة وبوضوح على وجوب ابتعاد النقابات عن الاشتغال بالمسائل السياسية او الدينية وتحريم الدخول في مضاربات مالية او تجارية.

ويقوم التنظيم النقابي العمالي على اساس حرية الاختيار بحيث يترك للعمال حرية الانخراط في صفوف النقابات او البقاء على الحياد. وينص النظام الداخلي لكل نقابة على تشكيل اعضاء اللجان الادارية والذين يتراوح عددهم في الغالب بين (٧ـ٩) اشخاص يعقدون اجتماعات دورية اسبوعية او نصف شهرية. وتتبع هذه النقابات الاتحاد العام لنقابات العمال والذي له ثلاث هيئات هي:

١ ـ الهيئة العامة: وتتكون من جميع اعضاء اللجان الادارية للنقابات الاعضاء وتجتمع مرة في العام.

٢ ـ مجلس الاتحاد: ويتألف من ممثلي النقابات حسب النسبة العددية لتمثيل كل نقابة ويتخذ التمثيل البرنامج التالي(٥):

من ٢٠ ـ ٧٥ عاملا لهم ممثل واحد في المجلس
من ١٠٠ـ٢٠٠ عامل لهم ممثلان في المجلس
من ٢٥٠ـ٣٥٠ عاملا لهم ثلاثة ممثلين في المجلس
من ٤٠٠ـ١٠٠٠ عامل لهم اربعة ممثلين في المجلس.

وكل الف جديد بعد الالف الاول لهم ممثل واحد جديد. ويعقد مجلس الاتحاد مؤتمره لانتخاب هيئة تنفيذية، ووضع برنامج نقابي لفترة عمل الهيئة الجديدة.

٣ ـ الهيئة التنفيذية: وتتكون من (٧ـ١٣) عضوا يتم انتخابهم من قبل مجلس الاتحاد مرة كل عامين وبعد انتخابهم يجتمع الاعضاء الفائزون وينتخبون من بينهم الامين العام وامين الصندوق ونائبا لكل منهما. ويتوقف عمل الهيئة التنفيذية على ادارة اعمال الاتحاد وتصريف اموره اليومية وتجتمع مرتين في الشهر.

وعلى ضوء ذلك فقد تطورت الحركة النقابية العمالية في الضفة الغربية منذ صدور الانظمة والقوانين المنظمة لها وحتى وقوع الاحتلال سواء اكان ذلك من حيث عدد النقابات او اعداد منتسبيها. ففي خلال عقد ونصف العقد من الزمان ارتفع عدد النقابات العمالية وفروعها ليصل الى اربعين نقابة وفرعا في عام ١٩٦٧ ينضوي في صفوفها اكثر من اربعة الاف عامل. وهذه النقابات موزعة في مختلف مدن الضفة الغربية وعلى النحو التالي:

١ ـ النقابات العمالية في مدينة نابلس وعددها (تسع نقابات) وهي:

- نقابة عمال المؤسسات العامة وعدد اعضاءها (٦٠٠) عضو
- نقابة عمال البناء (٣٠٠) «
- نقابة عمال مشاغل الخياطة (١٥٠) «
- نقابة سائقي السيارات وعمال النقل والكراجات (٦٠٠) «
- نقابة عمال الصناعات الجلدية (١٥٠) «
- نقابة عمال المخابز (١٥٠) «
- نقابة مستخدمي الصيدليات والمستودعات الطبية (١٥٠) «





- نقابة عمال المطابع (٣٠٠)
- نقابة عمال ومستخدمي المصارف (غ.م)

٢ ـ النقابات العمالية في مدينة الخليل وعددها (تسع نقابات) وهي:

- نقابة عمال الغزل والنسيج
- نقابة عمال الاحذية والجلود
- نقابة عمال التجارة
- نقابة عمال الخياطة
- نقابة سائقي السيارات
- نقابة عمال الدقاقة
- نقابة عمال ومستخدمي الاشغال العامة
- نقابة عمال مشاغل الحداده والميكانيك
- نقابة عمال البلديات والمؤسسات العامة.

٣ ـ النقابات العمالية في مدينة القدس (وعددها ست عشرة نقابة ) وهي:

- نقابة عمال المطاعم والفنادق والمقاهي
- نقابة عمال شركة كهرباء القدس
- نقابة موظفي مستشفى اوغستا فكتوريا (المطلع)
- نقابة عمال وموظفي المقاصد
- نقابة عمال المطابع
- نقابة عمال الخياطة
- نقابة عمال المخابز
- نقابة عمال البناء والاعمال العمرانية
- نقابة عمال الاحذية لمحافظة القدس
- نقابة عمال امانة القدس
- نقابة عمال الطراشة والدهان
- نقابة السواقين
- نقابة ادلاء السياحة
- نقابة مستخدمي المصارف
- نقابة موظفي شركات السياحة والطيران
- نقابة الحلاقين

٤ ـ النقابات العمالية في رام الله والبيرة وعددها (اثنتان فقط) وهما:

- نقابة عمال الادوية
- نقابة عمال البناء والمؤسسات العامة

٥ ـ نقابة عمال ومستخدمي المؤسسات العامة في طولكرم وعدد اعضاءها (١٥٠) عضوا.

٦ - نقابة عمال ومستخدمي المؤسسات العامة في جنين وعدد اعضائها (١٥٠) عضوا.
٧ - نقابة عمال ومستخدمي المؤسسات العامة في بيت لحم وعدد اعضائها (٢٥٠) عضوا.
٨ - نقابة عمال ومستخدمي المؤسسات العامة في اريحا.

وقد بقيت هذه النقابات منضمة للاتحاد العام لنقابات العمال في الاردن ومركزه عمان.وفي ١٩٦٥ اقدم الاتحاد على اقامة فرع له في الضفة الغربية متخذا من مدينة نابلس مقرا وانضمت اليه حينذاك النقابات العمالية في مدينة نابلس وبقية مدن الضفة الغربية.وبعد عام ١٩٦٧ ووقوع الضفة في قبضة الاحتلال انفرد الفرع بممارسة صلاحياته وسلطاته كاتحاد عام مركزي لنقابات عمال الضفة الغربية باستثناء نقابات القدس التي حلتها السلطات الاسرائيلية بعد ان قررت ضم مدينة القدس العربية لاسرائيل وبعد ترغيب العمال العرب في المدينة المقدسة على الانضمام الى النقابة العامة لعمال اسرائيل (الهستدروت).

## ٢ - النقابات العمالية في عهد الاحتلال الاسرائيلي:

ذكرنا فيما تقدم ما كان عليه الحال بالنسبة للنقابات العمالية قبل احتلال الضفة الغربية اما بعد احتلالها ونتيجة لأساليب القهر والاذلال التي اتبعتها ومارستها سلطات الاحتلال بقصد النيل من وحدة الحركة العمالية فقد تعثرت خطواتها الا ان نواح ايجابية لاعادة تنظيم النقابات العمالية بدأت تظهر الى الوجود في السنوات الاخيرة ولغرض دراسة تفصيلية حول تأثير حرب عام ١٩٦٧ وانعكاساتها على وضع هذه النقابات وما آلت اليه في السنوات الاخيرة يكون من المناسب تبيان ذلك عن طريق التمييز بين ثلاثة مراحل مرت بها مسيرة النقابات العمالية وهي:

١ - مرحلة الركود في العمل النقابي العمالي
٢ - مرحلة بداية النهوض نحو انطلاقة جديدة
٣ - مرحلة الانطلاق والنهوض الواسع

وفيما يلي استعراض لهذه المراحل:

### أ - مرحلة الركود في العمل النقابي

استمرت هذه المرحلة منذ النصف الثاني من عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٧٤ على وجه التقريب وتميزت بنوع شديد من الجمود في عمل النقابات العمالية مع محاولة الابقاء على بعض النقابات القائمة واتسمت هذه بما يلي:

١ - تجميد نشاط النقابات العمالية في مدينة القدس بعد ان اعلنت اسرائيل ضم مدينة القدس اليها ولم يبق من النقابات العمالية العاملة فيها سوى ثلاث نقابات تمارس مهامها هي:

- نقابة عمال وموظفي شركة كهرباء القدس.
- نقابة عمال وموظفي اوغستا فكتوريا (المطلع).
- نقابة عمال وموظفي المقاصد.

٢ - قيام بعض النقابات العمالية في مدن الضفة الغربية الاخرى بتجميد او وقف نشاطاتها او محاولة حل نفسها بنفسها وذلك بسبب ظروف الاحتلال التي خلقت وضعا جديدا كان من الصعب على





هذه النقابات ان تمارس اعمالها في ظل وجوده وهذه النقابات هي:

- جميع النقابات العمالية في مدينة الخليل.
- نقابة عمال الادوية في رام الله.
- نقابة عمال ومستخدمي المؤسسات العامة في اريحا.
- نقابة عمال ومستخدمي المصارف في نابلس.

وعلى هذا يكون اجمالي عدد النقابات العمالية التي جمدت او حلت او اوقفت نشاطها في مدن الضفة الغربية باستثناء مدينة القدس نحو (١٢) نقابة من اصل (٢٤) نقابة واذا ما اضيف اليها النقابات المجمدة في مدينة القدس يرتفع العدد الى (٢٥) نقابة من أصل (٤٠) نقابة وهذا يعني أن أكثر من نصف النقابات العمالية قد أصبحت مشلولة عن العمل مما يؤيد التوصل الى نتيجة مؤداها ركود العمل النقابي العمالي.

وبالرغم من عدم توفر التفاصيل الدقيقة حول حيثيات واسباب ركود العمل النقابي العمالي الا انه من الممكن ايراد الملاحظات التالية:

١ - تعرض النقابات العمالية في مدينة القدس العربية الى ضغوط صهيونية تستهدف وقف نشاطاتها بغية تحويلها للانضمام الى النقابة العامة لعمال اسرائيل (الهستدروت)

٢ - عدم توفر الامكانيات المالية والتي يتوجب عدم التقليل من اهميتها في دعم النقابات العمالية واستمرارية اعمالها.

٣ - عدم تجاوب اصحاب العمل في وضع حد للاجور يفي بمتطلبات العمال وحاجاتهم الضرورية.

٤ - الممارسات القمعية والارهابية التي واجهتها النقابات العمالية من قبل اسرائيل والمتمثلة في اغلاق مكاتب النقابات ومنعها من الاجتماعات واعتقال اعضائها ولجانها الادارية وزجهم في السجون الاسرائيلية.

٥ - تشتت وضع القيادات النقابية في ظل استمرار الاجراءات التعسفية الاسرائيلية الرامية لتضييق الخناق على النقابات والعمل النقابي.

٦ - توجه العمال العرب للعمل في المشاريع الاسرائيلية بسبب اضمحلال فرص العمل داخل الضفة الغربية، وهذا التوجه اثر على تركيبة النقابات العمالية وقلل من الوعي النقابي والانتماء لهذه النقابات مما ساعد على بلبلة اوضاعها خاصة وان استمرارية عمل النقابات مرتبط بتنامي وعي وانتماء اعضائها اليها.

٧ - توقف العمل في مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ادى الى تردي الاحوال الاقتصادية والمعاشية وانتشار البطالة.

٨ - توجه العمال للعمل خارج نطاق الاراضي المحتلة واسرائيل اما للعمل في الاردن او في الدول العربية النفطية حيث المرتبات والدخول الوفيرة والتسهيلات المغرية والطلب المتزايد على العمال من ذوي الخبرة ومن غير ذوي الخبرة وهذا التوجه ساعد العمال من جهة على تحسين دخولهم

وابعادهم عن الضغوط والممارسات الاسرائيلية لكنه في المقابل قلل من فاعلية النقابات العمالية في الاراضي المحتلة.

٩ - ان غالبية العمال المنتظمين في النقابات المجمدة هم من اولئك العاملين في حقول الصناعات الحرفية والقطاع المصرفي وقطاعات الانشاءات والنقل ومن العاملين في المطاعم والمقاهي والفنادق وان تقاعس النشاط الاقتصادي في هذه القطاعات وغيرها دفعهم للبحث عن اعمال مشابهة او مزاولة اعمال اخرى داخل اسرائيل او في الخارج. كما ان تراجع النشاط السياحي بسبب ظروف الحرب وعدم الاستقرار وانعدام الامن أثرّ بصوره مباشرة على العاملين في بعض قطاعات الخدمات والتي تتبع بنشاطها هذا القطاع بحيث تنتعش بوجوده وازدهاره وتقلص نشاطها وتتراجع في حالة تعثره وركوده.

**ب - مرحلة بداية النهوض نحو انطلاقة جديدة:**

ابتدأت هذه المرحلة منذ نهاية عام ١٩٧٤ وحتى اواخر العام ١٩٧٨ وتعتبر بحق حلقة وصل بين المرحلة الاولى (السابق ذكرها) والمرحلة الثالثة (اللاحق ذكرها). اذ ان بدايتها شهدت استمرارا لحالة الركود لكن نهايتها شهدت تطورا في وضع النقابات العمالية واهم ما يميز هذه المرحلة هو المحاولات الجاده التي تمت خلالها من قبل بعض النقابيين في محاولة اعادة احياء النقابات العمالية المجمدة من جديد وذلك عن طريق تذليل المصاعب التي تواجهها وتحد من اعمالها من اجل الوقوف بحزم وشدة في وجه جميع المخططات الاسرائيلية لابتلاع الارض العربية وتحييد النقابات العمالية وفصلها عن النضال السياسي.

وقد جاء هذا التحرك منسجما وظروف العمال في الاراضي العربية المحتلة وبخاصة العاملين منهم في اسرائيل وبما يعانونه من مشاكل، وازدياد نقمتهم على الاحتلال خلق اجواء جديدة ومناخات ملائمة لضخ دم جديد في جسم النقابات العمالية. ومن المصاعب التي واجهها العمال العرب في اسرائيل والتي اتاحت بداية نشطه ومعززه للعمل النقابي العمالي هي التالية:

١ - السياسة التمييزية التي اتبعتها وتتبعها سلطات الاحتلال بحق العمال العرب العاملين لديها اذ ان متوسط الأجر الذي يتقاضاه العامل العربي لا يتجاوز (٥٠٪) من متوسط الاجر الذي يحصل عليه العامل الاسرائيلي في ذات المهنة[٦].

٢ - تخضع اسرائيل اجور العمال العرب العاملين في مؤسساتها ومشاريعها الى ضريبة الضمان الاجتماعي وهذا النظام معمول به منذ عام ١٩٧٠ حيث تقتطع نسبة معينة من اجر العامل قد تصل الى (٣٠٪) وتضعها في صندوق خاص انشيء لهذا الغرض موجود في وزارة العمل الاسرائيلية ويدعى (صندوق التصفيات) وتخصص امواله لاغراض الخدمات الاجتماعية كالتأمين الاجتماعي والتأمين ضد الحوادث والخصم النقابي وما شابه ذلك. وقد بلغ اجمالي ما تراكم في هذا الصندوق من اموال اكثر من مليار ليرة اسرائيلية حتى عام ١٩٧٨. لكنه على الرغم من المساهمات التي تقتطع من اجور العمال العرب بحسب هذا النظام الا انهم محرومون من الاستفادة منه لكون القانون الاسرائيلي غير مطبق عليهم في هذه المجالات.





٣ - منع العمال العرب العاملين داخل اسرائيل من المشاركة في اعمال النقابات الامر الذي ساعد على استغلالهم في ظل غياب اية حماية نقابية اذ يتعرضون للفصل التعسفي احيانا وعدم المطالبة بتحسين اجور وشروط العمل[٧].

٤ - يتم تشغيل العمال العرب في اسرائيل عن طريق مكاتب العمل التابعة للهستدروت ووفقا لقوانين العمل المعمول بها في اسرائيل لكن الكثيرين من ارباب العمل اليهود يرغبون في التشغيل خارج هذا الاطار اما عن طريق الاتفاق فيما بينهم وبين العمال او عن طريق الوسطاء والسماسرة وفي معظم الحالات فان على العامل ان يقبل بالاجر المعروض عليه حتى ولو كان في غير صالحه تدفعه الى ذلك حاجته للانفاق. هذا بالاضافة الى الفوائد التي يجنيها الوسطاء على حساب العمال العرب.

وقد اقترحت لجنة الهستدروت في مجال معالجة (السوق السوداء للعمل) ان تقوم اسرائيل باقامة صناعات اسرائيلية في المناطق العربية المحتلة وتشجيع العمل في المستوطنات الصهيونية القائمة فيها.

٥ - تفاقم ظاهرة البطالة في القطاعات الانتاجية الاساسية في اسرائيل خلال عامي ١٩٧٤، ١٩٧٥ والعمال العرب هم اول ضحايا هذه البطالة.

٦ - تشغيل الاحداث في المشاريع الاسرائيلية والمزارع والكيبوتسات باجور منخفضة رغم ما تنص عليه القوانين الاسرائيلية بعدم جواز تشغيلهم.

٧ - تشغيل العمال العرب في المشاريع الاسرائيلية التي يقل اقبال اليهود عليها كالانشاءات والاعمال الصناعية الهامشية والخدمات والزراعة وما ينطوي عليه هذا التشغيل من تعرضهم للاصابات في حالات عدم توفر ظروف العمل المناسبة واجراءات السلامة العمالية كما انهم لا يحصلون على اية مساعدات او تعويضات في حالة تعرضهم للاصابات من جراء ممارستهم لاعمالهم.

٨ - استشراء حالة التضخم في الاقتصاد الاسرائيلي والانخفاض المستمر في سعر صرف الليرة الاسرائيلية ازاء العملات الاخرى وبالاخص الدينار الاردني. يضاف الى ذلك اجراءات فرض الضرائب ورفع الدعم عن السلع الضرورية وهذه الامور ادت الى زيادة نسبة ما يقتطع من الدخول والانخفاض في الاجور الحقيقية للعمال.

كل هذه المصاعب التي واجهها عمال ما وراء الخط الاخضر وردت اشارات لبعضها في تقرير منظمة العمل الدولية[٨] التي زارت المناطق المحتلة وضمنت تقريرها ما يفيد (بوجود تفرقة في سوق العمل بين العمال العرب والاسرائيليين، وحرمانهم من حقوقهم النقابية) وخضوعهم الى وجوب تجديد تصاريح العمل الممنوحة لهم مرة كل اربعة اشهر، واستخدام صغار السن الذين تحرم الاتفاقيات الدولية تشغيلهم قبل بلوغهم السن القانونية. بالاضافة الى عدم وجود الضمانات، والشكوى والتذمر من انخفاض الاجور والارتفاع في تكاليف المعيشة.

ان هذه الظروف التي يعمل في ظلها عمال ما وراء الخط الاخضر بالاضافة الى الظروف غير المواتية في الاراضي العربية المحتلة مهدت الطريق امام قيام حركة احياء جديدة للعمل النقابي العمالي

وقد اعتمدت حركة الاحياء هذه اعطاء وزن كبير لعمال ما وراء الخط الاخضر واهمية اشراكهم في النقابات العمالية ويأتي ذلك لعدة اسباب اهمها:

١ - ان عمال ما وراء الخط الاخضر يساهمون في مجالات اقتصادية هامة في اسرائيل[٩] وبالتالي يتوجب ان يلعبوا دورهم في حركة الاحياء للنقابات العمالية.

٢ - الثقل النسبي الكبير لعمال ما وراء الخط الاخضر في تركيبة القوى العاملة في المناطق المحتلة.

٣ - انهم محرومون بموجب القوانين الاسرائيلية[١٠] من ممارسة العمل النقابي ولذا يتوجب النضال من اجل حصولهم على حرية الانتساب الى النقابات العمالية. وتحقيق مطالبهم بزيادة الاجور والضمانات الاجتماعية وما الى ذلك.

٤ - ان ترك الحبل على الغارب قد يؤدي بعمال ما وراء الخط الاخضر الى الانخراط في سلك الهستدروت وتمييع واضعاف النقابات العمالية.

وبناء على هذا فقد قررت بعض النقابات العمالية في عام ١٩٧٥ وكذلك الاتحاد العالم لنقابات العمال في فترة لاحقة فتح باب الانتساب لعضوية النقابات العمالية امام العمال العرب العاملين داخل اسرائيل وقد طرأت تغييرات نوعية على وضع النقابات العمالية خلال هذه المرحلة بحيث قدمت بعض النقابات التي سبق وان جمدت اعمالها طلبات الانتساب للاتحاد خلال عام ١٩٧٨ وهذه النقابات هي[١١]:

- نقابة عمال الغزل والنسيج في الخليل
- نقابة عمال الاحذية والجلود في الخليل
- نقابة عمال النجاره في الخليل
- نقابة عمال الخياطة في الخليل
- نقابة عمال الادوية في رام الله.

هذا بالاضافة الى تشكيل عدد من اللجان النقابية وصل عددها الى (٢٥ لجنة) في عام ١٩٧٨ كما بدأت عملية احياء النقابات المجمدة في مدينة القدس العربية حيث قبلت في عضوية الاتحاد نقابة عمال المطاعم والمقاهي والفنادق في مدينة القدس مع مطلع عام ١٩٧٩ ووصل عدد اعضائها نحو (١١٠٠) عضو في اواخر عام ١٩٧٩.

### جـ - مرحلة الانطلاق والنهوض الواسع:

ابتدأت هذه المرحلة قبل عامين على وجه التحديد واتسمت احتفالات العمال خلالها في الاول من ايار في الاراضي العربية المحتلة وبالاخص في مدينة القدس العربية برفع شعار (نعم للنقابات العمالية، لا للهستدروت). كما تميزت بالجهود المكثفة لصالح الحركة النقابية استكمالا للمحاولات التي بدأت منذ مطلع عام ١٩٧٥ وقيام تجمع وطني يمثل الاحزاب والمنظمات السياسية المختلفة وينضم اليه عدد من الشخصيات البارزة في الضفة الغربية وذلك من اجل التغلب على المعضلات التي تعوق المد المتنامي للحركة العمالية والتي من ابرزها:

١ - اقتصار دائرة تمثيل النقابات العمالية على العمال العرب داخل الاراضي العربية المحتلة دون ان تتجاوزها لتشمل عمال ما وراء الخط الاخضر والنقابات العمالية المجمدة في مدينة القدس.





٢ - انها لا تضم في عضويتها سوى ما نسبته (٦٪) من اجمالي القوى العاملة وذلك بسبب انفصالها عن الجزء الاكبر من الطبقة العاملة الا وهو العمال العرب العاملين داخل اسرائيل.

٣ - انها تقوم في تكوينها على اساس الحرفه او المنطقة الجغرافية مع عدم تعدد اللجان العمالية والفروع المهنية والصناعية.

٤ - عدم توحد الحركة النقابية العمالية على صعيد المناطق المحتلة.

٥ - ضعف التنسيق بين النقابات العمالية.

ولئن كانت النقاط السابقة تمثل اهم المعضلات التي تواجه الحركة النقابية العمالية فان ما تستهدفه عملية احياء هذه الحركة هو معالجة هذه المسائل والاجهاز عليها مع استهداف تحقيق ما يلي:

أولا - العمل بجميع الوسائل الممكنة من اجل انضمام عمال ما وراء الخط الاخضر الى النقابات العمالية العربية.

ثانيا - احداث تغييرات كبيرة على النظام الداخلي[١٢] المعمول به من قبل النقابات العمالية على اعتبار انه يتلاءم ومرحلة سابقة ولا ينسجم ويتناسب والتطورات الجديدة. وتتناول هذه التعديلات اعادة النظر في شروط العضوية للنقابات، والحد الأعلى لتمثيل أية نقابة في الهيئة التنفيذية[١٣] ومدة عضوية الهيئة الادارية[١٤]، ونسب التمثيل في مجلس الاتحاد[١٥]، مع التركيز على حق العمال في الانتساب للنقابات دون قيد أو شرط بما يخدم الطبقة العاملة ويؤجج نضالها السياسي.

ثالثا - توسيع قاعدة النقابات العمالية وذلك عن طريق:

١ - احياء النقابات العمالية المجمدة في مختلف مدن الضفة ومنها مدينة القدس وخلق وتأسيس نقابات جديدة في مناطق اخرى مثل قلقيلية وبيت ساحور وبيت جالا وحلحول.. الخ وكذلك التوسع في فتح فروع جديدة للنقابات القائمة في مختلف مدن الضفة الغربية بتضافر جهود النقابات العمالية والاتحاد العام والبلديات والهيئات الوطنية وغرف التجارة والصناعة.

٢ - فتح باب الانتساب لعضوية النقابات العمالية بشكل يمكن معه الاستفادة من التزايد الحاصل في اعداد العاملين لما فيه جمع كلمتهم ولم شتاتهم وقيادة نضالهم السياسي.

٣ - تعزيز الديمقراطية النقابية بحيث يعطي للعضو حق التعبير عن ارائه وتطلعاته السياسية.

٤ - زيادة اعداد اللجان العمالية داخل النقابات والواجبات التي تضطلع بها بما يتلاءم وتزايد اعداد هذه النقابات وفروعها واعداد منتسبيها

٥ - تعديل التكوين الداخلي لهذه النقابات القائم على اساس الحرفة او المنطقة الجغرافية

٦ - تبني مطالب العمال وهمومهم والدفاع عنها وبالاخص مطالب عمال ما وراء الخط الاخضر والتي من ابرزها التالية:[١٦]

أ - المساواه الكاملة في الاجور والحقوق وشروط العمل.
ب - ضمان التمتع الفعلي بالتأمينات الاجتماعية والصحية مقابل حسومات مالية.
جـ - الغاء خضوع العمال العرب لسريان الرسوم والضرائب الاسرائيلية المجحفة.
د - ايقاف كافة اشكال الاهانات ومظاهر التميز العنصري ضد العمال العرب.
هـ - تحسين ظروف وشروط العمل والنقل والسكن.
و - وضع حد للفصل التعسفي والطرد من العمل.
ز - وضع حد للاستغلال البشع للاحداث من ابناء المناطق المحتلة.
ح - حقهم في الانتماء والتنظيم النقابي الوطني المستقل.

رابعا: التمثيل المستقل عن الهستدروت لعمال ما وراء الاخط الاخضر.

خامسا: التهدي للنقابيين ممن يتسمون بالبيروقراطية وعزلهم عن العمل النقابي واضعاف مواقفهم وتهزئة ركائزهم.

سادسا: تحويل النقابات العمالية الى مراكز استقطاب للعمال وتنظيم الطبقة العاملة.

سابعا: تقديم حلول ناجعة للمشاكل المادية والمالية التي تواجه النقابات الحالية

ثامنا: ايجاد نوع من التنسيق الدائم بين مختلف النقابات الحالية في الضفة وتوحيد الحركة النقابية الحالية على صعيد الاراضي المحتلة بما يخدم تصعيد النضال ضد سلطات الاحتلال وعدم الوقوف على الحياد ازاء ما يجرى في الضفة والقطاع.

تاسعا: تحسين ظروف العمل في المؤسسات الوطنية ورفع قدرة الصناعات المحلية في المناطق المحتلة على الصمود.

وبناء على ما تقدم يقع على عاتق النقابات العمالية ان تعمل على تنظيم العمال وتطوير نشاطاتهم الثقافية والرياضية والفنية ومعالجة مشاكلهم الحياتية، وانشاء جمعيات تعاونية استهلاكية، واخرى لاغراض السكن والنقل، وايجاد صناديق الادخار والتوفير، وتقديم الضمانات الصحية والاجتماعية للعمال، عن طريق الاقتطاعات من ارباب العمل، ومساهمات العمال انفسهم، واموال دعم الصمود التي تقدم للبلديات في المناطق المحتلة.

وفي ظل ما استهدفته حركة احياء النقابات العمالية فقد تم احراز تقدم ملحوظ خلال العامين الاخيرين ورغم عدم توفر المعلومات الدقيقة والمتكاملة حول ذلك الا ان هذه المعلومات على قلتها تدعو للتفاؤل ومفادها التالي:

١ - تم تأسيس نقابة جديدة في مدينة الخليل عرفت بـ (نقابة العاملين بالبناء) وتضم في عضويتها نحو (٣٠٤) عمال*.

* توجد نقابة سائقي السيارات في الخليل لكنها تعمل خارج اطار الاتحاد العام لنقابات العمال.





٢ - تم تسجيل ست نقابات جديدة في مدينة نابلس خلال عام ١٩٨٠ هي:

- نقابة اصحاب الصالونات
- نقابة اصحاب مصانع السكاكر والحلويات
- نقابة المساحين المرخصين وعدد اعضائها (٢٥) عضوا
- نقابة اصحاب محلات الحداده
- نقابة اصحاب مشاغل الاحذية
- نقابة مستخدمي وموظفي جامعة النجاح

٣ - تم انشاء نقابة جديدة في منطقة رام الله والبيرة وهي نقابة اصحاب مدارس تعليم السواقة وعدد اعضائها (٢٥) عضوا.

٤ - أسست نقابة جديدة في بيت لحم هي نقابة عمال الصيادلة وتضم في عضويتها (٢٧) عضوا.

٥ - اما في مدينة القدس فقد بدأت نقابة عمال المقاهي والفنادق والمطاعم تمارس نشاطها وقبلت في عضوية الاتحاد كما عادت للعمل (نقابة أدلاء السياحة) ونشأت نقابة جديدة باسم (نقابة عمال البناء والاعمال العمرانية) ويجرى تنسيق الجهود لفك نطاق الجمود عن نقابتي: الخياطة، والاحذية والجلود.

والجدول التالي يتضمن توزيعا للنقابات العمالية العاملة في مختلف مدن الضفة الغربية خلال عام ١٩٨٠.

١ - **النقابات العمالية في مدينة نابلس.**

- نقابة عمال المؤسسات العامة
- نقابة عمال البناء
- نقابة عمال مشاغل الخياطة
- نقابة سائقي السيارات وعمال النقل والكراجات
- نقابة عمال الصناعات الجلدية
- نقابة عمال المخابز
- نقابة مستخدمي الصيدليات والمستودعات الطبية
- نقابة عمال المطابع
- نقابة اصحاب صالونات الحلاقة للرجال والسيدات
- نقابة اصحاب مصانع السكاكر والحلويات
- نقابة المساحين المرخصين
- نقابة اصحاب محلات الحداده
- نقابة اصحاب مشاغل الاحذية
- نقابة مستخدمي وموظفي جامعة النجاح

**٢ - النقابات العمالية في مدينة الخليل:**

- نقابة عمال الغزل والنسيج (١٢٩) عضوا
- نقابة عمال الاحذية والجلود
- نقابة عمال مشاغل الخياطة
- نقابة عمال النجاره
- نقابة العاملين بالبناء
- نقابة سائقي السيارات

**٣ - النقابات العمالية في مدينة القدس :**

- نقابة عمال الفنادق والمطاعم والمقاهي
- نقابة عمال موظفي شركة كهرباء القدس
- نقابة عمال وموظفي مستشفى اوغستا فكتوريا
- نقابة ادلاء السياحة
- نقابة عمال المقاصد

**٤ - النقابات العمالية في رام الله والبيرة :**

- نقابة عمال الادوية
- نقابة عمال البناء والمؤسسات العامة
- نقابة اصحاب مدارس تعليم السواقه.

**٥ - النقابات العمالية في بيت لحم :**

- نقابة عمال ومستخدمي المؤسسات العامة
- نقابة عمال الصيادلة

**٦ - نقابة عمال ومستخدمي المؤسسات العامة في طولكرم :**

**٧ - نقابة عمال ومستخدمي المؤسسات العامة في جنين :**

وباستقراء المعلومات الواردة في الجدول السابق يتبين عظم الدور الذي لعبته حركة احياء النقابات العمالية والذي تعبر عنه الارقام فيما يلي:

١ - تطور عدد النقابات العمالية العاملة في مدن الضفة الغربية باستثناء مدينة القدس (١٢) نقابة خلال المرحلة الاولى الى نحو (٢٥) نقابة في عام ١٩٨٠ كما ازداد عدد النقابات العمالية العاملة في مدينة القدس من ثلاث نقابات الى خمس نقابات وعلى هذا يصبح مجموع النقابات العمالية العاملة في الضفة الغربية والمنضمة للاتحاد العام لنقابات العمال نحو ثلاثين نقابة مع الاخذ في الاعتبار ان نقابة عمال السواقين في الخليل تعمل خارج اطار الاتحاد العام لنقابات العمال.

٢ - ارتفع عدد الاعضاء المنضمين للنقابات من نحو اربعة الاف عامل عام ١٩٦٧ الى اكثر من عشرين الفا عام ١٩٨٠[١٧] وهذا الاقبال الكبير من جانب العمال للانضمام للنقابات يعكس الوعي لدى





الطبقة العاملة وانهم يرون في النقابات العمالية الاساس المتين للتعبير عن تطلعاتهم وانتزاع حقوقهم وزيادة انتمائهم بالجماهير وارتباطهم بالنضال المصيري.

٣ - تعدد اعضاء اللجان الادارية للنقابات وتطور عدد اعضاء المجلس الاداري للاتحاد ليصل الى (٨٦) عضوا في حزيران عام ١٩٧٩ مقابل (٤٣) عضوا عام ١٩٧٣.

٤ - افتتاح مكاتب عمل جديدة في مدن الضفة الغربية وزيادة اعداد العاملين فيها اذ ان عدد مكاتب العمال والشؤون الاجتماعية لم يتجاوز ثلاثة مكاتب في عام ١٩٦٧ موزعة في مدن القدس، نابلس، الخليل وهي بذلك تتبع التركيز الجغرافي للنقابات العمالية اما عدد العاملين فيها فلم يكن يزيد على عشرة اشخاص وفي آذار من عام ١٩٨١ ارتفع عدد هذه المكاتب الى ستة مكاتب* وعدد العاملين فيها الى ستة عشر شخصا**.

**٣ - اجراءات اسرائيل في مواجهة المد المتنامي للحركة النقابية.**

نظرا للتطورات التي حدثت في اوضاع النقابات العمالية في العامين الاخيرين وتزايد حجم نشاطاتها وفعالياتها وتعاظم نفوذها السياسي والاجتماعي فقد اتخذت اسرائيل عددا من الاجراءات الرامية لتكريس الاحتلال ووأد الحركة العمالية وابعادها عن ممارسة دورها في النضال السياسي وفي ترجمة امال وتطلعات الجماهير الى واقع ملموس ومن الاجراءات التي اتبعتها التالية:

**١ - اقامة فروع للهستدروت في مدن الضفة الغربية:**

هذا الاجراء تتبعه اسرائيل ضمن محاولاتها لدمج العمال العرب بعمال اسرائيل فقد ذكرت صحيفة هآرتس الاسرائيلية بتاريخ ٢١/٨/١٩٨٠ ان المفاوضات تجرى بين رئيس وزراء الكيان الصهيوني مناحيم بيغن وسكرتير الهستدروت بروهام ميشل حول اقتراح يقضي باقامة فروع للهستدروت في مدن الضفة الغربية المحتلة وان هذه اللقاءات ستستمر في المستقبل حتى يتم بلورة قرار محدد حول هذا الموضوع.

**٢ - تكريس الحملة الاستيطانية:**

بلغ عدد المستوطنات التي اقامتها اسرائيل في المناطق العربية المحتلة من حزيران ١٩٦٧ وحتى آب ١٩٨٠ نحو (١٤٢) مستوطنة منها (٩١) مستوطنة[١٨] في الضفة الغربية وثمان مستوطنات في قطاع غزة و (١٨) مستوطنة في سيناء ومشارف رفح، و (٢٥) مستوطنة في هضبة الجولان. وتهدف السلطات الاسرائيلية من اقامة هذه المستوطنات الى جعل السكان العرب اقلية في هذه المناطق كما ان في نيتها اقامة المزيد من المستوطنات[١٩]

٣ - محاولة ايجاد حلول للمشاكل التي يعاني منها عمال ما وراء الخط الاخضر[٢٠] وذلك لما فيه خدمة اغراضها في زحزحتهم عن المطالبة بالانضمام الى صفوف النقابات العمالية..

* موزعة في مدن نابلس، الخليل، طولكرم، جنين، رام الله، بيت لحم

** منهم ستة اشخاص يتقاضون رواتبهم من الاردن

**٤ - قرار ضم شركة كهرباء القدس الى الشركة القطرية الاسرائيلية:**

تعتبر شركة كهرباء القدس اكبر شركة مساهمة في الضفة الغربية وعدد المساهمين فيها (٢٠٠٠) مواطن عربي وهي تزود ١٢٠ مؤسسة انتاجية بالكهرباء اضافة الى المدن والقرى التابعة لمحافظة القدس كما انها تمد الكثير من المستوطنات القائمة في محافظة القدس بالكهرباء.

وقد اعلنت الحكومة الاسرائيلية عن نيتها في شراء امتياز شركة كهرباء القدس وذلك في ١٩٧٩/١٢/٣١ وقررت انهاء حقوق امتياز الشركة العربية في عام ١٩٨١ وحجة اسرائيل في مصادرة شركة كهرباء القدس العربية هو عدم قدرة هذه الشركة على مواكبة التطور الحاصل وتباطؤها في اعمالها وتأخرها في تزويد ثكنات الجيش الاسرائيلي في القدس بالكهرباء. وقد فند مجلس ادارة الشركة في بيان اصدره لهذا الغرض المزاعم الاسرائيلية حيث اشار الى سلامة الشركة من ناحية الوفاء بالتزاماتها وفي تقنياتها من جانب آخر وبين ان الدوافع الكامنة وراء قرار مصادرتها هي عوامل سياسية تقصد الحد من مسؤوليات الشركة والقضاء عليها والتحكم بالمشاريع الانتاجية العربية عن طريق ربطها بشركة الكهرباء القطرية.

**٥ - اجراء تعديلات في قانون العمل الاردني:**

اقدمت السلطات الاسرائيلية في مستهل عام ١٩٨٠ على تعديل المادة الثالثة والثمانين من قانون العمل الاردني رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠ المعمول به في الضفة الغربية المحتلة[٢١] وقد كانت المادة المذكورة قبل تعديلها تنص على التالي:

(لا يجوز ان ينتخب لعضوية اللجنة الادارية الا الاشخاص الذين يكونون عمالا او مستخدمين طيلة الوقت في نقابة العمال ولا يجوز لمن صدرت ضدهم احكام جنائية او احكام تتعلق بجنح اخلاقية ان يكونوا اعضاء في اللجنة الادارية للنقابة)

ومن المبررات التي قدمتها اسرائيل بشأن تعديل هذه المادة ان قرار التعديل يأتي لمصلحة العمال العرب في الضفة الغربية والعاملين منهم داخل اسرائيل كما انه يتوخى تحقيق العداله وتسهيل ادارة الحياه اليومية. وبالرغم من هذه التبريرات المزعومة فان قرار التعديل قد جاء على نحو مفصل يفي بالاغراض التي تروم سلطات الاحتلال تحقيقها من حيث تقييد حرية العمل النقابي وبالاخص القيادات النقابية ممثلة في اللجان الادارية وباستعراض ما جاء عليه التعديل يمكن ابداء الملاحظات التالية:

١ - ان القرار قد اتخذ في الوقت الذي اخذ فيه العمل النقابي العمالي يتعاظم ويشتد وطأه عندما ادرك العمال ان لا سبيل لحل مشاكلهم وتحقيق طموحاتهم واستمرار مناهضتهم لسياسة الاحتلال لا يمكن ان يتعزز الا بزيادة تنظيمهم وانتظامهم في نقابات عمالية ولما كانت اللجان الادارية لها اليد الطولى في تحريك النقابات العمالية نحو احتلال مواقع اكبر واعتى فقد وجدت سلطات الاحتلال في قرار التعديل منفذا لتحقيق آمالها وامانيها في كبح جماح الحركة النقابية وذلك بحرمان كل مواطن من عضوية اللجان الادارية اذا ما ثبت انه ادين من قبل اية محكمة عسكرية او مدنية في اسرائيل او المناطق المحتلة سواء اكانت الادانة بتعرضه للسجن لمدة معينة او بارتكابه جريمة مشينة[٢٢].





٢ - اعطى التعديل للشخص المسؤول (ضابط العمل الاسرائيلي) صلاحيات واسعة ومطلقة في حرية اقصاء اي شخص عن عضوية اللجان الادارية. كما ان ارغام النقابات على تقديم قوائم باسماء مرشحيها لعضوية اللجان المذكورة قبل شهر يمهله الفترة الكامنة للتحري لدى الدوائر الاسرائيلية عن اسبقيات هؤلاء وميولهم الوطنية[٢٣]. ومثل هذه الامور تعتبر تدخلا سافرا في شؤون النقابات العمالية بغية اضعاف مواقف العمال الوطنية وابعادهم عن الدفاع عن قضاياهم الاساسية والمشروعة.

هذا ومن بين الاهداف التي تتوخى اسرائيل تحقيقها من قرار التعديل هي:

١ - تحييد العمل النقابي العمالي واضعافه عن طريق اضعاف قياداته الوطنية الواعية.

٢ - تفريغ الاراضي العربية المحتلة من قواها العاملة.

٣ - تحويل النقابات العمالية من وضع الصدام الى وضع الاستسلام والقبول بواقع الاحتلال.

٤ - تشديد الرقابة اليومية على التنظيمات النقابية القائمة.

٥ - منع العمال العرب العاملين داخل اسرائيل من الانخراط في تجمعات عمالية نقابية.

٦ - دفع القوى العاملة العربية الى الهجررة خارج الوطن المحتل.

٧ - فتح المجال امام تعديلات اخرى في المستقبل لقانون العمل.

لقد كان لقرار التعديل اصداء شجب واسعة في المناطق المحتلة اذ عقدت الهيئة العامة للاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة الغربية اجتماعا في ١٩٨٠/٤/٤ وقررت رفع مذكرة الى ضابط العمل الاسرائيلي[٢٤] تستنكر فيها هذا الاجراء باجماع ممثلي النقابات الاعضاء في الاتحاد واعتباره مخالفا للقوانين الدولية والمادة (٤٣) من معاهدة لاهاي التي تنص على ابقاء القوانين الادارية والقضائية كما هي في الاقليم المحتل وعدم جواز تعديلها كما اعتبرته اعتداء صارخا على صلاحيات القضاء والحريات النقابية والديمقراطية وسلبا لحقوق النقابيين ونقاباتهم في الدفاع عن انفسهم.

كذلك اتسعت اصداء شجب قرار التعديل لتمتد الى الاردن والمحافل الدولية. اذ عقد وزير العمل الاردني مؤتمرا صحفيا بتاريخ ١٩٨٠/٤/١٢ اوضح فيه ان قرار التعديل يأتي خرقا للمواثيق والقوانين والاعراف الدولية كاتفاقية جنيف الرابعة واتفاقيات لاهاي التي قضت بعدم جواز تعديل القوانين في الاقليم المحتل من قبل اسرائيل، واكد السيد الوزير عدم شرعية القرار وتناقضه مع اتفاقيات العمل الدولية الصادرة عن مؤتمرات العمل الدولية الخاصة بحماية الحقوق والحريات النقابية وعدم التدخل فيها والتي صادقت عليها اسرائيل وتدعي الالتزام القانوني والادبي تجاهها امام الرأي العام العالمي.

كما اثيرت المسألة في المحافل الدولية وبالاخص في الدوره السادسة والستين لمؤتمر العمل الدولي في جنيف.

**ثانيا: النقابات العمالية في قطاع غزة**

تبلورت الحركة النقابية العمالية في قطاع غزة بعد عقد عدد من الاجتماعات واللقاءات التحضيرية والتي تم الاتفاق اثناءها على السماح للعمال بتشكيل النقابات العمالية والانتساب اليها

وذلك منذ بداية عام ١٩٦٤ وعلى الاثر هب العمال للانضمام للنقابات العمالية وتشكلت في القطاع ست نقابات عمالية هي:

- نقابة العمال العرب للاعمال التجارية والخدمات العامة. وينتمي اليها (١٤٦٩) عضوا
- النقابة العامة للصناعات المعدنية وينتمي اليها (٢٥١) عضوا
- النقابة العامة لعمال التجارة ومواد البناء وينتمي اليها (٢٧٢) عضوا
- النقابة العامة للسائقين العرب وينتمي اليها (١١٤٢) عضوا
- النقابة العامة لعمال الخياطة وينتمي اليها (١٦٠) عضوا
- النقابة العامة لعمال الزراعة العرب وينتمي اليها (٤٦٢) عضوا.

وفور تشكيل هذه النقابات بادر النقابيون بالطلب من ادارة الحاكم العام للقطاع بضرورة وجود اتحاد يربط بين هذه النقابات وتحقق لهم ما ارادوا اذ تمت الموافقة على انشاء اتحاد يربط هذه النقابات بعضها بالبعض الاخر يعرف بـ (اتحاد النقابات العمالية الفلسطينية في قطاع غزة) كما صدر قانون العمل والعمال والذي حقق الكثير من المكاسب للعمال بتحديده ساعات العمل والاجازات السنوية والاسبوعية والاجازات المرضية، ومنح العمال المكافآت، ومنع الفصل التعسفي، وما الى ذلك من اجراءات.

وقد باشر الاتحاد بعد تشكيله بتشجيع اقامة الندوات لتثقيف العمال في مختلف مدن وقرى القطاع واقامة القرى الرياضية واصدار مجلات الحائط وكتابة النشرات والبيانات في المناسبات الوطنية والرسمية وبقي يمارس فعالياته حتى وقوع القطاع تحت النفوذ الاسرائيلي اذ تجمد نشاط الاتحاد وعملت النقابات على عدم التعاون او اجراء اية تنسيقات مع سلطات العدو او التفاوض مع الهستدروت. ولم يقف الامر عند هذا الحد اذ تم حل فرع الاتحاد العام لعمال فلسطين في القطاع مع دخول الاحتلال، الا ان هذا الفرع ظل يمارس عمله في تمثيل عمال غزة انطلاقا من دمشق وحتى الوقت الحاضر لا يزال هذا الفرع ممثلا بخمسة عشر عضوا في مؤتمر اتحاد عمال فلسطين.

وبقيت الامور على هذه الشاكله حتى النصف الثاني من عام ١٩٧٨ حيث بدأت نشاطات واسعة لاعادة احياء فرع الاتحاد العام لعمال فلسطين وتأسيس نقابات عمالية جديدة اذ قرر اتحاد نقابات العمال في قطاع غزة استئناف نشاطه ودعا في بيان اصدره في الاول من ايار عام ١٩٧٩ الى عقد مؤتمر للنقابات العمالية والاتحادات في الضفة والقطاع لبحث القضايا العمالية المشتركة وهذه الخطوة تعتبر ايجابية على صعيد الحركة العمالية والطبقة العاملة في الاراضي العربية المحتلة.

**خلاصة:**

حققت الحركة النقابية العمالية في الضفة الغربية تطورا ملموسا في الفترة السابقة على حرب عام ١٩٦٧ بفضل وجود التشريعات واللوائح والقوانين المنظمة لها وانعكس هذا النمو في تزايد عدد النقابات العمالية وفروعها ليصل الى اربعين نقابة وتطور عدد اعضائها ليربو على الاربعة الاف عضو. وقد بقيت هذه النقابات تعمل تحت مظلة الاتحاد العام لنقابات العمال في الاردن ممثلا في الفرع الذي اسسه لهذا الغرض في عام ١٩٦٥ ومقره مدينة نابلس والذي انفرد فيما بعد بممارسة صلاحياته كاتحاد عام لنقابات العمال في الضفة الغربية باستثناء نقابات القدس التي حلتها اسرائيل بعد ان قررت ضم المدينة المذكورة اليها.





لكن هذا النمو وذلك التطور الذي احرزته الحركة النقابية العمالية ما لبث ان وهن وتراجع في سنوات ما بعد الحرب بسبب ظروف الاحتلال غير المواتية والاوضاع الاقتصادية المتردية. وقد مرت الحركة النقابية العمالية منذ حرب عام ١٩٦٧ وحتى الوقت الحاضر في ثلاث مراحل متعاقبة هي:

١ ـ المرحلة الاولى والتي تمتد منذ وقوع العدوان وحتى عام ١٩٧٤ واتسمت بركود العمل النقابي العمالي وجموده اذ تجمد نشاط النقابات العمالية كليا اوجزئيا في مدن الخليل، القدس، رام الله، اريحا، نابلس، وترتب على ذلك تجميد نشاط (٢٥) نقابة في الضفة الغربية من اصل (٤٠) نقابة، وذلك كنتيجة للممارسات الاسرائيلية القمعية بحق النقابات والقادة النقابيين ومحاولاتها ترغيب العمال العرب العاملين داخل اسرائيل على الانضمام الى الهستدروت، بالاضافة الى كساد النشاط الاقتصادي وما تبعه من اضمحلال فرص العمل التي كان من نتيجتها انتقال العمال للعمل داخل اسرائيل في المشاريع الاسرائيلية باجور زهيدة وفي خدمة الاقتصاد الاسرائيلي او التوجه للعمل خارج نطاق الاراضي المحتلة اما في الاردن او في الدول العربية النفطية.

٢ ـ المرحلة الثانية وتحدد بالفترة (١٩٧٥ـ١٩٧٨) وتميزت بالمحاولات الجادة من قبل بعض النقابيين في محاولة اعادة احياء النقابات العمالية المجمدة من جديد. كما قررت بعض النقابات العمالية في مدن الضفة الغربية وكذلك الاتحاد العام لنقابات العمال في عام ١٩٧٥ فتح باب الانتساب لعضوية النقابات العمالية امام عمال ما وراء الخط الاخضر وبالفعل تقدمت اربع نقابات عمالية في مدينة الخليل سبق وان جمدت اعمالها طلبات الانتساب للاتحاد العام وقبلت في عضويته. كذلك قبلت في عضوية الاتحاد نقابة عمال الادوية في رام الله ونقابة عمال المطاعم والمقاهي والفنادق في مدينة القدس.

٣ ـ المرحلة الثالثة والتي يمكن تسميتها بمرحلة الانطلاق والنهوض الواسع والتي بدأت قبل عامين وتميزت احتفالات العمال خلالها بعيدهم الوطني بالالتفاف حول شعار (نعم للنقابات العمالية، لا للهستدروت) وكما اتسمت زيادة الوعي النقابي لدى العمال واقبالهم على الانخراط في عضوية النقابات العمالية بعد ان تبنت حركة احياء النقابات العمالية برنامجا طموحا استهدف اشراك عمال ما وراء الخط الاخضر في التنظيم النقابي وذلك لاهمية هؤلاء العمال وثقلهم النسبي الكبير في كيان الحركة العمالية. كما استهدفت اجراء تغييرات شاملة لاجتثاث المصاعب التي تواجه الحركة النقابية العمالية واقتلاعها من جذورها. وفي سبيل ذلك عملت على توسيع قاعدة النقابات العمالية ضمن اسس مدروسة واحداث تعديلات جوهرية في النظام الداخلي المعمول به في النقابات العمالية وبتبني مطالب العمال في الاراضي المحتلة وبالاخص عمال ما وراء الخط الاخضر والمطالبة بحرية ممارستهم للعمل النقابي وجعل النقابات مكانا رحبا لاستقطاب العمال وتنظيمهم واستمرار الجهود ومواصلتها في سبيل توجيه الحركة النقابية على صعيد الاراضي المحتلة وتوفير الضمان الصحي والتأمين الاجتماعي للعمال.

وفي ظل محاولات الاحياء النقابي حدث تطور كبير على الحركة النقابية خلال عام ١٩٨٠ مقارنة بما كان عليه الوضع قبل عقد من الزمان بحيث ارتفع عدد النقابات العمالية في مدن الضفة الغربية بضمنها القدس العربية من (١٥) نقابة في المرحلة الاولى الى (٣٠) نقابة في عام ١٩٨٠ كما ازداد عدد الاعضاء حتى وصل الى اكثر من عشرين الف عضو، ونشط عمل مكاتب العمل، وتطور عدد اعضاء اللجان الادارية.

وعلى ضوء هذه التطورات عملت اسرائيل باساليبها المعروفة على تحييد العمل النقابي العمالي واضعافه عن طريق ارغام العمال العرب داخل اسرائيل على الانضمام الى النقابة العامة لعمال اسرائيل ومعاودة الضرب على اوتار فتح فروع للهستدروت في مناطق الضفة الغربية المحتلة. كما صعدت من حملتها الاستيطانية، وخرقت المواثيق والقوانين الدولية بحجة حماية الامن وتحقيق العدالة والمحافظة على النظام وذلك بتدخلها في نصوص مواد قانون العمل الاردني المعمول به في الضفة الغربية، وقرارها ضم شركة كهرباء القدس الى الشركة القطرية الاسرائيلية. وفي جميع الاحوال فان سلطات الاحتلال تتوارى خلف ذرائع متعددة تفتعلها في سبيل ان تحقق مطامحها ومطامعها التي اصبحت معروفة للجميع.

اما في قطاع غزة فان البدايات الاولى للحركة النقابية ترجع الى ما قبل وقوع الاحتلال الاسرائيلي بسنوات قليلة حيث تشكلت في القطاع ست نقابات عمالية ارتبطت ببعضها عن طريق الاتحاد العام للنقابات العمالية الفلسطينية في قطاع غزة وبعد وقوع العدوان الاسرائيلي عام ١٩٧٦ واحتلال القطاع تجمد نشاط الاتحاد والنقابات العمالية وبقيت كذلك حتى عام ١٩٧٩ اذ بدأ اتحاد النقابات العمالية في قطاع غزة باستئناف نشاطاته وبدأت عملية احياء جديدة للنقابات العمالية في القطاع.

**الهوامش :**

(١) هذه الدراسة فصل من كتاب غير منشور اعده المكتب الفني للجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة لدعم الصمود بعنوان «تنمية القوى العاملة في الوطن المحتل» والارقام التي تتضمنها الدراسة تغطي الفترة حتى نهاية عام ١٩٨٠.

(٢) الغي هذا القانون وكذلك قانون التعويض الذي تلاه بموجب القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٢ وعليه اصبحت النقابات تشكل بموجب قانون العمل رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠ والقانونين المعدلين الصادرين فيما بعد.

(٣) النقابات هي:
- نقابة عمال بلدية القدس في القدس بتاريخ ١٩٥٤/٥/٣١
- نقابة عمال الاشغال في الخليل بتاريخ ١٩٥٥/٥/١
- نقابة عمال الدقاقة في الخليل بتاريخ ١٩٥٥/٥/١
- نقابة عمال وكالة الغوث في اريحا بتاريخ ١٩٥٦/٧/٢٣
- نقابة عمال البلاط في نابلس بتاريخ ١٩٥٥/٨/١٦
- نقابة عمال الصدف الفنيين في بيت ساحور ١٩٥٦/١/٢.

بالاضافة الى نقابة عمال كهرباء القدس والمؤسسة قبل صدور القانون وذلك في ١٩٥٢/١٢/٢٩.

(٤) ارتفع عدد العمال الذين يحق لهم المطالبة بتسجيل نقابة الى ثلاثين عاملا فاكثر وذلك استنادا للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٢.

(٥) اختلف هذا التمثيل في السنوات الاخيرة بعد ان اقترحت منظمة (كتلة الوحدة العمالية) في الاراضي المحتلة تغيير هذا التمثيل.





(٦) على الرغم مما تنادي به اسرائيل من المساواة في الاجور بين العمال العرب وعمال اسرائيل فان هذه المساواه لا تعدوان تكون شكلية وليست فعلية واقعية.

(٧) فصل عدد من العمال العرب في شركة مراكازا في اواخر عام ١٩٧٧ لرفضهم الدوام بعد اوقات العمل الرسمي كما ادى اضراب العمال العرب في شركة ليفنشر الاسرائيلية خلال عام ١٩٧٦ لمدة يومين الى تأخير دفع اجورهم لمدة ثلاثة اشهر متواصلة وفصل قادة الاضراب فورا.

(٨) نشر التقرير في ٢٣ نيسان ١٩٧٩.

(٩) يشكل عمال المناطق المحتلة في اسرائيل ما نسبته (٥٠.٤٪) من اجمالي عمال اسرائيل وتبلغ نسبتهم (٣٣٪) في اعمال البناء ٢٥٪ في الزراعة والاحراج، ونحو ٢٠٪ في الخدمات

(١٠) لا تحبذ اسرائيل مطلقا انخراط عمال ما وراء الخط الأخضر في تنظيمات نقابية وتفضل دائما وما تزال تحاول ابعادهم عن النقابات العمالية.

(١١) قبلت هذه النقابات في عضوية الاتحاد في اواخر عام ١٩٧٨ وبعضها مع مطلع عام ١٩٧٩.

(١٢) اتخذ مجلس الاتحاد قرارا يقضي بتعديل النظام الداخلي للنقابات وذلك في جلسته التي عقدها في ٨ كانون ثاني ١٩٧٩ واعتبر القرار ساري المفعول فيما بعد

(١٣) بحيث يصبح ثلاثة اعضاء بدلا من اثنين

(١٤) بحيث يصبح لمدة عام واحد بدلا من عامين

(١٥) اقترحت كتلة الوحدة العمالية في آذار ١٩٧٩ ان تتخذ نسب التمثيل الشكل التالي:

من ٢٠_٧٥ عضو لهم ممثل واحد في المجلس
من ١٠٠_٢٠٠ عضو لهم ممثلان في المجلس
من ٢٥٠_٣٥٠ عضو لهم ثلاثة ممثلين في المجلس
من ٤٠٠_٦٠٠ عضو لهم اربعة ممثلين في المجلس
من ٦٥٠_٩٠٠ عضو لهم خمسة ممثلين في المجلس
من ١٠٠٠_١٣٠٠ عضو لهم ستة ممثلين في المجلس
من ١٥٠٠_٢٠٠٠ عضو لهم سبعة ممثلين في المجلس.

(١٦) وردت هذه المطالب في وثيقة اصدرتها (كتلة الوحدة العمالية) في الاراضي المحتلة في اواخر عام ١٩٧٨.

(١٧) مجلة صامد الاقتصادي السنة الثالثة، العدد ١٦ ايار ١٩٨٠، ص ١٣ ورد في مصادر اخرى ان عدد النقابيين في الضفة الغربية وقطاع غزة هو عشرة الاف عامل.

(١٨) موزعة كالتالي:
٢١ مستوطنة في مدينة القدس
٢٢ مستوطنة في مناطق نابلس، طولكرم، جنين
١١ مستوطنة في منطقة الخليل
٣ مستوطنات في بيت لحم وبيت جالا
٢٣ مستوطنة في منطقة الاغوار وحول مدينة اريحا
١١ مستوطنة في منطقة رام الله والبيرة.

(١٩) تشجع اسرائيل هذه السياسة وترغب سكانها على ذلك وفي نيتها ان يصل عدد المستوطنين اليهود في الضفة (عدا القدس) الى ١٢٠ الف في عام ١٩٨٤ اي بنسبة يهودي واحد لكل خمسة من السكان العرب.

(٢٠) مشاكل عمال ما وراء الخط الاخضر معروفة لاسرائيل وهي تسعى ظاهريا لحلها بواسطة القضاء على الوسطاء والسماسرة في سوق العمل، ومنع تشغيل الاحداث وزيادة عدد التصاريح الممنوحة لهم داخل اسرائيل لاغراض البقاء فيها بعد مزاولتهم لاعمالهم.

(٢١) تم التعديل بموجب الامر العسكري رقم ٨٢٥ بتاريخ ٢٠ شباط ١٩٨٠

ليست هذه هي المرة الاولى التي تتدخل فيها اسرائيل لتعديل قانون العمل الاردني في الضفة الغربية فقد عدلت في عام ١٩٧١ المادتين ٩٢، ٩٤ من نفس القانون وبموجب الامر العسكري رقم ٤٢٩ تاريخ ١٩٧١/٨/٤ (جريدة الشعب القدسية في ١٩٨٠/٦/٢٥)

(٢٢) اشارة واضحة لذلك في نص الفقرتين أ، ب من التعديل:

أ - لا ينتخب لعضوية اللجنة الادارية الا الاشخاص العاملين او المستخدمين (بفتح الدال) طوال الوقت في نقابة العمال.

ب - بالاضافة الى ما ورد في الفقرة (أ) لا يجوز للاشخاص المذكورين فيما يلي ان يكونوا اعضاء في اللجنة الادارية للنقابة.

١ - من تمت ادانته بمحكمة ذات صلاحية في المنطقة او في اسرائيل بارتكاب جريمة عقوبتها المقررة السجن لفترة خمس سنوات او اكثر.

٢ - من ادين بموجب محكمة ذات صلاحية في المنطقة او في اسرائيل بارتكاب جريمة مشينة.

(٢٤) اشارات صريحة في نص الفقرات (جـ - و)

جـ) تقدم النقابة الى المسؤول قبل ثلاثين يوما على الاقل قوائم المرشحين لعضوية اللجنة الادارية ويجوز للمسؤول ان يشطب من القوائم المذكورة اسم اي مرشح ثبت بما يرضى المسؤول بانه غير مستوفي احكام الفقرات (أ)، (جـ) اعلاه.

د) يجوز للمسؤول ان يبلغ النقابة بابطال عضوية احد اعضاء اللجنة الادارية الذي جرى انتخابه بصورة غير قانونية او انه لم تعد تتوفر فيه شروط الفقرات (أ)، (جـ) اعلاه ويجوز للمسؤول اذا بلغ التبليغ المذكور ان يأمر بان تواصل اللجنة الادارية بهيئتها غير الكاملة العمل او ان يحل المرشح الذي يأتي دوره محل العضو الذي ابطلت عضويته كما ذكر.

هـ) لا يسرى اي مفعول كان لاية عملية قامت بها اللجنة الادارية اذا كانت العملية قد اشترك باتخاذها عضو مارس عمله بصورة غير قانونية ولا يسرى اي مفعول كان لقرار اتخذته اللجنة الادارية باشتراك عضو كالمذكور.

و) يجوز للمسؤول ان يضع نظاما لتأمين تنفيذ هذه المادة بما في ذلك تقرير واجب تقديم تفاصيل عن كل من المرشحين لعضوية اللجنة الادارية او عن كل من اعضاء اللجنة كما ذكر.

(٢٣) رفعت المذكرة بتاريخ ١٩٨٠/٤/٨ تحت رقم ٣٩/٤/٩



# النقابات العمالية في الضفة الغربية ودورها في تنمية الصمود

غسان حرب

الحادثة التي ترويها كتب القراءة العربية عن الشيخ الذي جمع اولاده الاربعة ساعة احتضاره وقدم لكل واحد منهم، حزمة من العصي طالبا منه ان يكسرها ففشل ثم طلب من الاربعة ان يعملوا معاً على كسرها فافلحوا، لا تدل على حكمة القدماء وتجربتهم فحسب وانما هي ايضا زاخرة بالدروس والعبر. وما أحوجنا في هذه الاوقات الى الاستفادة من الدروس والعبر التي يزخر بها تراثنا العربي!

فالتكاتف والتعاون ولم الشمل والعمل يداً واحدة نحو هدف واقعي واحد محدد هو جوهر ما يحتاج اليه شعبنا في هذه السنوات الحالكة السواد من تاريخه. والعمل على تجميع وتنظيم فئات الشعب الاجتماعية المختلفة ذات المصلحة في إزالة الاحتلال وانتزاع الاستقلال الوطني واقامة الدولة الفلسطينية وتدعيم صمود هذه الفئات وتوجيه جهودها وبتناسق نحو الهدف المرجو هو في صلب مهمات المرحلة الراهنة من تاريخ شعبنا العربي الفلسطيني.

لذا ، فان تنظيم جماهير العمال الفلسطينيين في المناطق المحتلة بكافة الطرق والوسائل والاطارات الممكنة يكتسب أهمية كبيرة لا من منطلق الحفاظ على مصالحهم كطبقة والدفاع عنها فحسب وانما ايضا، وبشكل غير قابل للتجزئة، من منطلق المصلحة الوطنية، من منطلق القاسم المشترك الذي يجمع كافة طبقات شعبنا وفئاته الوطنية ويوحدها.

والنقابات العمالية الفلسطينية المنضوية تحت لواء الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة الغربية هي أحد الأشكال التنظيمية الهامة للعمال الفلسطينيين التي لعبت ولا تزال تلعب دوراً مرموقاً في مجمل النضال الوطني الفلسطيني المعادي للاحتلال وفي رص صفوف العمال للتصدي لكافة محاولات التهجير وفرض الحلول المناقضة لمصلحة شعبنا وافشال محاولات الهستدروت لاحتواء عمال المناطق المحتلة. كما حشدت العمال على طريق التمسك بوحدة نضال الشعب الفلسطيني وعدالة اهدافه. وليس من قبيل الصدفة ابداً - وان كان من باب التأكيد على ما أشرنا اليه. كون الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة الغربية اول منظمة اجتماعية ذات صفة تمثيلية واسعة في المناطق المحتلة تعلن

* قدمت هذه الورقة الى مؤتمر التنمية من أجل الصمود الذي عقد بمبادرة من «جمعية الملتقى الفكري العربي» في القدس.

عن وحدانية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني مما اسهم في حسم الصراع الذي كان دائراً على الساحة الرسمية العربية في مطلع السبعينات حول تمثيل الشعب الفلسطيني.

ومما يدل على الدور البارز الذي تلعبه النقابات العمالية واقع تعرضها للعديد من الاجراءات القمعية التي اتخذتها السلطات الاسرائيلية ضدها: كتعديل المادة ٨٣ من قانون العمل المتبع واعتقال العشرات من الكوادر النقابية وفرض الاقامة الجبرية على الأمين العام لاتحاد النقابات ونائبه وعدد آخر من قادة النقابات، واغلاق المكاتب النقابية في اكثر من مدينة وقرية بالاضافة الى ابعاد العديد من ابرز قادة الحركة النقابية في البلاد وغير ذلك من الممارسات.

لذلك كله فان تعزيز دور نقابات العمال في الضفة الغربية ـ وكذا في سائر انحاء المناطق المحتلة ـ وزيادة هيبتها ونفوذها والعمل على ضم أكبر عدد ممكن من العمال اليها انما يستجيب لاعمق المصالح الوطنية والقومية للشعب العربي الفلسطيني.

**هدف البحث :**

التوصل الى كيفية زيادة عضوية النقابات العمالية في الضفة الغربية بحيث تضم أكبر نسبة ممكنة من العمال، وتفعيل دور هذه النقابات في عملية دعم صمود العمال في المناطق المحتلة والاسهام في خلق الظروف المناسبة من أجل الحيلولة دون هجرة العمال ـ او التقليل منها على اسوأ الاحتمالات.

**أسلوب البحث :**

لا بد للأسلوب الذي سنتبعه في البحث وطريقته من ان يخدما الهدف الرئيسي لهذا البحث ولذا فاننا سنعمل على ما يلي :

١ ) تحديد الكتلة البشرية من العاملين المهيأة بحكم مصلحتها وموقعها في الأنشطة الاقتصادية للانضمام الى النقابات العمالية، ونقصد بذلك اناس العمل المأجورة.

٢ ) رصد التغيرات التي طرأت على قاعدة العمل المأجور خلال السنوات الثلاث عشرة ونيف التي مضت.

٣ ) تحديد الاطارات التنظيمية العمالية المتواجدة في الضفة الغربية الا وهي النقابات ومعرفة نسبة المنتسبين الى هذه النقابات من مجموع العاملين بأجر. وسوف نصدر في ذلك عن نظرة ديناميكية تاريخية وذلك بالعمل على رصد الفترة المشار اليها من خلال حركتها.

٤ ) تبيان الطرق التي تدفع العمال الى الانتساب للنقابات وتحفزهم على المحافظة على عضويتهم فيها.

٥ ) تبيان ما تقوم به النقابات من أجل زيادة عضويتها.

٦ ) تحديد الفجوة ما بين امكانيات النقابات الفعلية والآفاق التي تستطيع التصدي لها.

٧ ) التقدم بمقترحات لردم الهوة بين الواقع والمأمول.





**مصادر البحث :**

تشتمل مصادر هذا البحث على ثلاث مجموعات رئيسية :

أ ـ الاحصائيات الرسمية الصادرة عن دائرة الاحصاءات المركزية الاسرائيلية سواء المتعلق منها باسرائيل او بالمناطق المحتلة.

ب ـ النتائج الأولوية لتحليل استمارة قمنا بتعبئتها شملت جميع المنتسبين للنقابات العمالية في البلاد منذ اواسط عام ١٩٦٧ وحتى آخر عام ١٩٨٠.

جـ ـ السجلات الرسمية لنقابات العمال في الضفة وفي القدس ومقابلات شخصية اجراها الباحث مع قادة نقابيين من مختلف النقابات.

هذا بالاضافة الى عدد من المراجع والادبيات والنشرات الاحصائية المختلفة.

**ملاحظة :**

بسبب عدم اشتمال النشرات الاحصائية الاسرائيلية على معطيات عن مختلف نواحي الفعاليات الاقتصادية في القدس العربية، وحيث ان المعلومات عن القدس العربية تدخل ضمن المعلومات عن القدس «الموحدة» فاننا لم نستطع العثور على المعلومات المتعلقة بالقدس العربية التي كنا بحاجة اليها، ولذا فسنفرد ملحقاً خاصاً لمعالجة وضع النقابات العربية في القدس. وبديهي ان مثل هذا الفصل عائد الى اعتبارات تكنيكية ليس إلا.

## اتساع حجم العمل المأجور في الضفة الغربية

شهدت السنوات الثلاث عشرة ونصف التي انقضت منذ ان بسط الاحتلال سيطرته على القسم المتبقي من فلسطين جملة من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنفسية التي اصابت عمليا كل ناحية من نواحي الحياة في بلادنا.

ولعل اتساع وتوطد العلاقات الرأسمالية في البنية الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة ان تكون من اهم هذه التغيرات. واذا كان الخوض في تفاصيل هذه العملية والبحث عن مسبباتها خارجين عن اطار هذه الورقة فان البحث في كيفية اتساع حجم العمل المأجور في الضفة الغربية والذي يشكل قاعدة العمل النقابي يظل امراً لا بد من التطرق اليه وان باختصار.

ان الشرطين الاساسيين لنشوء الانتاج الرأسمالي يتلخصان وفقاً لتعبير كارل ماركس في انه «ينبغي ان يتقابل نوعان مختلفان جداً من مالكي البضائع وان يقيما صلة فيما بينهما: من جهة مالك النقد ووسائل الانتاج ووسائل العيش، الذي يبتغي ان يشترى قوة عمل الغير لكي يزيد لاحقاً مبلغ القيمة الذي يستأثر به، ومن الجهة الأخرى، عمال احرار، باعة قوة عملهم وبالتالي باعة العمل. عمال احرار من وجهتين: من حيث انهم ليسوا مباشرة في عداد وسائل الانتاج كالعبيد والاقنان، الخ.. ومن حيث انهم لا يملكون وسائل الانتاج كما هو الحال عند الفلاحين الذين يملكون استثمارات مستقلة، الخ.. انهم، وبالعكس، احرار من وسائل الانتاج، محرومين منها»[١].

لا بد اذا من النظر الى الاوضاع العينية التي سادت في الضفة الغربية لمعرفة كيفية نشوء عملية الانتاج الرأسمالي وذلك من أجل الحكم فيما اذا توفر الشرطان الرئيسيان لتطور العلاقات الرأسمالية في الانتاج.

اذا ما استثنينا بعض المشاريع الرأسمالية التي انشأها المستوطنون اليهود في البلاد في اواخر القرن الماضي ومطلع القرن العشرين فمن الممكن القول بان ارهاصات الانتاج الرأسمالي وطلائعه في بلادنا بدأت بعد الاحتلال البريطاني لفلسطين عام ١٩١٧. الا ان هذه البدايات المتواضعة كانت متركزة في القطاع الساحلي من البلاد وبالاساس لدى اليهود. ويشير الاحصاء الصناعي الذي قامت به حكومة الانتداب البريطاني سنة ١٩٤٢، انه لم يكن يوجد سوى ٨٨٠٤ عمال صناعيين عرب في فلسطين من مجموع ١٣٦,٧٠٠ عامل صناعي في البلاد[٢]. ولم يكن ليوجد في الضفة الغربية الا عدد قليل جدا من المشاريع الرأسمالية الصغيرة.

وخلال الثمانية عشر عاما التي تلت نكبة ١٩٤٨، جرى قدر من التوسع في العلاقات الرأسمالية، وبخاصة في اواخر الخمسينات وفي الستينات. الا ان هذا الاتساع كان محصورا بالاساس في الضفة الشرقية. ولم يزد عدد العاملين باجر في المؤسسات المنتظمة التي تضم ٥ اشخاص فاكثر في محافظات القدس ونابلس والخليل وفي جنين (الضفة الغربية) عام ١٩٦٣ عن ٥٥٠٤ اشخاص[٣]. واذا اعتمدنا معدل نسبة الزيادة السنوية في عدد العمال المأجورين خلال اعوام ٥٩ـ٦٣ وافترضنا ان هذه الزيادة استمرت بنفس الوتيرة للأعوام ٦٣ـ٦٧ (وهناك اساس معقول لمثل هذا الافتراض) فان عدد العاملين باجر في الضفة الغربية في تلك المؤسسات لم يكن ليزيد عن ٧٤٨٥ شخصا عام ١٩٦٧.

ورغم ان العدد المشار يشمل جميع المؤسسات المنتظمة الخاصة غير الزراعية فانه لا يشمل مستخدمي القطاع الحكومي والمؤسسات الخاصة: التعلمية منها والصحية والدينية والخيرية ومعاصر الزيتون والكسارات ذات النشاط الرسمي، وعدد هؤلاء واولئك لم يكن يقل بأي حال من الأحوال عن عدة آلاف. ولكن هذا وذاك يمكن ان يكون كافيا لاعطائنا تقديرا قريبا من الواقع لعدد العاملين بأجر في مختلف القطاعات في الضفة الغربية قبيل الاحتلال، ويمكننا من الاستنتاج بأن دورهم في العملية الاقتصادية لم يكن دورا رئيسيا.

أما بعد ان أحكم الاحتلال قبضته على الضفة الغربية فقد ازداد عدد العاملين بأجر في الضفة زيادة كبيرة سواء من الناحية المطلقة او النسبية. فمن الناحية المطلقة ازداد عدد العاملين بأجر في الضفة خلال عشر سنوات (١٩٦٩ـ١٩٧٩) بـ ٥٧,٨ بالمئة. ففي حين كان عددهم سنة ١٩٦٩: ٤٩٨٠٠ شخص[٤] ارتفع عام ١٩٧٩ الى ٧٨٦٠٠ شخص[٥]. أما من الناحية النسبية فقد اصبح العاملون بأجر يشكلون أكثرية العاملين في مختلف النشاطات الاقتصادية ممن يعيشون في الضفة الغربية. واذا كانت نسبة العاملين بأجر من مواطني الضفة الى مجموع العاملين عام ١٩٦٩ تشكل ٤٥,٣ بالمئة[٦] فقد ارتفعت هذه النسبة عام ١٩٧٩ لتصبح ٥٩,٢ بالمئة[٧].

ومما له دلالته الخاصة ان عدد العاملين بأجر قد ازداد زيادة كبيرة واصبح هؤلاء الفئة الاجتماعية الرئيسية في الضفة الغربية بالمقارنة مع الفئات الاجتماعية الأخرى في البلاد كما يبين الجدول رقم (١):





### جدول رقم (١)
### العاملون بأجر في الضفة الغربية حسب موقعهم من العمل
### (سنة ١٩٧٨)

| | مجموع العاملين | عاملون بأجر | اصحاب عمل | عاملون لحسابهم الخاص | عاملون في مؤسسات عائلية ولا يتقاضون أجرا |
|---|---|---|---|---|---|
| العدد | ١٣١٥٠٠ | ٧٦١٠٠ | ٤٨٠٠ | ٣٣٤٠٠ | ١٧٢٠٠ |
| النسبة المئوية | ١٠٠,٠ | ٥٧,٩ | ٣,٧ | ٢٥,٤ | ١٣,٠ |
| العدد | ١٣١٥٠٠ | ٧٦١٠٠ | ٤٨٠٠ | ٣٣٤٠٠ | ١٧٢٠٠ |
| النسبة المئوية | ١٠٠,٠ | ٥٧,٩ | ٣,٧ | ٢٥,٤ | ١٣,٠ |

المصدر: ملحق «النشرة الاحصائية الفصلية للمناطق المدارة»، دائرة الاحصاءات المركزية الاسرائيلية، رقم ٢ لسنة ١٩٧٩، جدول ١٨ ص ١٤٢ (بالعبرية).

ان تحول العاملين بأجر خلال سنوات الاحتلال الى أكبر قوة اجتماعية في البلاد، خصوصا وان هذه العملية تتم بمعزل عن تطور الطبقة الرأسمالية نفسها، لا بد وان يمارس تأثيره اللاحق على مختلف نواحي الحياة في بلادنا وخاصة السياسية منها.

## أسباب اتساع حجم العمل المأجور

لا بد هنا من التطرق الى الأسباب الكامنة وراء هذا التحول. لقد أشرنا فيما تقدم الى الشرطين الرئيسيين لنمو وتطور الانتاج الرأسمالي الا وهما: توفر مالكين للنقد ووسائل الانتاج راغبين في شراء قوة العمل من ناحية وتوفر اناس محرومين من وسائل الانتاج ومستعدين لبيع قوة عملهم من أجل تأمين معيشتهم من الناحية الاخرى. وسنحاول الآن النظر الى كيفية توطد هذه العملية واتساعها في الضفة الغربية بعد الاحتلال مشيرين الى العوامل الرئيسية فحسب:

١ ) قبل الاحتلال كانت الضفة الغربية جزءاً من السوق الاردنية، وكان الطلب على معظم السلع الاستهلاكية وغير الاستهلاكية التي كان يحتاجها سكان الضفة الغربية يلبى بالاساس من الضفة الشرقية اما عن طريق المنشآت المحلية الموجودة هناك او عن طريق المستوردين الذين تركزوا اساسا في الضفة الشرقية.

وبعد الاحتلال واثر انقطاع الصلة بين سوق الضفة الغربية وسوق الضفة الشرقية وبسبب سياسة سلطات الاحتلال الرامية الى اعاقة استيراد البضائع من الضفة الشرقية سواء بفعل اجراءاتها الجمركية او «الأمنية» على الجسور، اصبح من العسير جدا استمرار السلع المطلوبة من الاردن.

وهنا وجد المستثمرون المحليون «صناعيون متوسطون، تجار كبار، حرفيون متوسطون..» الفرصة سانحة لاقامة مشاريع لتلبية الطلب المحلي فشرعوا في انشاء عدد من هذه المشاريع.

٢ ) ساعد دمج سوق الضفة الغربية بالسوق الاسرائيلية بعد عام ١٩٦٧ على توسيع دائرة الطلب على بعض السلع التي تحتاجها السوق الاسرائيلية وخاصة اذا ما اخذنا بعين الاعتبار رخص الأيدي العاملة في الضفة ـ بالمقارنة مع مثيلتها في اسرائيل ـ وما يعكسه ذلك على تكلفة الانتاج المحلي بالنسبة لتكلفة بعض الصناعات الاسرائيلية. وقد قام ، محليا، عدد من الصناعات المرتبطة بالسوق الاسرائيلية وبشكل خاص في قطاع انتاج مواد البناء والحياكة والتريكو ... مما أفرز ظاهرة «المتعهدين الفرعيين».

٣ ) التحسن الطبيعي في مستوى المعيشة الذي جرى بفعل مرور الزمن بحيث زاد الطلب المحلي على العديد من السلع وادى الى اتساع السوق الداخلية.

٤ ) الشعور الوطني المعادي للاحتلال كان مناخا ملائماً لأن يسهل امكانية ايجاد الأسواق للعديد من السلع المنتجة محلياً وعزوف المواطنين عن شراء السلع الاسرائيلية حيثما كان ذلك ممكنا.

٥ ) نزوع عدد لا بأس به من الفلسطينيين العاملين في الخارج وخاصة في دول الخليج واميركا الى توثيق الارتباط والصلة بمواطنهم عن طريق بناء مساكن لهم فيها مما حدا بهم الى إرسال الأموال الى ذويهم للقيام بهذه العملية الأمر الذي ادى الى اتساع في قطاع البناء وبالتالي زيادة الطلب على عمال البناء.

٦ ) احتياج سوق العمل الاسرائيلية لعشرات الآلاف من العاملين العرب ذوي الأجرة المنخفضة. وهذا العامل هو الأساسي في زيادة حجم العمل المأجور في الضفة الغربية حيث بلغت نسبة عمال الضفة العاملين في اسرائيل ٤٩,٧ بالمئة من مجموع العاملين بأجر عام ١٩٧٩ (٣٩١٠٠ من أصل ٧٨٦٠٠)(٨).

هذه الأسباب مجتمعة ـ وغيرها ـ ادت الى زيادة الطلب على الأيدي العاملة اي الى توفر الشرط الاول لاتساع حجم العمل المأجور. فمن أين جاءت تلك الكتل البشرية من المحرومين من ملكية وسائل الانتاج والمستعدين لبيع قوة عملهم من أجل تأمين لقمة العيش القادرة على تلبية الطلب على الايدي العاملة ؟

المعروف ان جماهير الفلاحين، المنتجين الصغار المستقلين في القرية، يشكلون الخزان الرئيسي الذي يرفد كتلة العمل المأجور بما يحتاج اليه سوق العمل من ايد عاملة. واذا كان المنتج الصغير في القرية غير مستعد لهجرة عمله في الزراعة والانضمام الى سوق العمل المأجور الا بفعل عوامل اقتصادية تؤمن له دخلا افضل وبديلا عن عمله السابق الذي يجد نفسه مضطرا لتركه، فان العديد من العوامل اجبرت اقساما اساسية من فلاحينا الفلسطينيين في الضفة الغربية على الانضمام الى جمهور العاملين بأجر. ولعل ما سيرد ان يكون من العوامل الرئيسية التي سببت هذه العملية:

١ ـ مصادرة الاراضي التي قامت بها سلطات الاحتلال من أجل اقامة المستوطنات مما حرم الالاف من العائلات الفلاحية من مصدر رزقها الوحيد ودفع ابناءها الى البحث عن مصدر آخر لتحصيل





معيشتهم. وتقدر دراسة وثائقية نشرت مؤخرا ان مساحة الاراضي الخاصة التي صادرها المحتلون في الضفة الغربية خلال سنوات الاحتلال بلغت ١٥٩٥٢٢ دونما(٩).

٢ ـ اغلاق مئات الالاف من الدونمات في شتى انحاء الضفة لأسباب «أمنية» ومنع أصحابها من الاستمرار في زراعتها او رعاية مواشيهم فيها او العناية بالأشجار التي كانت مزروعة فيها، وطبقاً للمصادر الاردنية فان مساحة مثل هذه الاراضي لا تقل عن مليون دونم(١٠). وتشمل هذه المساحة حوالي ٧٦ الف دونم من اراضي الاغوار المحاذية لنهر الاردن وهي اكثر اراضي الضفة خصوبة وكان يعتاش منها الاف العائلات الفلاحية قبل حرب ١٩٦٧.

٣ ـ سيطرة السلطات الاسرائيلية على المصادر المائية للضفة الغربية ومنع الفلاحين العرب من حفر آبار جديدة وقيام المستوطنين الاسرائيليين بحفر العديد من الآبار وعلى عمق كبير مما ادى الى نضوب العديد من الآبار المجاورة التي يمتلكها الفلاحون العرب، مما اضطرهم الى هجر الزراعة في اراضيهم ودفعهم الى البحث عن مصادر اخرى للمعيشة.

٤ ـ الغلاء الفاحش الذي ضرب اسواق الضفة بسبب اختلال الوضع الاقتصادي في اسرائيل وعدم استطاعة الاف مؤلفة من الفلاحين توفير الحاجيات الضرورية اعتمادا على انتاجهم الزراعي ذي البنية الاقتصادية المتخلفة الأمر الذي دفع بأقسام كبيرة منهم اما الى التوقف عن العناية بالأرض او الى البحث عن مصدر اضافي، ثان، للدخل عن طريق بيع قوة عملهم وخاصة في سوق العمل الاسرائيلية.

٥ ـ تفتت الملكية الزراعية بفعل عوامل الارث بحيث لم تعد الحيازة الزراعية الواحدة، التي كان يمكن ان تؤمن دخلاً معقولا لعائلة واحدة في السابق، كافية لاعالة اربع او خمس عائلات جديدة تفرعت عن العائلة الاصلية. وبالاضافة الى ذلك فقد تدهور الانتاج الصغير وخاصة في المدن لعدم قدرته على منافسة المؤسسات الرأسمالية المتوسطة والكبيرة سواء المحلية منها أو الاسرائيلية من جهة وبسبب الضرائب المختلفة الانواع والتسميات التي تفرضها سلطات الاحتلال على سائر المؤسسات في الضفة من جهة أخرى. وقد اضطر قسم كبير من هؤلاء الحرفيين للانضمام الى سوق العمل المأجور.

ولا بد هنا من الاشارة الى ان عدد العاملين بأجر في الضفة كان يمكن ان يكون أكبر مما اوردناه لولا الهجرة الى الخارج التي تمتص الكثيرين من المستعدين لبيع قوة عملهم.

كل هذا ، بالاضافة الى عشرات الالاف من اللاجئين المقيمين عادة في المخيمات والذين لا يملكون سوى «كرت المؤن» وقوة عمل القادرين منهم على العمل والذين كانوا، في السابق، يشكلون الكتلة الرئيسية من العاملين بأجر في البلاد، يمكن أن يعتبر اساسا كافيا لفهم الكيفية التي حدثت عبرها هذه الزيادة الكبيرة في عدد العاملين بأجر خلال السنوات التي انصرمت على وجود الاحتلال.

## حالة الانتساب للنقابات

ان الاتساع الكبير في حجم العمل المأجور الذي سبقت الاشارة اليه يشكل الشرط الضروري وان لم يكن الكافي، لقيام حركة نقابية في الضفة الغربية ولاتساع هذه الحركة وهذا ما سنتطرق اليه الان.

سنقصر الحديث هنا عن وضع النقابات العمالية في الضفة ولن نتطرق الى النقابات المهنية كنقابات الاطباء والمهندسين والمحامين والصيادلة والمهندسين الزراعيين واطباء الاسنان وغيرهم خاصة وان نسبة كبيرة من هؤلاء المهنيين يعملون لحسابهم الخاص.

بلغ عدد النقابات العاملة في الضفة الغربية حتى آخر عام ١٩٨٠ سبع عشرة نقابة هي:

١) نقابة عمال البلديات وموظفي المؤسسات العامة ـ جنين
٢) نقابة عمال البلديات وموظفي المؤسسات العامة ـ طولكرم.
٣) نقابة عمال المطابع ـ نابلس
٤) نقابة عمال المخابز ـ نابلس
٥) النقابة العامة للخدمات الصحية والاهلية وصناعة الادوية ـ نابلس
٦) نقابة عمال الخياطة ـ نابلس
٧) نقابة عمال ومستخدمي الصناعات الجلدية والمطاطية ومشتقاتها ـ نابلس
٨) مجلس نقابة عمال البناء العامة ـ نابلس
٩) نقابة سائقي السيارات وعمال النقل والكراجات ـ نابلس
١٠) نقابة عمال البلديات وموظفي المؤسسات العامة ـ نابلس
١١) نقابة عمال البناء والمؤسسات العامة بلواء رام الله والبيرة
١٢) النقابة العامة للخدمات الصحية والاهلية وصناعة الادوية ـ البيرة / رام الله واللواء
١٣) نقابة عمال المؤسسات العامة ـ بيت لحم
١٤) نقابة عمال النجارة العامة ـ الخليل
١٥) نقابة عمال مشاغل الخياطة ـ الخليل
١٦) نقابة عمال صانعي الاحذية ـ الخليل
١٧) نقابة عمال النسيج ـ الخليل

وهذه النقابات جميعا منضمة الى الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة الغربية ومركزة مدينة نابلس. وتوجد نقابتان مرخصتان اخريان وهما نقابة مدرسي وموظفي الجامعات والمعاهد الخاصة بفرعيها في جامعتي النجاح وبير زيت ونقابة عمال النقل البري والميكانيك بالخليل ولكنهما غير منضمتين الى اتحاد النقابات. وكل هذه النقابات كانت مرخصة قبل الاحتلال ما عدا خمس منها تمكنت من الحصول على الترخيص بالعمل بعد الاحتلال هي النقابة العامة للخدمات الصحية والاهلية وصناعة الادوية بالبيرة ـ رام الله واللواء ونقابة عمال النجارة العامة ونقابة عمال مشاغل الخياطة ونقابة عمال صانعي الاحذية بالخليل ونقابة مدرسي وموظفي الجامعات والمعاهد الخاصة.

كما يوجد عدد من النقابات التي تشكلت في البلاد منذ فترة طويلة مستوفية كافة الشروط المطلوبة الا انها لم تحصل بعد على ترخيص بمزاولة عملها نتيجة مماطلة السلطات. واهم هذه النقابات: نقابة عمال النجارة بنابلس، نقابة معلمي المدارس الخاصة برام الله، نقابة عمال المؤسسات العامة في ابو ديس والعيزرية ونقابة عمال المؤسسات العامة في الخليل(١١).





وحق الانتساب لهذه النقابات متاح للعاملين في مختلف القطاعات والانشطة الاقتصادية، كل حسب القطاع الذي يعمل فيه. ولا تقتصر عضوية النقابات على العاملين باجر في الضفة الغربية وانما يتعداها الى اولئك الذين يعملون في المشاريع والورش والمؤسسات داخل اسرائيل.

ومن اجل تحديد اعداد المنتسبين للنقابات خلال سني الاحتلال ورصد التغيرات التي طرأت على هذه العملية قمنا باعداد استمارة تتضمن معلومات عن كل شخص كان قد انتسب لهذه النقابات منذ عام ٦٧ وحتى نهاية عام ١٩٨٠. وتتضمن الاستمارة المعطيات التالية: الاسم والجنس والعمر والمهنة (من حيث درجة المهارة) ومكان العمل والاجرة الشهرية والحالة العائلية وتاريخ الانتساب والفرع الاقتصادي. وشملت عملية تدوين هذه الاستمارة معلومات عن ١٢٩٢٦ عاملا وعاملة هم مجموع المنتسبين للنقابات السبع عشر المذكورة خلال السنوات المشار اليها بمن فيهم ٤٤٤ شخصا كانوا منتسبين للنقابات قبل الخامس من حزيران سنة ١٩٦٧. واستندت هذه المعطيات الى سجلات النقابات الرسمية واوراق الانتساب المحفوظة لديها والتي يتوجب على كل من يريد الانتساب لاية نقابة ان يعبئها.

ان عملية تحليل المعلومات التى قمنا بجمعها لم تستكمل بعد انتظارا لما سيقدمه لنا الحاسب الالكتروني من خدمة في هذا المجال. ولسوف نستخدم هذه المعطيات المكتملة في دراسة عن «الحركة النقابية في الضفة الغربية المحتلة» نقوم باعدادها ونأمل ان يصار الى استكمالها ونشرها في المستقبل القريب. ولذلك فقد قمنا باستخراج المعلومات الضرورية لهذا البحث بواسطة الطرق اليدوية وباستعمال الحاسبات الآلية العادية ونتيجة لذلك فان نسبة الخطأ في المعلومات التي سنوردها يمكن ان تتراوح بين ٦ و ٨ بالمئة ونخال ان نسبة ٩٢ بالمئة من الدقة هي نسبة عالية جدا تمكننا من الاطمئنان الى صحة المعلومات التى نحن بصددها.

بلغ عدد المنتسبين للنقابات في الضفة الغربية خلال الفترة التي اعقبت الاحتلال وحتى آخر عام ١٩٨٠، ١٢٤٨٢ عاملا وعاملة في حين كان عدد المنتسبين لهذه النقابات قبل الاحتلال والذين وجدنا طلبات انتسابهم محفوظة في ملفات النقابات ٤٤٤ عاملا وعاملة. ويبين الجدول رقم (٢) توزيع هؤلاء المنتسبين على مختلف النقابات.

تبين النظرة الاولى الى هذا الجدول ان النقابات شهدت اقبالا كبيرا من طرف العمال الراغبين في الانتساب اليها وان الوضع اختلف بشكل كبير عما كان عليه قبل الاحتلال. واذا اعتبرنا ان سنة ١٩٦٨ هي السنة الاولى بعد الاحتلال التي تميزت بثبات نسبي في سوق العمل المحلي واعتبرناها سنة الاساس التي يمكن قياس التطورات اللاحقة عبرها فاننا نرى ان مجموع عدد المنتسبين للنقابات حتى نهاية عام ١٩٦٨ كان ٢٤٥٣ عاملا وعاملة. وقد ازداد عدد المنتسبين زيادة كبيرة جدا خلال السنوات اللاحقة اذ وصل العدد التراكمي لمجموع المنتسبين للنقابات حتى آخر عام ١٩٨٠ كما سبق واشرنا الى ١٢٩٢٦ شخصا اي بنسبة زيادة صافية مقدارها ٤٢٦,٩ بالمئة.

والأمر المهم هنا ان وتيرة زيادة عدد المنتسبين للنقابات اعلى بكثير من وتيرة زيادة عدد العاملين بأجر في الضفة الغربية. فقد بلغ معدل الزيادة السنوية لعدد المنتسبين للنقابات خلال اثني عشر عاما

(١٩٦٨ ـ ١٩٨٠) ٣٥,٦ بالمئة في حين لم يزد معدل الزيادة السنوية لعدد العاملين بأجر خلال نفس الفترة عن ٧,٧ بالمئة (بلغ عدد العاملين بأجر في الضفة سنة ١٩٦٨ ـ ٤٠٩٠٠ شخص (١٢) في حين قدر عددهم سنة ١٩٨٠ بـ ٧٨٧٤٤ شخصا)(١٣).

**جدول رقم (٢)**

**المنتسبون للنقابات في الضفة حسب النقابة**

**(حتى نهاية ١٩٨٠)**

| رمز النقابة | النقابة (١) | عدد المنتسبين قبل الاحتلال | عدد المنتسبين بعد الاحتلال | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| ١١ | نقابة مؤسسات جنين | ـ | ٥١٣ | ٥١٣ |
| ٢١ | نقابة مؤسسات طولكرم (٣) | ١٥ | ١٢٤٨ | ١٢٦٣ |
| ٣١ | نقابة المطابع نابلس | ١٦٣ | ٨٤ | ٢٤٧ |
| ٣٢ | نقابة المخابز نابلس | ـ | ١١٢ | ١١٢ |
| ٣٣ | نقابة الخدمات الصحية نابلس | ٤ | ٤١١ | ٤١٥ |
| ٣٤ | نقابة الخياطين نابلس | ١١ | ٧٢٣ | ٧٣٤ |
| ٣٥ | نقابة الصناعات الجلدية نابلس | ٥ | ٢٠٧ | ٢١٢ |
| ٣٦ | نقابة البناء نابلس | ١٧ | ٢٢٣٦ | ٢٢٥٣ |
| ٣٧ | نقابة السواقين نابلس | ـ | ٤٧٠ | ٤٧٠ |
| ٣٨ | نقابة مؤسسات نابلس | ١٥٤ | ٧٢٤ | ٨٧٨ |
| ٤١ | نقابة مؤسسات رام الله | ٧٢ | ٣٨٥٨ | ٣٩٣٠ |
| ٤٢ | نقابة الخدمات الصحية رام الله (٢) | ـ | ١٤٢ | ١٤٢ |
| ٦١ | نقابة مؤسسات بيت لحم | ٣ | ٨٤٦ | ٨٤٩ |
| ٧١ | نقابة النجارين الخليل | ـ | ٣٤٤ | ٣٤٤ |
| ٧٢ | نقابة الخياطين الخليل | ـ | ٨٦ | ٨٦ |
| ٧٣ | نقابة صانعي الاحذية الخليل | ـ | ٣١٣ | ٣١٣ |
| ٧٤ | نقابة النسيج الخليل | ـ | ١٦٥ | ١٦٥ |
| | **المجموع** | **٤٤٤** | **١٢٤٨٢** | **١٢٩٢٦** |

( ١ ) استعملت اسماء مختصرة للنقابات من اجل التسهيل وعدم تكرار الاسم بكامله

( ٢ ) عدد المنتسبين حتى نهاية شهر آذار ١٩٨٠.

( ٣ ) بما فيها مكتب النقابة في قلقيلية





ان هذا الفرق الكبير بين وتائر ازدياد عدد المنتسبين للنقابات وازدياد عدد العاملين بأجر يعتبر مؤشرا واضحا على الاتجاه الذي تراكم، ومنذ السنوات الاولى للاحتلال، نحو انضمام المزيد والمزيد من العاملين بأجر الى النقابات العمالية في الضفة الغربية والذي سيضمن، في حالة استمراره، تنظيم اكبر عدد من هؤلاء العاملين في النقابات.

تبين نتائج التحليل الاولى للاستمارة كذلك ان المنتسبين للنقابات موزعون على مختلف القطاعات الاقتصادية في الضفة الغربية نفسها وعلى قطاع العمل داخل اسرائيل حسب الجدول رقم(٣).

**جدول رقم (٣)**

**المنتسبون لنقابات الضفة حسب النقابة والقطاع الاقتصادي**

**(حتى نهاية عام ١٩٨٠)**

| رمز النقابة | النقابة | عدد المنتسبين | بمن فيهم في قطاع: الصناعة | البناء والانشاءات | الخدمات | الزراعة | غير معروف | عاملون في اسرائيل |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١١ | نقابة مؤسسات جنين | ٥١٣ | ٨٧ | ٦٤ | ١٧٥ | ١ | ١٧٠ | ١٦ |
| ٢١ | نقابة مؤسسات طولكرم | ١٢٦٣ | ٣٩١ | ١٦٢ | ٣٨٣ | ـ | ١٠٧ | ٣٢٠ |
| ٣١ | نقابة المطابع نابلس | ٢٤٧ | ٢٤٧ | ـ | ـ | ـ | ـ | ـ |
| ٣٢ | نقابة المخابز نابلس | ١١٢ | ١٩٢ | ـ | ـ | ـ | ـ | ـ |
| ٣٣ | نقابة الخدمات الصحية نابلس | ٤١٥ | ٥٧ | ـ | ٣٥٨ | ـ | ـ | ـ |
| ٣٤ | نقابة الخياطين نابلس | ٧٣٤ | ٧٢٧ | ـ | ٥ | ـ | ـ | ٢ |
| ٣٥ | نقابة الصناعات الجلدية نابلس | ٢١٢ | ٢١٢ | ـ | ـ | ـ | ـ | ـ |
| ٣٦ | نقابة البناء نابلس | ٢٢٥٣ | ٣١٢ | ١٨٣١ | ١٠٣ | ـ | ـ | ٧ |
| ٣٧ | نقابة السواقين نابلس | ٤٧٠ | ـ | ـ | ٤٦٦ | ـ | ـ | ٤ |
| ٣٨ | نقابة مؤسسات نابلس | ٨٧٨ | ٥١٢ | ٣ | ٣٤٣ | ١ | ٩ | ١٠ |
| ٤١ | نقابة مؤسسات رام الله | ٣٩٣٠ | ١٠٨٦ | ٨٣١ | ٩٠١ | ٢ | ٢٦٦ | ٨٤٤ |
| ٤٢ | نقابة الخدمات الصحية رام الله* | ١٤٢ | ٨٧ | ـ | ٥٥ | ـ | ـ | ـ |
| ٦١ | نقابة مؤسسات بيت لحم | ٨٤٩ | ٣٥٢ | ١٢٢ | ٢٩٣ | ـ | ـ | ٨٢ |
| ٧١ | نقابة النجارين الخليل | ٣٤٤ | ١٩٨ | ٣٤ | ـ | ـ | ٣ | ١٠٩ |
| ٧٢ | نقابة الخياطين الخليل | ٨٦ | ٨٣ | ـ | ـ | ـ | ـ | ٣ |
| ٧٣ | نقابة صانعي الاحذية الخليل | ٣١٣ | ٣١٣ | ـ | ـ | ـ | ـ | ـ |
| ٧٤ | نقابة النسيج الخليل | ١٦٥ | ١٦٠ | ـ | ـ | ـ | ـ | ٥ |
| | المجموع | ١٢٩٢٦ | ٤٨٣٦ | ٣٠٤٧ | ٣٠٨٢ | ٤ | ٥٥٥ | ١٤٠٢ |

* انظر الملاحظة رقم ٢ في الجدول رقم (٢)

## شمولية الانتساب للنقابات

من المعلوم ان القاعدة المؤهلة للانتساب للنقابات العمالية هي كتلة العمل المأجور التي سبق وان تطرقنا الى ازدياد حجمها. ولا بد هنا من معرفة نسبة المنتسبين للنقابات من مجموع المؤهلين لذلك. واذا

كنا قد اشرنا في الفقرة السابقة الى اعداد المنتسبين وتوزيعهم القطاعي والمكاني فمن الضروري ان نحدد عدد القادرين على الانتساب والمؤهلين لذلك، سواء رغبوا في ذلك ام لا.

ان الاهلية للانتساب الى النقابات في الضفة الغربية مشروطة بعدة عوامل فرضتها طبيعة القوانين السارية المفعول في الضفة وخاصة قانون العمل الاردني رقم ٢ الصادر سنة ١٩٦٥. ورغم اعتقادنا الجازم بان هذه القوانين لا تستجيب لابسط الاحتياجات العمالية ولطبيعة التطورات التي شهدتها الساحة المحلية منذ سن هذه القوانين، ورغم قناعتنا بضرورة شن النضال الدؤوب من اجل تجاوز هذه القوانين وفرض تغييرها فانه لا بد من معرفة تأثيرها وقدرتها على الحد من عملية الانتساب للنقابات.

تستثنى المادة الاولى من قانون العمل الاردني المذكور موظفي الحكومة والاشخاص المستخدمين في الاعمال الزراعية والري من تطبيق القانون عليهم وان اشارت المادة الخامسة منه الى انه «يجب الا يفسر هذا القانون بأنه يقيد حقوق العمال المستثنين من تطبيق بعض احكامه في تأسيس المنظمات او الاشتراك بها بمحض اختيارهم من اجل تحقيق مصالحهم والدفاع عنها، على ان يكون ذلك خاضعا للانظمة الصادرة بموجب هذا القانون».

وهكذا فان السلطات الاسرائيلية تستخدم هذه المواد من اجل حرمان اعداد كبيرة من العاملين باجر وخاصة موظفي الدولة والعاملين في الزراعة من الحق في التنظيم النقابي. ورغم ان الاكثرية الساحقة من موظفي الدولة في الضفة وهم المعلمون الذين يشكلون ٦١ بالمئة من مجموع الموظفين (٧٢٠٠ من اصل ١١٨٠٠) خاضوا العديد من النضالات التي تتوجت باضرابهم الطويل الذي لا يزال ساري المفعول حتى كتابة هذه الاسطر وشكلوا اللجان اللوائية واللجنة العامة كأدوات تنظيمية تقود نضالهم وطالبوا مرارا بتأسيس نقابة لهم فانهم مستثنون من الانتساب للنقابات. وكذا هو وضع العمال الزراعيين العاملين في الضفة الذين بلغ عددهم عام ١٩٨٠، ١٩٨٨ شخصا.

ومن ناحية اخرى فان لموظفي وكالة الغوث من معلمين وعمال واداريين والبالغ عددهم (حسب معطيات الوكالة الرسمية في اول عام ١٩٨٠) ٢٥٢٩ شخصا شكلا تنظيميا خاصا بهم.

ان عدد العاملين بأجر في مختلف القطاعات، العاملين في الضفة واسرائيل لعام ١٩٨٠ كان ٧٨٧٤٤ عاملا موزعين كالتالي (١٤): قطاع الصناعة: ٨٥٣٨ شخصا، قطاع البناء والانشاءات: ٨٢٢٨، قطاع الخدمات: ٢٠١٩٠، قطاع الزراعة: ١٩٨٨، العاملون في اسرائيل (في مختلف القطاعات): ٣٩٨.

ولتحديد عدد العاملين بأجر الذين يحق لهم الانتساب للنقابات (غير الممنوعين من الانتساب وكذلك غير المنظمين في أشكال تنظيمية خاصة بهم) نخصم من المعطيات السابقة: ١٤٣٢٩ شخصا في قطاع الخدمات (١١٨٠٠ موظف حكومة + ٢٥٢٩ موظف وكالة) و ١٩٨٨ شخصا في قطاع الزراعة (وهم مجموع العاملين باجر في هذا القطاع).

وبعد تحديد عدد العاملين بأجر في القطاعات المختلفة المؤهلين للانتساب الى النقابات لا بد من ايراد عدد المنتسبين للنقابات في تلك القطاعات ومعرفة نسبتهم وهذا ما سيتضح من الجدولين رقم (٤) و (٥) فالجدول (٤) يبين تلك العلاقة بالنسبة للعاملين باجر في الضفة نفسها (دون احتساب عمال الضفة العاملين في اسرائيل).





جدول رقم (٤)

العاملون بأجر في الضفة المؤهلون للانتساب الى النقابات واعداد المنتسبين اليها حسب القطاع الاقتصادي (١٩٨٠)

| | الصناعة | البناء والانشاءات | الخدمات | الزراعة | غير معروف | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد العاملين باجر | ٨٥٨٣ | ٨٢٢٨ | ٥٨٦١ | صفر | ... | ٢٢٦٧٢ |
| عدد المنتسبين للنقابات | ٤٨٣٦ | ٣٠٤٧ | ٣٠٨٣ | ٤ | ٥٥٥ | ١١٥٢٤ |
| النسبة المئوية | ٥٦,٣٤ | ٣٧,٠٣ | ٥٢,٥٨ | ... | ... | ٥٠,٨ |

أما الجدول رقم (٥) فيبين العلاقة السابقة ولكن باحتساب عمال الضفة الغربية العاملين في اسرائيل.

جدول رقم (٥)

العاملون باجر في الضفة المؤهلون للانتساب الى النقابات واعداد المنتسبين اليها حسب مكان العمل (١٩٨٠)

| | في الضفة | في اسرائيل | المجموع |
|---|---|---|---|
| عدد العاملين باجر | ٢٢٦٧٢ | ٣٩٨٠٠ | ٦٢٤٧٢ |
| عدد المنتسبين للنقابات | ١١٥٢٤ | ١٤٠٢ | ١٢٩٢٦ |
| النسبة المئوية | ٥٠,٨ | ٣,٥٢ | ٢٠,٦٩ |

يتضح من الجدول الاخير ان نسبة المنتسبين للنقابات من العاملين باجر في الضفة نفسها عالية جدا (٥٠,٨ بالمئة) اذا ما قورنت بدول اخرى وخاصة بين الدول النامية (١٥). الا ان نسبة المنتسبين للنقابات من عمال الضفة الذين يعملون في اسرائيل متدنية جدا (٣,٥٢ بالمئة) الامر الذي اثر على النسبة العامة للمنتسبين للنقابات من عمال الضفة سواء العاملون منهم في الضفة نفسها او اسرائيل بحيث كانت ٢٠,٦٩ بالمئة.

وهذه النسبة العامة (٢٠,٦٩ بالمئة) بحد ذاتها ليست متدنية خصوصا اذا ما اخذنا بعين الاعتبار ان نسبة المنتسبين للنقابات (والمسددين لاشتراكاتهم) من مجموع العمال غير الزراعيين في الولايات المتحدة الاميركية. اكبر دولة صناعية في الجزء الغربي من العالم، تراوحت بين ٢٨ بالمئة عام ١٩٦٥ و ٢٤ بالمئة عام ١٩٧٦ (١٦).

قبل الانتهاء من هذه النقطة نرى من الضروري الاشارة الى ان نسبة المنتسبين الى النقابات حسب القطاعات التي توصلنا اليها قد لا تكون مطابقة تماما لمجريات الامور كما كان عليه الوضع عام ١٩٨٠ وذلك بسبب احتمال انتقال العاملين من قطاع اقتصادي لاخر او حتى هجرة قسم منهم من البلاد. كما ان الفترة الزمنية موضع الدراسة (١٣ عاما) وهي فترة طويلة نسبيا، كانت ملأى بالعديد من التغيرات التي طرأت على قوة العمل في المناطق المحتلة. ولذلك فان التوصل الى استنتاج قاطع حول هذه القضية مسألة تحتاج الى معلومات اضافية ليست موجودة في سجلات النقابات او طلبات الانتساب لهذه النقابات.

## تثبيت عضوية المنتسبين للنقابات: مشاكلها وآفاقها

على الرغم من اهمية العمل على زيادة عدد المنتسبين للنقابات في المستقبل وتنظيم العمال في النقابات وخاصة اولئك العاملين في اسرائيل فان احدى القضايا الرئيسية التي تواجه الحركة النقابية هي كيفية ربط المنتسبين بالنقابات ودمجهم في نشاطاتها وفعالياتها المختلفة.

والمؤشر الاساسي الذي يدل على درجة ارتباط المنتسبين بنقاباتهم هو تسديد الاشتراكات.

تشير النتائج الاولية للاستمارة التي عباناها ان نسبة تسديد الاشتراكات الشهرية لمدة تزيد عن الستة اشهر قد بلغت ٣٦,٥٪ بالمئة في مجموع النقابات التي استطعنا الحصول منها على معطيات متعلقة بالتسديد لعام ١٩٨٠ وهي نقابات: مؤسسات طولكرم، مطابع نابلس، خياطي نابلس، بنائي نابلس، سواقي نابلس، مؤسسات نابلس، مؤسسات رام الله، مؤسسات بيت لحم، خياطي الخليل، وصانعي الاحذية بالخليل.

كما كانت نسبة التسديد لعام ١٩٧٩ في عدد آخر من النقابات هي نقابات: الخدمات الصحية بنابلس والصناعات الجلدية بنابلس والنجارين بالخليل والنسيج بالخليل تشكل ٥٦,٦ بالمئة ولم نستطع. بعد، الحصول على المعطيات الخاصة بالتسديد من باقي النقابات وهي نقابات: مؤسسات جنين، مخابز نابلس، والخدمات الصحية برام الله.

ان واقع وجود هوة بين عدد المنتسبين للنقابات وعدد الاعضاء العاملين والمسددين لاشتراكاتهم هو امر ممكن وظاهرة منتشرة في معظم بلدان العالم. ولذا فليس غريبا ان تتحقق هذه الظاهرة ايضا في نقابات الضفة الغربية خاصة وان البلاد شهدت، على امتداد السنوات المنصرمة موجة كبيرة من الهجرة الى الخارج الامر الذي عكس نفسه على عضوية النقابات حيث يمكن التأكيد بان اعدادا ليست قليلة من المنتسبين الى النقابات غادروا البلاد وانقطعت بذلك صلتهم العضوية بالحركة النقابية في الضفة.

الا انه من الضروري الاقرار بان نسبة المسددين من مجموع عدد المنتسبين قليلة. ويمكن اعزاء قلة نسبة المسددين الى عوامل عديدة لعل من ابرزها ما يلي:

اولا: ضعف الامكانيات المادية للنقابات وعدم قدرتها على تقديم خدمات حقيقية ودائمة للمنتسبين اليها:





ان من العوامل الرئيسية التي تدفع العمال الى الانتساب للنقابات وتحفزهم على المحافظة على عضويتهم فيها وتسديد اشتراكاتهم باستمرار هي قدرة هذه النقابات على توفير خدمات معينة لاعضائها كالتأمين الصحي والدعم المادي في حالة حدوث اضرابات او توقف عن العمل.. الخ ورغم الجهود الكبيرة التي تبذلها الهيئات الادارية للقسم الاكبر من النقابات والهادفة الى توفير قدر معين من الخدمات الصحية لاعضائها وكذلك انشائها لصناديق التضامن العمالية لمساعدة العمال المضربين.. فان مواردها المالية محدودة جدا ولا تستطيع تغطية سوى جزء ضئيل جدا من نفقاتها ناهيك عن تقديم المزيد من الخدمات لاعضائها في المجالات التي ذكرنا. والاشتراكات الشهرية المتواضعة التي يدفعها اعضاء النقابات لا تفي حتى بالمصروفات العادية الجارية كدفع اجور المقرات ونفقاتها ورواتب المتفرغين النقابيين وما الى ذلك.

ثانيا: غلبة المؤسسات الحرفية الصغيرة في البلاد

من المعلوم ان قدرة النقابات العمالية على القيام بالدور المنوط بها تتناسب طرديا مع درجة تركز المؤسسات وكبر حجمها من حيث عدد العمال والرأسمال المستثمر وحصتها من الانتاج. وتكثر في الضفة الغربية، وخاصة في قطاع الصناعة، المؤسسات الحرفية الصغيرة التي يعمل في الواحدة منها عدد قليل من العمال.

وتبين دراسة صدرت منذ مدة ان المؤسسات الصناعية التي يعمل فيها اقل من عشرة عمال تشكل ٩٢,٨ بالمئة من مجموع المؤسسات الصناعية العاملة في الضفة الغربية (١٧) ويؤثر هذا الوضع سلبا على درجة ارتباط عمال هذه المؤسسات الصغيرة بالحركة النقابية.

ثالثا: تراجع التناقض الطبقي لمصلحة التناقض الوطني:

ان المبرر الرئيسي لنشوء النقابات العمالية هو الدفاع عن المصالح الطبقية لجماهير العمال وقيادة نضالهم في مواجهة الطبقات الاجتماعية الاخرى المتعارضة مصالحها مع مصلحة العمال وفي ظروف الاحتلال ووقوع كافة طبقات الشعب الفلسطيني الوطنية تحت نير الاحتلال الاجنبي فمن الطبيعي ان يزداد دور العامل الوطني / القومي في مجرى النضال الوطني على حساب العامل الطبقي مما يدفع النقابات وقياداتها الى العمل على اخذ هذا الواقع بعين الاعتبار الامر الذي ينعكس على نضالاتها المطلبية.

وهكذا فان حدة النضالات الطبقية تخفت ويمكن ان يؤدي ذلك الى عدم احساس قسم من العمال بضرورة النقابات واهمية الانتساب اليها والمشاركة النشيطة في فعالياتها.

رابعا: ممارسات سلطات الاحتلال واجراءاتها ضد النقابات العمالية:

درجت سلطات الاحتلال على عمل كل ما من شأنه التضييق على حرية العمل النقابي والامثلة على ذلك معروفة، ويؤدي هذا الامر الى ابعاد جزء من العمال عن النقابات.

خامسا: التوجه المعادي للنقابات لدى العديد من اصحاب العمل:

ويبرز ذلك بشكل خاص في عدد من المؤسسات الكبيرة في البلاد التي لا تسمح للعاملين فيها بالانتساب الى النقابات وتلجأ الى طرد العمال النقابيين من العمل حتى انها تلجأ ايضا الى التهديد بسيف سلطات الاحتلال لقمع التحركات العمالية فيها.

سادسا: عدم تبلور الملامح الطبقية بشكل واضح لدى قسم كبير من العمال:

فهذا القسم الذي انضم الى سوق العمل المأجور بفعل التغيرات التي افرزها وجود الاحتلال متحدر من اصول ريفية ولا زالت لديه ارتباطات انتاجية بالقرية. وهو قادر على العودة الى العمل في القرية اذا ما ساءت ظروف عمله المأجور الامر الذي يشكل ضمانة معينة تقيه خطر الموت جوعا. ويؤدي ذلك ـ اذا لم يواجه بنشاطات تثقيفية وتربوية دؤوبة لنشر الوعي الطبقي ـ الى عدم ادراك هذه الشريحة من العمال لضرورة النقابات العمالية وبالتالي الى غياب الحافز لتمسكهم بالنقابات.

سابعا: قلة استفادة العمال العاملين في اسرائيل من النقابات:

في ظل الاوضاع الراهنة وضآلة عدد المنتسبين للنقابات من بين عمالنا العاملين في اسرائيل فان هذه النقابات لا تستطيع انتزاع زمام المبادرة للدفاع عن هؤلاء العمال وتقديم الخدمات لهم ـ سواء بفعل عوامل موضوعية او ذاتية ـ ويؤثر ذلك سلبا على تعزيز ارتباط هؤلاء بالنقابات.

ثامنا: الصعوبات الناجمة عن اتباع اشكال تنظيمية غير ملائمة:

لا زال عدد من النقابيين وبعض النقابات يلجأون الى وسائل واشكال تنظيمية واساليب في العمل النقابي لم تعد قادرة على الاستجابة لطبيعة التطورات التي شهدها العمل النقابي. وتحد هذه الاساليب من امكانية وصول النقابات الى اوسع فئات العاملين وفي مختلف امكان تواجدهم وتقلل، بالتالي، من فرص ربطهم بالحركة النقابية.

ورغم ما لهذه العوامل من تأثيرات كابحة لزيادة انتساب العمال الى النقابات وتعزيز علاقتهم بها فهناك العديد من العوامل والظروف التي تشكل ارضية ملائمة لزيادة الانتساب للنقابات وربط العمال بنقاباتهم على اسس اكثر استمرارية وثباتا. ومن العوامل الرئيسية التي تصب في هذا الاتجاه:

اولا: زيادة الوزن النسبي والمطلق للطبقة العاملة في البلاد:

فتحول العاملين باجر الى اكبر قوة اجتماعية في البلاد ـ وهو ما اوضحناه في الجزء الاول من هذا البحث ـ يشكل اساسا مناسبا لزيادة عدد المنتسبين للنقابات.

ثانيا: الدور الوطني الذي تلعبه النقابات:

رغم تراجع التناقضات الطبقية الى عداد التناقضات، غير الرئيسية في المجتمع الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال وما يؤدي اليه ذلك من خفوت حدة النضالات المطلبية للعمال فان واقع وجود الاحتلال يفرز خاصية جديدة تؤثر في نفس الوقت في الاتجاه المعاكس الذي اشرنا اليه.

فان واقع الاحتلال نفسه والرغبة في التخلص منه وانتزاع الاستقلال الوطني تدفع بسائر فئات الشعب المعنية الى البحث عن اطر تنظيمية تجمع قواها وتوحدها وتقود فعالياتها بالاتجاه المنشود. والدور الذي تلعبه النقابات العمالية في الضفة الغربية في مواجهة مخططات السلطات المحتلة، ومقاومة الهجرة وفي التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة يستأثر بنصيب الاسد من فعاليات النقابات وجهود نشيطيها. ولذا فقد اصبحت النقابات مراكز استقطاب محتملة لاعداد متزايدة من جماهير العمال التي اخذت تعي وبصورة مضطردة ان المدخل الوحيد لحل المشاكل





التي تعاني منها يجب ان يكون عبر تحقيق الاستقلال الوطني. وهذا ما يساعد على زيادة عضوية النقابات وتثبيت اعضائها.

ثالثا: التوعية والتثقيف اللتان يقوم بهما النشطاء النقابيون:

ان توفر جملة من العوامل الموضوعية التي تساعد على زيادة عضوية النقابات لا يكفي لتحويل الامل الى حقيقة واقعة ما لم تجر عملية توعية وتثقيف وصلة مستمرة بجماهير العمال من اجل زيادة ربطهم بالنقابات. وهذا ما يقوم به بالفعل العشرات من النقابيين النشطاء في العديد من نقابات الضفة والقدس. وقد اثبتت حملة التنسيق وتسديد الاشتراكات الواسعة التي بادر اليها مؤخرا نشطاء نقابة عمال البناء والمؤسسات العامة في لواء رام الله وغيرها من النقابات ما يمكن لعامل التوعية وتعزيز الصلات مع العمال ان يحققه على طريق زيادة ربط العمال بالنقابات.

رابعا: كتلة العاملين في اسرائيل:

اكتواء العمال العاملين في اسرائيل والذين يشكلون اكثر من نصف العاملين باجر من سكان الضفة بنوعين من الاضطهاد: الاضطهاد الطبقي والاضطهاد القومي يمكن ان يكون اساسا صالحا ـ وان غير كاف ـ لتنظيمهم في النقابات. وبالاضافة الى ذلك فان تدهور الاوضاع الاقتصادية في اسرائيل وازدياد نسبة التضخم والغلاء وخاصة في عهد حكومة الليكود يمكن ان يساعد على تحقيق جزء من هذا الهدف.

خامسا: صغر رقعة البلاد وسهولة الاتصالات بين اطرافها المختلفة:

يلعب هذا العامل دورا ايجابيا في تسهيل الصلة بين العمال ومراكز النقابات وبين النشطاء النقابيين وجماهير العمال، الامر الذي يساعد في اطلاع العمال على وضع الحركة النقابية وجعل الصلة حية ومستمرة بين النقابات والعمال وبين المدينة والريف.

ويمكن تقدير اهمية هذا العامل لو قارنا الوضع الموجود في الضفة وفي بلد كبير المساحة متبعثر القرى والتجمعات السكانية كالعراق او نيجيريا او الهند مثلا. ويكتسب هذا العامل اهميته ايضا من واقع وجود الاف مؤلفة من العمال ممن يسكنون الريف لا المدينة.

سادسا: التأثير الملهم للحركة العمالية والنقابية العالمية:

اذا كانت الاشارة الى الارتباط والتأثير المتبادل بين الحركة النقابية في بلادنا والحركة العمالية العربية والعالمية تشكل «جريمة» في نظر السلطات في سنوات الخمسينات فان انكار هذا الامر اضحى مسألة شبه مستحيلة في ايامنا هذه.

فالنجاحات الهائلة التي احرزتها الحركة العمالية والنقابية في شتى انحاء العالم ـ سواء في الدول الاشتراكية او الرأسمالية او في عدد كبير من البلدان النامية ومن ضمنها جملة من البلدان العربية ـ تعطي مثلا ونموذجا على ما يستطيع العمال والنقابات انجازه وتعزز فيهم الثقة بامكانية وواقعية تحقيق الاهداف التي يطمحون اليها.

كما ان المساندة المعنوية والمادية التي تقدمها الحركة العمالية في العالم الى اتحاد النقابات في الضفة الغربية تساهم في تعزيز هيبة الاتحاد في اعين العمال الامر الذي يمكن ان يساعد على زيادة ارتباط العمال بالنقابات.

ومن ناحية اخرى فلا بد من الاشارة الى ان وجود «الهستدروت» كمنظمة نقابية للعاملين في اسرائيل وشمول عضويتها اكثر من مليون ونصف مليون عامل وتقديمها خدمات معينة لاعضائها يسهل من توليد قناعات لدى ذلك القسم المتردد من عمالنا بان الانتساب للنقابات ليس جريمة خاصة وان السلطة واحدة سواء في المناطق المحتلة او في اسرائيل. (طبعا لا مجال للتطرق هنا الى الفروق النوعية بين الهستدروت والنقابات العربية وبين موقف السلطات من الهستدروت وموقفها من النقابات العربية).

يتبين من كل ما ذكرناه ان هناك عددا من العوامل السلبية - موضوعية وذاتية - تؤثر على ربط العمال بالنقابات. كما ان هناك العديد من العوامل الايجابية - موضوعية وذاتية - التي تدفع باتجاه تعزيز صلة النقابات بالعمال وتوثيق رباطهم بها. وكل مجموعة من هذه العوامل لعبت دورها بحيث كانت محصلتها الواقع النقابي السائد حاليا.

وفي تقديرنا ان احدى المهمات العاجلة التي تواجهها الحركة النقابية - بالاضافة الى زيادة اعداد المنتسبين اليها - تكمن في جسر الهوة بين اعداد المنتسبين (او معظمهم اذ لا بد وان اقساما منهم قد فقدت علاقتها بالحركة النقابية على امتداد الثلاث عشرة سنة الماضية لشتى الاسباب)، وبين اعداد المسددين.

ونكاد نقول ان ربط الـ ٥٠,٨ بالمئة (او معظمهم) من جمهور العاملين باجر في الضفة المؤهلين للانتساب للنقابات والمنتسبين اليها فعلا - بالاضافة الى زيادة عدد المنتسبين من العاملين في اسرائيل ومساندة القطاعات المحرومة من حق التنظيم النقابي في تشكيل نقاباتها هي المهمة التي يجدر ان تركز عليها الحركة النقابية نشاطاتها في المرحلة الراهنة. فهذا سيزيد من تمثيليتها ويرفع من قيمتها امام سائر الفئات الاجتماعية ويزيد من وزنها في مجرى الاحداث القادمة في البلاد.

## مقترحات على طريق الحل

ان عملية زيادة ربط العمال المنتسبين للنقابات بنقاباتهم وزيادة مشاركتهم في الفعاليات المختلفة للنقابات والعمل على تسديد اشتراكاتهم بـانتظام يمكن ان يشكـل الهدف الواقعي الملمـوس الذي تستطيع النقابات تحقيقه. وكما سبق وان اشرنا فان نسبة معقولة من العاملين باجر منتسبة للنقابات والعمل بين هؤلاء المنتسبين فعلا للنقابات - لزيادة ارتباطهم بالنقابات يجب ان يكون نقطة البداية في خطة بعيدة المدى للنقابات تستهدف زيادة دورها في حياة بلادنا الاجتماعية والوطنية.

وتحقيق هذا الهدف يمكن ان يمر عبر عدة قنوات: منها ما هو مرتبط بالقدرات الذاتية والخاصة للنقابات ونشطائها ومنها ما هو معتمد على الدعم الذي يجب ان يوجه للنقابات من اجل مساعدتها في تحقيق ذلك الهدف.

يلعب عامل التوعية والاتصالات المكثفة التي يمكن ان يقوم بها النشطاء النقابيون دورا رئيسيا في وضع حجر الاساس لربط العمال بالنقابات. الا ان الاكتفاء بهذا العامل وحده - على اهميته - لن يؤدي، على المدى البعيد. الى المحافظة على الربط المنشود الا بين عدد معين من العمال الذين اكتسبوا قدرا لا بأس به من الوعي والمستعدين للعمل والارتباط بالنقابات مهما كان دورها او امكانياتها. وفي كل الاحوال يبقى امثال هؤلاء العمال المرتفعي الوعي قلة قد تتراوح بين ١٠-٢٠ بالمئة من مجموع العمال.





اذن القضية الرئيسية هي كيفية ربط جماهير العمال العادين بالنقابات وبصورة مستمرة ويمكن ان يتحقق هذا، بالاضافة الى عامل الصلة الشخصية والتوعية، عن طريق الخدمات التي تقدمها النقابات لاعضائها. وفي ظل تراجع التناقضات الطبقية الى الخلف بفعل ظروف الاحتلال ورغم ضرورة الحذر من المحاولات الرامية الى طمس هذه التناقضات بحجة وجود الاحتلال ففي نهاية المطاف يتحدد موقف كل فئة اجتماعية من الاحتلال بفعل مصالحها الطبقية ووفقا لاعتباراتها، فان بعض القنوات الاساسية للخدمات التي تستطيع النقابات تقديمها لاعضائها يمكن بلورتها على النحو التالي:

### ١ - الخدمات الصحية:

في ظل غياب الدولة المستقلة التي تقوم اجهزتها بتوفير العناية الصحية لمواطنيها وبضمنهم العمال، ومع تردي الخدمات الصحية ووضع العيادات والمستشفيات الحكومية التي تنفق عليها ميزانية الحكم العسكري وقصور مشروع «التأمين الصحي» الحكومي عن تقديم المساعدة الطبية للذين يحتاجونها وبالشكل الذي يفي بالغرض المطلوب، يبرز دور المؤسسات الاجتماعية كبديل قادر - اذا ما لقي الدعم المطلوب - على الاضطلاع بمهمة تقديم الخدمات الصحية لجمهور اعضائها. واتحاد نقابات العمال في الضفة الغربية الذي يضم جماهير غفيرة من العمال لا يقل عددهم مع افراد عائلاتهم عن ٨٠ الف شخص (حوالي ١١,٥ بالمئة من سكان الضفة) هو المؤسسة التي يمكن ان تقوم بتوفير الخدمات الصحية لهذا الجزء من السكان والذين يتوقع ازدياد عددهم بازدياد عدد اعضاء النقابات.

ان قيام اتحادات العمال بتوفير الخدمات الصحية لاعضائها وعائلاتهم هي قيد الممارسة الفعلية في العديد من بلدان العالم. ولنا مثل واضح في الهستدروت الذي اضطلع بهذه المهمة قبل قيام دولة اسرائيل عام ١٩٤٨ بفترة طويلة حين انشأ مؤسسته المعروفة باسم «صندوق المرضى» (كوبات حوليم). بل ان هذه المؤسسة كانت احد الركائز الاساسية لقيام دولة اسرائيل فيما بعد.

وفي الوقت الحاضر تقوم النقابات العمالية بتوفير قدر من الخدمات الصحية لاعضائها. فلجنة الخدمات الصحية التابعة لنقاباتة نابلس والنقابات في طولكرم وبيت لحم ورام الله وعدد من نقابات الخليل والقدس تقوم فعلا - بهذا القدر او ذاك - بالتعاقد مع اطباء ومستشفيات وصيدليات لتقديم المساعدة الطبية لاعضائها باسعار مخفضة. الا ان هذه الاعمال - على اهميتها - لا تفي بـالغرض المطلوب الامر الذي يستدعي التفكير في اقامة مشروع تأمين صحي تابع للنقابات بكل ما يحتاجه ذلك من امكانيات.

وقد تقدمت نقابة عمال مؤسسات بيت لحم بمشروع اقتراح مفصل لتحقيق هذه الفكرة على نطاق منطقة بيت لحم الا انها لم تتلق ردود فعل عملية من الجهات المعنية.

ان مشروع التأمين الصحي العمالي، اذا ما اتيح له ان يتحقق، سيلعب دورا كبيرا في زيادة ربط العمال بالنقابات وسيؤدي الى زيادة نسبة المسددين لاشتراكاتهم من بين المنتسبين.

### ٢ - المساهمة في الاشراف على توزيع مخصصات دعم الصمود

لم تكن مقررات مؤتمرات القمة العربية المختلفة حول رصد الاموال اللازمة لدعم الصمود الا استجابة لحاجة موضوعية تستهدف المساعدة على توفير اسباب تثبيت المواطنين على ارض هذا الوطن والحد من هجرتهم الى الخارج.

وليس سرا ان طريقة توزيع هذه المخصصات قد تعرضت الى العديد من الانتقادات من قبل فئات اجتماعية متعددة في البلاد وخاصة تلك الاقل يسرا والاكثر معاناة وبالتالي حاجة الى دعم صمودها. وبالتالي فان مردود هذه الاموال على الهدف الذي رصدت من اجله كان يمكن ان يكون اكبر بكثير لو انها اخذت، حقيقة، حاجة الجميع اليها وجرى توزيعها عملا بمبدأ النظرة المتساوية الى مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية.

فتوجيه الدعم الى اصحاب الصناعات والمؤسسات الاخرى العاملة في الضفة الغربية - على اهميته وضرورته لما تستطيع ان تقوم به هذه المؤسسات من دور في تأمين فرص العمل - يجب ان يتلازم مع توجيه الدعم الى جماهير العاملين في هذه المؤسسات، بل لعلنا نكاد نقول ان دعم اصحاب الصناعات والمؤسسات يجب ان يكون مشروطا باستجابتهم لتوفير حد ادنى من الاجور للعاملين عندهم يؤمن الحاجات الاساسية الكريمة لهؤلاء العاملين ويقلل من دوافع الجذب نحو الهجرة بالنسبة اليهم.

ويمكن ان تساهم النقابات العمالية في الاشراف على توزيع هذه المخصصات بحيث تصل الى مستحقيها فعلا.

### ٣ - حل ازمة الاسكان:

ان ازمة الاسكان في الضفة مستعصية ولا حاجة بنا لاثبات هذه الحقيقة فهي مسألة متفق عليها ويكاد العمال وعائلاتهم يكونون النسبة الاكبر من المكتوين بلظى هذه الازمة. ومما يزيد من حدة المشكلة بالنسبة للعمال ان جمعيات الاسكان القائمة حاليا والمشاريع التي تقام تفرض مستوى معينا من الالتزامات المادية على اعضائها الامر الذي هو فوق طاقة العامل وبالتالي يحرمه من الاستفادة من هذه المشاريع.

تكمن اهمية توفير المسكن الملائم وبتكلفه معقولة في انها تقلل اعباء العمال المالية وتزيد من فرص بقائهم في البلاد وتحد، بالتالي، من امكانية هجرتهم. ولذا فان تأمين هذه المساكن يستجيب لا لاحتياجات جماهير العمال في البلاد فقط وانما ايضا لمصلحة تثبيتهم فوق الارض بالاضافة الى ما يمكن ان تؤدية مشاريع الاسكان عموما من توفير فرص العمل وزيادة الطلب على الايدي العاملة في السوق المحلي.

ولكي تكون استفادة العمال حقيقية من مشاريع الاسكان فمن الضروري ان تناط هذه المسألة بالنقابات نفسها واللجوء الى اشكال من البناء تتلائم مع احتياجات العمال المبتعدين بطبيعتهم عن البناء الترفي الذي يمكن لمسه في العديد من مشاريع الاسكان القائمة وتتجاوز العقبات القانونية التي تفرضها سلطات الاحتلال على مشاريع الاسكان. ويمكن للبنايات المتعددة الطوابق والتي لا تحتاج الى مساحات واسعة من الارض وبالتالي يمكن بناؤها داخل حدود تنظيم البلديات ان تكون الشكل الاكثر ملاءمة لحل مشكلة عمال المدن، حيث تستفحل ازمة الاسكان اكثر من اي مكان آخر.

وتمكين النقابات من الاضطلاع بمسؤولية مشاريع الاسكان العمالية سيزيد من هيبتها في اعين العمال ويزيد من ارتباطهم بها علاوة على انها الهيئات الوحيدة المخولة بانجاز هذه المشاريع نيابة عن جماهير العمال ولمصلحتهم.





### ٤ - انشاء جمعيات استهلاكية:

ان انشاء مثل هذه الجمعيات او نوع من دكان المستهلك يكون تابعا للنقابات العمالية تبيع سلع الاستهلاك الاساسية للعمال بسعر التكلفة مضافا اليه نسبة معينة من الربح لتغطية النفقات المترتبة على تقديم هذه الخدمات هو مسألة جد هامة بالنسبة لتخفيف الضائقة الاقتصادية التي تنوء تحت وطأتها جماهير العمال. فهو من ناحية يخفف من معاناة العمال ويزيد من فرص صمودهم في الوطن ومن ناحية اخرى يعزز ارتباط العمال بنقاباتهم.

### ٥ - القيام بدورات لمحو الامية بين العمال:

من المعروف ان عددا معينا من العمال اميون. وقيام النقابات باجراء دورات لمحو الامية سيساعد على القضاء على هذا العدو الذي يحد من امكانية التطور الذهني والثقافي لدى العمال ويسهم في زيادة وعيهم وبالتالي القيام بواجبهم نحو شعبهم ووطنهم على خير وجه. وستكون هذه الدورات مدخلا لتوثيق صلة النقابات بالعمال ولنشر الثقافة العمالية بين صفوفهم.

### ٦ - مساعدة الحرفيين على تشكيل جمعيات تعاونية انتاجية:

ليس سرا ان بعض النقابات العمالية تضم بين صفوفها عددا من صغار الحرفيين. ويواجه هؤلاء اوضاعا اقتصادية قاسية ويتدهور انتاجهم بشكل مضطرد الامر الذي سيؤدي اذا ما استمر الوضع في «التطور» بهذا الاتجاه، الى افلاس هؤلاء الحرفيين واضطرارهم الى تصفية مشاغلهم مما سيدفع اقساما منهم للهجرة.

وتستطيع النقابات العمالية تقديم يد العون والمشورة الى الحرفيين من اعضائها ولمجموعات اخرى من الحرفيين ومساعدتهم على انشاء جمعيات تعاونية انتاجية تحافظ على هذا النمط الانتاجي السائر نحو الاضمحلال. واذا كان اضمحلال الانتاج الحرفي واشتداد عملية التمايز بين الحرفيين امرا طبيعيا - قد يكون مقبولا - في ظروف مجتمعات تعيش اوضاعا طبيعية فانها - وفي مجتمعنا الرازح تحت الاحتلال - تؤدي الى افقار وتصفية جزء ليس بالقليل من صغار المنتجين وسد سبل العيش امامهم مما يتناقض مع هدف توفير فرص العمل لاكبر عدد ممكن من المواطنين.

ولا يعني ما اشرنا اليه ان تقصر النقابات مجالات عملها على تقديم الخدمات المذكورة الى اعضائها بل يجب ان تسير هذه الخدمات جنبا الى جنب مع العمل على تنفيذ الاهداف الرئيسية التي نقشتها النقابات على راياتها. ونخص بالذكر تنظيم العمال وقيادة نضالهم في التصدي للاحتلال ومشاريعه ومن اجل الاستقلال الوطني وفي الدفاع عن حقوق العمال ومصالحهم ضد تطاولات وجشع اصحاب العمل الاسرائيليين ووكلائهم المحليين ومتعهديهم الفرعيين، وكذلك ضد ممارسات ذلك القسم من اصحاب العمل المحليين الذي لا يرى في العمال سوى مصدر خصب لزيادة ارباحه ولا يعير اي وزن لضرورة تسخير نشاطات كل الطبقات الوطنية وفعالياتها لصالح حل التناقض الرئيسي الذي يواجهه شعبنا في هذه المرحلة من حياته.

هذه بعض الامثلة على الخدمات التي تستطيع النقابات العمالية تقديمها الى عمالها اذا ما توفرت لها الامكانيات المادية. والواقع ان تغطية الاعباء المالية المترتبة على تقديم هذه الخدمات يمكن من الناحية النظرية ان يتحقق عن طريقين اساسيين:

اولهما: الامكانيات الذاتية الواقعية والمحتملة للنقابات والتي تتكون او يمكن ان تتكون من:

أ - اشتراكات الاعضاء والتي يفترض ان تزيد قيمتها بزيادة نسبة المسددين

ب - مردود التبرعات والحفلات والمعارض والنشاطات التي تقوم بها النقابات.

جـ - تحويل المبالغ التي تقتطعها الحكومة الاسرائيلية من اجور العمال العاملين في اسرائيل والتي يقدر مجموعها حتى اواسط عام ١٩٨٠ بـ ٢٥٠ مليون شاقل (١٨). والعقبات امام تحويل هذه المبالغ للنقابات العربية كبيرة جدا ولكنها حق للعمال الفلسطينيين ومن الضروري خوض النضال من اجل فرض تحويلها الى النقابات العربية.

د - مساهمة المؤسسات الوطنية في صندوق النقابات. فبالامكان الطلب من هذه المؤسسات والمصانع تقديم مبالغ تعادل نسبة معينة من مجموع اجور العاملين فيها الى صندوق النقابات لتمكينها من القيام بالخدمات المطلوبة منها. ولا توجد مبررات كافية للتقدير بان اصحاب معظم هذه المؤسسات سيستجيبون ببساطة لمثل هذه الدعوة. ولكن بالامكان التقدير ان نضال النقابات لتحقيقها والاعتماد على النفوذ الادبي والمعنوي للحركة الوطنية يمكن ان يثمرا في الوصول الى جزء من هذا الهدف.

ثانيهما: المساعدات التي يمكن ان تقدمها المصادر المعنية بدعم الصمود في الاراضي المحتلة وبالتضامن مع نضال الفلسطينيين. وحين تقدم هذه المساعدات الى النقابات العمالية مباشرة فهناك ضمان لوصولها الى مستحقيها وللمحتاجين اليها فعلا.

ولكي تستطيع النقابات القيام بهذه الخدمات التي تتطلب وجود كوادر نقابية كفوءة واقامة صلات حية مستمرة مع جماهير العمال لا بد من التركيز على النشاط الدؤوب للنقابيين، كما لا بد من رفع مستوى الوعي النقابي لدى نشطاء النقابات عن طريق نشر الثقافة العمالية وعقد الدورات التثقيفية ووضع تجربة الحركة النقابية الفلسطينية والعربية والعالمية امام الاجيال الجديدة من المناضلين النقابيين.

رغم قساوة الظروف التي يعيشها الشعب الفلسطيني والطبقة العاملة في الضفة الغربية ورغم العقبات التي تعترض سير الحركة النقابية فان لديها كل الامكانيات للقيام بدورها الطبقي والوطني ولان تزيد من وزنها في مجمل النضال الوطني للشعب الفلسطيني. ولذلك فان دعمها واسنادها، بكافة الطرق والوسائل. لتتمكن من القيام بهذا الدور هو واجب كل الوطنين الفلسطينيين الغيورين على مستقبل شعبهم وهو واجب كل القوى العربية الحريصة حقا على تمكين الشعب العربي الفلسطيني من انتزاع حريته واقامة دولته المستقلة.

## نقابات القدس

اذا كانت المناطق المحتلة قد تعرضت، خلال السنوات التي اعقبت الاحتلال، الى شتى الاجراءات التي لجأ اليها المحتلون بغية فرض واقع جديد فان القدس العربية كانت محط «عناية» خاصة من قبل السلطات. وهذا امر طبيعي اذا نظر اليه من منظار السياسة الاسرائيلية الهادفة الى





تغيير معالم القدس السكانية والاقتصادية والعمرانية والانتاجية. ولم تنج الحركة العمالية المقدسية ونقاباتها من آثار السياسة الاسرائيلية هذه.

كانت مدينة القدس قبل احتلال ١٩٦٧ مركزا من مراكز النشاط النقابي في الضفتين الغربية والشرقية وكانت تعتبر موقع الثقل الرئيسي الثاني في البلاد، بعد عمان، للحركة النقابية. وقد عملت في القدس ١٥ نقابة شملت العديد من عمال وموظفي القطاعات المختلفة.

وبعد الاحتلال مباشرة استمرت بعض النقابات في نشاطاتها وبذلت الكثير من الجهود من اجل ان تكون القدس ونقاباتها مركزا لتجميع الحركة النقابية في الضفة الغربية ولاتحاد نقاباتها. الا ان هذا الهدف لم يتحقق اذ اضطرت معظم هذه النقابات الى تجميد نشاطها اما بفعل مضايقات سلطات الاحتلال من اعتقال وابعاد وتهديد النشطاء النقابيين او بسبب هجرة عدد من هؤلاء النشطاء للخارج او حتى بسبب انتقال قلة من القادة النقابيين الى الخندق الاخر حيث اخذوا يعملون مع الهستدروت. ولم يبق من بين النقابات مستمرا في نشاطه، بهذا القدر او ذاك، الا ثلاث نقابات هي نقابة عمال وموظفي شركة كهرباء القدس ونقابة موظفي مستشفى اوغستا فيكتوريا ونقابة عمال الاحذية.

الا ان الظروف الاقتصادية المتردية والنهوض العمالي والجماهيري الذي شهدته المناطق المحتلة وخاصة في النصف الثاني من السبعينات والعمل التحضيري والتثقيفي الدؤوب والمتواصل الذي اخذته القوى العمالية النشيطة في القدس على عاقتها اثمر في احياء العديد من النقابات التي كانت مجمدة بل وفي تأسيس الجديد منها.

وبلغ عدد النقابات العاملة في القدس حتى آخر عام ١٩٨٠، سبع نقابات هي نقابة عمال الفنادق والمطاعم والمقاهي، نقابة عمال وموظفي شركة كهرباء القدس، نقابة عمال البناء والاعمال العمرانية، نقابة موظفي مستشفى اوغستا فكتوريا (المطلع)، نقابة عمال الاحذية، ونقابة عمال النقل البري والميكانيك هذا بالاضافة الى نقابة عمال المطابع التي جرى احياؤها في اواخر شهر ١٢ من عام ١٩٨٠.

ورغم ان العديد من هذه النقابات منضم الى الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة الغربية الا ان عددا منها لا زال، لسبب او آخر، غير منضم للاتحاد ونخص بالذكر نقابة عمال النقل البري والميكانيك ونقابة موظفي مستشفى المطلع.

ان السمة التي تميز نقابات القدس هي انها تكاد تكون منحصرة في قطاع الخدمات، ورغم ان هذه السمة كانت بارزة قبل الاحتلال ولكن الواقع الذي اخذ يتكون بعد الاحتلال والذي ادى الى تحويل معظم مرافق القدس الى مؤسسات خدمات وليس انتاج، بفعل السياسة الاسرائيلية، قد عكس نفسه على تركيب النقابات العمالية وبشكل اكثر جلاء من السابق.

ومن ناحية اخرى فان عددا من النقابات مقتصر على مؤسسة واحدة كنقابات شركة الكهرباء ومستشفى المطلع ومستشفى المقاصد التي يعتبر الانضمام الى النقابة فيها مسألة اوتوماتيكية تتم بمجرد استلام العامل او الموظف عمله في اي من هذه المؤسسات، حتى ان بعض هذه النقابات لا يحتفظ بسجل كامل لطلبات الانتساب.

بلغ عدد المنتسبين للنقابات في القدس (ما عدا نقابة عمال النقل البري والميكانيك التي لم نستطع جمع اية معلومات عنها) ٢٦٧٢ شخصا موزعين على النحو التالي:

## جدول رقم (٦)

## المنتسبون لنقابات القدس حسب النقابة

## (حتى نهاية ١٩٨٠)

| رمز النقابة | اسم النقابة | عدد المنتسبين |
|---|---|---|
| ٥١ | نقابة عمال الفنادق والمطاعم والمقاهي | ١٢٨٤ |
| ٥٢ | نقابة عمال وموظفي شركة كهرباء القدس | ٤١٢ |
| ٥٣ | نقابة عمال البناء والاعمال العمرانية(١) | ٣٦٦ |
| ٥٤ | نقابة موظفي مستشفى اوغستا فيكتوريا | ١٥٤ |
| ٥٥ | نقابة عمال الاحذية | ١٠٠ |
| ٥٦ | نقابة عمال وموظفي المقاصد الخيرية الاسلامية | ٢٦٤ |
| ٥٧ | نقابة عمال المطابع(٢) | ٩٢ |
| | المجمـــــوع | ٢٦٧٢ |

(١) حتى شهر ٩ سنة ١٩٨٠

(٢) عدد اصحاب حق الاقتراع في انتخابات ١٩/١٢/١٩٨٠

ان الاكثرية الساحقة من هؤلاء العمال النقابيين قد انضمت الى هذه النقابات بعد احيائها او تأسيسها بدءا من عام ١٩٧٨ كنقابة الفنادق وعامي ٧٩ و ٨٠ كنقابات البناء والمطابع والمقاصد واذا كان العدد التراكمي لمجموع المنتسبين للنقابات المذكورة ١٤٣٢ عام ١٩٧٩ فقد اصبح عام ١٩٨٠، ٢٦٧٢ (١٩) اي بنسبة زيادة مقدارها ٨٦،٦ بالمئة، وهذا مؤشر واضح على النهوض الكبير الذي تشهده النقابات العربية في القدس وعلى اتساع قاعدتها الجماهيرية.

الا انه في ظل غياب الاحصائيات عن عدد العاملين باجر في القطاعات المشار اليها بسبب دمج المعطيات الاحصائية عن القدس العربية بتلك الخاصة بالقدس اليهودية فمن الصعب التوصل الى تحديد صحيح لنسبة المنتسبين الى النقابات من مجموع العاملين بأجر. وهذه مهمة نوصي بالتصدي لحلها في دراسات قادمة.

ومن اجل تكوين صورة اكثر دقة عن عدد العمال العرب المقادسة المنتسبين للحركة النقابية فمن الضروري عدم اغفال الاشارة الى ان عددا من هؤلاء العمال قد انضم الى الهستدروت ـ لهذا السبب او ذاك ـ وقد جاء في برنامج بثه التلفزيون الاسرائيلي وعلى لسان مراسله الاقتصادي عوفاديا يروشلمي „ان عدد عمال شرقي القدس المنتسبين الى الهستدروت كان عام ١٩٧٩، ١٢ الف شخص»(٢٠) ورغم ان المراسل لم يبين صراحة فيما اذا كان العدد المذكور يشمل ايضا المستوطنين اليهود في شرقي القدس ام لا فان اخذ واقع انضمام عدد من العمال العرب الى الهستدروت بالحسبان مسألة لا بد منها.





اما توزيع هؤلاء العمال النقابيين على القطاعات الاقتصادية المختلفة وقطاع العمل في المؤسسات الاسرائيلية فهو على النحو الذي يبينه الجدول رقم (٧).

## الجدول رقم (٧)

## المنتسبون لنقابات القدس حسب النقابة والقطاع الاقتصادي

## (حتى نهاية عام ١٩٨٠)

| رمز النقابة | اسم النقابة | عدد المنتسبين | بمن فيهم في قطاع: الصناعة | البناء | الخدمات | عاملون في اسرائيل |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٥١ | نقابة عمال الفنادق | ١٢٨٤ | | | ٩٠٨ | ٣٧٦ |
| ٥٢ | نقابة كهرباء القدس | ٤١٢ | ٤١٢ | | | |
| ٥٣ | نقابة عمال البناء(١) | ٣٦٦ | ١٣ | ٢٠٧ | | ١٤٦ |
| ٥٤ | نقابة اوغستا فيكتوريا | ١٥٤ | | | ١٥٤ | |
| ٥٥ | نقابة عمال الاحذية | ١٠٠ | ١٠٠ | | | |
| ٥٦ | نقابة المقاصد الخيرية | ٢٦٤ | | | ٢٦٤ | |
| ٥٧ | نقابة عمال المطابع | ٩٢ | ٤٠(٢) | | | ٥٢(٣) |
| | المجمـــــوع | ٢٦٧٢ | ٥٦٥ | ٢٠٧ | ١٢٢٦ | ٥٧٤ |

(١) انظر الملاحظة (١) في الجدول رقم (٦)

(٢) و (٣) التوزيع تم بناء على تقديرات شخصية.

يتضح من الجدول السابق ان حوالي نصف عدد المنتسبين للنقابات المقدسية من العاملين في القطاعات العربية هم من عمال وموظفي قطاع الخدمات، كما ان حوالي ثلثي عدد المنتسبين من العاملين في اسرائيل يعملون في قطاع الخدمات ايضا. ومن الممكن التقدير بان نسبة هؤلاء اكثر ارتفاعا خاصة اذا اخذنا بعين الاعتبار ان معظم العاملين في شركة كهرباء القدس الذين صنفناهم هنا كعاملين في قطاع الصناعة هم في الواقع عمال خدمات اذ ان عددا كبيرا منهم يعمل في نشاطات غير مرتبطة بانتاج الطاقة الكهربائية بل بالخدمات المتصلة بهذا الانتاج.

اما من حيث تسديد الاشتراكات فان نقابات القدس تحظى بنسبة عالية من المسددين حيث زادت نسبتهم عام ١٩٨٠ عن ٨٠ بالمئة من مجموع المنتسبين للنقابات. ومما ساعد على بلوغ هذه النسبة العالية من المسددين واقع ان معظم اعضاء النقابات هم حديثو العهد بالحركة النقابية اذ انهم اعضاء في نقابات اعيد احياؤها منذ ما لا يزيد عن سنتين. كما ان اشتراكات قسم آخر من الاعضاء ـ كاعضاء نقابة عمال وموظفي شركة كهرباء القدس ـ تخصم بشكل اوتوماتيكي من رواتبهم.

وتواجه النقابات العربية في القدس وضعا خاصا يضفي على نشاطاتها وفعالياتها اهمية كبيرة فهي تعمل في القدس، المدينة التي تمثل مركزا اساسيا للصراع الدائر حاليا بين الشعب العربي الفلسطيني والمحتلين. وتسعى سلطات الاحتلال، بكل ما اوتيت من وسائل، الى حسم هذا الصراع: السكاني والحضاري والمعيشي والاجتماعي والسياسي والديني.. الخ لصالحها.

ان انظار الفلسطينيين تتطلع الى المؤسسات الجماهيرية في القدس العربية بثقة ويحدوهم الامل بان تلعب هذه المؤسسات وفي مقدمتها النقابات العمالية الدور المنوط بها في افشال مخططات الاحتلال.

واذا كانت المقترحات التي تقدمنا بها لمساعدة نقابات الضفة على القيام بدورها معقولة ومطلوبة في الضفة الغربية فانها تغدو اكثر حيوية والحاحا بالنسبة لنقابات القدس العربية. وتوجد امام نقابات القدس امكانيات واقعية لتجاوز الكثير من التعقيدات والعقبات التي تضعها سلطات الاحتلال امام نقابات الضفة خاصة وان القوانين المفروضة في القدس تتيح امام النقابات مجالا اوسع للعمل والحركة من نقابات الضفة مما يسهل عليها تنفيذ الكثير من المهمات التي تضعها نصب اعينها.

فدعم نقابات القدس القائمة وزيادة عضويتها بحيث تشمل اكبر عدد ممكن من العاملين بأجز والتصدي لمحاولات الهستدروت احتواء العمال العرب واحياء النقابات المجمدة ولف جماهير العمال المقادسة حول النقابات والدفاع عن مصالحهم هو الواجب الذي تتصدى النقابات المقدسية لتنفيذه. وباضطلاعها بهذا الدور فان نقابات القدس تثبت، بالممارسة العملية، ليس فقط اخلاصها لواجبها الطبقي وانما ايضا تفانيها في الدفاع عن مصالح الشعب الفلسطيني بكافة طبقاته وفئاته الاجتماعية. لذا فهي جديرة بكل انواع الدعم والتأييد!





## المراجـــع


(١) كارل ماركس «**اصل رأس المال**» دار المتقدم، فرع طشقند، ١٩٧٨، ص ٤

(٢) محمد يونس الحسيني «**التطور الاجتماعي والاقتصادي في فلسطين العربية**» منشورات مكتبة الطاهر اخوان، يافا ١٩٤٦، ص ١٤١.

(٣) مجلس الاعمار الاردني «**دراسة القوى البشرية للمؤسسات المنتظمة**» عمان، تشرين اول ١٩٦٥.

4 - **«Adninistered Territories Statistical Quarterly»,** Israel Central Bureau of Statistics, Various issues.

5 - Awartani, Hisham **«Asurvey of industries in the West Pank and the Gaza Strip»** Birzeit University Publicat ons, Spetember 1979.

6 - **NERIP** Reports.

7 - **«Statistical Abstract of Israel»** Israel Central Bureau of Statics, Various issues.

8 - **«The world Book Encyclopedia»,** Childcraft International Inc., USA 1978.


## إشـــارات

١ ـ ماركس، كارل «**أصل رأس المال**»، دار التقدم، فرع طشقند ١٩٧٨. ص ٤ (بالعربية)

(٢) الحسيني، محمد يونس «**التطور الاجتماعي والاقتصادي في فلسطين العربية**»، منشورات مكتبة الطاهر اخوان يافا ١٩٤٦ (بالعربية).

(٣) «**دراسة القوى البشرية للمؤسسات المنتظمة**»، اصدار مجلس الاعمار الاردني، تشرين اول ١٩٦٥، جدول رقم ٩ (بالعربية).

(٤) «**الكتاب الاحصائي السنوي**»، دائرة الاحصاءات المركزية الاسرائيلية، رقم ٢٢ سنة ١٩٧١ ص ٦٣٧ (بالانكليزية).

(٥) «**الكتاب الاحصائي السنوي**»، دائرة الاحصاءات المركزية الاسرائيلية، رقم ٣١ سنة ١٩٨٠ ص ٦٩٧ (بالانكليزية).

(٦ و ٧) محسوبة على اساس المعطيات الواردة في المصدرين السابقين.

(٨) حسبت على اساس معطيات «**الكتاب الاحصائي السنوي**»، دائرة الاحصاءات المركزية الاسرائيلية رقم ٣١ سنة ١٩٨٠ ص ٦٩٧ و ٧٠٠ (بالانكليزية).

(٩) تقارير «**ميريب**»، عدد تشرين ثاني/ كانون اول ١٩٨٠، ص ٢٤ (بالانكليزية

(١٠) المصدر السابق، ص ١٣.

(١١) من مقابلة صحفية مع عادل غانم.. الامين العام لاتحاد نقابات العمال في الضفة الغربية، صحيفة «**القدس**»، ١٩٨١/٢/٦.

(١٢) **الكتاب الاحصائي السنوي**، دائرة الاحصاءات المركزية الاسرائيلية، رقم ٢٠، سنة ١٩٦٩، ص ٦٣٨ (بالانكليزية).

(١٣) قدر على اساس. عدد العاملين باجر سنة ١٩٧٩ مضافا اليهم نسبة زيادة. مماثلة لنفس معدل نسبة الزيادة. خلال السنوات ٧٥ـ ١٩٧٩.

(١٤) هذه المعطيات محسوبة على اساس الارقام الواردة في «**الكتاب الاحصائي السنوي**» رقم ٣١ سنة ١٩٨٠، ص ٦٩٦ مع تقدير ا٧٠١ اد لعام ١٩٨٠.

(١٥) لم يكن من السهل العثور على ارقام دقيقة تبين نسبة الانتساب للنقابات في مختلف الدول النامية، حتى ان سجلات منظمة العمل الدولية لا تظهر هذه النسب. الا ان السيد بانكن، احد المسؤولين عن قسم العلاقات الصناعية وقوانين العمل بمنظمة العمل الدولية افاد، خلال مقابلة شخصية بيني وبينه جرت في مقر المنظمة بجنيف مؤخرا، ان نسبة الانتساب. للنقابات في الدول النامية يمكن ان تتراوح بين ٥ و ٢٠ بالمئة من مجموع العاملين باجر في هذه البلدان.

(١٦) «**موسوعة كتاب العالم**»، الجزء ١٢، ص ١١ (بالانكليزية).

(١٧) محسوبة على اساس الجداول ٥ ـ ١٤ من دراسة هشام عورتاني «**مسح للصناعات في الضفة الغربية وقطاع غزة**، منشورات جامعة بيرزيت، ايلول ١٩٧٩ (بالانكليزية).

(١٨) «**جروزاليم بوست**» بتاريخ ٢٨/٨/ ١٩٨٠.

(١٩) الاعداد الخاصة بالمنتسبين للنقابات. وتوزيعهم القطاعي.. الخ مأخوذة من الاستمارات التي سبق وان اشرنا اليها.

(٢٠) التلفزيون الاسرائيلي، الاحد في ١١/٥/ ١٩٨٠.



# تشغيل الأحداث في المناطق المحتلة

صالح غنيمات

## تشغيل الاحداث عالميا

اجمعت كافة التشريعات العمالية على أهمية تنظيم عمل الحدث بحيث لا يتسبب العمل في اعاقة نموه ، وبحيث لا يبدأ استخدام الأحداث قبل بلوغهم سنا مناسبا ، كما لا يسمح لهم بالعمل في اعمال مضرة بالصحة او تعرقل وسائل التعليم . رغم هذا ، وبالرغم من انقضاء اكثر من عشرين عاماً على اصدار الامم المتحدة بالاجماع لاعلان حقوق الطفل ، رغم كل ذلك فان ملايين الاطفال يلتحقون بعمل في سن مبكرة جداً رغم ان البطالة تشمل ما يزيد على ٣٠٠ مليون رجل .

وتشير تقديرات ممتب العمل الدولي الى ان ٥٢ مليون طفلا تقل اعمارهم عن ١٥ عاما يعملون بالفعل اذ يعمل ما يزيد على النصف منهم اي حوالي ٢٩ مليون طفل في جنوب شرق اسيا، وعشرة ملايين في افريقيا، و ٩ ملايين في شرق اسيا، و ٣ ملايين في امريكا اللاتينية، ومليون في اكثر المناطق فقرا من البلاد الصناعية. وقد ذكرت كريستان ريمبو في كتابها (اثنان وخمسون مليون طفل في العمل)ان الارقام الحقيقية لعدد الاطفال تصل الى ضعفين او ثلاثة لتقديرات مكتب العمل. ويتركز نحو ٩٠٪ من هؤلاء الاطفال في الدول النامية، حيث تضم الهند نحو عشرة ملايين والبرازيل نحو ثلاثة ملايين وتوجد في هاتين المنطقتين اعلى نسبة للاطفال الذين تقل اعمارهم عن ١٥ عاما، ويمارسون عملا.حتى تصل الى ١٧,١٪.

وتذهب الباحثة«الى أن المشكلة تكمن في نظرة سكان الدول النامية الى الأطفال باعتبارهم رأسمال يجب أن يدر ربحاً في اقرب وقت ممكن ، وهي ترى ان هذه المشكلة هي آفة اقتصادية واجتماعية ، وان عمل الأطفال ليس ضرورة اقتضادية ، وان تعميم التعليم هو افضل وسيلة تكفل لهم مستقبلاً افضل ، فالفقر يؤدي الى عمل الأطفال ، الامر الذي يؤدي بدوره الى مزيد من البطالة ، وزيادة معاناة الاهالي بحيث يضطرون الى الحاق اطفالهم بالعمل للاستمرار في الحياة »

اما اليونسيف فتفسر هذه الظاهرة بالعوامل التاليـة :[١]

١ ـ جهل الأهل الفقراء وانجابهم بكثرة، بهدف تشغيل اولادهم في سن مبكرة.

٢ ـ استغلال اصحاب العمل للايدي العاملة الصغيرة وقبولهم تشغيل الأطفال في سن مبكرة خلافاً لاي مبدأ قانوني واخلاقي .

٣ ـ سكوت السلطات عن هذه المخالفات .

يتم تشغيل الأحداث بالرغم من وجود اعداد ضخمة من العاطين عن العمل ، ورغم صدور الاعلان العالمي لحقوق الطفل ، الذي حدد فترة الطفولة بالفترة الواقعة بين العمر اقل من سنة وسن الثامنة عشرة ، وهي مرحلة انتقالية بين حالة العجز التام للطفل والاعتماد على الاخرين ، الى الاعتماد على النفس والقيام بنشاطاته وفقا لاستعداده الشخصي وخلفته الاجتماعية والتعليمية . اي أن الخلفية التعليمية تلعب دورا اساسياً في تحقيق اعتماد الشخص على نفسه . فقد نص المبدأ السابع من الاعلان العالمي لحقوق الطفل « للطفل الحق في الحصول على وسائل التعليم الاجباري المجاني على الأقل في المرحلة الأولية، كما يجب أن تتيح له هذه الوسائل ما يرفع من مستوى ثقافته العامة ويمكن ان ينمي كفآته [٢] ويضيف «ومن الواجب ان تتاح للطفل فرصة للترفيه عن نفسه باللعب والرياضة اللذين يجب ان يستهدفا نفس الغاية التي يرمى التعليم والتربية الى بلوغها».

بالرغم من كل ما ذكر ، فالاحتلال الصهيوني يسعى الى تنفيذ مخططاته الرامية الى تلبية احتياجاته من القوى العاملة الرخيصة الاجر ، وخلق جيل لا يعرف ماضيه ، بل جاهل . لأنه يدرك خطورة التعليم والمتعلمين على الاحتلال . فقد ورد على لسان اوري لوبراني المستشار السابق لرئيس الوزراء الاسرائيلي للشؤون العربية,لو لم يكن طلاب جامعيون عرب فربما كانت الأمور ستجرى على نحو افضل ، لو اصبحوا جميعا حطابين او سقاة ماء لكان من السهل طبعهم بدون ادنى ريب ، يبدو ان من الاشياء مالا يعتمد على ارادتنا وليس في وسعنا ان نعمل شيئا سوى طلب المشورة وتحديد المشكلات [٣]؟

**تشغيل الاحداث في التشريعات الاردنية:**

كانت الضفة الغربية جزء لا يتجزأ من المملكة الأردنية الهاشمية ، وكانت القوانين الأردنية هي المطبقة هناك قبل الاحتلال وبقيت كذلك الى أن سقطت فريسة للاطماع الصهيونية اثر حرب عام ١٩٦٧ . ووفقاً للقوانين الدولية لا يجوز للمحتل ان يجري اي تغيير في الأراضي المحتلة (اتفاقية جنيف الرابعة واتفاقيات لاهاي بخصوص سلطات الاحتلال)، التي « تحتم على سلطات الاحتلال ان تحترم القوانين المعمول بها في الاقليم المحتل ولا تجيز لها ايقاف نفاذ هذه القوانين او تعديلها او استبدالها بغيرها . وتحرم على هذه السلطات التعرض لكافة القوانين المدنية السارية المفعول وللهيئات القضائية التي تبقى قائمة بعملها وتستمر في اصدار احكامها كما لو لم يكن الاحتلال قائماً» .

لذا سنحاول هنا معرفة موقف التشريعات الاردنية من مسألة تشغيل الأحداث وهي التي من المفروض أن تكون سارية المفعول على الضفة الغربية المحتلة ، وذلك لمقارنة هذا الوضع بالواقع الذي يعيشه الأحداث العرب في ظل الممارسات الصهيونية . ولمعرفة التجاوزات التي حصلت.ونظراً لأهمية موضوع تشغيل الأحداث فقد افرد قانون العمل فصلاً خاصاً بذلك . ومن ابرز ما ورد فيه عدم جواز عمل الأولاد الذين لم يتموا الثالثة عشر من اعمارهم ، اما الذين تجاوزوا هذا السن فقد اجاز عملهم شريطة حصولهم على شهادة من طبيب تحيز لهم العمل بحيث لا تزيد مدة العمل عن ست ساعات يوميا . وقد اعتبرت هذه قيوداً مفروضة على استخدام الأولاد [٤] .





١ ـ لا يجوز السماح لاي ولد لم يتم الثالثة عشرة من عمره بالعمل في مؤسسة [٥]

٢ ـ لا يجوز السماح لاي ولد اتم الثالثة عشرة من عمره بالعمل في مؤسسة ما لم يكن قد حصل على شهادة من الطبيب المسؤول عن اصدار الشهادات، بأن صحته ملائمة لاستخدامه في العمل الذي سيعمل فيه، هذا ويقدر الطبيب المسؤول عمر الولد عندما لا توجد في حوزته شهادة ميلاد معتمدة، وقد الزم المشرع مدير المؤسسة ان يحفظ التفاصيل المتعلقة بكل ولد عامل مستخدم في مؤسسة [٦] ويأتي هذا متفقا مع اتفاقية مستويات العمل قبل التحاق باي عمل للتأكد من لياقته الطبية، كما يجب اعادة الكشف عليه في الفترات الدورية التي حددها التشريع والقرارات واللوائح في كل دولة [٧] .

٣ ـ لا يجوز استخدام اي ولد في مؤسسة اكثر من ست ساعات في اليوم . [٨]

٤ ـ لا يجوز السماح لولد بالعمل في اية مؤسسة في اي يوم عمل اوخلاله في مؤسسة اخرى [٩]

٥ ـ لا يجوز السماح لأي ولد دون السادسة عشرة من العمل في أية عملية تنص الأنظمة على انها خطرة . كما وافق الأردن على الاتفاقية رقم ١٢٣ الخاصة بالسن الادنى للقبول في العمل في المناجم « لا ينبغي ان يستخدم او ان يعمل تحت الأرض بالمناجم الاشخاص الذين تقل اعمارهم عن سن السادسة عشرة [١٠]

٦ ـ لا يجوز تشغيل النساء والاولاد بالعمل ليلا بين الساعة السابعة مساء والسادسة صباحاً الا في الحالات التي تحدد بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية [١١] .

لقد حرص المشرع الأردني بما وضعه من اعتبارات تنظيمية وقيود على ابقاء الطفل في المدرسة ، ليكتمل نموه الطبيعي ، وذلك حتى نهاية المرحلة التعليمية الالزامية . اي سن السادسة عشرة . واذا ما اضطر الى العمل فقد وضع المشرع ما يكفل للحدث العمل تحت شروط عمل جيدة ، فحدد ساعات العمل ، وعدم العمل في الأعمال الخطرة ، والعمل الليلي .

**تشغيل الاحداث في المناطق العربية المحتلة:**

تحدثنا في المقدمة عن الاهداف الصهيونية الكامنة وراء تشغيل الاحداث العرب ، وعن تشغيل الاحداث في التشريعات الأردنية ، حيث ان الضفة الغربية هي ارض احتلت من الأردن والقوانين المطبقة فيها من المفترض ان تكون اردنية . وهنا نحاول استعراض تشغيل الاحداث في المناطق العربية المحتلة ، من حيث دوافع عملهم ، حجمهم وتوزيعهم ، الظروف السيئة التي يعملون تحتها ، بالاضافة الى الاثار التي نجمت عن التشغيل ، ومعرفة المخالفات التي ارتكبتها سلطات الاحتلال ضد تشريعات العمل الأردنية .

١ ـ **دوافع تشغيل الاحداث :**

ترجع الدوافع الكامنة وراء تشغيل هؤلاء الأحداث الى فئتين من الدوافع ، وهي عوامل الجذب المتمثلة في الاغراءات التي يقدمها اصحاب العمل الصهاينة، حيث يذهبون بسياراتهم الى مناطق المدارس العربية ، ويغرونهم للركوب فيها والذهاب للعمل مقابل مبلغاً زهيداً من النقود . وفي المقابل هناك مجموعة من عوامل الطرد التي تدفع هؤلاء الأطفال للتفتيش عن العمل رغماً عنهم ، ومن هذه العوامل : ـ

١ ـ سوء الأوضاع المادية للعائلة في المناطق المحتلة ، فهذه العائلات في العادة كبيرة الحجم ، ودخلها

محدود ، حيث ان الأطفال يشكلون نحو نصف المجتمع ، وبهذا يرتفع معدل الاعالة فضلاً عن تدني معدلات الدخول النقدية .

٢ ـ ارتفاع الأسعار وسوء الأوضاع الاقتصادية في المناطق المحتلة .

٣ ـ الظروف التعليمية السيئة والمتمثلة في ما يلي :

أ ـ عدم توفر المدارس والمدرسين ، فقد ذكرت صحيفة القدس الصادرة بتاريخ ١٢/٧/١٩٧٥ « ان المدارس الحالية لا تكفي لاستيعاب الطلاب القدامى ، كما أن النقص في اعداد المعلمين ظهر في العام الدراسي الماضي . فكيف يمكن تسيير جهاز التربية عندما يتزايد النقص في المعلمين والمباني المدرسية ؟ »

ب ـ الاجراءات الصهيونية ضد المؤسسات التعليمية العربية[١٢] والمتمثلة في اغلاق المدارس وملاحقة الطلبة والزج بهم في السجون وفرض الغرامات الباهظة عليهم . هذا من شأنه ان يؤثر على تحصيل الطلاب العلمي . والغرامات ترهق كاهل الأسرة ، وعمل الطلاب داخل الكيان الصهيوني ، يجعلهم بعيدين نسبياً عن الغرامات .

جـ ـ زيادة الرسوم التي يقوم الطلاب بتسديدها ، وهذه تتعرض للزيادة باستمرار ، حتى اصبحت تشكل دافعاً للاسرة لاخراج اولادها من المدرسة ودفعهم الى العمل .

زيادة الرسوم اعتباراً من ١/٩/٧٣

المرحلة الابتدائية ٦٠٠٪

المرحلة الاعدادية ٢٠٪

المرحلة الثانوية ٤٠٪

د ـ الجدوى التعليمية محدودة في ظل الاحتلال ، فقد اخذت السلطات الصهيونية الحاكمة تقفل ابواب العمل امام حملة الشهادات الجامعية والمؤهلات العالية . حيث يتركز التعليم في المجال الاكاديمي. وان طبيعة الاقتصاد الصهيوني لا تتطلب هذه الفئة، بل تحتاج الى العمال وخريجي المدارس المهنية وهي محدودة في المناطق المحتلة.

**٢ ـ عدد الأحداث :ـ**

لا توجد ارقام او احصائيات عن عدد الأحداث الذين يشتغلون في المناطق المحتلة ، حيث انهم من فئة العمال غير المنتظمين، يعملون بواسطة « متعهدي عمال » الذين ليس لديهم اية رغبة في الالتزام بشروط الأجور وتقديم التقارير الى ضريبة الدخل . الا ان عددهم حسب تقديرات المصادر الرسمية الاسرائيلية نحو ٦,٠٠٠ عامل من الصغار الا أن العدد الحقيقي يكاد يصل الى ضعف الرقم المذكور الآن .

**جـ ـ ظروف التشغيل السيئة :ـ**

**١ ـ الأجور المدفوعة :**

لقد اعتبر بعض الصهاينة ان القوى العاملة العربية في الضفة الغربية وقطاع غزة نعمة لاسرائيل ، خاصة بعد حرب ١٩٦٧ حيث ان توفرها وقبولها بأجور منخفضة نسبيا بمقارنتها بالأجور التي يطلبها العامل الاسرائيلي ، هذا بالاضافة الى انتظامها وسهولة التعامل معها جميع هذه العوامل ادت الى دفع عجلة التقدم الاقتصادي الى الأمام .





ورغم الأجور المتدنية التي تدفع للعامل العربي ، فقد اخذت مؤسسات العمل الاسرائيلية تلجأ الى طرق ملتوية في التشغيل لكي تزيد ارباحها ـ فلجأت الى اصحاب الضمائر الفاسدة ـ التي تهدف الى جمع الأموال ولو كان ذلك على حساب شقاء الغير ـ لجأت الى اناس اسموا انفسهم « بمتعهدي عمال » يعملون على تأمين حاجة المشاريع الاسرائيلية من العمال دون تسجيلهم في مكاتب العمل حتى لا يلتزموا بشروط الأجور المتبعة وفي تقديم التقارير الى ضريبة الدخل .

والحقيقة ان هذه الفئة من العمال والتي تعمل بدون اذن من مكاتب العمل الاسرائيلية ، وتبلغ عدة الاف ، اغلبها من النساء والأحداث الذين يتم استغلالهم بدفع اجور اقل مما يدفع للعمال الحاصلين على اذن بالعمل وتكون عرضه للضغط والابتزاز في غياب الاذن الرسمي للعمل .

وقد وصلت هذه الفئة الى ذروتها عام ١٩٧٠[١٣] اذ دخل ميدان العمل تدريجيا الاف النساء والأحداث وذلك لأنه يسهل فصلهم ونقلهم من مكان الى اخر وبينما يتقاضى العامل المنتظم الذي يعمل بشكل منظم عن طريق المكاتب التابعة للحكم العسكري ـ اجوراً تتراوح بين ٥٠ ـ ٧٠ شيكل يومياً مقابل ٨ ساعات عمل نجد ان الاحداث لا يتقاضون سوى ٧ ـ ١٠ شيكلات فقط ويعملون حوالي ١٤ ساعة عمل يوميا وفقا لاجور بداية عام ١٩٨١[١٤].

**٢ ـ المهن التي يمارسونها :**

تفيد الاحصائيات الى تنشرها الصحف الاسرائيلية والعربية الصادرة في المناطق المحتلة ان من ابرز الفروع التي تستوعب الاحداث هو فرع الزراعة . فقد ذكرت معاريف[١٥] ان ابرز هذه الفروع هي الزراعة التي يعمل فيها الاف النساء بواسطة « متعهدي عمال » ويرافق هؤلاء فتية واحداث ممن لا يذهبون الى المدارس . كما ان بعض هؤلاء الأحداث يتوجهون الى فروع العمل المختلفة في البناء والصناعة ووحدات الانتاج الصغيرة والخدمات ، خاصة الفندقية منها .

وتقرر في الاجتماع الذي عقده مفتشو العمل في الضفة الغربية فتح دورات مهنية للاحداث في مراكز التدريب المهني باشراف وزارة العمل الاسرائيلية .

**٣ ـ ساعات العمل وفترات الاستراحة**

لقد حددت تشريعات العمل الاردنية ساعات العمل بثماني[١٦] ساعات في اليوم الواحد في الأحوال الطبيعية ، كما اجازت تشغيل العامل المستخدم في فندق ، او حانه ، او مطعم ، او مقهى ، او دار سينما او ما شابه ذلك من المؤسسات تسع ساعات في اليوم ولكن العمل في اسرائيل يختلف كثيراً حيث يذهب الصبية مع العمال البالغين من الساعة الرابعة صباحا[١٧] حتى الساعة السابعة مساء في سيارات محشوة كعلب السردين .

من هنا نرى ان يوم العمل في اسرائيل يساوي ضعف اليوم المسموح به في التشريعات الأردنية

ورغم هذا كله فالأجور منخفضة وفترات الاستراحة التي تعطى للعمال خلال اليوم قصيرة لا تمكن العامل من تناول طعامه الذي يتم تحت الحاح بالعودة الى العمل بسرعة . كما ان هؤلاء العمال لا يحصلون على اجر عن يوم العطلة الاسبوعي .

**٤ ـ بعض الأمور التي تتعلق بالتشغيل :ـ**

ان هذه الفئة من العمال ، يتم تشغيلها بدون اذن من مكاتب العمل الاسرائيلية ، بل بواسطة المتعهدين الذين يستغلونهم بدفع اجور زهيدة . وهي تتضاعل بعد اقتطاع سمسرة المتعهد ، واجور

السفر .. ونظراً لأن هؤلاء يعملون في غياب الاذن الرسمي للعمل فهم عرضة للضغط والابتزاز ، يسهل فصلهم ونقلهم من مكان الى اخر ومن عمل الى غيره دون ادنى مشقة ، فهم يعملون بدون حقوق مثل الاجازات الاسبوعية ، والاجازات المرضية او باقي الحقوق الاجتماعية . ولا يحصلون على الحد الأدنى من الشروط ، حيث يسكنون في غرف غير صحية مكتظة يصل المتوسط للغرفة ١٢ عاملاً ، يختبئون من الشرطة ، ومن التنكيل بهم على ايدي دوريات الحرس المدني ، بالاضافة الى مجموعات كثيرة تأوي الى الملاجىء ، والدهاليز وتبذل كل ما في وسعها من أجل الاختفاء ساعات الليل . فهم يسكنون في مناطق خالية من المنافع ، ولا يستحمون الا في نهاية الاسبوع عندما يعودون الى قراهم ومخيماتهم ، وهم في الغالب يتحدثون عن غلاء المعيشة وضرورة توفير الفلوس وبناء بيت في يوم من الأيام ، ان هذه المواضيع هي مجال احاديثهم .

ويتعرض هؤلاء العمال للتميز العنصري والاستغلال ، في هذا المجال يقول الشباب محمود من قطاع غزة ـ جباليا ، لقد توقفت عن دراستي في جامعة بيرزيت بسبب ظروف عائلته السيئة « يصعب علي جداً عندما يأتي احد الزبائن يقول لصاحب العمل « احضر العربي الذين لديك » وكأنني حيوان »[١٨]. أما زياد فيقول « قام رجال نقابة الهستدروت بزيارة للسوبرماركت الذي اعمل فيه وسألوا عن جميع العمال باستثناء زياد وكأنني لست من العمال . » ولكن اصعب شيء واكثر شيء يؤلم زياد هو عندما يعود ذاهبا الى قريته ويركب لا يجلس احداً بجانبه رغم ان الباصات تكون مليئة فلا يتنازل اي يهودي للجلوس بجانبه[١٩]

**الاثار الناجمة عن التشغيل :**

بما أن هؤلاء الاطفال يعملون بواسطة المتعهدين الذين يتهربون من رقابة مكاتب العمل ، فالمعلومات المتوفرة عنهم محدودة بل نادرة ، وهذا ما ينطبق على الاثار التي نجمت عن التشغيل فهذه الاثار هي نتيجة مجموعة متشابكة من الأحداث والعوامل ويصعب قياس النسبة الناجمة عنها . ومن أهم هذه الاثار هو تسرب الطلاب من المدارس ، فقد اخذت اعداد الطلبة الذين يتركون المدرسة ويلتحقون بالعمل تتزايد باستمرار ، هذا ما يتضح مما يلي[٢٠]

**التسرب في مدارس الاونروا عام ١٩٦٩/١٩٧٠**

| الصف | نسبة التسرب في الضفة | التسرب في غزة |
|---|---|---|
| الأول الابتدائي | ٢,٨٪ | ٣,٥٪ |
| الثاني الابتدائي | ٤,٠٪ | ٣,٢٪ |
| الثالث الابتدائي | ٤,٣٪ | ١,٥٪ |
| الرابع الابتدائي | ٣,٦٪ | ٢,٣٪ |
| الخامس الابتدائي | ٤,٠٪ | ٢,٨٪ |
| السادس الابتدائي | ٧,٦٪ | ٥,٢٪ |
| الأول الاعدادي | ١٥,٠٪ | ٣,٧٪ |
| الثاني الاعدادي | ١٤,٠ | ٤٥٪ |
| الثالث الاعدادي | ١١,٥٪ | ٧,١٪ |





يلاحظ ان نسبة التسرب قد ارتفعت بشكل كبير في ظل الاحتلال الصهيوني ، كما تظهر هذه الأرقام ان نسبة التسرب الكبرى تحدث في نهاية كل مرحلة ، اي الصف السادس الابتدائي ، والثالث الاعدادي ، ففي عام ١٩٧٠ كانت النسبة في الصف السادس ٥,٢٪ وفي الصف الثالث الاعدادي ٧,١٪ هذا في قطاع غزة ، اما في الضفة الغربية فبلغت ٧,٦٪ و ١١,٥٪

اما بشأن نتائج الامتحانات فقد تراجعت اذ انخفض معدل النجاح في الثانوية العامة من ٧٢,٩٪ عام ٦٩ / ١٩٧٠ الى ٦٤,٩٪ عام ٧١/١٩٧٢ الفرع الأدبي ، اما الفرع العلمي فقد انخفضت من ٧٧٪ الى ٧٠,٩٪ .

وحول الاثار الاقتصادية والاجتماعية فقد ذكر الدكتور محمد صقر"يشكل ارتفاع الأجور الاسرائيلية اغراء لقسم من الشباب والشابات ، حتى ممن كانوا دون سن العمل ولم يكملوا دراستهم الاكاديمية للانخراط في القوى العاملة في اسرائيل ، مما يهدد في المستقبل تركيب ونوعية القوى العربية العاملة بحيث يقل مستوى المهارة والتحصيل العلمي وتزداد نسبة الاجراء غير المعدين علمياً او فنياً »[٢١]

اما الاثار الاجتماعية فانّ خروج الأطفال والنساء والرجال للعمل داخل الكيان الصهيوني يهدد الأسرة العربية ويقلل من فرص التربية الهادفة . فيخرج جيل لا يعلم عن تاريخه شيئا جيل خسر معقلا هاما للثقافة والنضوج العاطفي والذهني ووسيلة للربط بين الأجيال . وتوعية الناشئة على حقيقة العدو الصهيوني هذا بالاضافة الى انتشار الفساد والرذيلة بين هؤلاء الأطفال ، الذين يقعون في شرك المغريات الصهيونية ، فكل ما يحصلون عليهم يضيع داخل الكيان الصهيوني . بالاضافة الى الاثار السلبية على صحة هؤلاء الأطفال ومستقبلهم الجسمي .

## الخلاصة والتوصيات

تأخذ هذه المشكلة ابعاداً خطيرة ، حيث يزداد عدد الأطفال باستمرار ، وهذه الزيادة تكون على حساب المستوى التعليمي، كما ان الاثار التي نجمت عن التشغيل تزداد خطورة باستمرار، بالاضافة الى ان الظروف التي يعمل فيها هؤلاء الاطفال سيئة، وهذا يحتم علينا اتخاذ الاجراءات للحد من هذه المشكلة، ويمكن اقتراح ما يلي:

١ ـ تقديم العناية والدعم للاسر في المناطق المحتلة ، حتى تستطيع اعالة نفسها دون الحاجة لاخراج الطفل من المدارس والبحث عن العمل .

٢ ـ توعية الأهل حول اهمية التعليم على المدى الطويل ، والتأكيد على أن العمل في الكيان الصهيوني مصيره الزوال ، بالاضافة الى الاثار السلبية التي يتركها . وهذا يتم بالتعاون بين وزارة التربية وجهات عديدة . كوعاظ الأوقاف ، وان تركز التربية على المدارس المهنية .

٣ ـ اللجوء الى اليونسكو للمساعدة في نشر الاحصاءات الضرورية .

٤ ـ التعاون مع وكالة الغوث لتحسين الخدمات التعليمية ، علما ان اعلى نسبة للتسرب كانت في مدارس الوكالة للصفوف الاعدادية .

٥ ـ زيادة المنح الدراسية وتخفيف الرسوم ، وتشجيع المدارس التابعة للجمعيات الخيرية والخاصة

## مراجع البحث


١ - د. جهاد الخطيب و د. عبدالله الخطيب، **حقوق الطفل في التشريع الاردني، تحليل للبعدين النفسي والاجتماعي**، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، الاتحاد العام للجمعيات الخيرية، عمان ١٩٨٠.

٢ - تشريعات العمل الاردني، رقم ٢١، لعام ١٩٦٠ وتعديلاته

٣ - عادل سمارة، **اقتصاديات الجوع في الضفة والقطاع**، منشورات دار مفتاح، تشرين الاول، ١٩٧٩.

٤ - شحادة موسى، التعليم في قطاع غزة، مجلة **شؤون فلسطينية** مجلد ٥ العدد ١٤

٥ - علي خليل وآخرون، **دور العمال الفلسطينيين في الاقتصاد الاسرائيلي**؛ منشورات المكتب الفلسطيني للخدمات الصحية، القدس ١٩٨٠

٦ - د. محمد صقر، **دراسة في الاقتصاد الاسرائيلي**، دار غريب للطباعة، القاهرة ١٩٧٥.

٧ - د. مصطفى الجفال، **الطبقة العاملة والحركة النقابية في الضفة الغربية وقطاع غزة**، دار الجماهير.

٨ - منظمة الامم المتحدة للاطفال، «اليونسيف» **دراسة عن اوضاع الطفل الفلسطيني داخل وخارج الارض المحتلة**، تونس، ١٩٨٣

٩ - المؤتمر الاجتماعي الفلسطيني الاول

١٠- نعيم خضر، **القدرات الثقافية والاقتصادية والسياسية للشعب الفلسطيني**، وكالة ابو عرفة للصحافة والنشر، القدس ١٩٨٢.

١١- وزارة شؤون الارض المحتلة، ملفات رسمية.


## هوامـش

(١) د. جهاد الخطيب و د. عبد الله الخطيب، حقوق الطفل في التشريع الأردني.مركز البحوث والدراسات الاجتماعية/ اتحاد الجمعيات الخيرية عمان ١٩٨٠.

(٢) منظمة الامم المتحدة للاطفال «اليونسيف»

(٣) المكتب الصحي. دور العمال في الاقتصاد الاسرائيلي. القدس.

(٤) تشريعات العمل الاردنية، لعام ١٩٧٢. المادة ٤٨ الفصل السابع.

(٥) نفس المصدر

(٦) نفس المصدر، المادة ٤٨ الفصل السابع بندا

(٧) د. جهاد الخطيب وعبد الله الخطيب.حقوق الطفل في التشريع الأردني.

(٨) تشريعات العمل فصل ١١ مادة ٤٨ بند ٣

(٩) نفس المصدر من ٤

(١٠) حقوق الطفل في التشريع الأردني

(١١) تشريعات العمل فصل ١١ مادة ٤٧.

(١٢) صحيفة الانباء الصادرة في المناطق المحتلة بتاريخ ٢٩/٤/٧٣

(١٣) جريدة دافار. ١٥/٦/١٩٧٥م.

(١٤) الفجر. ٣٠/١/١٩٨١م

(١٥) معاريف ٢١/٢/٨٠

(١٦) تشريعات العمل الاردنية ١٩٧٢

(١٧) الفجر ٣٠/١/١٩٨١م

(١٨) جريدة الشعب الصادرة في الارض المحتلة بتاريخ ٦/٤/٨٣

(١٩) المصدر السابق.

(٢٠) مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٤ عن التقرير الاحصائي الصادرة عن الانروا ٦٩/١٩٧٠م.

(٢١) دكتور محمد صقر.دراسات في الاقتصاد الاسرائيلي ١٩٧٥



# القـــوى العامـــلة والعمالية في الأراضـــي العربيـــة المحتـــلة

يقدم هذا التقرير الى المؤتمر*، كما أشير في التقرير السابق ، تنفيذا للتعهد الذي سبق أن ارتبط به المدير العام لمكتب العمل الدولي في جنيف وعملا بالقرار المذكور أعلاه الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته ٦٦ لعام ١٩٨٠ . وهو يعد ، فضلا عن ذلك ، استجابة لما طلبته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٣٨/ ٧٩ ، المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣[١] .

ولاعداد هذا التقرير اتخذ المدير العام تدابير مماثلة لما اتخذه في الأعوام السابقة حرصا على ضمان اجراء دراسة موضوعية لوضع العمال العرب في الأراضي المحتلة . وقامت بعثة مؤلفة من رئيس شعبة المساواة في الحقوق ( السيد/ ك . روسيون M. C. Rossillon ) ومن مدير مكتب منظمة العمل الدولية الاقليمي للدول العربية ( السيد/ ش . الدجاني ) بزيارة الجمهورية العربية السورية ثم الأردن لاجراء مشاورات مع الدوائر الحكومية ومع دوائر أصحاب العمل والعمال في هذين البلدين ، كما أجريت مشاورات مع حكومة مصر ، ومع ممثلي منظمات أصحاب العمل والعمال المصرية أثناء زيارة لاحقة قام بها رئيس شعبة المساواة في الحقوق لهذا البلد . وجرت أيضا ، أثناء بعض هذه الزيارات ، مشاورات مع ممثلين لمنظمة التحرير الفلسطينية .

أما بعثة التحقيق ذاتها التي يوفدها المدير العام بانتظام منذ ١٩٧٨ الى اسرائيل والأراضي العربية المحتلة ، فقد قامت بمهمتها هذا العام في الفترة من ٢٣ شباط/ فبراير الى ٤ آذار/ مارس ١٩٨٤ . وترأسها ، كما في العام الماضي ، السيد يان لاغرغرن رئيس دائرة معايير العمل الدولية ، وضمّت موظفا آخر من هذه الشعبة سبق أن شارك في البعثات السابقة ( السيد/ ج . ب . آرليس M. J. P. Arlès ) بالاضافة الى موظف من شعبة المساواة في الحقوق ( السيد/ ج . مينيه M. G. Minet ).

وولاية هذه البعثة ، وفقا لما تنص عليه الفقرة ٦ من قرار عام ١٩٨٠ المذكور ، واسعة النطاق ، اذ تتمثل في اعداد التقرير الذي طلب الى المدير العام تقديمه الى المؤتمر عن « وضع العمال العرب في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى عملا بأحكام هذا القرار ». واعتبرت البعثة ، كما حدث من

* ملحق تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي في جنيف المقدم الى مؤتمر العمل الدولي الدورة ٧٠ لعام ١٩٨٤

قبل ، أن أرض الجولان ما زالت تدخل في نطاق ولايتها بوصفها « أرضا محتلة »[٢] ، ومن ثم أوضحت البعثة للسلطات الاسرائيلية في هذه المرة أيضا رغبتها في ادراجها في برنامج زيارتها . وأذنت هذه السلطات للبعثة بالتوجه الى أرض الجولان ، مؤكدة مرة أخرى بصورة قاطعة موقفها في هذا الشأن[٣] .

وأجرت البعثة ، أثناء زيارتها ، محادثات مع السلطات الاسرائيلية وخاصة مع ممثلي وزارات الشؤون الخارجية والدفاع والعمل ، وكذلك مع ممثلي الادارة المدنية لأراضي الضفة الغربية وغزة . وعقد اجتماعان رئيسيان في وزارة العمل تناولا الاجراءات التي اتخذت تنفيذا للتوصيات الواردة في تقرير المدير العام السابق ، والمشاكل الخاصة بالاستخدام والعمل ، كما تناولت ، بحضور ممثلين لبنك اسرائيل ، المسائل الاقتصادية العامة المتعلقة بالأراضي العربية المحتلة . وجرت مناقشة الوضع الاقتصادي والاجتماعي مع ممثل منسق العمليات الحكومية في الأراضي المحتلة بالضفة الغربية وغزة ( وزارة الدفاع ) ، ومع رؤساء ( أو مساعدي رؤساء ) الادارة المدنية في هذه الأراضي . وأجرت البعثة كذلك محادثات مع مسؤولين من اتحاد النقابات الاسرائيلية ( الهستدروت ) ومن منظمة أصحاب العمل الرئيسية في اسرائيل ( اتحاد الصناع الاسرائيلي ) . والتقت في الأراضي المحتلة ، فضلا عن الاتصالات المذكورة أعلاه مع مسؤولي الادارة المدنية ، بموظفين اسرائيليين وعرب من ادارة العمل ، وزارت بعض مكاتب التوظيف ومراكز التدريب والتأهيل المهنيين ، وكذلك بعض المؤسسات والتعاونيات المحلية . وكرست البعثة قدرا كبيرا من وقتها لاجراء محادثات مع بعض السلطات البلدية الفلسطينية التي ما زالت في مواقع عملها أو المعزولة منها ، ومع مسؤولي الغرف التجارية في القدس الشرقية والخليل ونابلس ، ومع عدد من القادة النقابيين في الأراضي العربية المحتلة . ولكن وجود عدد من شخصيات الضفة الغربية في الأردن وقت زيارة البعثة قد ضيق بعض الشيء نطاق الاتصالات التي استطاعت البعثة اجراءها . وفي الجولان ، زارت البعثة مكتب التوظيف ، والتقت برئيس بلدية مسعدة وبممثلي المجلس المحلي فيها ، وكذلك بزعماء طائفة الدروز السورية في مجدل شمس . وزارت البعثة ، في نهاية مهمتها ، مؤسسات في اسرائيل تستخدم عمالا عرب من الأراضي المحتلة .

وأعدت البعثة تقريرها على أساس المعلومات التي جمعتها على الطبيعة ، في اسرائيل ، وفي الأراضي العربية المحتلة ، وفي البلدان العربية التي جرت استشارتها . وكانت تحت تصرفها أيضا الوثائق التي قدمتها حكومات كل من الأردن والجمهورية العربية السورية ومصر من ناحية ، والحكومة الاسرائيلية من ناحية أخرى . كما وافتها مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية وعدد من منظمات أصحاب العمل والعمال ببعض الوثائق . وأخيرا ، وضعت تحت تصرف البعثة مختلف البلاغات التي وردت منذ نشر التقرير السابق ، من جهات أهمها حكومة الأردن ، ومنظمة العمل العربية ، ومنظمة التحرير الفلسطينية ، والاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب ، والاتحاد العام لنقابات عمال الأردن ، وكذلك نقابات العمال في الأراضي العربية المحتلة ، مثل الاتحاد العام لعمال الضفة الغربية .

وراعت البعثة ، في اعداد تقريرها ، مختلف التوصيات التي وردت في تقارير المدير العام السابقة ، وبوجه خاص توصيات عامي ١٩٧٩ و١٩٨٣ . واستندت ، كما في السابق ، الى المبادىء الدستورية لمنظمة العمل الدولية ، وخاصة تلك التي ينص عليها اعلان فيلادلفيا الخاص بأهداف وغايات منظمة العمل الدولية ، والى المعايير النوعية المفصلة المتعلقة بالتمييز في الاستخدام والمهنة ،





وبالحرية النقابية ، وحماية حق التنظيم ، وهي المعايير التي تشكل النظام المرجعي الذي يستخدمه مكتب العمل الدولي لتقييم الأوضاع الفعلية المتنوعة من زاوية عدم التمييز والمساواة في الفرص والمعاملة . وعلى ذلك ، فان البعثة قد اجتهدت ، من هذا المنطلق بالذات ، في تقييم وضع عمال الأراضي العربية المحتلة . كما أنها استرشدت لدى تنفيذ مهمتها هذه ، مثل سابقاتها ، بمعايير القانون الدولي العام ذات الصلة ( لا سيما اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ) ، لأن هذا التقييم يجري في اطار حالة الاحتلال التي تسود الأراضي المعنية .

**حالة الاحتلال واقامة المستوطنات**

من البديهي أن استمرار حالة الاحتلال يضفي طابعا خاصا على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية السائدة في هذه الأراضي ، والتي تبذل البعثة جهدها لتحديدها في نطاق ولايتها . وفي هذا الصدد ، فقد أكدت تقارير المدير العام السابقة دائما أنه وان كانت المشاكل الناجمة عن الاحتلال لا تدخل بذاتها ، في اختصاص منظمة العمل الدولية فان قيم المساواة والحرية والكرامة التي تستلهمها معايير المنظمة لا يمكن الا أن تتأثر بحالة الاحتلال ، وكنتيجة لذلك فان الوضع الخاص الذي يعيشه العمال في ظل هذا النظام يجب أن يؤخذ في الاعتبار نظرا للنتائج التي يجريها في مجال العمل .

والى جانب حالة الاحتلال في حد ذاتها ، فان اقامة المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة تحدد الوضع الخاص لهذه الأراضي . ولقد أعلنت البعثة ، منذ ١٩٧٩ ، أنه يصعب عليها أن تتصور استمرار السلطات الاسرائيلية في سياسة اقامة المستوطنات دون أن يتعارض ذلك مع هدف التنمية التي تتم على أيدي السكان المحليين المعنيين ومن أجلهم ، ومن ثم ، دون المساس بفرص عملهم . وأوصت البعثة آنذاك ، باتخاذ اجراءات بشأن مشاكل التنمية الناجمة عن اقامة المستوطنات الاسرائيلية ، ثم أبرز القرار الذي اعتمده المؤتمر في ١٩٨٠ آثار هذه المستوطنات على وضع العمال العرب . ونتيجة لذلك ، جهدت البعثة في تحديد التطورات التي حدثت في هذا المجال من حيث آثارها على مشاكل العمل وعلى وضع العمال في الأراضي العربية المحتلة .

حسب المعلومات التي قدمتها حكومة الأردن أقيمت ١٩ مستوطنة جديدة في ١٩٨٣ ، مما يرفع العدد الاجمالي للمستوطنات الى ٢٠٠ مستوطنة ، يقع ١٥٠ منها في الضفة الغربية ( منها ٣٧ مستوطنة في القدس الشرقية ) ، و١٤ في غزة ، وكان عدد المستوطنين في الضفة الغربية وحدها ( دون حساب القدس الشرقية ) يقدر بـ ٣٩٠٠٠ شخص في نهاية ١٩٨٣ ، بزيادة تبلغ نسبتها ١١ في المائة عن ١٩٨٢ . وأشارت حكومة الجمهورية العربية السورية ، من جهتها ، الى وجود ٤٠ مستوطنة في الجولان ، في ١٩٨٣ ، تضم ١٠٠٠٠ مستوطن اسرائيلي . وظهرت سمة جديدة - تعتبر مثيرة تتعلق للغاية - لسياسة اقامة المستوطنات ، تتمثل في تزايد عدد المستوطنات الأخيرة التي أقيمت أو يزمع اقامتها في المدن العربية مثل الخليل ونابلس والقدس القديمة . وفضلا عن ذلك ، فان الحوافز المتنوعة التي تقدمها الحكومة - وتبين المعلومات التي تلقاها مكتب العمل الدولي من مصدر عربي عددا منها - الى جانب رغبة عدد كبير من سكان المدن الاسرائيليين في نمط معيشة خارج المدن ، قد بدأت بالفعل في تغيير الطبيعة الجغرافية للضفة الغربية تغييرا ملموسا . كذلك فان معظم المعلومات المتاحة تبين بالفعل « تعزيزا مستمرا للوجود الاسرائيلي في الأراضي المحتلة على حساب السكان المدنيين » . حسب العبارات التي وردت في تقرير اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المقدم الى الدورة ٣٨ للجمعية العامة[٤] .

ومن ناحية أخرى ، لم تدخل أي تعديلات من حيث المبدأ على خطط اقامة المستوطنات المشار اليها في التقرير السابق ( الفقرة ١١ ) رغم الجدل الدائر حاليا في اسرائيل حول صواب تجميد اقامة المستوطنات على ضوء الأزمة الاقتصادية التي تؤثر على البلد . فالقيود التي فرضتها الميزانية قد عرضت باعتبارها لا تمثل تراجعا عن ارتباط الحكومة بالأهداف المعلنة . وهو ما يتجلى في المشاريع ، التي أعلنت حديثا ـ لاقامة عدد من المستوطنات الجديدة في الضفة الغربية . فالقيود التي فرضتها الميزانية قد عرضت باعتبارها لا تمثل تراجعا عن ارتباط الحكومة بالأهداف المعلنة . وهو ما يتجلى في المشاريع ، التي أعلنت حديثا ـ لاقامة عدد من المستوطنات الجديدة في الضفة الغربية .

ـ أما السلطات الاسرائيلية فقد أكدت . من جانبها ، موقفها الذي أبدته منذ وقت طويل ، ومفاده أن المستوطنات ليس لها سوى أثر فعلي هامشي للغاية ، ومن ثم ضئيل جدا على مشاكل عمل واستخدام السكان العرب . وعلى العكس ، تشير المعلومات التي قدمتها مصادر عربية الى أن لها أثر كبير على هذه المسائل ، بينما ورد مرة أخرى في تقرير دوري تصدره حكومة الولايات المتحدة أن الاستيلاء على الأراضي لاقامة المستوطنات ولاستخدامها عسكريا قد أثر بشدة على وجود المقيمين العرب الذين اضطروا ، في حالات كثيرة ، الى مغادرة مزارعهم ليغدوا عمالا مياومين[٥] . وهو وضع تعزوه السلطات الاسرائيلية ، من جانبها ، الى تطور طبيعي لا يرتبط باقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة .

وتشير التقارير التي تلقاها مكتب العمل الدولي من حكومتي الأردن والجمهورية العربية السورية الى سلسلة من عمليات مصادرة الأراضي لاقامة المستوطنات أو لتوسيعها ، ولشق الطرق وتوسيعها . وتبين في الحين ذاته أن هذه الأراضي تمثل المصدر الوحيد للدخل بالنسبة للكثير من المعنيين . ويتضح من المعلومات التي قدمتها حكومة الأردن أن مساحة الأراضي التي وضعت تحت الادارة الاسرائيلية في الضفة الغربية كانت تعادل ، في نهاية ١٩٨٣ نسبة ٤١,٧ في المائة من المساحة الكلية للأراضي ، أي بزيادة قدرها ١٣ في المائة تقريبا عما كانت عليه في ١٩٨٢ . وتشمل هذه التقديرات مجموع المساحات المغلقة أو المستولى عليها أو المشتراة لأغراض مدنية وعسكرية ، وتشير المعلومات التي وردت من حكومة الأردن الى مجموعة من الأمثلة الواقعية التي حدثت في ١٩٨٣ واستولت فيها السلطات الاسرائيلية على أراض ذات أوضاع مختلفة . وحسب ما ذكره المساعد السابق لرئيس بلدية القدس ، فان ٤٠ في المائة من أراضي الضفة الغربية يمكن على أي حال أن تستخدمها اسرائيل ـ وهي تكفي لتوطين ٢٠٠٠٠٠ شخص ـ بينما حجز ثلث قطاع غزة تقريبا للمستوطنات[٦] .

ورفضت السلطات الاسرائيلية مرة أخرى الادعاءات بتحويل الأراضي الزراعية والموارد المائية لصالح المستوطنات . وذكرت أن ما خصص حتى الآن لهذه الغاية يبلغ ٦٠٠٠٠٠ دونم[٧] ـ يدخل نصفها في اطار الخطة الطويلة الأجل ـ وانها أراض عامة وتمثل نسبة ١٢ في المائة تقريبا من المساحة الكلية للضفة الغربية . وذكرت دوائر وزارة العدل أن مراقبة دقيقة تجري لضمان عدم تخصيص أي أرض خاصة أو مزروعة لاقامة المستوطنات ، وذكرت بأن الأراضي غير المسجلة والتي لم تزرع خلال السنوات العشر الأخيرة هي فقط التي يمكن اعتبارها أراض عامة ، وانه لا يطلب أي سند ملكية من كل من يثبت أن تلك الأراضي مزروعة . ولكن الطرف الفلسطيني أبرز بالتحديد مسألة نقل عبء الاثبات بصورة تعسفية الى عاتق المشتكي في مثل هذه الحالات ، وكذلك تعقد الوضع العقاري للأراضي





المعنية ، وبوجه خاص ثغرات نظام التسجيل كما كان عليه في ١٩٦٧ . ليشكك في سلامة الاجراءات المتبعة والتخصيصات المقررة للاراضي . ويمثل نقل اختصاص النظر في القضايا المتعلقة بسندات الملكية من المحاكم العربية المحلية الى هيئات قضائية عسكرية ، الذي فرضه الأمر العسكري رقم ١٠٦٠ في ١٩٨٣ ، وجها جديدا للظلم بالنسبة لذوي الشأن . ونتيجة لذلك ، ظهر نزاع حاد ، يشير اليه أيضا تقرير حكومة الولايات المتحدة المذكور أعلاه[٨] ، بين الادارة والمالكين والمزارعين الفلسطينيين ، وهو نزاع كثيرا ما يتجلى في توتر العلاقات مع المستوطنين الاسرائيليين . ولا بد من التذكير هنا بالنتيجة التي خلص اليها المساعد السابق لرئيس بلدية القدس ، والمذكورة في تقرير عام ١٩٨٣ ، وهي أن كل أرض غير مزروعة ولا يمكن المطالبة بحق ملكيتها هي الآن تحت سيطرة السلطات الاسرائيلية .

أما الأنشطة الاقتصادية للمستوطنات ، فقد لاحظت البعثة في العام الماضي ، أن آثارها على نمو الانتاج والاستهلاك في المناطق المعنية تبدو محدودة لأنها تتعلق أساسا ببناء أو اقامة هذه المستوطنات . وتأكد هذا الأمر في العام الحالي أيضا ، حيث أن بعض من جرت مقابلتهم قد بينوا أن كل التقنيات والتسهيلات اللازمة لاقامة المستوطنات ، باستثناء مواد البناء والاستخدام المؤقت لبعض العمال المحليين ، تجلب من اسرائيل دون السعي الى أي اسهام محلي ، ومن ثم دون أن تعود بأي فائدة على الاقتصاد المحلي . وهكذا ، فان الأوساط الاقتصادية في الأراضي المحتلة تعتبر الوضع سلبيا تماما من حيث آثاره على العمالة وتوفير امكانات التنمية . ويبدو أن وضع المستوطنات كجيوب مغلقة ، وهو ما سبقت الاشارة اليه في الماضي ، قد تأكد تماما الآن ، ويجد تعبيرا عنه بوجه خاص في المعونة المالية التي تقدمها لها المصادر الحكومية . كما أن هذا المنطق يتمشى ، في نظر المراقبين[٩] ، مع خطة تصنيع الأراضي التي وضعها الجانب الاسرائيلي في ١٩٨٠ ، والتي تتصف بالجمع بين عاملين هما اقامة مراكز صناعية اسرائيلية في أجزاء الضفة الغربية التي توجد فيها أعلى كثافة من السكان العرب ، وتغليب عدد الاسرائيليين في المناطق الصناعية الجديدة بنسب تتراوح حسب المواقع بين ضعف عدد العمال العرب وخمسة أمثال عددهم . ويتوقع أن يبلغ مجموع عدد العمال المقيمين في المستوطنات ٢٧٠٠٠ عامل في ١٩٨٦ ، سيستخدم أكثر من ٦٠ في المائة منهم في الضفة الغربية وذلك بمعدل ٨٧ في المائة في قطاعات الصناعة والسياحة والخدمات[١٠] وسيجري التركيز بصورة خاصة على اقامة وحدات انتاج ذات تكنولوجيا متقدمة ، لا تتأثر بقيود سوق العمل المحلي . ولذلك ، فان من شأن تصنيع اسرائيل للأراضي المحتلة ، على هذا النحو ، أن يشجع انتقال القوى العاملة الاسرائيلية من قطاع الخدمات في اسرائيل الى قطاع الانتاج في هذه الأراضي[١١] . ولكنه قد يؤدي أيضا ، في نظر المراقبين المذكورين ، الى تشجيع تحويل القوى العاملة العربية الى بروليتاريا[١٢] . واذا تأكد ، من ناحية أخرى ، أن المخططين الاسرائيليين يعتزمون تقييد نمو المؤسسات العربية في الضفة الغربية مع السعي الى تحقيق معدل مرتفع لاستخدام الاسرائيليين في المستوطنات ، فان النتيجة الراجحة هي أن حركة الهجرة اليومية للعمال العرب من الأراضي المحتلة لن تنقص من حيث قيمتها المطلقة[١٣] . ومع أن هذه التوقعات لم تتحقق بعد ، فان من المفيد أن يسترعي الانتباه اليها لأن تحققها يرتبط ارتباطا وثيقا بتنفيذ المشاريع المعلنة رسميا بالنسبة لسياسة اقامة المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة .

وفي ميدان الزراعة ، هناك تنافس أكيد بين المستوطنات الاسرائيلية والقرى العربية على استخدام الموارد من الأراضي والمياه . وتمثل المساحة الكلية للأراضي التي تزرعها المستوطنات ١,٦ في

المائة من المساحة المزروعة في الضفة الغربية ، وتتجاوز ربع المساحة الكلية في منطقة وادي الأردن . ومن ناحية أخرى ، تقدر الزراعة المروية للمستوطنات بنسبة ٤٢ في المائة من المساحة المروية . وفي وادي الأردن يعادل استهلاك الماء لري كل دونم في القطاع الاسرائيلي ضعف هذا الاستهلاك في القطاع العربي ، وفضلا عن ذلك ، يرى الملاحظون أن القيود المفروضة منذ عام ١٩٦٧ على حفر آبار عربية جديدة لأغراض الري ضارة بمستقبل الزراعة في الضفة الغربية ، خاصة وأن تحكم السلطات الاسرائيلية في الموارد المائية لا يسمح كثيرا بتوقع استثمارات جديدة في مجال الري لزيادة المساحات القابلة للزراعة . بل ان هذه المساحات قد تنقص بسبب هذه القيود[١٤] . ومن ناحية أخرى ، ذكر كثير من العرب الذين التقت بهم اللجنة أن مقتضيات الاستخدام الرشيد للموارد المائية التي تثيرها السلطات الاسرائيلية ، انما تمارس في الواقع على حساب السكان المحليين ولصالح المستوطنات .

## القوى العاملة والعمالة في الأراضي المحتلة

يمكن تقدير تعداد سكان الأراضي المحتلة في عام ١٩٨٢ بـ ١٣١٠٩٠٠ نسمة ، منهم ١١٧٨٩٠٠ في أراضي الضفة الغربية وغزة التي تغطيها الاحصاءات الاسرائيلية ، ويضاف اليهم سكان القدس الشرقية ومرتفعات الجولان ، أي نحو ١٢٠٠٠٠ نسمة وما بين ١١٠٠٠ و ١٢٠٠٠ نسمة ، على الترتيب . وتجدر ملاحظة أن هؤلاء السكان يضمون اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في المخيمات القائمة في غزة والضفة الغربية ، والذين تشير معلومات وردت من مصدر عربي الى مشاريع اسرائيلية لاعادة توطينهم في محاولة لالغاء وضعهم كلاجئين ، وهو أمر تنكره السلطات الاسرائيلية .

ويقدر عدد السكان النشيطين اقتصاديا بـ ٢٢٥٢٠٠ شخص في ١٩٨٢ . وهذا العدد الذي يشكل الرجال نسبة ٨٧ في المائة منه ، ما زال يعكس الانخفاض الشديد لمعدل النشاط لأنه لا يكاد يتجاوز ثلث عدد السكان في سن العمل ، ولا يبلغ نسبة ٢٠ في المائة من مجموع السكان ، ويعود انخفاض المعدل الاجمالي للمشاركة في النشاط الى عوامل شتى معروفة أهمها : الانخفاض الشديد لمعدلات مشاركة المرأة ( أقل من ٩ في المائة في ١٩٨٢ وأقل من ٨ في المائة في فترة كانون الثاني/ يناير - أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣ ) وانخفاض متوسط السن بين السكان وارتفاع نسبة التحاقهم بالمدارس ، أو كذلك هجرة فئة سكانية معدل مشاركتها في العمل مرتفع بصورة طبيعية ( رجال من فئة العمر ٢٥ الى ٤٤ سنة ).

أما معدل البطالة الذي انخفض من ٤,١ في المائة في ١٩٧٠ الى ١ في المائة في ١٩٨٢ ، فقد بلغ ١,٥ في المائة من السكان النشطين اقتصاديا ( ٣٤٠٠ شخص ) في أقرب فترة تتوفر عنها المعلومات - كانون الثاني/ يناير - أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣ - مما يبين ارتفاعا بسيطا بالمقارنة مع الفترة المقابلة من ١٩٨٢ ( ٢٢٠٠ شخص ).

واستمر في بداية العقد الحالي ما لوحظ منذ منتصف السبعينات من بطء في معدل النمو . فقد سجل ركود لمستوى اجمالي الناتج القومي في الضفة الغربية الذي بقي في ١٩٨٢ مشابها لما كان عليه في ١٩٨٠ ، بينما ارتفع بنسبة ٢ في المائة سنويا في المتوسط في غزة ١٩٨١ و ١٩٨٢ . أما المعدل السنوي لازدياد المصروفات الاستهلاكية بالنسبة للفرد فقد بلغ ١ الى ٢ في المائة في الضفة الغربية ما بين عامي ١٩٨٠و ١٩٨٢، و١ في المائة في غزة خلال نفس الفترة . واذا أخذنا كامل فترة ١٩٦٨ -١٩٨٢ ، في





القطاعين فنلاحظ أن نسبة الزيادة السنوية لاجمالي الناتج القومي قد بلغت ١٠ في المائة في المتوسط ( ٨ في المائة بالنسبة للفرد ) في حين بلغت نسبة الزيادة في الاستهلاك الخاص ٨ في المائة ( ٦ في المائة بالنسبة للفرد ) . وتشير أيضا البيانات المقدمة هذا العام الى نفس الفرق الكبير الذي سبقت ملاحظته بين الناتج المحلي واجمالي الناتج القومي ، والذي يعتبر سمة مميزة للنمو العام في الأراضي المحتلة ، حيث أن ربع اجمالي الناتج القومي في الضفة الغربية وثلثه في قطاع غزة يتحققان في الخارج .

وثمة دلائل عديدة تؤيد ما أعرب عنه في كثير من المناسبات المتحدثون الفلسطينيون الذين قابلتهم البعثة من مخاوف من تدهور مستوى عمالة عمال الأراضي المحتلة . فمن ناحية ، يؤكد هؤلاء أن الاحصاءات الاسرائيلية عن معدل البطالة لا تمثل في الواقع سوى نسبة العمال العرب من الأراضي المحتلة الذين طلبوا تصريحا بالعمل في اسرائيل ولم يحصلوا عليه ومن ناحية أخرى يشيرون الى ازدياد البطالة بين العمال العرب المستخدمين في اسرائيل نتيجة الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد الاسرائيلي . ولا شك أن من الصعب تقييم هذه الظاهرة بدقة خاصة وأن كثيرا من طالب ي العمل ، كما أوضح للبعثة ، لا يعترفون طوعا بوضعهم . ومن ناحية أخرى ، فان تباطؤ حركة قطاع البناء في اسرائيل يثير بعض المخاوف من طالبي حيث مستقبل الطلب على عمال الأراضي المحتلة العاملين في هذا الفرع . وفضلا عن ذلك ، بينت المقابلات المختلفة التي أجرتها البعثة الأثر السلبي المترتب على سياسة الهجرة الجديدة من أجل العمل التي تنتهجها بلدان الخليج ، وعلى التدابير التقليدية التي اتخذتها الاردن مؤخرا بصدد اقامة الشباب الفلسطينيين في هذا البلد . ويضيف هبوط قطاع السياحة العربي ، الى جانب ركود التصنيع المحلي ، مشكلة جديدة الى قائمة المشاكل التي تواجه العمال العرب في الأراضي المحتلة . ويثير وضع القوى العاملة المؤهلة قلقا شديدا لارتباطه بجانب حيوي من جوانب التنمية في هذه الأراضي . فالواقع أن خريجي معاهد الضفة الغربية قد ازدادوا عددا ، بينما ظل عرض العمل الذي يتناسب مع مؤهلاتهم ثابتا .

ولكن الهجرة ، كما ذكرنا ، لم تعد حلا ميسورا لهذا الاختلال في التناسب ، بحيث توجد الآن كثير من الأمثلة عن عاملين من خريجي الجامعات يضطرون الى قبول أعمال غير ماهرة في اسرائيل . ولا شك أن ما ذكر للجنة عن وجود ٢٠٠ مهندس عاطل على الأقل في الضفة الغربية يعتبر مفارقة مؤسفة بالنسبة لمنطقة تعاني بشدة من تخلف قطاعات الانتاج الحديثة . أما السلطات الاسرائيلية فقد اشارت الى أن عدد عمال الأراضي المحتلة الذين يتوجهون الى اسرائيل للعمل فيها قد ازداد في ١٩٨٣ رغم تباطؤ الاقتصاد الاسرائيلي ، معتبرة ذلك مؤشرا ايجابيا . ولكن اذا كان معدل بطالة هؤلاء العمال لا يزال منخفضا على أي حال ، فان مستوى عمالتهم في الأراضي المحتلة يبدو ثابتا حتى الآن : فالتقديرات الأخيرة تصل به الى ١٣٩,٨٠٠ شخص في فترة كانون الثاني/ يناير أيلول/ سبتمبر ، مقابل ١٤١,٨٠٠ شخص في نفس الفترة من العام السابق ، و١٥٢,٧٠٠ شخص في ١٩٧٠ ، ويبرز هذا الوضع الى العيان بوضوح أكبر أمام بعض التقدم الملاحظ في مجمع عمالة العمال العرب في الأراضي المحتلة ، اذ ارتفع عددهم الى ٢٢٥,٠٠٠ في ١٩٨٣ مقابل ٢٢٠,٧٠٠ في ١٩٨٢ و ١٧٣,٣٠٠ في ١٩٧٠ . وهذا يعني أن الاتجاه الى الانخفاض الذي سجل في فترة ١٩٧٠ - ١٩٨١ في مستوى خلق العمالة المحلية ، ليس في سبيله الى التوقف ، وبالأحرى الى التصحيح . واذا نظرنا أخيرا الى الهيكل القطاعي للعمالة في الأراضي المحتلة ، فستتبين استمرار انخفاض حصة الزراعة من العمالة ، فبعد أن كانت تبلغ ٣٩ في المائة من مجموع العمالة في ١٩٧٠ ، لم تعد تمثل الا ما يزيد قليلا عن ربعها في

١٩٨٢-١٩٨٣ ( ٢٦ في المائة )، وتوقف حصة الصناعة على ما هي عليه ( نحو ١٦ في المائة من مجموع العمالة في ١٩٨٢- ١٩٨٣ )، وغلبة حصة قطاع الخدمات : نحو ٤٨ في المائة من المجموع في ١٩٨٣ ، أي نحو نصف مجموع العمالة في الأراضي ، المحتلة وكانت البعثة قد لاحظت ، منذ ١٩٧٩ ، هذا التضخم في قطاع الخدمات ، وهو تضخم يبين ، من بعض النواحي ، ركود اقتصاد الأراضي المحتلة . وأخيرا ، ارتفعت حصة قطاع البناء من ٨,٤ في المائة في ١٩٧٠ الى ١٠ في المائة تقريبا في ١٩٨٢- ١٩٨٣ .

ويعكس انخفاض حصة القطاع الصناعي من العمالة استمرار عدم تنمية هذا الأخير . ويشير التقرير الذي تلقاه مكتب العمل الدولي من الأردن الى العقبات المتنوعة التي وضعتها السلطات الاسرائيلية في ١٩٨٣ امام السير الطبيعي لانشطة الانتاج والتبادل في الأراضي العربية المحتلة . فقد قامت هذه السلطات ، حسب هذه المعلومات ، باغلاق منشآت تجارية في اماكن مختلفة ، وكذلك بهدم ورش انتاجية . ولم تقدم السلطات اسبابا لهذه الاجراءات في بعض الأحيان ، او برزتها في أحيان اخرى بأسباب مختلفة كوقوع اضرابات في المدينة المعنية او موقع المنشأة المقصودة . كما تسببت تدابير الأمن المتخذة - وخاصة حظر التجول الذي فرض على وسط مدينة الخليل لمدة تزيد عن الأسبوعين - في خسائر جسيمة للمنشآت التجارية العربية . ووصفت حملات جباية الضرائب والرسوم من هذه المنشآت ومن المؤسسات الانتاجية بأنها حملات قاسية ضارة ، خاصة وان التأخر في دفع الضريبة قد اتخذ ذريعة لاغلاق الكثير من المنشآت التجارية . وأكدت اللقاءات التي اجرتها البعثة مع ممثلي مختلف الغرف التجارية هذه المعلومات . وسمحت ، في الحين ذاته ، بتقدير مدى الشعور بالركود الاقتصادي الذي اعرب عنه الأطراف الاقتصاديون في الأراضي المحتلة ، فقد أبرز هؤلاء سمات عديدة لاحظوها في الوضع ، وأهمها الضغط الضريبي المتزايد المفروض على أصحاب الأعمال ؛ وعدم وجود نظام مصرفي يقوم بتشجيع ودعم تنمية القطاع الصناعي العربي في المنطقة ، وكلفة نقل البضائع عن طريق الجسور التي تربط الضفة الغربية بالأردن ، والذي يخضع لرسوم مختلفة . واشاروا ايضا الى العوائق التي تضعها السلطات الاسرائيلية في وجه تنفيذ بعض المشاريع الصناعية الخاصة بالضفة الغربية .

ومما يذكر أن منذ عام ١٩٧٨ ، استطاعت البعثة التي ارسلها المدير العام ملاحظة وجود حاجة اكيدة الى سياسة نشطة للاستثمار والعمالة في الأراضي العربية المحتلة تلبي الاحتياجات المحددة لهذه الأراضي وسكانها . وبهذا الصدد ، اوصي منذ ١٩٧٩ بتشجيع الأنشطة الانمائية التي تقوم بها السلطات البلدية المسؤولة عن الشؤون المحلية ، ويعني هذا ، من زاوية اسرائيل ، ان تمتنع على الاقل عن أي تدخل في تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تقوم بها هذه السلطات ، والأفضل ان تشجع نجاح هذه المبادرات بتدابير ايجابية متنوعة . غير أن من الضروري ان نذكر ان هذه البلديات ، نظرا لضيق امكاناتها ، تجد دائما صعوبات في القيام مباشرة باستثمارات كبيرة . ومن الواضح ، في هذا الصدد ، ان القيود التي ما زالت تواجه دخول رؤوس الأموال القادمة من الخارج والتي لا يمكن ، كما رأينا ، الاستعاضة عنها بأي مؤسسة ائتمان مناسبة ، تعوق تنفيذ مشاريع التنمية . وفي هذا السياق نشير الى الشرط الذي فرض مؤخرا بايداع كل تحويل من الخارج لدى صندوق التنمية التابع للادارة المدنية الاسرائيلية ، وهو اجراء ادى بالفعل الى عدم تشجيع مثل هذه التحويلات . اما عن الميزانية الانمائية للادارة المدنية فقد تضاعفت ، حسب البيانات التي نشرتها





الصحف ، مرتين ونصف منذ ١٩٨١ ، وتساهم اسرائيل بنسبة ٤٢ في المائة من الميزانية الاجمالية للمنطقة لعام ١٩٨٣ - ١٩٨٤[١٥]، علما بأن السكان المحليين يسهمون فيها بقدر كبير عن طريق دفع الضرائب المحلية[١٦] . ولكن هذه الميزانية الانمائية ، حسب قول السلطات نفسها ، مخصصة اساسا للانفاق على الهياكل الأساسية ، ولا تكفي اطلاقا لدعم التنمية الصناعية للمنطقة . ويتضح من البيانات التي قدمتها السلطات الاسرائيلية أن اجمالي التكوين المحلي لرأس المال الثابت من المصادر العامة في الضفة الغربية - وهو يمثل ١٠ في المائة تقريبا من تكوين رأس المال الثابت - قد ازداد بنسبة ٢٠ في المائة في ١٩٨١ - ١٩٨٢ بعد أن انخفض بنسبة ١٦ في المائة في ١٩٨٠-١٩٨١ . وبقي على ما هو عليه في غزة بعد أن انخفض بنسبة ١٥ في المائة في ١٩٨٠-١٩٨١ . أما ممثلو البلديات العاملين فقد بينوا للبعثة ، من جانبهم ، تعطل بعض المشاريع الهامة في بلدياتهم . وتجدر الاشارة ، اخيراً ، الى أن أعضاء المجالس البلدية المنتخبين في عدد من أهم المدن في الأراضي المحتلة - مثل غزة ، ونابلس ، ورام الله ، وكذلك الخليل منذ ١٩٨٣ - قد عزلوا من مناصبهم واستعيض عنهم بموظفين اسرائيليين . وفي هذه الظروف ، يظهر ان ممثلي السكان مبعدين بطبيعة الحال عن عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالمصروفات العامة .

وإذا بحثنا الآن وضع الاستثمار الخاص في الأراضي العربية المحتلة ؛ فسنجد ، استنادا الى البيانات التي قدمتها السلطات الاسرائيلية ، ان مستوى اجمالي التكوين المحلي لرأس المال الثابت في القطاع الخاص في الضفة الغربية قد انخفض في المتوسط بنسبة ٨ في المائة سنويا في ١٩٨١ - ١٩٨٢ ، بعد تعرضه لانخفاض مماثل في ١٩٨٠ - ١٩٨١ . ويعود ذلك الى انخفاض تكوين رأس المال في البناء ( بنسبة ٨ الى ٩ في المائة في ١٩٨١ - ١٩٨٢ و٦ في المائة في ١٩٨٠ - ١٩٨١ ) ، الى جانب انخفاض تكوين رأس المال في المعدات - الذي يمثل نسبة تبلغ نحو ٢٠ في المائة من تكوين رأس المال في القطاع الخاص - بنسبة ٦ في المائة في المتوسط في ١٩٨١ - ١٩٨٢ و١٨ في المائة في ١٩٨٠ - ١٩٨١ . أما في غزة ، فقد سجل ، على العكس ، ارتفاع بسيط في تكوين رأس المال في القطاع الخاص بنسبة تتراوح بين ٢ و٣ في المائة منذ ١٩٨٠ - ١٩٨١ . ولا يخفى الضعف التقليدي للصناعة في الأراضي العربية المحتلة ، حيث كان اسهامها في الناتج المحلي الاجمالي اقل من ٩ في المائة في ١٩٨٢ ، اي بانخفاض يبلغ نحو ثلاثة في المائة منذ ١٩٧٨ . وقد عرضت العوامل التي تفسر هذه الظاهرة في تقارير سابقة ، ونشير هنا ، للتذكرة ، الى أن هناك ، الى جانب العوامل المرتبطة بالهيكل البدائي ، وبالضعف التاريخي لانتاجية القطاع الصناعي في الأراضي المحتلة وقدرته التنافسية ، عوامل اخرى تعود الى تبعية هذا القطاع للاقتصاد الاسرائيلي والى العوائق سالفة الذكر التي تضعها السلطات الاسرائيلية في وجه استثمار رؤوس الأموال واقامة المؤسسات الجديدة التي تعرقلها مجموعة واسعة من اللوائح[١٧] . وأدت القيود الشديدة التي فرضتها الأردن على صادرات الضفة الغربية بدورها الى حرمان الصناعة المحلية من سوق طبيعي تستطيع فيه منتجاتها المنافسة على نحو معقول . وقد قصرت السلطات الاسرائيلية فجأة ، لأسباب شتى ، دعمها لصناعة الأراضي المحتلة على قروض محدودة وبعض اعانات التصدير ؛ ولكن حتى هذه القروض المحدودة توقفت منذ عدة سنوات . ومهما قلبنا الأمر ، لا يبدو اطلاقا ان حالة ركود القطاع الصناعي في الأراضي المحتلة ستتغير ما لم يعط فرصا للعمل في ظروف اكثر مواتاة ، لا سيما من الناحيتين الضريبية والمالية .

ويبين تحليل الهيكل القطاعي لاقتصاد الأراضي المحتلة انخفاض اسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي ، من نحو ٣٠ في المائة الى ١٧ في المائة خلال الفترة الممتدة من ١٩٧٨ الى ١٩٨٢ . غير أن

العمالة الزراعية التي كانت تمثل نسبة قريبة من ٣٩ في المائة من العمالة الكلية في ١٩٧٠ ، لا تزال مع ذلك سائدة في ١٩٨٢ حيث تمثل نحو ٢٦ في المائة من العمالة الكلية . واسباب هذا التحول معروفة الى حد ما ، ومنها الأثر المزدوج لجاذبية الدخول المترتبة على العمل في اسرائيل ودول الخليج وميكنة الزراعة في الأراضي المحتلة . وقد ابرزت السلطات الاسرائيلية نواحي التقدم التي تحققت منذ ١٩٦٧ في قطاع الزراعة في الأراضي المحتلة ، من حيث كل من تطور التقنيات وما يقترن به من زيادة للانتاج والانتاجية ودخل المزارعين ، وعزتها الى الاتصالات المباشرة وغير المباشرة التي قامت بين هذه الأراضي واسرائيل خلال هذه الفترة . واشارت بصورة خاصة الى زيادة القيمة المضافة في الزراعة بنسبة ٤٠ في المائة ما بين عامي ١٩٧٦و١٩٨٢ في الضفة الغربية ، وكذلك الى تضاعف القيمة الحقيقية للانتاج الزراعي ما بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٠ . وبينت هذه السلطات ، كما فعلت سابقا ، ان الزراعة في الضفة الغربية لم تتأثر بانخفاض عدد العمال المستخدمين . وابرزت في ذات الوقت الزيادة السنوية المقترنة بذلك في اجر العامل الزراعي ( ٦ في المائة ما بين عامي ١٩٧٠ و١٩٨١ ) ، وفي دخل اصحاب الأراضي ( ٨,٥ في المائة خلال نفس الفترة ) . ولكن المعلومات المستقاة من مصدر عربي والمعلومات التي حصلت عليها البعثة من الأوساط الفلسطينية ، تشير ، من ناحيتها ، الى الوضع الصعب الذي تعاني منه الزراعة في الأراضي المحتلة . فهي تسترعي الانتباه اولا الى أن هذه الزراعة لا تستطيع اللجوء الى الأساليب الزراعية الكثيفة في رأس المال بسبب عدم توافر رأس المال ومؤسسات الائتمان . وتبين ، من ناحية اخرى ، ان المنتجات الزراعية للأراضي المحتلة ليست حرة في الوصول الى السوق الاسرائيلية ، في حين أن في وسع المنتجات الاسرائيلية ، على العكس ، اغراق السوق المحلية . اما التصدير الى الأسواق الخارجية الذي يخضع لدفع رسوم شتى[١٨] ، فانه يواجه استحالات في بعض الحالات ناجمة عن أسباب متنوعة منها ما يعود مثلا الى الأهداف الاسرائيلية في ميدان التجارة الخارجية التي تتابع على حساب مصالح منتجات الأراضي المحتلة ، ومنها ما يعود الى اعتبارات بعيدة عن مجال المبادلات في حد ذاته ، فمنع تصدير الحمضيات التي تمثل الانتاج الرئيسي في غزة الى السوق المصرية ، وكذلك الصعوبات التي تواجه تصدير المنتجات الزراعية من الضفة الغربية الى الأسواق العربية ، تشكل كلها امثلة من الصعوبات التي تواجه عثور زراعة الأراضي المحتلة على المنافذ اللازمة للتصدير . ويجب ان يضاف الى ما سبق اثر القرارات العسكرية المعتمدة في ١٩٨٣ والتي تقيد انتاج المزارعين في وادي الأردن لبعض المحاصيل - وقد عانى منها ١٧٠٠ مزارع حتى الآن - وتفرض الحصول على موافقة مسبقة من السلطات على زراعة بعض المحاصيل في الضفة الغربية : وهذه الاجراءات التي يبررها مصدر اسرائيلي بمقتضيات الحفاظ على الموارد المائية ومكافحة فائض الانتاج ، تعتبر في نظر المعنيين مظهرا للنزعة الحمائية الاسرائيلية . ويندرج القرار الحكومي الأخير بادخال الزراعات العربية في الأراضي المحتلة في الخطة الزراعية الرئيسية لاسرائيل في مثل هذا الاطار[١٩] . وبالاضافة الى هذا الوضع ، هناك مصادرات الأراضي المذكورة التي اشار اليها التقرير الحالي في مكان اخر ، والمشاكل المرتبطة بالموارد المائية والتي اشير اليها عند الحديث عن سياسة اقامة المستوطنات . واخيرا ، فان نشاط التعاونيات الذي تعتبره السلطات الاسرائيلية مشجعاً ، تراه بعض المصادر الفلسطينية ، على العكس ، غير كاف أو حتى خاملا .

وتشير احصاءات دوائر وزارة العمل الى أن اجور العمال المستخدمين في الأراضي العربية المحتلة بلغت ٨٨,٦ في المائة من أجور العمال المستخدمين في اسرائيل ، في الفترة من كانون الثاني/ يناير الى أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣ ( وكانت هذه النسبة ٩٠,٥ في المائة لنفس الفترة من ١٩٨٢ ) . ومن ثم ، فان





الفرق بين هذين الأجرين - نحو ١٠ في المائة - ما زال قريبا من الفرق الملاحظ منذ ١٩٨١ ، في حين أنه كان ٢٠ في المائة في ١٩٧٩ ، و٤٥ في المائة في ١٩٧٠ . وينبغي مع ذلك ، ألا ننسى ، في هذا الصدد ، الملاحظات التي وردت في دراسة اجراها بنك اسرائيل[٢٠] والمتعلقة خاصة باستمرار وجود فارق هيكلي ناجم عن اختلاف خصائص القوى العاملة المستخدمة في الحالتين - وبوجه خاص السن ومستوى التعليم - واستمرار وجود فارق كبير في مستوى الصناعة يعكس ضعفها في الضفة الغربية . وتشير البيانات التي قدمتها السلطات الاسرائيلية عن تطور الأجور الأسمية والأسعار الاستهلاكية ، الى أن القيمة الحقيقية لأجور العمال العرب في الأراضي المحتلة قد ارتفعت في ١٩٨٣ ، بنسبة ٦,٦ في المائة في الضفة الغربية وبنسبة ٣,٥ في المائة في غزة . غير أن المعلومات المستقاة من مصدر عربي ومختلف اللقاءات التي اجرتها البعثة ، تؤكد الآثار السيئة التي يتعرض لها المستهلك الفلسطيني وكذلك الوسطاء ، من جراء ارتفاع الأسعار وتخفيض قيمة العملة الاسرائيلية . وقد ذكر كثير من الأمثلة الملموسة التي تبين انخفاض القدرة الشرائية وتدهور مستوى المعيشة مما يزيد من صعوبة الحصول على السلع الأساسية ومنها المواد الغذائية . كما تؤكد الأثر السيء لرسم القيمة المضافة على الأسعار الاستهلاكية . وتعتبر زيادة الأجور هنا غير كافية لتعويض ارتفاع الأسعار : فهناك في الواقع انخفاض في القيمة الحقيقية للأجور . وجدير بالذكر هنا أن الأسعار الاستهلاكية في الضفة الغربية وغزة تتبع معدل التضخم المسجل في اسرائيل ، وهو نحو ١٩٠ في المائة لعام ١٩٨٣ ، وأنه لا يوجد فيهما نظام لربط الأجور بالأسعار يشبه للنظام المتبع في اسرائيل .

## التدريب المهني

اشارت البعثة بانتظام في تقاريرها السالفة الى أن أي سياسة عمالة متماسكة لا يمكن ان تستغني عن بذل جهود موازية مناسبة في مجال التدريب المهني ، يمكنها ان تفيد الاقتصاد المحلي عن طريق تخطيط النشاط وفقا لاحتياجاته . وتشير المعلومات التي قدمتها السلطات الاسرائيلية هذا العام بشأن وضع برامج التدريب المهني التي قامت بها وزارة العمل في الأراضي المحتلة ، الى أنه قد بدأ ايلاء اهتمام خاص لهذا المطلب الأخير . ففي نهاية ١٩٨٣ قامت مراكز التدريب المهني الـ ٢٧ التي اقيمت منذ ١٩٦٨ - والتي قامت البعثة بزيارة العديد منها - بتدريب عدد يصل الى ٥٢٠٠٠ شخص ، غير أن نسبة من جرى تدريبهم في المراكز الـ ١٩ في الضفة الغربية ظلت لا تمثل الا أكثر قليلا من نصف المجموع ، وذلك لعدد من السكان النشطين يزيد بنسبة ٦٠ في المائة عن عددهم في غزة . وقد وزع العاملون الذين تلقوا التدريب خلال الفترة ١٩٦٨ - ١٩٨٣ توزيعا متساويا بين قطاعي الصناعة والبناء ( حوالي ٢٠ في المائة لكل منهما ) ، وحوالي الثلث في قطاع النقل وفي مهن اخرى متنوعة غير محددة ؛ وتمثل المهن النسائية ( مثل الحياكة وتصفيف الشعر ) ١٦ في المائة من مجموع خريجي مراكز التدريب . وقد اضيفت خمس مهن جديدة الى الدورات القائمة في ١٩٨٣ ومن الواضح انها تلبي احتياجات محلية محددة . كما قدمت أيضا في ١٩٨٣ دورات تدريبية للمدربين بغية تحسين مستوى الموجهين ، وجددت معدات المراكز . واثناء زيارة البعثة كان يجري اعداد دراسة تستهدف تحديد احتياجات منشآت الأراضي المحتلة لمراعاتها عند وضع برامج الدورات المقبلة . غير انه الى جانب هذه البيانات التي تبين جهود السلطات في هذا المجال ، فان هناك حقائق اخرى تدعو الى التوصية باجراء دراسة متعمقة عند اعداد هياكل البرامج . فالواقع يبدو أن مستوى مؤهلات الأيدي العاملة المحلية يتيح لها بوجه خاص فرص الوصول الى الوظائف شبه الماهرة في الاقتصاد الاسرائيلي ، ومن هذه

الزاوية فلا ريب ان قرار اجراء الدراسة المذكورة انفا امر يستحق الترحيب . فقد تبينت البعثة خلال زيارتها لأحد المراكز في الضفة الغربية مثلا أن ١٠ في المائة فقط من الطلاب الذين أنهوا دوراتهم هم الذين يجدون عملا في الضفة الغربية ذاتها ، اما الآخرون فقد اتجهوا ، بنسب قد تكون متساوية ، الى اسرائيل والى البلدان العربية . وتبين في زيارة لمركز اخر في غزة ، ان نسبة المؤهلين المستخدمين محليا لا تتجاوز ٢٠ في المائة . ومن ثم فان هناك أهمية بالغة لتخطيط الموارد والاحتياجات من الأيدي العاملة بما يتناسب مع مصالح تنمية الأراضي العربية المحتلة . ومن ناحية اخرى ، فان مقدار زيادة اجمالي عدد العاملين ، رغم ما حققه من تقدم ، يبدو محدودا نسبيا ـ ٨ في المائة بين ١٩٨١ ـ ١٩٨٣ . غير أن تطور أنواع التدريب التي اشير اليها من قبل في التقريرين السابقين والتي تركز على المهن في مجال الصناعة والنقل بالمقارنة بالمهن في صناعة البناء ، تعتبر اشارة ايجابية في الاتجاه الحديث للتدريب المهني للعمال الفلسطينيين ، وذلك جنبا الى جنب مع تعزيز تكافؤ فرص المرأة في هذا المجال ومتابعة انشطة التأهيل المهني للمعوقين .

وقد ركز تقرير العام الماضي بشكل خاص على ضرورة قيام السلطات بتشجيع السير المنتظم والمستقل لمختلف المؤسسات التعليمية والتدريبية في الأراضي المحتلة ، وان تحرص على تفسير فكرتي النظام العام والأمن في اضيق حدود ممكنة . الا أنه ينبغي تأكيد ان اللوائح المستندة الى النظام العام والأمن قد استمرت تطبق بصرامة في ١٩٨٣ . وهكذا استمرت عمليات اغلاق المؤسسات الجامعية ـ لفترات طويلة أحيانا ، كما حدث في بيت لحم وبيرزيت ـ كما استمر في حالات كثيرة اتخاذ تدابير مختلفة تعرض للخطر السير العادي للمراحل التعليمية ، مثل عمليات التفتيش ، وفرض الغرامات ، ومنح معلمي المدارس التي تغلقها السلطات اجازات دون أجر ، وتسريح المعلمين والقبض عليهم ، وفصل الطلاب ومنعهم من دخول الامتحانات ، وهي تدابير اشارت اليها كثير من المعلومات التي ابلغت بها البعثة ؛ كما اشير الى حالات طبق فيها القانون العسكري رقم ٨٥٤ الذي يخول السلطات حق الرقابة ولا سيما في مجال تعيين المعلمين ، والى تهديدات بالطرد وجهت للمعلمين من غير رعايا الأراضي المحتلة الذين لا يوقعون بيانا يتعهدون فيه بعدم تأييد منظمات القانون . وجدير بالذكر ان الاستناد الى حجة الأمن يعتبر بشكل عام امرا غير قائم على أساس في نظر المعنيين ، وهم الطلبة والمعلمون الفلسطينيون الذين يرون على العكس ان هذه التدابير تعكس النية المعتمدة لتقييد الحريات الأكاديمية وتعطيل السير العادي لنظام التعليم . وعلى أية حال فان اثار هذا الوضع ، وهو في حد ذاته من اختصاص اليونيسكو ، من شأنها ان تسيء الى نوعية الانجازات التي تحققت في المجال التعليمي ، والتي وجدت تعبيرا عنها في انشاء عدد من المؤسسات التعليمية في الضفة الغربية .

### ممارسة الحقوق النقابية في الأراضي المحتلة

كان بحث الوضع النقابي في الأراضي المحتلة موضع اهتمام خاص من جانب بعثة المكتب منذ زيارتها الأولى للأراضي المحتلة في ١٩٧٨ . فالاعتراف بالحق النقابي وممارسته الفعلية يشكلان بالنسبة لمنظمة دلالة عالمية ، تنطبق بصفتها هذه على العمال المعنيين في هذه الأراضي ، كما تنطبق على العمال في اسرائيل . وكانت البعثة في العام الماضي قد اوصت ، بهذا الصدد ، وعلى ضوء ما تبينته ، بألا يفسر الحظر القانوني على ممارسة النقابات لأنشطة سياسية تفسيرا سياسيا من شأنه ان يضعف نطاق المبادىء الأساسية التي ارستها معايير العمل الدولية في مجال ممارسة الحق النقابي .





وتلقى المكتب منذ اعداد التقرير السابق عددا من الرسائل الصادرة عن النقابات والمنظمات العربية ، تشير الى انتهاكات متنوعة للحريات والحقوق النقابية في الأراضي المحتلة خلال هذه الفترة . وتتناول هذه الادعاءات بصورة خاصة اقتحام السلطات العسكرية للمقار النقابية ، ومصادرتها للمحفوظات والوثائق النقابية ، واغلاق المقار الرئيسية للنقابات ، واستحالة تلقي معونة او وثائق من مصادر خارجية . كما تلقى المكتب رسائل بشأن تطبيق تعديل قانون العمل الأردني الذي يخول السلطات بصورة خاصة حق مراقبة الترشيحات لانتخابات اللجان التنفيذية للنقابات . وتشير هذه الشكاوي ايضا الى رفض السلطات المستمر لتسجيل كثير من النقابات الجديدة ؛ ومن ناحية اخرى ، اشارت السلطات ، بهذا الصدد ، الى وجود ١٤٠ نقابة غير مسجلة تعمل في الأراضي المحتلة . وتتعلق الحالات الأخرى التي ابلغ بها المكتب ، بتدابير قمعية مفردة ضد قادة نقابيين واعضاء في النقابات . وتشكل هذه التدابير ، التي تتخذ تطبيقا لقانون الطوارىء الصادر في ظل الانتداب البريطاني ، عمليات القاء القبض والاعتقال وكذلك فرض قيود متنوعة على حرية الانتقال مثل تدابير فرض الاقامة الجبرية التي يمكن تجديدها . ووفقا لتقرير وزارة الخارجية الامريكية عن حقوق الانسان ، الذي يشير الى الوقائع التي عرضتها منظمة العفو الدولية في هذا المجال ، فان هذه القيود الأخيرة ، التي لا تتطلب أية أعباء شكلية وتقررها السلطات العسكرية بعيدا عن أي رقابة قضائية مسبقة ، تجعل من الصعب بالنسبة للذين يتعرضون لها ، متابعة انشطتهم المهنية او دراستهم [٢١]

وابلغت الاتحاد العام لنقابات الضفة الغربية البعثة باقتحام السلطات العسكرية لمقره في نابلس ومصادرتها للسجلات النقابية واستجواب عدد من الأشخاص ، وهي اجراءات بررتها السلطات بقيام الاتحاد بأنشطة ذات طابع سياسي . وتلقت البعثة اثناء المحادثات التي اجرتها مع ممثلي النقابات في القدس الشرقية تأكيدا لما بينوه في العام الماضي عن رغبتهم في أن يظلوا اعضاء في الاتحاد العام لنقابات الضفة الغربية ، كما اشاروا ايضا بهذه المناسبة الى حالات اقتحام السلطات لمقار النقابات .

وابلغت البعثة السلطات الاسرائيلية قائمة بأسماء ثلاثة وثلاثين من القادة النقابيين او من النقابيين الذين قيل انه القي القبض عليهم في ١٩٨٣ او في مستهل ١٩٨٤ وبأسماء ثلاثة نقابيين اخرين فرضت عليهم الاقامة الجبرية في منازلهم في الضفة الغربية او القدس الشرقية . كما أرسلت الى السلطات الاسرائيلية قائمة بأسماء عمال وقادة نقابيين قيل انه القى القبض عليهم او سجنوا في الجولان كذلك ، ولم تر هذه السلطات او توليها اعتبارا ، نظرا لموقف الحكومة الاسرائيلية ، المذكور أعلاه ، فيما يتعلق بهذه الأراضي . واكدت السلطات الاسرائيلية للبعثة أنها ستوافيها بالمعلومات في هذا الشأن في وقت قريب .

ولم يتغير عدد النقابات المسجلة منذ ١٩٨٢ ، أي ٢٨ نقابة في الضفة الغربية ( لا تشمل القدس الشرقية ) و٧ في غزة . وذكرت السلطات الاسرائيلية ، مثلما فعلت اثناء البعثات السالفة ، ان القانون المحلي بشأن الحقوق النقابية وحق التفاوض ما زال نافذا وانه يمكن للعمال المستخدمين في الضفة الغربية وغزة ان يمثلوا في نقابات يختارونها . كما اكدت السلطات الاسرائيلية من جديد أنها لا تتدخل في أنشطة النقابات الا اذا كان من شأن هذه الأنشطة تهديد امن المنطقة التي تتحمل هي المسؤولية عن امنها .

وحين توجهت البعثة الى غزة لاحظت ضعف النشاط النقابي ، اذا ما نظر اليه من حيث عدد اعضاء النقابات السبعة التي يضمها اتحاد عمال غزة : واجمالي عضويته ٤٦٤ عضوا ، اي واحد في

المائة من مجموع العمال المستخدمين في غزة . ولا شك ان السلطات قد قبلت بعض المطالب ، التي ابلغ بها الاتحاد البعثة في العام الماضي : حيث وضعت قطة ارض تحت تصرف الاتحاد لاقامة مكاتب عليها ومنحته تسهيلات مالية وصرحت له بتحويل الأموال لهذا الغرض . غير أن التصريح بقبول اعضاء جدد ، وهو ما لم تقبله السلطات ، هو الذي يبدو امرا حيويا لكفالة الممارسة الفعلية للحقوق النقابية والحماية النقابية الحقيقية لحوالي ٤٦٠٠٠ عامل يعملون في هذه الأراضي . ولم يستجب بعد لطلبين اخرين من هذه الطلبات ، وهما امكانية ادارة ميزانية خاصة بهم وحرية ممارسة الأنشطة النقابية ، رغم ان الطلب الأول كان موضع مناقشات .

واشارت التقارير السابقة دائما ، في هذا السياق ، الى أن الأثر الأساسي لحالة الاحتلال على الاطار العام الذي تدور فيه بالضرورة الأنشطة النقابية ، يجعل التداخل بين الأمور السياسية والنقابية ، امرا حتميا . وبهذا الصدد لا بد أن تؤكد البعثة مرة اخرى ما يلزم عن ذلك من ضرورة الا يفسر حظر ممارسة النقابات لانشطة سياسية بطريقة تضيق تضييقا شديدا امكانية العمل النقابي لهذه المنظمات، وتقيد الحقوق النقابية ، وتعرقل دفاع النقابات العادي عن المصالح المهنية لاعضائها . وبشكل عام ينبغي التذكير بأن مؤتمر العمل الدولي في ١٩٧٠ قد اعتبر في أحد قراراته بعض الحريات المدنية اساسية للممارسة العادية للحقوق النقابية ، ولا سيما حرية الرأي والتعبير وحرية الاجتماع ، وذلك الى جانب الحق في حرية وأمن الأشخاص والحماية من عمليات القاء القبض والاعتقال التعسفية ، والحق في محاكمة عادلة امام محكمة مستقلة ومحايدة ، والحق في حماية ممتلكات النقابات . وكانت لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات قد وضعت في ١٩٨٣ سلسلة من التوصيات في هذا الشأن ، ورد تفصيلها في التقرير السابق ( الفقرة ٥٥) . واخيراً اشار كثيرممن التقت بهم البعثة الى ان من المناسب أن يقدم مكتب العمل الدولي مساعدة في مجال الثقافة العمالية والنقابية ؛ ومن المعروف ، في هذا الصدد ، ان المكتب قد عرض في الماضي تقديم خدماته في هذا المجال وانه ما زال على استعداد تام للاستجابة لأي طلب في هذا الشأن ، كما سترد الاشارة فيما بعد .

**قانون العمل والرعاية الطبية**

ارسلت السلطات الاسرائيلية بعض المعلومات عن مراقبة تطبيق تشريع العمل في الأراضي المحتلة ، يستخلص منها بصورة خاصة ان التأمين الاجباري ضد حوادث العمل يغطي كل المؤسسات الخاضعة له تقريبا ، ومن ناحية اخرى ، أن ٦٠٠٠ زيارة لتفتيش العمل قد اجريت في الأراضي العربية المحتلة خلال ١٩٨٣ . وتشمل انشطة مفتشي العمل ، بالاضافة الى مراقبة الالتزام بقانون العمل ، مساعدة العمال في ممارسة حقوقهم الاجتماعية . الا أن المعلومات الواردة من مصدر عربي تشير ، في هذا الصدد ، الى أن وضع المؤسسات الاسرائيلية القائمة في الأراضي المحتلة يفتقر الى الكثير من حيث ظروف عمل من تستخدمهم من عمال عرب . اما فيما يتعلق بتطبيق المراسيم المتعلقة بالحد الأدنى لسن القبول في العمل في غزة والضفة الغربية ، فان الجانب الاسرائيلي يشير الى تحقيق نتائج طيبة ، حيث لم يزد عدد الدعاوي التي رفعها مفتشو العمل في هذا الشأن خلال ١٩٨٣ ، عن ثمانية فقط . ولكن يبدو في الواقع أن استخدام العمال العرب الأحداث من سكان الأراضي المحتلة في اسرائيل اكثر اثارة للقلق من ذلك .

وفي مجال الرعاية الطبية ، يستطيع عمال الأراضي المحتلة المستخدمون في اسرائيل ومن يعولونهم ، كما نعلم ، الافادة من الخدمات التي تنص عليها الاتفاقات الجماعية : وتذكر السلطات





الاسرائيلية ان هذه الخدمات تغطي ما يقرب من ٢٠٠٠٠٠ من المقيمين في الأراضي المحتلة بحكم عملهم في اسرائيل . واما النظام الخاص للتأمين الطوعي ضد المرض الذي وضع في ١٩٧٨ في الأراضي المحتلة ، فانه يغطي ٤٣ في المائة من سكان الضفة الغربية و٦٤ في المائة من سكان غزة ، وفقا للمعلومات التي قدمتها السلطات . فاذا اخذ في الاعتبار من يعملون في اسرائيل من المقيمين في الأراضي المحتلة فان عدد السكان الذين يتمتعون بالرعاية الطبية يصل الى ٦٨ في المائة . وهناك فئة من السكان ، وهم المحالون الى التقاعد الذين لا يتمتع اعضاء أسرهم بالتأمين ، تبدو في وضع صعب ، لأن عليهم أن يسددوا الاشتراكات من مواردهم المحدودة عادة ، للحصول على التغطية الطبية ؛ وبهذا الصدد ترى البعثة انه ينبغي دراسة امكانية اعفائهم من تسديد الاشتراكات . ومن ناحية اخرى يبدو ان عددا من المقيمين الشباب لا يحسون بالحاجة الى تسديد اشتراكات التأمين الطوعي ، على الرغم من معدله الشهري الضئيل ( ويبلغ ٨ دولارات للأسرة في غزة و١٢ دولارا في الضفة الغربية ) .

وتشير معلومات اخرى ، الى ان ٤٠ في المائة من سكان الأراضي العربية المحتلة ما زالوا محرومين من الحماية ومن ثم لا يستطيعون تسديد نفقات المستشفيات المرتفعة ( ١٠٠ دولار في اليوم ) وهومبلغ وان كان يعادل تقريبا تكاليف المستشفيات في اسرائيل ، فانه يظل باهظا بالنسبة لموارد جانب كبير من السكان . وفيما يتعلق بالوضع العام للخدمات الصحية في الأراضي المحتلة ، استرعى انتباه البعثة عدد من الأحداث ، بعضها ايجابي ، مثل توسيع الخدمات في مستشفى الشفاء في غزة ، التي قامت البعثة بزيارتها ، وبعضها الآخر يثير القلق ، مثل البطالة التي يعاني منها نحو ٢٠٠ طبيب في الضفة الغربية ، او خطر اغلاق ملجأ في القدس الشرقية يخدم السكان العرب المحرومين والمجردين من التأمين . وتتابع منظمة الصحة العالمية تطور الأوضاع الصحية لسكان الأراضي المحتلة بوجه خاص ، ويرجى الرجوع في هذا الصدد الى التقرير الذي وضعته لجنة خبرائها[٢٢] .

وتأكدت البعثة اثناء المحادثات التي جرت في القدس الشرقية ، ولا سيما مع الغرفة التجارية العربية ونقابة عمال الفنادق والمطاعم ، من صحة ما اعربت عنه من قلق عند اعدادها لتقريرها السابق . والواقع ان الوضع في قطاع السياحة ـ الذي يحتل مكانة رئيسية في الاقتصاد الحضري بحكم اثارة المتنوعة ـ لم يشهد اي تحسينات في الفترة الماضية ، في حين ان التطبيق الصارم لنظام ضريبي يعتبره السكان تعسفيا يزيد من أعباء الوحدات الاقتصادية التي تعاني انشطتها في افضل الحالات من الركود . واوضح ممثلو الأوساط المهنية من جديد التصرفات التمييزية ضد المصالح العربية ، التي تتضمن استمرار تحويل جانب كبير من السياح الى القطاع الغربي للقدس ، مما يلحق الضرر بصناعة الخدمات والفندقة العربية . وبهذا الصدد ، تلقى المكتب معلومات ذكرتها نقابة المرشدين السياحيين الأردنية تتعلق بالضغوط والتدابير الكيدية التي تمارس تجاه ٧٠ مرشدا سياحيا عربيا ما زالوا يعملون بغية اجبارهم على التخلي عن مهنتهم لصالح المرشدين الاسرائيليين ؛ ومن ناحية اخرى ، لا تعترف السلطات بالشهادات التي تمنحها مدرسة السياحة في بيت لحم .

وفضلا عن ذلك ، اشير الى اتجاه البطالة الى الازدياد في القدس ، ويرجع ذلك ، بالاضافة الى تضاؤل الأنشطة السياحية الى تباطؤ البناء في المدينة عموما ، الذي اقترن بتوقف البناء تماما في القطاع الشرقي ، نظرا لتوقف السلطات عن اصدار تصاريح للبناء . كما استرعى الانتباه الى أن عمال الضفة الغربية المستخدمين في القدس الشرقة ـ ويوجد الكثير منهم في قطاع السياحة ـ لا يتمتعون بأي حماية ضد البطالة .

وبدت الحالة الاقتصادية في المدينة العربية . في ختام هذه المباحثات ، كئيبة الى حد يثير القلق البالغ : وهكذا قدر ان حوالي ٨٥ في المائة من سكان القدس الشرقية لا يمتلكون الحد الأدنى من الموارد التي تسمح لهم بالمعيشة دون الحصول على مساعدة خارجية . وأحيطت البعثة علما بمبادرة حديثة اتخذتها نقابة عمال الفنادق ـ التي تضم ١٣٥٠ عضوا بانشاء صندوق تأمين لتقديم الرعاية الطبية يستطيع كل عامل عربي مستخدم في القدس الانضمام اليه بعد تسديد اشتراك يبلغ ٣ دنانير اردنية ، وتقوم المنشآت السياحية بتسديد دينار واحد عن كل عامل مستخدم لديها . ويشكل هذا الصندوق ، الذي انضم اليه بالفعل ٦٠٠ عضوا ، ردا على الوضع الخاص للعمال المستخدمين في القدس في هذا النوع من النشاط : ففي حين لا يستطيع من حيث المبدأ اي اشتراك من اجور العاملين في القدس الشرقية للرعاية الطبية ، يجرى بالعكس استقطاع الي من اجور العاملين في الجزء الغربي من المدينة ، مقابل خدمات تعتبر معدومة .

ويشهد الوضع الذي وجدته البعثة في الجولان باستمرار المشاكل التي يثيرها توسيع اسرائيل لتطبيق « القوانين والولاية القضائية والادارة الاسرائيلية » من جانب واحد ، وذلك من زاوية احترام الهوية الثقافية والوطنية للعمال المعنيين . فقد تأكد من ناحية ان الجانب الأكبر من المقيمين ، رغم انهم يرفضون الجنسية الاسرائيلية لا بد أن يحملوا بطاقة الهوية الاسرائيلية التي بدونها ستتعطل في كل الأحوال حياتهم اليومية ، بما فيها حياتهم المهنية . ولكن السلطات الاسرائيلية تواصل اتخاذ كثير من التدابير ، التي عددتها مصادر عربية سورية ، تشكل مساسا كبيرا بالحريات الاقتصادية للمنطقة بوجه خاص . وتشير حكومة الجمهورية العربية السورية ايضا الى حالات التمييز التي تمارس في مجال الزراعة لصالح المستوطنين الاسرائيليين ، كما تشير بصورة اكثر عمومية ، الى الآثار الضارة الناجمة عن اقامة المستوطنات الاسرائيلية ، على أنشطة ودخل السكان المحليين ـ وكذلك اثارها الضارة من وجهة النظر الديمغرافية ، ولن يؤدي ما يزمع من مضاعفة انشائها الا الى تفاقم النتائج المذكورة في هذا السياق . ويشار في هذا الصدد الى حالات مصادرة الأراضي لأسباب امنية دون دفع تعويض او مقابل تعويض بخس ، وتحويل مصادر المياه والمطالبة برسوم ري مرتفعة ، ووضع عقبات أمام حق استخدام المراعي وانشطة تربية الماشية عموما ، والالزام بتسويق المنتجات الزراعية عن طريق الوسطاء الاسرائيليين وبالأسعار المنخفضة التي يحددونها ، وفرض بعض الاجراءات الضريبية التمييزية ، وفرض قيود على حرية الانتقال الى الضفة الغربية . كما اعرب بعض ممثلي السكان المحليين عن قلقهم فيما يتعلق بالحفاظ على هويتهم العربية ، المهددة خاصة في مجال التعليم مع استحالة توجه الشباب الى الجمهورية العربية السورية لتلقي تعليمهم ، وتسريح الكثير من المعلمين ، ومضمون البرامج التعليمية ، وكذلك في مجال الاتصالات فيما بين العائلات . وردد ممثلون اخرون للسكان ما سبق ان اشاروا اليه اثناء الزيارة الأخيرة للبعثة عن الحاجة التي لم تلب بعد الى توسيع المدارس واقامة المنشآت ، وبصورة خاصة بغية تشجيع استخدام النساء في القرى .





## مصادر البحث

(١) جاء في الفقرة ١٢ من القسم دال من هذا القرار أن الجمعية العامة « تحث ... ولا سيما منظمة العمل الدولية ، على دراسة أحوال العرب في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة ، بما فيها القدس ».

* مؤتمر العمل الدولي الدورة ١٩٨٤،٧٠ تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي في جنيف المقدم الى مؤتمر العمل الدولي الدورة ٧٠ لعام ١٩٨٤

(٢) من المعروف أن قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٤٩٧ ( ١٩٨١ ) المعتمد بالاجماع في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١ قد اعتبر القرار المترتب على قانون ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨١ ، الذي يقضي بأن ينسحب تطبيق « القوانين ، والولاية القضائية ، والادارة » الاسرائيلية على الجولان ، قرارا « لاغيا وباطلا وليس له من أثر قانوني على الصعيد الدولي ».

(٣) أبلغ موقف الحكومة الاسرائيلية على النحو التالي : « تستهدف بعثة مكتب العمل الدولي تجميع المعلومات من أجل تقرير المدير العام عن الأراضي الخاضعة للادارة الاسرائيلية . وموقف حكومة اسرائيل هو أن أرض الجولان ، التي طبقت عليها قوانين اسرائيل وولايتها القضائية وادارتها ، لا تعد من تلك الأراضي . وعلى ضوء هذا الاعتبار ، أعطى تصريح لبعثة مكتب العمل الدولي بزيارة الجولان علامة على حسن النية ومع كل التحفظات . ولا ينبغي أن يشكل قرار تسهيل مثل هذه الزيارة غير الرسمية سابقة ، ولا يتعارض مطلقا مع موقف حكومة اسرائيل ».

(٤) **تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة** ( الوثيقة : ٣٨/٤٠٩/أ الفقرة ٣٦٦ ). وفي اثر هذا التقرير ، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣ ، القرار ٣٨/ ٧٩ الذي « يدين بقوة .. اقامة مستوطنات اسرائيلية جديدة وتوسيع المستوطنات القائمة في الأراضي العربية ، الخاصة والعامة ، ونقل سكان أجانب اليها »، ويؤكد من جديد عدم شرعية هذه الممارسات ، من زاوية القانون الدولي .

(٥) وزارة الخارجية الأمريكية : تقارير قطرية عن الممارسات في مجال حقوق الانسان لعام ١٩٨٣ ، Country Reports on Human Rights Practices ، ( واشنطن ، شباط/ فبراير ١٩٨٤ ) ص١٣٠٣

(٦) جيروزاليم بوست ، ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٣ .

(٧) الدونم وحدة مساحة تعادل ١٠٠٠ متر مربع .

(٨) **تقارير قطرية عن الممارسات في مجال حقوق الانسان لعام ١٩٨٣** ، مرجع سابق ، ص ١٢٩٧ .

(٩) انظر أيضا : **هـ فريش ، الركود والحدود : الصناعة العربية واليهودية في الضفة الغربية** ، **Stagnation and Frontier: Arab and Jewish Industry in the West** ، مشروع قاعدة بيانات الضفة الغربية ، القدس ، ١٩٨٣ . ص٨١ـ٨٢

(١٠) أنظر أ . هوشستاين ، علاقات الدولة الأم بين اسرائيل والضفة الغربية ، **Metropolitan Links Betwz een Israel and the West Bank** مشروع قاعدة بيانات الضفة الغربية ، القدس ، ١٩٨٣ ص٣٨ـ ٣٩

(١١) كما يتضح من مثال عن مؤسسة أقيمت في آربيل في الضفة الغربية : **مجلة جيروزالم بوست** ، ١٣/١/ ١٩٨٤

(١٢) أنظر هـ . فريش ، المرجع المذكور ، ص٨٥

(١٣) انظر في هذا المعنى : أ . هوشستاين المرجع المذكور ، ص٤٤ـ ٤٩

(١٤) أنظر : د . كاهان ، **الزراعة والمياه في الضفة الغربية** ، **Agriculture and water in the West Bank and Gaza** مشروع قاعدة بيانات الضفة الغربية ، القدس ، ١٩٨٣ ، ص١٧٠ـ ١٧٢

(١٥) **جيروزالم بوست** ، ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٣

(١٦) **جيروزالم بوست** ، ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر و٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣

(١٧) كما يشير تقرير وزارة الخارجية الأمريكية المذكور أعلاه ، ص١٣٠٣

(١٨) من الجانب الاسرائيلي ، أدت مؤخرا ضرورة تجنب اختناق السوق المحلية لبعض المنتجات الى الغاء الرسم الذي كان مفروضا على تصدير هذه المنتجات الى الأردن ، **جيروزالم بوست** ، ١٤ آذار/ مارس ١٩٨٤ .

(١٩) **جيروزالم بوست** ، ١٤ آذار/ مارس ١٩٨٤

(٢٠) بنك اسرائيل ، دائرة البحوث ، رافائيل ميرون : التنمية الاقتصادية في اليهودية والسامرة وقطاع غزة ، النمو الاقتصادي والتغير الهيكلي ١٩٧٠ـ ١٩٨٠ القدس كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٢ )

(٢١) **تقارير قطرية عن ممارسات حقوق الانسان لعام ١٩٨٣** . مرجع سابق ، صفحة ١٢٩٦

(٢٢) انظر جمعية الصحة العالمية السادسة والثلاثون : **تقرير لجنة الخبراء الخاصة المعنية بدراسة الأحوال الصحية لسكان الأراضي المحتلة** ( الوثيقة ١٤/١٣٦أ المؤرخة في ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٨٣ ) الفقرة ١٠٣٠٤ . انظر ايضا قرار جمعية الصحة العالمية المؤرخ في ١٦ أيار/ مايو ١٩٨٣ ، وكذلك التقريرين اللذين قدمتهما حكومة اسرائيل ( A36/INF/ Doc.3) ومنظمة التحرير الفلسطينية (A 36/ INF Doc/7

# الهستدروت ودوره في المجتمع الاسرائيلي

هاني حوراني

## ما هو الهستدروت ؟

ان الاسم الرسمي لهستدروت بالعبرية هو : « هاهستدروت هاكلاليت شيل هاعوفاديم ها افريم بيئيرتز اسرايل »، أي : الاتحاد العام للعمال اليهود في اسرائيل .

وكما هو ظاهر ، فان اسم الهستدروت يوحي بانه تنظيم نقابي معنى بالدفاع عن مصالح العمال . ولا تتردد وثائق الهستدروت في التأكيد على صفته النقابية العمالية ، حيث تتحدث غالبا عن أربع وظائف رئيسية له : نقابية واقتصادية وثقافية وتربوية ، اضافة الى دوره في ادارة مؤسسات التقديمات الاجتماعية والصحية للعمال . ومع ذلك فان الهستدروت يعد من أكثر التنظيمات العاملة في الميدان النقابي التباساً واثارة للبلبلة والجدل . اذ لا يمكن اعتباره مجرد تنظيم نقابي ، كاي اتحاد نقابي في المجتمعات الرأسمالية المعروفة ، وذلك بسبب جمعه بين خصائص ومصالح متناقضة ووظائف متعددة ، لا يمكن التوفيق بينها الا بتغليب بعضها على البعض الاخر ، وهو الامر الذي يقود في اغلب الاحيان الى طمس وظيفته النقابية لصالح وظائفه الاخرى .

وسوف نحاول في الصفحات التالية ان نتعرض للاشكالية المتضمنة في وجود الهستدروت نفسه ، ولادة وبنية ووظائف ، ومن حيث علاقته بالمشروع الصهيوني في فلسطين منذ قيامه . ولعل أفضل مدخل للتعرف على الهستدروت هو العودة الى وثائقه وكيف يرى قادته ومؤسسوه دوره الفعلي .

* * * *

تأسس الهستدروت في كانون أول ( ديسمبر ) من عام ١٩٢٠ في مدينة حيفا بفلسطين . وعلى الرغم من ان اليهود لم يشكلوا في ذلك الوقت سوى اقلية محدودة العدد للغاية لا تتجاوز ١٠ ـ ١٢٪ من مجموع سكان فلسطين ، فقد حرص الهستدروت على ان يكون مكرساً لتنظيم العمال اليهود فقط . وفي ذلك ما يلقي الضوء الاول على طبيعة نشأته العنصرية ونزعته الصهيونية المتطرفة . ففي ذلك الحين كان حجم العمال اليهود في فلسطين صغير للغاية ، ومع ذلك فقد حرص الهستدروت في نشأته ، ثم طيلة عشر سنوات لاحقة على قيام دولة اسرائيل ، على رفض تنظيم العمال العرب في صفوفه .





واذا كانت هذه النشأة غريبة ومنافية لأبسط الاسس التي تقوم عليها النقابة العمالية ( باعتبارها اداة لتوحيد العمال وحماية مصالحهم بغض النظر عن الفوارق القائمة بينهم من عرقية أو دينية او ايديولوجية او سياسية ) ، فان هذه النشأة كانت معبرة تماما عن طبيعة الهستدروت الحقيقية ، الممثلة للايديولوجية الاستعمارية ـ الاستيطانية للحركة الصهيونية ، والمجندة لتحقيق اهدافها السياسية ، وفي مقدمتها اقامة دولة قومية لليهود على ارض فلسطين وعلى حساب شعبها العربي الفلسطيني .

وعودة الى البيان التأسيسي للهستدروت ، نرى حجم التشابك والتداخل بين وظائفه ، وكم هي اهدافه السياسية طاغية وموضوعة في المقام الاول على وظائفه النقابية ، ثم حجم انخراطه في تحقيق المشروع الصهيوني .

يقول البيان الاول الصادر عن المؤتمر التأسيسي : « ان الهستدروت يرى واجبا عليه أن يخلق نوعا جديدا من العمال اليهود . وان يرعى حركة الاستيطان وأن يؤمن للعامل اليهودي ، الذي وجد نتيجة لحركة الاستيطان ، المكانة الجديدة به . ان الهستدروت سيضم جميع العمال الذين يعتاشون من عملهم دون استغلال عمل الاخرين وعليه ان ينظم جميع شؤون الطبقة العاملة في كل ما يتعلق بالامور النقابية والاستيطان والتعليم من اجل بناء مجتمع عمالي يهودي . وبكلمات اخرى ـ يتابع بيان المؤتمر التأسيسي ـ أن هذا الاتحاد الفيدرالي ( الهستدروت لم يأخذ على عاتقه حماية العمال فحسب بل اخذ على عاتقه خلقهم كذلك ».

من الفقرات المارة ، ومن وثائق الهستدروت الاخرى ( قانونه الاساسي مثلا ) تتضح خصائصه الرئيسية التي يمكن تلخيصها بالنقاط التالية :

أ ـ **الهستدروت اداة رئيسية لتحقيق المشروع الصهيوني العنصري الاغتصابي في فلسطين** : تصف وثائق الهستدروت نفسه اهدافه السياسية الصارخة الوضوح بقولها :

« ان هدف الهستدروت الرئيسي هو تحقيق الفكرة الصهيونية ، ويعتبر الهستدروت نفسه جزءاً لا يتجزأ من العوامل الاساسية في العمل الصهيوني والهجرة والتوطين .. وللسيطرة على فلسطين واستعمارها ووضع الاسس اللازمة لاقتصاد سليم ومزدهر قادر على امتصاص اكبر عدد ممكن من المهاجرين [اليـهود ] . والغاية القصوى هي خلق مجتمع يتحول فيه اليهود القادمون من مختلف بقاع الارض .. من افراد منبثقين عن خلفيات اجتماعية متفرقة الى اعضاء في هيكل قومي واحد ».

ولا تتردد وثائق الهستدروت واقوال قادته في الافصاح عن اهدافه السياسية الاغتصابية ـ الاستعمارية . فقانون الهستدروت ينص على هذا الهدف : « اقامة كومنولث يهودي في أرض اسرائيل (Eretz Israel) ( وهو الاسم الذي تطلقه الادبيات الصهيونية على فلسطين ) . ويستعمل بن غوريون اول سكرتير عام للهستدروت ورئيس وزراء أسبق لاسرائيل تعابير توراتية ليصف اهداف الهستدروت فيقول : « ان الهجرة والاستيطان يؤلفان لوحا العهد بالنسبة للحركة العمالية الاسرائيلية . وهما محفوران باحرف من نار ودم على راية حركتنا ».

وعلى هذا فان الهستدروت اعتبر نفسه الاداة العملية للاستيطان وتنشيط الهجرة اليهودية . وكالعادة في كل ايديولوجية استعمارية اغتصابية ، يتصرف زعماء الهستدروت ( والقادة الصهاينة

الاخرين ) كما لو أنهم اصحاب قضية « عادلة ». فهم يصورون حركة الاستيطان والهجرة كأنها تحقيقاً لحقوق تاريخية » لليهود في العودة الى أرض الاجداد بعد تشريد دام الفي سنة ، او لتحقيق اهداف مثالية « اشتراكية » عن طريق خلق « نوع جديد من العمال اليهود » او بناء « مجتمع عمالي يهودي »... الخ .

لكن هذا البناء الايديولوجي المثالي المزعوم سرعان ما يفضح نف بنفسه . فقد كانت فلسطين لسوء حظ الحركة الصهيونية ، تضم أغلبية ساحقة من الفلسطينيين العرب . وكان لا بد من ان تصطدم خططهم الاستيطانية والاغتصابية بالجماهير العربية الفلسطينية ، اي سكان فلسطين واصحابها الشرعيين . وبذلك كان لا بد لهذا البناء الايديولوجي المثالي المزعوم من ان ينهار ويكشف عن طابعه الاستعماري العنصري اللاديمقراطي .

فقد كان على الهستدروت ، من أجل ان يلعب دوره كدعامة اساسية للاستيطان وتنشيط الهجرة اليهودية ، أن يحقق أولا هدفين متلازمين يصطدمان بمصالح العمال والسكان الفلسطينين العرب ، هما : « احتلال الارض » و « احتلال العمل ». فمن أجل الاستيطان واقامة المستوطنات الزراعية ، كان عليه ليس فقط شراء اكبر مساحة ممكنة من الارض ، وانما أيضا طرد الفلاحين غير المالكين . واذا كان احتلال الارض ممكنا عن طريق شراء مساحات منها من الملاكين الغائبين ومعظمهم من غير الفلسطينيين ، فان من الصعوبة بمكان تحويلها الى مستوطنات للمهاجرين اليهود بدون طرد الفلاحين الفلسطينيين منها اولا . ثم من الناحية الاخرى ، كان على الفلاحين المطرودين من ارضهم ان يصطدموا في المدن التي اكتظت بهم ، بمشكلة اخرى ، وهي سياسة احتلال العمل التي ترجمت نفسها بشعارات تنادي « بالعمل اليهودي » و« الانتاج اليهودي »، ومعناها العملي : طرد العمال العرب من القطاعات الاقتصادية اليهودية ومنع استخدامهم فيها ، وكذلك مقاطعة الانتاج العربي وخلق اقتصاد يهودي مغلق له مزايا وافضليات كبرى قادرة على منافسة البضائع العربية .

واذا اردنا ان نرى كيف ترجم الهستدروت رسالته الرئيسية ، اي « تحقيق الفكرة الصهيونية » فاننا سنلاحظ انها تضمنت العمليات المتكاملة التالية :-

**١ - خلق طبقة عاملة يهودية ، وليس الحفاظ على مصالح طبقة موجودة فعلا** : وبكلمات بن غوريون فان المهمة الاولى للهستدروت : « ليس تنظيم الطبقة العاملة اليهودية وانما خلقها وتكوينها وزرعها في فلسطين ». ويؤكد الباحث الاسرائيلي ايز نشتادت Eisenstadt هذا الدور بقوله : « كان هدف الهستدروت تأمين الشروط الضرورية لايجاد وتنظيم طبقة عاملة جديدة لها امتيازاتها ، وليس الحفاظ على مصالح طبقة موجودة ». وهذا يتطلب كما يقول ايزنشتادت ، انشاء قطاعات اقتصادية تستطيع العمل فيها و « هكذا اناط الهستدروت بنفسه مهمة بناء القاعدة الاقتصادية للدولة اليهودية ، واعادة تكوين الاقتصاد القومي اليهودي ».

- وفي عام ١٩٢١ انشأ اهم مؤسساته الاقتصادية ونعني بها سوليل بونيه (Solel Boneh) وهي مؤسسة كبرى للمقاولات الصناعية والانشائية . ويضم قطاعها الصناعي جملة واسعة من المصانع العاملة في انتاج الاسمنت والسيراميك والزجاج والمطاط والنسيج واصلاح السفن والفولاذ ، وفي مجال الانشاءات تنهض بما يزيد على نصف الاعمال الانشائية في اسرائيل . وقد نشطت هذه المؤسسة خارج اسرائيل ولا سيما في افريقيا وآسيا . وفي العام نفسه ( ١٩٢١ ) أسس الهستدروت بنك العمال





( هابوعليم ) برأسمال مشترك مع المنظمة الصهيونية العالمية ، وهو يمثل ثاني او ثالث بنك في اسرائيل من حيث اهمية اعماله المصرفية وحجمها .

- وفي عام ١٩٣٣ أسس شركة النقل والمواصلات المعرفة باسم ( ايجد ) التي تؤمن ما يزيد عن ٦٥٪ من خدمات النقل داخل المدن الآن .

- وفي عام ١٩٣٦ أسس الهستدروت شركة ميكروت (Mekorot) للمياه وهي أهم موزع ومنظم للمياه في المستعمرات الصهيونية . وكذلك شركة زيم (Zim) للملاحة والنقل والبحري وهي اكبر شركة نقل بحري في اسرائيل .

وليست هذه الا قائمة صغيرة جداً بالمقارنة مع عدد المؤسسات التي بات يمتلكها الهستدروت ويديرها ، وسوف نعود لاستكمالها عند تناول مكانة ودور الهستدروت كرب عمل . وقد اردنا بها مجرد اعطاء امثلة عن نشاط الهستدروت في بناء القاعدة الاقتصادية للدولة اليهودية قبل قيامها بكثير .

**٢ - طرد قوة العمل العربية وابعادها عن قطاعات الانتاج اليهودية ومزاحمتها في قطاعات العمل الحكومية** : وهذه هي المهمة المتممة لعملية خلق طبقة عاملة يهودية وزرعها في فلسطين . فمنذ مطلع الثلاثينات بدأت السياسة الصهيونية القائمة على « احتلال العمل »، ومع ان أسس هذه السياسة كانت قائمة بالفعل من قبل الا ان تزايد عمليات الهجرة اليهودية واتساع النشاط الاستيطاني جعلا هذه السياسة ( احتلال العمل ) هي السياسة الموجهة للحركة الصهيونية منذ بداية الثلاثينات . فمن المعروف حينذاك ان المستوطنين اليهود الذين قدموا مبكراً الى فلسطين كانوا يفضلون استخدام الايدي العاملة العربية نتيجة لمهارتها وتقاليدها الزراعية فضلا عن رخص اجورها وعموماً كان ارباب العمل الرأسماليين من اليهود يستخدمون بكثرة العمال العرب بسبب رخص اجورهم مقارنة مع العمال اليهود وعدم انتظامهم او تمتعهم باية حماية قانونية . وفي بادىء الامر قاوم هؤلاء مساعي الهستدروت الداعية لابعاد الايدي العاملة العربية عن قطاعات الانتاج اليهودي واحلال العمال اليهود الذين لم تكن لديهم خبرة سابقة في الزراعة او في العمل في مهن بروليتارية . لكن الهستدروت رفع شعارات « العمل اليهودي » و « احتلال العمل » داعيا الى طرد العمال العرب من المؤسسات والمشاريع الاستيطانية اليهودية والامتناع كليا عن استخدامهم فيها ، وفعلا تمكن الهستدروت بسبب هيمنته القوية على المستوطنات الزراعية من ازاحة الفلاحين والاجراء الزراعيين العرب منها ، كما منع انتسابهم اليه . وتشكلت « حاميات يهودية قامت بالتفتيش على المؤسسات اليهودية التي تستخدم العمال العرب ، حيث كانت هذه الحاميات تهاجم العمال العرب من اجل اجبارهم على ترك اعمالهم في المؤسسات اليهودية . وقد تبنى الهستدروت رسميا هذه السياسة وشارك في تنفيذها ممارسا الارهاب ضد العمال العرب تحت سمع وبصر السلطات الاستعمارية البريطانية . ويقول موسى البديري ان هذه السياسة لم تجد أية معارضة منظمة داخل الجالية اليهودية الا تلك التي قام بها الحزب الشيوعي الفلسطيني الذي دافع عن حقوق العمال العرب الفلسطينين ونعت سياسة احتلال العمل باعتبارها سياسة تمييز عنصري مفضوح ، وشجب صمت الحكومة البريطانية وامتناعها عن ايقاف الاعمال الفاشية المرتكبة ضد العمال العرب .

من ناحية اخرى لم يكتف الهستدروت بمنع عمل العمال العرب في المؤسسات اليهودية وانما اطلق حامياته العسكرية ضد مواقع العمل الحكومية من اجل طرد العمال العرب وتشغيل عمال يهود

مكانهم . ولم تتوقف هذه الهجمات الفاشية العنصرية الا بعد ان رد العمال العرب بتنظيم حاميات عربية مضادة لحماية انفسهم .

ومن اللافت للنظر ان الهستدروت ، اثناء ممارسته لهذه السياسة الفاقعة العنصرية ، لم يتردد من تبرير هذه الممارسات اما باعتبارها وسيلة « لحماية اجور العمال اليهود » من العمل العربي الرخيص وغير الماهر . او حتى التفاخر بان سياسة ابعاد العمال العرب عن المؤسسات اليهودية هي دليل على حرصه على « حماية العمال العرب من الاستغلال الرأسمالي » !!

وهناك وجه اخر متمم لسياسة « العمل اليهودي » يلخصه الشعار الذي رفعه الهستدروت وهو « الانتاج اليهودي » والذي يعني مقاطعة اليهود للانتاج الفلسطيني ومنافسته . ولقد لعب الهستدروت دوره كرب عمل في ترجمة هذا الشعار من خلال اقامة الهياكل الاقتصادية اليهودية بموازاة الاقتصاد العربي الفلسطيني ، ومن خلال اجبار الجمهور اليهودي على شراء المنتجات اليهودية حتى ولو كانت أغلى ثمنا من السلع العربية .

**٣ ـ رعاية الهجرة اليهودية الى فلسطين واعادة تأهيلها للايدي العاملة اليهودية وتدريبها ودمجها في المشروع الاستيطاني اليهودي** : فمع ان الهستدروت كان يبرر سياسة احتلال العمل وطرد العمال العرب من المؤسسات الاقتصادية اليهودية بحجة حماية اجور العمال اليهود ، فان موقفه من الهجرة الجماعية لليهود الى فلسطين كان مختلفا تماما ، وينسجم مع فلسفته القائمة على تغليب المصلحة القومية الصهيونية على المصالح الطبقية للعمال اليهود . اذ اخذ الهستدروت على عاتقه مسؤولية تنشيط وتوسيع نطاق الهجرة اليهودية الجماعية الى فلسطين ، وقاوم بشدة كل محاولة لتقييد هذه الهجرة ، ودعا ( في مذكرة قدمها الى اللجنة الخاصة بالتحقيق باضطرابات عام ١٩٢٠ في فلسطين ) الى ترك عملية ضبط الهجرة بيد الوكالة اليهودية . بل ان الهستدروت انخرط في عملية خرق القيود المفروضة على الهجرة اليهودية في ذلك الحين والتي كانت تستهدف تحديد عدد اليهود القادمين الى فلسطين .

ولقد لعب الهستدروت دوراً اساسيا في جميع جوانب عملية الهجرة اليهودية الى فلسطين ، كانتقاء المهاجرين وتعليمهم العبرية وتدريبهم وتأمين العمل والسكن والخدمات الصحية والاجتماعية لهم .

**٤ ـ دعم ورعاية التشكيلات العسكرية الارهابية الموجهة لقمع مقاومة الجماهير العربية للمشروع الصهيوني الاغتصابي** : من المعروف ان الهستدروت كان يضم ما يقارب من ٦٠٪ من التشكيلات العسكرية الصهيونية المعروفة ، مثل الهاجانا (Haganah) ، التي شكلت نواة الجيش الاسرائيلي ، وعصابات الارهاب الاخرى المعروفة مثل الارجون (Irgun) وشتيرن (Stern) ، اذ كان نصف العاملين في هذه التشكيلات والمجموعات العسكرية والارهابية هم اعضاء في المستعمرات الزراعية التي كان يشرف عليها الهستدروت . كما ان الهستدروت أعال عائلات جميع الرجال المتطوعين في هذه التشكيلات ، ووضع تحت تصرفها امكاناته المالية والاقتصادية الضخمة . وفي الجانب الاخر ، قاوم الهستدروت الخطوات والتدابير التي تعيق تحقيق المشروع الصهيوني في فلسطين . اذ سعى زعماؤه الى افشال فكرة انشاء مجلس نيابي في فلسطين ( برلمان ) ونجحوا في ذلك ، كما قاوموا مشروع قانون جديد للضرائب حتى لا يؤدي ذلك الى اعاقة هجرة الرأسماليين اليهود ،





وعطلوا تأسيس مصرف زراعي حكومي حتى لا يستفيد منه الفلاحون العرب في مقاومة مساعي الحركة الصهيونية للاستيلاء على الاراضي الزراعية .

من النقاط الاربعة الآنفة الذكر نلاحظ ان الهستدروت ، قبل ان يكون نقابة ، هو اداة قهر قومي واغتصاب استعماري ، تقوم على اساس تغليب المصلحة القومية المزعومة لليهود على مصالح العمال ، سواء اكانت معيشية واقتصادية مباشرة ام مصالح نهائية وجذرية تتمثل بالعمل على ازالة الاستغلال الرأسمالي كليا .

وتحت ستار شعارات زائفة مثل « بناء مجتمع عمالي يهودي» «ونوع جديد من العمال اليهود »، اسهم الهستدروت في خلق مجتمع استيطاني عنصري مغرق في الرجعية والشوفينية ، وافسد العمال اليهود وشوه وعيهم وربطهم مصلحيا بالحركة الصهيونية .

**ب ـ الهستدروت كرب عمل** :

عندما يتحدث الهستدروت عن دوره الاقتصادي ، كمالك لوسائل الانتاج ، فانه يضفي على المؤسسات والفروع الاقتصادية التي يمتلكها صفة « القطاع التعاوني » او « الاقتصاد العمالي »، بل ويطرح نفسه احيانا كمجسد للتحويل الاشتراكي للمجتمع الاسرائيلي !

واذا اردنا ان نستعرض قائمة الشركات والمؤسسات التي اسسها الهستدروت او شارك في رأسمالها واشرف على ادارتها فان هذه القائمة ستتسع كثيرا ، لذلك فاننا سنركز على مجموعة المؤسسات الرئيسية التابعة للهستدروت .

فالمؤسسات التابعة لفرع الانتاج في الهستدروت ، وهي المعروفة باسم حفرات هاعوفديم (Hev- rat Ovdim) او ما يسمى بالجمعية التعاونية العامة للعمل في اسرائيل تضم طائفة من المشاريع يمكن تصنيفها على النحو التالي :ـ

**١ ـ المشاريع التعاونية المملوكة للهستدروت** :

وهي تشمل المواصلات ( وكانت تغطي ٨٥٪ من خدمات المواصلات في اسرائيل في الستينات )، والمستوطنات الزراعية المعروفة بالكيبوتسيم ( القرى الجماعية ) والموشافيم ( القرى التعاونية ) وغيرها ، والتي يربو عددها على ٦٠٠ ، وتنتج ٧٥٪ من الانتاج الزراعي الاسرائيلي ، وتحظى بالتسهيلات المالية والارشادات الفنية والحماية القانونية من الهستدروت .

**٢ ـ الشركات المملوكة كليا أو جزئيا للتعاونيات** :

واهمها شركة هاماشبير (Hammashbir) للجرارات الزراعية ، وشركة تنوفا للتسويق الزراعي (Tnuva) وكلتاهما تدير مجموعات متنوعة من المصانع والمعامل والمخازن . فالاولى تتبع لها مؤسسات للصيانة وتصليح الآليات ، والثانية تضم مصانع للمواد الغذائية ومطاحن ومعامل تعليب ومخازن للبيع بالمفرق .. الخ . وتستخدم هاتان الشركتان ما يزيد على ١٠ آلاف مستخدم وعامل ، وتقدر اعمالها بعدة مئات من ملايين الدولارات .

**٣ ـ شركات مملوكة للهستدروت والحكومة الاسرائيلية والوكالة اليهودية** :

مثل شركة ماكروت للمياه (Mekorot) وزيم للملاحة البحرية (Zim) وشركة العال للخطوط الجوية من الخارج (Elal) و(آركيع) للنقل الجوي الداخلي (Arkia)

**٤ ـ شركات مملوكة كلياً للهستدروت وتعمل تحت ادارات مستقلة تعينها اللجنة التنفيذية للهستدروت** : مثل بنك العمال ( هبوعليم ) وسوليل بونيه اللذين سبق ذكرهما انفا .

وباختصار يشرف الهستدروت على ٣٢٪ من الانتاج الزراعي الصافي ، وعلى تصريف ٧٠٪ من الانتاج الزراعي ، وعلى غالبية اعمال البناء والنقل البحري ، وعلى ثالث بنك في اسرائيل واهم شركات التأمين ، وعلى اضخم مجموعة من الشركات الصناعية المعروفة باسم ( كور ) التي تتبع لها حوالي خمسين شركة صناعية تعمل في الصناعات المعدنية وتوليد الطاقة الكهربائية وتكرير وتخزين البترول وصناعة عربات السكك الحديدية وسيارات النقل الكبيرة والبطاريات وقطع الغيار للطائرات والمعدات العسكرية الاخرى . كما يشرف الهستدروت على مجموعة صناديق التقاعد واهم مؤسسات التقديمات الصحية والاجتماعية التي تستحوذ على مدخرات المشاركين فيها ، مما يعطيها قدرة فائقة على تمويل المشاريع الاقتصادية التابعة للهستدروت نفسه .

ولعل دور الهستدروت كرب عمل وكمسهم رئيسي في الاقتصاد الاسرائيلي يظهر من المقارنات التالية ، حيث تبلغ حصة مؤسسات الهستدروت من اجمالي الانتاج الصافي والعمالة في اسرائيل ( والارقام تعود لأواخر الخمسينات ) كما يلي :

ـ ٣٢٪ من الانتاج الزراعي الصافي و٤٧,٦٪ من العاملين في الزراعة .

ـ ٢٢,٢٪ من الانتاج الصناعي الصافي و١٧,٥٪ من العاملين في الصناعة .

ـ ٢١,٩٪ من الانتاج الصافي في قطاع البناء و٢٩,٦٪ من العاملين في البناء .

ـ ٣٧٪ من الانتاج الصافي لقطاع النقل و٢٢,٣٪ من العاملين في النقل .

ـ ٢٦,٧٪ من الانتاج الصافي لقطاع البنوك والتجارة والخدمات العامة.

ـ ١٥,٧٪ من العاملين في قطاع البنوك والتجارة والخدمات العامة .

اي انه يسهم باكثر من ٢٠٪ من الانتاج الصافي للاقتصاد الاسرائيلي ويستخدم حوالي ٢٣٪ من العاملين في اسرائيل .

ومن العسير على المرء ان يقتنع بامكانية التوفيق بين دور الهستدروت كرب عمل وبين دوره كنقابة . وسوف نرى بعد قليل ان هذا التوفيق كان مستحيلا ، وان الهستدروت غالبا ما امتنع عن ممارسة دوره كنقابة ، بل وقاوم النضالات المطلبية والاضرابات العمالية تارة باسم « المصلحة العامة » ، وتارة باسم مصالحه كرب عمل .





**ج ـ الهستدروت « كنقابة »** :

لا شك ان الهستدروت من حيث بنيته التنظيمية ، هو نقابة . وهو كذلك يمارس النشاطات والوظائف المعروفة للنقابات كالتفاوض مع ارباب العمل على الأجور وحقوق العاملين ، ويبرم الاتفاقيات التي تحدد شروط الاستخدام باسمهم ، كما يشرف على شبكة ضخمة من المؤسسات التي تقدم الضمانات والتأمينات الاجتماعية والصحية ورواتب التقاعد . وتتبع للهستدروت شبكة اخرى من المؤسسات الثقافية والتربوية والاجتماعية والترفيهية . ولا شك ان الهستدروت هو من الحالات النادرة في البلدان الرأسمالية التي استطاعت أن تضم في صفوفها الغالبية الساحقة من القوى العاملة ، اذ يبلغ عدد المنتظمين في صفوف الهستدروت ما يربو على ٩٠٪ من اجمالي العاملين في اسرائيل . ان اتساع القاعدة الجماهيرية للهستدروت وقوته التفاوضية الضخمة هي احدى وجوه المفارقة التي يمثلها الهستدروت ، اذ انها تساعده على طمس طبيعته الايديولوجية الرجعية وتبعد عن الأنظار دوره وخصائصه الأساسية الأخرى كاداة بيد الصهيونية العالمية لقهر الشعب العربي الفلسطيني وكرب عمل وكأداة ضخ ايديولوجي لتضليل العمال اليهود وتشويه وعيهم وحرف انظارهم عن النضال الطبقي . ولا شك ان امكانياته الاقتصادية والمالية الضخمة واشرافه على صناديق التقاعد والتأمينات الاجتماعية والصحية والدعم الذي حظي به من الدولة الاسرائيلية قد مكنته بالمقابل من فرض نفوذه وهيمنته على الغالبية الساحقة من العمال اليهود.

ان السمة المميزة لممارسة الهستدروت لدوره النقابي ليست في حماية مصالح العمال ، وانما بالدرجة الأولى تكمن في لجم نضالاتهم والحيلولة دون استخدام قوتهم التفاوضية الكبيرة من خلال الاضرابات ، والتدخل لوقف هذه الاضرابات والسعي للتوصل الى تسوية نزاعات العمل ، اخذاً بالاعتبار الأول ليس مصالح العمال وعدالة مطالبهم ، وانما ما يسميه « بالمصلحة القومية »، وهي تسميه فضفاضة تعني عمليا مصالح الائتلاف الحزبي الذي يقود الهستدروت ، والذي ظل حتى عام ١٩٧٧ هو نفسه الذي يقود دولة اسرائيل .

ان القوة الاقتصادية والمالية التي يتمتع بها الهستدروت، بما في ذلك احتكاره للتقدمات والتأمينات الاجتماعية، هي التي تمكنه من اخضاع الطبقة العاملة في اسرائيل لسياسته، ومن لجم نضالاتها واضراباتها، اذ ليس نادرا ان تهدد قيادة الهستدروت العمال المضربين عن العمل بحرمانهم من منافع الضمان الاجتماعي والصحي اذا ما استمروا بالاضراب. ويقول الكاتب الاسرائيلي المعروف اوري افنيري بهذا الصدد: «على العامل ان يطيع الهستدروت او يتخلى عن الحفاظ على عائلته».

ومع ذلك فقد شهد الهستدروت في السنوات الاخيرة مزيدا من الاحتدام للتناقضات داخله، ومزيدا من الافتضاح لدوره كجهاز لتطويع العمال وكبح نضالاتهم المطلبية. ولذلك، فقد اتسع نطاق التمرد على هيمنته الاحتكارية القيادية للحركة العمالية. فالأزمة الاقتصادية العاصفة، وتعاظم التضخم والغلاء، وتنامي البطالة لم يعد ممكنا معالجتها بالوسائل التسكينية التي يستخدمها الهستدروت، اي من خلال تحسين الاجور الاسمية التي لم تستطع منع الاجور الحقيقية من الانخفاض وتعميق الهوة وعدم المساواة بين المداخيل. ولذلك فقد برزت مظاهر التمرد على دور الهستدروت من خلال اتساع نطاق الاضرابات عن العمل، والتي كان معظمها يتم بدون موافقة الهستدروت. ففي عام ١٩٧٥ بلغت نسبة الاضرابات «غير الشرعية» (اي التي لم يوافق عليها الهستدروت) ٧٥٪ من اجمالي الاضرابات عن

العمل. وبلغت نسبة هذه الاضرابات غير الشرعية ٦٠٪ من اجمالي اضرابات عام ١٩٧٨، وحوالي ٧٠٪ من اضرابات عام ١٩٧٩.

ان محاولات الهستدروت التوفيق بين المصالح المتعارضة داخله، وكذلك بين سعية للاحتفاظ بولاء العمال، وفي الوقت نفسه مراعاة المصالح السياسية للاحزاب التي تهيمن على قيادته، قد باءت بالفشل، فقد تحول تدريجيا الى هيكل بيروقراطي ضخم تتحكم في توجيهه المصالح السياسية للاحزاب الصهيونية وتوازناتها، كما تنامي الشعور بعدم الثقة في دوره، وتآكلت هيبته، واتسع نطاق التمرد على صلاحياته التي كانت غير قابلة للاعتراض.

## البنية التنظيمية للهستدروت :

بالعودة الى خصائص النشأة المبكرة للهستدروت يمكن أن نفهم الية عمله كنقابة عمالية كما نستطيع ان نفهم تركيبته السياسية والاجتماعية .

من المعروف ان الهستدروت قد نشأ في بادىء الأمر كمنظمة مركزية اوكفيدرالية عامة ( اتحاد عام ) للعمال قبل ان تتشكل في البلاد النقابات او الاتحادات العمالية . اي انه بخلاف الحركات العمالية في العالم لم ينشأ كمحصلة لتوحيد نقابات عامة موجودة من قبل ، وانما تكون الهستدروت اولا تحت تسمية « فيدرالية »، وبعد ذلك بحوالي ربع قرن تشكلت اتحادات نقابية بمبادرة منه (اوالى جانبه ) ثم انضمت لاحقا اليه ، اذ اتخذ المؤتمر القومي السادس للهستدروت ( ١٩٤٥ ) قراراته الداعية الى اقامة اتحادات او نقابات عامة لمختلف المهن .

ويفسر هذه النشأة المعكوسة للحركة العمالية اليهودية في فلسطين ، ان المصالح السياسية للحركة الصهيونية ، وليس مصالح العمال المعيشية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، هي التي املت قيام الهستدروت .

لقد كان الهستدروت في نشأته وفي توجهاته السياسية القومية الصهيونية اقرب الى ان يكون فيدرالية سياسية تجمع الأحزاب الصهيونية العمالية او النشيطة في صفوف العمال اليهود . فقد تمثلت في المؤتمر التأسيسي للهستدروت معظم الكتل والاتجاهات الصهيونية العمالية ، ولا سيما حزب الماباي (Mapai) ، أي حزب العمال الاسرائيلي ( الذي حكم اسرائيل بمشاركة احزاب « عمالية » اخرى منذ عام ١٩٤٨ وحتى انتخابات ايار ١٩٧٧ ) . اما الأحزاب ذات الوزن في الهستدروت عند نشأته فهي: احدوت هاعفودا (Ahdut Ha ' Avoda) أي حزب العمال الموحد ، وحزب مابام (Mapam) او حزب العمال المتحدين . اضافة الى احزاب اخرى اقل شأنا .

وقد نجم عن طبيعة النشأة المعكوسة للهستدروت ان العضو لا يبدأ بالانتماء الى أحد النقابات المهنية التابعة له اولا ، وانما يبدأ بالانتماء الى الهستدروت ومن ثم الى النقابة العاملة في نطاق مهنته . واكثر من ذلك ، ان الاتحادات المهنية الاعضاء في الهستدروت لا تتمتع بدرجة معقولة من الاستقلال الذاتي الذي يمكنها من لعب دورها النقابي كما يجب . فهي لا تتمتع بوجود حقوقي مستقل ، ولا بالاستقلال المالي ، ولا تستطيع اتخاذ القرارات الهامة ( كاعلان الاضراب عن العمل ) بدون موافقة الهيئات العليا للهستدروت فهذه الاتحادات المهنية لا تستطيع فرض رسوم خاصة على اعضائها ،





ولذلك فهي تعتمد في تغطية نفقاتها على اموال الهستدروت ، وتدفع رواتب موظفيها من صندوق الهستدروت ، بل ويتم تعيين امناء سر هذه الاتحادات من قبل اللجنة التنفيذية للهستدروت .

ان ما يفسر ذلك هو نمط التركيب الداخلي للهستدروت الذي يتكون من سلطة مركزية ثلاثية المراتب ومن سلطات فرعية على المستوى الوطني والمحلي ( كالاتحادات العمالية الوطنية والمحلية ) وتخضع هذه الأخيرة للسلطات المركزية بحجة ضمان « الوحدة والمصلحة العامة ». اما هيئات السلطة المركزية فهي تتشكل من تنظيم هرمي ثلاثي المستويات هي المؤتمر القومي ، وهو أعلى سلطة تشريعية وينتخب اعضاءه بالاقتراع المباشر من جميع الأعضاء ، وينعقد مرة كل اربع سنوات . والمجلس العام وهو السلطة العليا للهستدروت ما بين دورتي انعقاد المؤتمر القومي ، وينتخب من اعضاء المؤتمر القومي وينعقد مرة كل عامين . واللجنة التنفيذية ، وهي السلطة المباشرة للهستدروت وتنقسم الى دائرتين تهتم الأولى منها ، هي ( حيفرات هاعوفديم ) بالاشراف على مؤسسات الهستدروت الاقتصادية والتعاونية ، اما الثانية فهي تشرف على عمل النقابات العمالية . ولكن ، نظرا لضخامة عددها ( مئة عضو او أكثر ) فان اللجنة التنفيذية تنتخب مكتبا تنفيذيا من ١٣ عضو ، يقوم بدوره بانتخاب امين عام له .

اما السلطات الفرعية والمحلية للهستدروت ، فان قاعدتها تتكون من المجالس العمالية (موعنسوت هابوعليم (Moetzot Hapoalim) التي توجد في كل بلدة ومستوطنة . وهي اعلى سلطة على المستوى المحلي ، وتخضع لها النقابات العمالية في مناطقها . وينتخب من المجلس العمالي من جميع الأعضاء في مركز معين او منطقة معينة ، بما فيهم الزوجات غير العاملات ، وذلك مرة كل اربع سنوات . ويشبه المجلس العمالي دور المؤتمر القومي ولكن على الصعيد المحلي ، اذ ينتخب المجلس لجنة تنفيذية ، وهذه الأخيرة تنتخب هيئة السكرتارية والأمين العام . وفي جميع المستويات المارة ، تخاض الانتخابات على اساس القوائم الحزبية ووفقا لقاعدة التمثيل النسبي .

وتتداخل مع هذا التركيب المعقد التشكيلات التابعة للاتحاد العمالي ، والتي تضم المستويات التالية :

### ١ ) لجان العمال في المؤسسات ومواقع العمل :

وهي الخلية الاساسية للتنظيم النقابي وتخضع لاشراف مزدوج من الاتحاد العمالي ومن المجلس العمالي المحلي الذي يتمتع بنفوذ وتأثير اكبر .

### ٢ ) الاتحاد العمالي المحلي :

وهو أيضا يخضع لاشراف مزدوج من المجلس العمالي المحلي في الشؤون المحلية ومن الاتحاد العمالي الوطني في الشؤون التي تمس عمال المهنة على المستوى القومي .

### ٣ ) الاتحاد العمالي الوطني :

وهو يخضع لاشراف وتوجيه اللجنة التنفيذية للهستدروت . مما سبق ذكره يتضح ان للهستدروت هيكلين تنظيميين متداخلين . ومع أن هذا النمط من التركيب التنظيمي يضمن تغليب « الوحدة او المصالح العامة » للهستدروت ، فانه في الوقت ذاته يخلق مجالاً للاحتكاك والتصادم ما بين

السلطات المركزية والسلطات التي تتمتع بها الاتحادات العمالية المهنية ويضعف قدرة الاخيرة على شن نضالات مطلبية ونقابية ضد ارباب العمل . ومن الواضح ان جميع المستويات النقابية ( لجان العمال في المصانع الى الاتحادات المحلية والوطنية ) لا تستطيع أن تأخذ قراراتها دون العودة الى سلطات الهستدروت المركزية او المحلية التي تعمل بمثابة صمام أمان لضمان اداء الهستدروت دوره كاداة للسلام الاجتماعي وتحقيق للتوازن العام ما بين العمال وارباب العمل ، أو ما بين مستويات الأجور والمصلحة الاقتصادية لدولة اسرائيل .

ان الاجراءات الانتخابية داخل الهستدروت ، رغم انها تضمن تمثيلا اكثر ديمقراطية لمختلف الأحزاب والكتل السياسية العاملة في صفوفه ، الا أنها موظفة في خدمة الأحزاب التاريخية في اسرائيل ، وتقوم على اساس التنافس بين البرامج السياسية للاحزاب وليس على اساس مصالح العمال المعيشية والحيوية .

ولقد اثبتت الدورات الانتخابية المتعاقبة ان مختلف الأحزاب الصهيونية العاملة في الهستدروت ، تحرص على الابقاء على طبيعته المزدوجة كرب عمل وكممثل للعمال بهدف الحفاظ على « السلام الاجتماعي » داخل اسرائيل وعدم المس بتركيبته كعنصر رئيسي لضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي .

## البنية الاجتماعية للهستدروت :

على الرغم من النمو العددي السريع لاعضاء الهستدروت ، والذي يضم ما يزيد على ٩٠٪ من عمال اسرائيل ( او ثلث عدد السكان اليهود في اسرائيل ) الا أن هذا النمو العددي ترافق مع تعمق الهوة الاجتماعية بين مختلف فئاته وقطاعاته المهنية ، كما ترافق مع تنامي وزن الفئات غير البروليتارية فيه .

والمعروف ان الهستدروت يضم في عضويته كل من الفئات التالية : -

١ - اعضاء التعاونيات الزراعية ( الكيبوتزات والموشافيم ) .
٢ - فئات اصحاب الدخل المعتمد على الأجور والرواتب .
٣ - الحرفيين والمهنيين العاملين لحسابهم ، والأعضاء التابعين لمنظمة الشباب العاملة والطلبة .
٤ - الزوجات المتفرغات لشؤون المنزل والعائلة ( او غير العاملات مقابل اجر ) .

ويتمتع هؤلاء بَحقوق متساوية في الترشيح والانتخاب كما ويلاحظ من جداول العضوية للفئات المذكورة ان توزيعهم النسبي كان على النحو التالي في منتصف الستينات :

| | |
|---|---|
| اعضاء في المستوطنات الزراعية التعاونية والجماعية | ٢٨,٧٪ |
| عاملون مقابل اجور ورواتب | ٢٨,٨٪ |
| حرفيون ومهنيون | ١,١٪ |
| شباب وطلبة | ١١,٥ |
| نساء غير عاملات . | ٢٩,٩٪ |





ومن الأرقام المارة تتضح هيمنة فئات العملين لحسابهم الخاص وغير المعتمدين على اجور ورواتب او حتى غير العاملين والعاملات . وحتى بعد استبعاد النساء غير العاسلات تبقى الهيمنة واضحة للعاملين لحسابهم الخاص ، لا سيما اذا عرفنا ان اعضاء التعاونيات يعتمدون على نظام العمل المأجور ولم يعودوا اعضاء مزارع جماعية وتعاونية ، اي انهم يستغلون عمل الغير .

ولقد تعمق الخلل في البنية الاجتماعية للهستدروت ، فلم يعد عدد العمال البروليتاريين يتعدى ٢٥٪ ، وارتفع بالمقابل عدد الموظفين واصحاب الياقات البيضاء ومدراء البنوك والشركات والأكاديميين وربات البيوت والطلبة في الهستدروت . كذلك تضخم حجم الجهاز البيروقراطي للهستدروت من حوالي ٦٠٠ موظف في مطلع الخمسينات الى اكثر من ٢٥ الف موظف في مطلع الستينات ، وهو الان يضم قرابة الخمسين الف موظف .

ونتيجة لهذه التحولات فقد اتجه الهستدروت الى تبني سياسات اكثر يمينية . مثل التخلي عن سياسة المساواة في الأجور بين فئاته لصالح زيادة الفئات المهنية والأكاديمية والحرفية ، كذلك التخلي عن مبدأ عدم استخدام العمل المأجور في المستوطنات الزراعية الجماعية والتعاونية واتجاهها اكثر فأكثر نحو التحول الى مؤسسات رأسمالية صرفة . وتنامت استقلالية المشاريع والمؤسسات التابعة للهستدروت ووقعت تحت سيطرة ادارات بيروقراطية وتكنوقراطية تولي الأهمية الأولى الى تنمية امتيازاتها والى تعزيز المكانة الاحتكارية لهذه المؤسسات والمشاريع ، وتخلت عن الأهداف الاجتماعية والتعاونية التي انشأت هذه المؤسسات والمشاريع باسمها . ولا يخفي قادة الهستدروت ان اجور العاملين في القطاع الهستدروتي واوضاعهم المعيشية ليست افضل من وضع امثالهم من العاملين في مؤسسات القطاع الخاص . ولذلك ليس من المستغرب ان تزداد عدد تلك الاضرابات التي يقوم بها العمال العاملون في المؤسسات والمشاريع الاقتصادية الهستدروتية بعد ان تحولت الى مؤسسات رأسمالية صريحة وفقدت هدفها الاجتماعي والتعاوني المزعوم .

## البنية السياسية والحزبية للهستدروت :

منذ تأسيسه عام ١٩٢٠ وحتى عام ١٩٦٥ كان الهستدروت خاضعاً كلياً لقيادة احزاب حركة العمل الصهيوني . وحتى ذلك الحين ، كان لحزب حيروت اليميني تنظيمه العمالي الخاص وهو « اتحاد العمل القومي » الذي ظل يعمل بصورة مستقلة منذ ان انفصل عن الهستدروت عام ١٩٣٥ وحتى عاد اليه في عام ١٩٦٥ ، اما الأحزاب الدينية ، فقد كانت لها اتحاداتها العمالية الخاصة التي ما زالت تعمل بصورة مستقلة عن الهستدروت ، اللهم سوى في مجال واحد هو مشاركتها في صندوق المرضى المعروف باسم « كوبات حوليم » . وهناك اتحادان عماليان للمتدينين هما « هبوعيل همزراحي » التابع للمفدال وعمال « اغودات اسرائيل » .

ونظرا لحصول الماباي « حزب عمال اسرائيل » ( ثم حزب « التجمع العمالي » بعد اندماجه مع احدوت هعفودا ) على أغلبية مقاعد الهستدروت ، فان اغلبية اجهزته التنفيذية كانت في ايدي اعضاء هذا الحزب ، الذي هو الحزب الرئيسي الذي يحكم اسرائيل منذ عام ١٩٤٨ وحتى انتخابات عام ١٩٧٧ . والواقع ان القرارات الهامة للهستدروت كانت تتخذ عمليا في مراكز حزب العمال ( ثم التجمع ) والأحزاب المؤتلفة الأخرى وذلك قبل ان تناقش في هيئات الهستدروت نفسه .

ومنذ عام ١٩٦٥ ، ونتيجة لتفاقم الانشقاقات في حزب العمال ( الماباي ) وغيره من احزاب حركة العمل ، وكذلك بعد عودة حزب حيروت اليميني ، فقد ازداد وزن تيارات الوسط واليمين في الهستدروت . وقد تراجع وزن كتلة المعراخ ( وهي التي تضم حزب الماباي واحزاب متحالفة معه ) الى ٥٨٪ من الاصوات في انتخابات الهستدروت لعام ١٩٧٧ ، مقابل ٧٦٪ من الأصوات حصل عليها ائتلاف الماباي ورافي عام ١٩٦٥ . وكذلك مقابل ٩١٪ من الأصوات التي حصل عليها الماباي واحدوت هعفودا والمابام عام ١٩٤٩ . اما الانتخابات الاخيرة للهستدروت ، في نيسان ١٩٨١ ، فلم تحدث تغييرا هاماً ، اذ حصلت كتلة المعراخ على زيادة قدرها ٥٪ فقط من اصوات المقترعين بالمقارنة مع نتائج انتخابات عام ١٩٧٧ حيث احرز ٦٣٪ من اصوات الناخبين . ومما له دلالة هامة هو امتناع حوالي ٤٥٪ من اعضاء الهستدروت ( او مايوازي ٧٠٠ الف عضو ) عن المشاركة في الانتخابات الأخيرة ، مما يعني تزايد موجة عدم الاكتراث واللامبالاة في قاعدة الهستدروت تجاه انتخابات هيئاته المركزية والمحلية . كما يعني تردي الثقة بالأحزاب العمالية التي قادت الهستدروت تاريخيا .

## الهستدروت في خدمة التغلغل الاسرائيلي في افريقيا :

من المعروف ان الهستدروت قد نشط قبل قيام اسرائيل وبعدها في المجال النقابي الدولي . ولعب ادواراً هامة في خدمة السياسة الخارجية الاسرائيلية ، سواء عبر يافطته النقابية او من خلال المساهمة المتخصصة التي اقامها للاعداد النقابي ، او من خلال تقديم المنجزات الفنية والعملية في التعاون والتنظيم النقابي والتأمينات الاجتماعية ، أو عبر نشاط الشركات والمؤسسات الاقتصادية التابعة له ، والتي اوجدت لها مواطىء قدم في عدد من الدول الافريقية والاسيوية والأمريكية اللاتينية .

فالهستدروت عضو في الكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة (ICFTU) ، وفي المنظمة الدولية للعمل (ILO) ، والتحالف التعاوني الدولي ، وتقيم النقابات التابعة للهستدروت علاقات وثيقة مع الاتحادات النقابية المماثلة لها في العالم . وفي هذا الاطار يتعاون الهستدروت مع بقية الأجهزة الحكومية الاسرائيلية في مجال السياسة الخارجية ، حيث تدعم هذه الأجهزة نشاطه في المنظمات العمالية والتطوعية والتعاونية في العالم ، ويشارك في اجتماعات منظمة العمل الدولية ومكتب العمل الدولي وفي تقديم المساعدات الفنية والاقتصادية للدول الافريقية والأسيوية .

وتحاول الحكومة الاسرائيلية من خلال الهستدروت استيعاب التحولات التي جرت في الوضع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية ، والتي وضعت السلطة في دول القارتين الاسيوية والافريقية في ايدي زعماء وطنيين جدد بعد انهيار النظام الكولونيالي ، وحاجة هذه الدول الماسة للمساعدة الاقتصادية والتقنية من أجل أن تقدم اسرائيل نفسها كما لو كانت دولة بلا اطماع استعمارية في افريقيا ودون مصالح انانية خاصة بها .

ولقد تجلى دور الهستدروت في خدمة التغلغل الاسرائيلي في افريقيا واسيا على اوضح ما يكون منذ مطلع الستينات ، حيث بدأ في وضع برنامج لتقديم المساعدات الفنية للدول النامية . فعلى سبيل المثال ، اقام الهستدروت في اكتوبر ١٩٦٥ « المعهد الافرو اسيوي للدراسات العمالية والتعاون » الذي تم تمويله بصورة مشتركة من صندوق الهستدروت واتحاد العمل الأمريكي المعروف بـ(AFL-CIO) ( والذي يعني اندماج الاتحاد الأمريكي للعمل ومجلس المنظمات الصناعية ) وتقديم المساعدة الأميركية السخية بشكل منح دراسية . واستطاع المعهد الحصول على مساعدات مماثلة من اتحاد





عمال السيارات في الولايات المتحدة ، عضو الاتحاد الأميركي للعمل ، ومن مجلس نقابات العمال البريطانية ، ومن منظمات عمالية هولندية واسكندينافية .

تنتظم دورات المعهد مرتين في العام ، مدة الواحدة منها اربعة اشهر ( يناير - ابريل ثم سبتمبر - ديسمبر ) ويجري التدريس فيها باللغتين الفرنسية والانجليزية . وينظم المعهد دورات استثنائية تتضمن حلقات دراسية او دورات تدريبية حول مواضيع محددة . وقد نظم المعهد دورات مماثلة لدارسين من اميركا اللاتينية باللغة الاسبانية ، تمت بموجب اتفاقية ما بين الهستدروت والاتحاد الأميركي ومنظمة الدول الأميركية . ويتحمل المعهد نفقات الدارسين من مأكل ومسكن واحياناً نفقات السفر . وتعنى هذه الدورات ببرامج خاصة بالشؤون النقابية والتعاونية والتنموية وتقدم في الدورات محاضرات عن تجربة اسرائيل كنموذج يحتذى به .

في عام ١٩٦٢ انشأ الهستدروت معهدا اخر سمي « مركز الدراسات العمالية والتعاونية لبلدان اميركا اللاتينية » حيث نظم برامج دراسية لدارسين من مختلف دول اميركا اللاتينية والبحر الكاريبي . كذلك نظمت دورات للتدريب الزراعي للطلبة الافرو اسيويين بالتنسيق بين وزارة الخارجية الاسرائيلية والهستدروت .

اما في المجال الاقتصادي ، فتلعب الشركات المملوكة للهستدروت دوراً بالغ الخطورة في نشاطات التغلغل الاسرائيلية في القارتين الافريقية والاسيوية . وكشف المدير العام لشركة سوليل بونية ( التي سبق ان اشرنا الى نشاطاتها في مجال البناء والصناعة ) ان هذه الشركة قامت بمشاريع خارج اسرائيل بلغت ما قيمته ١٨٠ مليون دولار في السنوات السبع التي سبقت حرب حزيران ، منها ١٠٧ مليون دولار في القارة الافريقية (٦٠٪) وقد شملت هذه المشاريع دول غانا ونيجيريا وشاطىء العاج وسيراليون . وفي نيجيريا نجحت الشركة في الحصول على عقد لاقامة طريقين ( اوتوسترادين ) بقيمة ٢٥ مليون دولار . ومنذ الخمسينات كان لشركة سوليل بونيه نشاطات استثمارية حافلة في افريقيا . ففي عام ١٩٥٨ اسست الشركة مع الحكومة الغانية شركة البناء الوطنية الغانية المحدودة (GHANA NATIONAL CONSTRUCTION CO. LTD) كانت حصة سوليل بونية فيها ٤٠٪ في رأسمال الشركة . وفيما يلي قائمة بمشروعات سوليل بونيه المقامة لدى بعض الدول الافريقية حتى عام ١٩٧٠ .

| البلد | القيمة بالمليون دولار | عدد المشاريع |
|---|---|---|
| غانا | ١٧,٥٠ | ٤ |
| نيجيريا الغربية | ٣٥,٤٠ | ١٠ |
| نيجيريا الشرقية | ٧١,٨٠ | ٧ |
| سيراليون | ١٣,٢٥ | ٨ |
| ساحل العاج | ٢٠,٥٠ | ٦ |

اما شركة زيم للملاحة البحرية ، وهي الأخرى يملكها الهستدروت ، فقد نشطت استثماراتها في القارة الافريقية منذ الخمسينات . ففي عام ١٩٧٥ وقعت الشركة اتفاقاً مع الحكومة الغانية لانشاء

شركة للملاحة تحمل اسم Black Starline برأسمال قدره ١,٤ مليون دولار ، تملك شركة زيم ٤٠٪ من اسهمها والباقي تملكه الحكومة الغانية .

وتقوم الشركة الاسرائيلية بادارة الشركة المشتركة لمدة خمس سنوات . كما وقعت زيم عقوداً اخرى مع الحكومة الغانية للمساعدة على انشاء الاكاديمية البحرية الغانية وتدريب الكوادر على الملاحة البحرية .

اما بنك العمال التابع للهستدروت ، والذي هو مدين بتوسعه السريع داخل اسرائيل وخارجها الى رؤوس الأموال الاميركية ، فهو يقوم بتمويل المشاريع التي تنفذها الشركات الاسرائيلية في عدد من الدول الافريقية والاسيوية ودول اميركا اللاتينية .

من هذه الامثلة يتبين لنا ان دور الهستدروت هو دور مكمل لدور الحكومة الاسرائيلية ، وهو يتكامل معها ويؤدي الى نفس النتائج .

لقد حققت اسرائيل في الماضي نجاحات هامة في ميدان التغلغل الاقتصادي والسياسي والايديولوجي والدعائي في القارة الافريقية مستفيدة من دعم رؤوس الاموال الامبريالية ولا سيما الاميركية منها ، وكذلك الحاجة الماسة لدى معظم الدول الافريقية المستقلة للمساعدة الاقتصادية والفنية والتقنية ، اضافة الى استغلالها تقصير الدول العربية عن تقديم المساعدة المطلوبة والتعاون الضروري مع الدول الافريقية الفتية .

وبعد اقدام غالبية الدول الافريقية على قطع العلاقات الديلوماسية مع دولة اسرائيل بعد حرب تشرين ( اكتوبر ) ١٩٧٣ ، والذي أدى الى انهيار نفوذ ودور الدولة العبرية في القارة الافريقية ، تعاود اسرائيل في السنوات الاخيرة محاولاتها المكثفة لاستعادة مكانتها المنهارة في افريقيا . وتلقى هذه المحاولات دعماً صريحاً من الولايات المتحدة باعتبار أن اسرائيل كانت وما تزال هي رأس الرمح بالنسبة للسياسة والمصالح الامبريالية الاميركية في هذه القارة . وليس سراً انه لا يزال لاسرائيل نقاط ارتكاز قوية في افريقيا ، فعدا عن علاقات اسرائيل المميزة مع بريتوريا العنصرية ، فانها نجحت في توثيق تعاونها مع زائير وساحل العاج ، وفي الابقاء على علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع دول افريقية عديدة . فقد ارتفع حجم الصادرات الاسرائيلية بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٩ الى اكثر من الضعف ( من ٣٠,٢ مليون دولار الى ٧٥,٤ مليون دولار ) . وتغطي هذه الصادرات حوالي ٢٠ بلدا . وتنفذ الشركات الاسرائيلية مشاريع اقتصادية تتجاوز كلفتها الاجمالية ٧٥٠ مليون دولار . ويبلغ عدد الاسرائيليين الموجودين الآن في جنوب الصحراء الافريقية اكثر من اربعة آلاف شخص موزعين على عشر دول افريقية . ويعمل المئات منهم اما في مشاريع اسرائيلية صريحة او تحت غطاء المنظمات الدولية او باسم رجال الاعمال . وليس سراً ان العديد منهم هم اعضاء في جهاز المخابرات الاسرائيلية ( الموساد ) ، كما انه ليس سرا ان هدف هؤلاء الاساسي هو العمل على خلق ضغوط داخلية في الدول الافريقية لاعادة العلاقات مع اسرائيل والتشكيك بجدوى التعاون العربي الافريقي وشق وحدة القارة الافريقية .

واخيرا لا بد من التذكير مرة اخرى ان اهداف الهستدروت في القارة الافريقية هي ذاتها اهداف اسرائيل ، اي ايجاد موطىء قدم لها في هذه القارة بديلا عن الدولتين الاستعماريتين القديمتين ( بريطانيا وفرنسا ) وكرأس رمح للولايات المتحدة ورؤوس الاموال الاميركية ، كما ان من اهدافها





تنمية صادراتها الى السوق الافريقي وايجاد ميادين مفتوحة للاستثمارات الاسرائيلية وفك العزلة الدولية من حولها ، وتحسين صورتها لدى الشعوب الافريقية واظهار دولة اسرائيل كما لو كانت النموذج الذي يحتذى في مختلف أوجه التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

ان زيارة رئيس الدولة العبرية حاييم هيرتزوغ في مطلع العام الماضي لدولتي زائير وساحل العاج ، وقبلها زيارة اسحق شامير وزير الخارجية ونائب رئيس الوزراء الحالي لزائير وكذلك زيارة آريل شارون وزير الحرب السابق ووزير التجارة والصناعة في الحكومة الحالية لدولة زائير في العام قبل الماضي ، كلها تشهد على تصميم هذه الدولة على تقويض التعاون العربي الافريقي ، واعادة التغلغل الصهيوني في القارة الافريقية .

## أهم المصادر


١ - ليلى القاضي **الهستدروت** . مركز الأبحاث ( م . ت . ف ) ، سلسلة دراسات فلسطينية رقم (٩) ، بيروت ، اذار ( مارس ) ١٩٦٧ .

٢ - السيدة عليوة حسن : **القوى السياسية في اسرائيل ١٩٤٨ ، ١٩٦٧** . مركز الأبحاث ( م . ت . ف ) ، سلسلة كتب فلسطينية ، رقم ٤٧ ، بيروت ، تشرين اول ( اكتوبر ) ١٩٧٣ .

٣ - موسى البديري : **تطور الحركة العمالية العربية في فلسطين** . مقدمة تاريخية ومجموعة وثائق ١٩١٩/١٩٤٨ . دار الكاتب ، القدس ، ١٩٨٠ .

٤ - انطون منصور . الهستدروت والمجتمع الاسرائيلي . **شؤون فلسطينية** بيروت ، العدد ٣ ، حزيران ( يونيو ) ١٩٧٤

٥ - عمار الطالبي . الطبقة العاملة الفلسطينية اليهودية وتنظيماتها ( ١٩١٨ / ١٩٣٩ ) ، **شؤون فلسطينية** . بيروت - العدد ١٥ - تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٢

٦ - البطالة احد مظاهر الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في الكيان الصهيوني ، **مجلة الأرض** . مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية . دمشق ، السنة الثامنة ، العدد ١٣ ، الصادر في ١٩٨١/٣/٢١ .

٧ - نزاعات العمل والاضرابات احد مظاهر الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في الكيان الصهيوني . **مجلة الأرض** دمشق . السنة الثامنة ، العدد ١٤ ، الصادر في ١٩٨١/٤/٧ .

٨ - انتخابات الهستدروت في الكيان الصهيوني . **مجلة الارض** ، دمشق . السنة الثامنة . العدد ١٦ ، الصادر في ١٩٨١/٥/٧ .

٩ - نضال مضية ( ترجمة ) ، التغلغل الاسرائيلي في افريقيا تهديد لمصالح الشعوب العربية والافريقية ( عن مجلة الحياة الدولية السوفياتية ) . صحيفة **صوت الشعب الاردنية** . العدد الصادر في ١٩ كانون الثاني ١٩٨٤

## تقارير

# نشاطات النقابات العمالية في الوطن المحتل

**أولاً : نقابة عمال المطابع بالقدس:**

تعتبر نقابة عمال المطابع في القدس ، اكبر نقابة لعمال المطابع في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وذلك لتمركز عدد كبير من المطابع والصحف في منطقة القدس ، إذا استطاعت النقابة ، ومنذ إحيائها في اواخر عام ١٩٨٠ ، من تنسيب عدد كبير من عمال المهنة ، وهي تكرس جهودها الأن لتنسيب عمال الطباعة والتجليد من أبناء الضفة العاملين في المشاريع الاسرائيلية . وتقوم الهيئة الادارية للنقابة بعقد إجتماعات دورية لعمال النقابة في المواقع المختلفة إضافة الى ترتيب العديد من الزيارات لمواقع العمل ، والتي كان آخرها زيارة مواقع العمل في مطابع كل من جريدة الفجر والقدس والشعب وغيرها من المطابع العربية في المنطقة ، واستهدفت هذه الزيارات جمع اشتراكات العمال للنقابة . وقد لاقت هذه الحملة تجاوبا عاليا لدى أعضاء الهيئة العامة لشعورهم ان نقابتهم تتخذ طابعا مميزا في النشاط لخدمة عمالها .

والنقابة ممثلة بالمجلس الاداري للاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة الغربية ولها ثلاثة مقاعد في المجلس الاداري ، كما انتخب أمين سر النقابة عضوا في اللجنة التنفيذية للاتحاد . هذا وقد اقيم احتفال عمالي أحيته النقابة بمشاركة عدد واسع من العمال والنقابيين ، وذلك بمناسبة الذكرى الرابعة لإحياء النقابة ، وبمناسبة الافراج عن النقابي نبيل أبو سرية أمين سر النقابة ، بعد أن أمضى مدة سنتين في سجون الاحتلال . وفي تلك المناسبة ، عقد إجتماع موسع لاعضاء الهيئة العامة للنقابة جرى فيه وضع برنامج عمل تفصيلي للعام الحالي ١٩٨٥ ، إعتماداً على أهم المشكلات التي يعاني منها عمال المواقع المختلفة .

كما عقدت الهيئة الادارية لنقابة عمال المطابع في القدس أحد إجتماعاتها الادارية في أبو ديس تضامنا مع أمين صندوق النقابة وعضو هيئتها الادارية وأحد ممثليها في الاتحاد العام النقابي ماجد اللبدي ، وذلك بسبب فرض الإقامة الاجبارية عليه من قبل سلطات الحكم العسكري في محل إقامته في أبو ديس ، وقد أكد أعضاء الهيئة الادارية بأن دور نقابة عمال المطابع وممثليها في الاتحاد العام سيبقى دوماً في مقدمة الصفوف حتى تحقيق وحدة الحركة النقابية على اسس ديمقراطية وكفاحية بالرغم من كافة وسائل القمع والتضييق على حرية العمل النقابي .





**ثانياً : نقابة عمال البناء والاعمال العمرانية في القدس :**

١ - أجرت النقابة اخر إنتخابات لها في شهر أيار من العام الماضي ، حيث فازت كتلة الوحدة العمالية بالتحالف مع جبهة العمل النقابي بالتزكية بنسبة ٨ إلى ١ .

٢ - وتم تنسيب ١٢٥ عاملاً جديداً للنقابة وتسديد إشتراكات أكثر من ٢٠٠ عامل .

٣ - تبنت النقابة ست قضايا عمالية لعمال يعملون في المشاريع الاسرائيلية ، وتتابع قضاياهم من خلال محامي النقابة .

٤ - عقدت الهيئة الادارية للنقابة إتفاقية مع لجنة المحامين العرب لتبني الدفاع عن حقوق العمال .

**النشاط التعاوني :**

١ - عقدت الهيئة الادارية للنقابة إتفاقية مع جمعية المقاصد الخيرية في القدس لفتح رصيد في بنك الدم وذلك من تاريخ ١/٨/١٩٨٤. وقد تم تعميم ذلك على اعضاء الهيئة العامة، ومن خلال الصحف المحلية.

٢ - شاركت النقابة نقابات المجمع العمالية في المشروع الاستهلاكي الثالث الذي اقيم بمبنى المجمع بمناسبة بدء العام الدراسي ، حيث اشتمل على الملبوسات الوطنية والمواد الغذائية والتنظيفية والقرطاسية .

٣ - قامت الهيئة الادارية بحملة تبرعات من المؤسسات والشخصيات الوطنية حيث تم جمع مبلغ ١٠٠ دينار أردني .

**النشاط الثقافي :**

١ - أصدرت اللجنة الثقافية عددين من مجلة الحائط « الجذور » وقد احتويا على مواضيع عمالية ونقابية ومطلبية ووطنية .

٢ - أقامت مسابقة ثقافية بين فريق النقابة وفريق نقابة عمال المطابع في القدس ووزعت الهدايا على الفائزين .

٣ - باشرت الاعداد لافتتاح مكتبة في مقر المجمع بالتعاون مع نقابات المجمع.

**النشاط الاجتماعي :**

استمرت اللجنة الاجتماعية في النقابة بعقد إجتماعاتها الدورية حيث قامت بتنفيذ أربع زيارات لاعضاء الهيئة العامة بمناسبات مختلفة ، وشاركت في اقامة أمسية اجتماعية ثقافية فنية مع اللجنة الثقافية .

**نشاط العمل التطوعي :**

شكلت النقابة لجنة للعمل التطوعي باسم لجنة الشباب الديمقراطي للعمل التطوعي باشراف عضوين من الهيئة الادارية ، وباشرت اللجنة عملها في تقديم خدماتها للبيئة المحلية .

**النشاط الفني والرياضي :**

١ - شاركت فرقة النقابة الفنية في مهرجان الدبكة والاغاني الشعبية الذي نظمه نادي الموظفين في القدس في اواخر العام الماضي .

٢ - شارك فريق النقابة لكرة القدم بسباعيات بيت ساحور .

٣ - أقام فريق تنس الطاولة مباراتين في تنس الطاولة مع نادي الموظفين في القدس .

٤ - شارك فريق تنس الطاولة في الدوري الذي نظمه نادي الموظفين في القدس للبطولة الفردية لتنس الطاولة للعام الماضي .

**ثالثا : نقابة عمال مشاغل الحدادة والسكب والالمنيوم في القدس :**

استطاعت الهيئة الادارية واللجان النقابية من تنسيب حوالي ٤٠ عامل جديد للنقابة وذلك ضمن الحملة الرامية الى تنظيم جميع عمال المهنة في نقابتهم العمالية الشرعية ، هذا وقد نظمت الهيئة الادارية العديد من الزيارات الى مواقع العمل في كل من دير ياسين والمنطقة الصناعية في الرام إضافة الى المحادد العربية في منطقة قلنديا ، وقد استطاعت من خلال هذه الزيارات واللقاءات العمالية رفع مستوى الثقة بين عمال المهنة والنقابة ومكنت النقابة من الاطلاع على مشكلات العمال عن كثب .

ونتيجة لظروف العمل الشاقة التي يعاني منها عمال الحدادة ، فقد بادرت النقابة وكتلة الوحدة العمالية فيها إلى إصدار نشرة وقائية حول إصابات العمل تضمنت توجيهات لكيفية استعمال أدوات العمل وأهم المطالب العمالية الخاصة بالمحافظة على صحة العمال اثناء وجودهم في مواقع العمل .

وعلى الصعيد المطلبي ، تتبنى النقابة العديد من القضايا العمالية ، ولا زالت قضية العامل حسن الرجبي أمام محكمة العمل بواسطة محامي النقابة ، كما استطاعت النقابة تحصيل اجر اسبوع للعامل النقابي مروان عزت .

ومن أجل رفع الوعي الثقافي والنقابي لدى عمال المهنة ، تجري الهيئة الادارية التحضيرات اللازمة من أجل عقد دورة محو امية لاعضاء من الهيئة العامة .

**رابعا : نقابة عمال النجارة والتنجيد في القدس :**

تسير هذه النقابة بثبات نحو توسيع صفوفها وتعزيز التفاف العمال حولها لكونها النقابة الشرعية لعمال النجارة والتنجيد في القدس ، وبالرغم من الضائقة المالية الحادة التي تعاني منها النقابة كما هو الحال مع بقية النقابات العمالية الشقيقة ، الا انها استطاعت ، وبدعم من اعضاء الهيئة العامة الذين زاد عددهم عن ٥٥٠ عضوا ، الذين أبدوا تجاوباً مع الحملة التي نظمتها الهيئة الادارية من أجل جمع الاشتراكات ، إستطاعت النقابة تجاوز أزمتها المالية مؤقتاً .

هذا وقد نظمت الهيئة الادارية وبمساندة اللجان النقابية حملات زيارات إلى مواقع العمل في كل من منطقة العيزرية والرام وبيت حنينا وعناتا ، حيث استهدفت هذه الزيارات ، إضافة الى جمع الاشتراكات ، الاطلاع على اوضاع العمال وحل بعض القضايا والمطالب العمالية في هذه المواقع .

وتعمل النقابة على توقيع اتفاقية عمل جماعية بين عمال منجرة التوفيق في العيزرية وأصحاب العمل ، وتبنت النقابة قضية العامل أحمد عمر الذي أصيب أثناء العمل ، حيث تتابع انجاز تقرير طبي من أجل تحصيل التعويضات اللازمة له . كما تم عقد إجتماع عمالي حضره العديد من أعضاء الهيئة العامة تم خلاله التحضير لعقد إجتماع موسع لعمال المهنة من أجل تدارس اوضاعهم ووضع مقدمات لصياغة برنامج عمل شامل وتفصيلي للعام المقبل .

كما تم الاحتفال بمناسبة مرور ثلاثة أعوام على تأسيس نقابة لعمال النجارة في القدس وذلك يوم ٣٠-١١-٨٤ .

ومن الجدير بالذكر أن لنقابة عمال النجارة في القدس فريقا قويا لكرة القدم شارك في العديد من المباريات الرياضية ، وتم تجهيزه بفعل تبرعات من أعضاء الفريق وأصدقاء النقابة .





**خامسا : نقابة عمال المؤسسات العامة في أبو ديس والعيزرية والسواحرة الشرقية :**

تواصل سلطات الاحتلال العسكرية شن هجماتها الشرسة ضد النقابات والحركة العمالية ، فتارة تقتحم مقرات النقابات وتصادر وثائقها الرسمية وكافة محتوياتها ، وتارة تغلقها ، وتارة تهدد أصحاب المقرات بمصادرة أملاكهم ، وتارة تعتقل العشرات من أعضاء الهيئات الادارية والعامة ، وتارة اخرى تفرض على النشطين منهم اوامر الاقامات الاجبارية .

وقد واجهت نقابة عمال المؤسسات العامة في أبو ديس ، ومنذ تأسيسها ، العديد من هذه الهجمات الشرسة ، ولا يزال أمين سرها النقابي علي أبو هلال ، يخضع للاقامة الاجبارية وللمرة الثالثة ، كما تعرضت من قبل لاكثر من حالة اعتقال كان اخرها في شهر آب الماضي ، حيث اعتقل فترة ثلاثة أسابيع و افرج عنه ، بعد أن فشلت سلطات الحكم العسكري في تلفيق تهمة ضده ، لكن كل محاولات سلطات الحكم العسكري ومخابراته وأجهزة قمعه لم توقف النقابة عن القيام بدورها والدفاع عن حقها في تنظيم العمال ورص صفوفهم والدفاع عن قضاياهم وحماية حقوقهم .

**النشاط النقابي والمطلبي :**

١ - قامت النقابة مؤخرا بحملة تنسيب لعمال المنطقة اسفرت عن تنسيب ٣٠ عاملاً ، كما تم جمع إشتراكات ٣١٥ عامل .

٢ - تبنت النقابة قضية عامل في كلية العلوم والتكنولوجيا في أبو ديس وتمكنت من تحصيل كامل حقوقه .

٣ - تم انجاز إتفاقية عمل بين اللجنة العمالية في موقع شركة بلاستيك الشرق وبين ادارة الشركة وذلك باشراف النقابة . وبموجب هذا الاتفاق تم رفع اجور العمال بنسبة ١٠٪ وربطها بالدينار الاردني ، وكذلك حددت الاتفاقية ساعات العمال والاجازات السنوية والمرضية والاعياد الرسمية .

٤ - قامت النقابة والوحدات العمالية بتنفيذ ثلاث زيارات ميدانية لمواقع العمل في المنطقة من بينها زيارة كلية العلوم والتكنولوجيا في أبو ديس ، وشركة بلاستيك الشرق في العيزرية ، والملجأ الخيري الارثوذكسي في العيزرية ، وشركة سجاير القدس في العيزرية وذلك بهدف الاطلاع على أوضاع العمال وحثهم على الانتساب للنقابة والمساهمة في نشاطاتها .

٥ - شاركت النقابة شقيقاتها نقابات عمال المؤسسات العامة من المناطق اللوائية المختلفة في تشكيل إتحاد لنقابات عمال المؤسسات العامة في الضفة الغربية ، وذلك لتوحيد جهود النقابات الفرعية في عمل نقابي مركزي على مستوى الضفة والحفاظ على مصالح العمال في المهنة الواحدة ، وقد عقدت الهيئة التنفيذية المنتخبة للاتحاد أول جلسة عمل لها في بداية شهر شباط من العام الجاري استعرضت فيه أوضاع النقابات الاعضاء في الاتحاد وتقرر فيها توزيع المسؤوليات الادارية في الهيئة على النحو التالي :

علي أبو هلال أمينا عاما للاتحاد ، محمود زيادة نائبا للأمين العام ، محمود التكروري أمينا للصندوق ، صلاح عياد مسؤولا للجنة الثقافية والاعلام ، معتصم قشوع مسؤولا للجنة الاجتماعية ، إياد بدران مسؤولا للجنة ما وراء الخط الأخضر ( للعاملين في المنطقة المحتلة عام ١٩٤٨ )، مجدي البكري مسؤولا للجنة الرعاية الصحية ، بدوي أبو ماضي مسؤولا للجنة التعاونية ، وأمل وهدان مسؤولة للجنة شؤون المرأة العاملة .

**النشاط الاجتماعي والتعاوني :**

١ ـ تم تنفيذ مشروعين استهلاكيين في النقابة في شهر تموز وايلول من العام الماضي ، حيث اشتملت المعروضات على الصناعات الوطنية من مواد تنظيف ومواد غذائية وملابس وسجائر وأحذية . وقد لقي هذان المشروعان إقبالاً كبيراً وإرتياحاً لدى الأعضاء الذين شجعوا هذه الخطوة باعتبارها تعبيرا صادقاعن مصالح وإحتياجات العمال خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية السيئة التي تعاني منها الطبقة العاملة الفلسطينية داخل وطنها .

٢ ـ نفذت النقابة عددا من الزيارات البيتية من أجل توثيق العلاقة مع أعضاء النقابة .

٣ ـ قامت النقابة بزيارة لبيت الرحمة ـ ملجأ العيزرية ـ في البلدة وقدمت الهدايا للنزلاء .

٤ ـ أقامت النقابة حفلين تكريميين لخمسة من أعضائها وأصدقائها الذين تعرضوا للاعتقال . وقد شملت هذه الاحتفالات التكريمية حديث حول وضع النقابة وسبل تطوير عملها وحول الاوضاع الراهنة وظروف الاعتقال .

**على الصعيد الوطني :**

١ ـ ساهمت النقابة بشكل فعال في تشكيل لجنة الدفاع عن الارض وذلك بهدف التصدي لعملية مصادرة الاراضي في أبوديس والسواحرة الشرقية ، وقامت بالاتصال مع المحامين من أجل وقف أعمال المصادرة ، كما قامت بالاتصالات مع مؤسسات محلية ودولية لفضح هذه المحاولات.

٢ ـ ساهمت النقابة في تنظيم مؤتمر جماهيري لدعم إتفاقيات عدن الجزائر بمشاركة مجمع النقابات العمالية في القدس .

**النشاط الثقافي :**

١ ـ أصدرت النقابة ثلاثة أعداد من مجلة الحائط منذ شهر تموز الماضي وقد احتوت المجلة على عدد من المواضيع النقابية والعمالية والثقافية .

٢ ـ قامت النقابة من خلال إجتماعات الوحدات العمالية بشرح بعض بنود قانون العمل الاردني التي تتعلق بحقوق العمال .

٣ ـ شاركت النقابة في مسابقة ثقافية مع نقابة عمال الفنادق في القدس، حيث فاز فريق النقابة.

٤ ـ عقدت النقابة إجتماعاً لاعضائها شرحت خلاله برنامج الوحدة العمالية ولائحتها الداخلية ، وقد حضر الاجتماع ثلاثون عاملاً .

**النشاط التطوعي :**

بعد تشكيل لجنة الشباب الديمقراطي للعمل التطوعي ، قامت النقابة بما يلي :

١ ـ عمل تطوعي لصالح جمعية المياه التعاونية شمل على تمديد خطوط للمياه .

٢ ـ شاركت اللجنة في المخيم التاسع للعمل التطوعي في عاصمة الجليل شمال فلسطين ( مدينة الناصرة ).

٣ ـ قامت بعمل تطوعي في بيت الرحمة للمسنين والعجزة .

٤ ـ قامت بعمليات تنظيف في شوارع القرية .

٥ ـ ساهمت في انجاز بيوت بعض اعضاء النقابة.

**النشاط الفني والرياضي :**

١ ـ أحيت النقابة أمسية تضمنت عدداً من الفقرات ، وكلمات حول الوضع الراهن ووضع





الحركة النقابية ، وقد قدمت فرقة الحرية عدداً من الفقرات الفنية التي لاقت حماس الجمهور الذي قدر بحوالي ٣٥٠ عاملاً من عمال المنطقة .

٢ ـ لعب فريق النقابة لكرة القدم عدة مباريات مع جمعية الشبان المسيحية وجمعية ترقوميا ونادي بيت أمّر ونادي بيت حنينا ومركز الجلزون ومركز عقبة جبر ونادي اسلامي البيرة ، كذلك شاركت النقابة بفريقها الرياضي بدوري رابطة الاندية في الضفة الغربية ، كما فازت بالكأس المقدم من مجلس قروي بيت أمّر والكأس المقدم من جمعية ترقوميا الخيرية .

**سادسا : نقابة عمال مناشير الحجر والطوب والبلاط في بيت لحم :**

تم تأسيس نقابة عمال مناشير الحجر والطوب والبلاط في منطقة بيت لحم وذلك نظرا للاعداد الكبيرة لعمال هذه المهنة في المنطقة ، وقد تم انتخاب هيئة تحضيرية من سبعة أعضاء ، وباشرت عملها بتقديم أوراقها الرسمية لمفتش العمل ، وتقدمت بطلب إنتساب للاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة الغربية .

كما باشرت الهيئة التحضيرية تكثيف زياراتها لمناشير الحجر في بيت لحم والدهيشة وبيت فجار ، واقامت مشروعاً للتأمين الصحي بالمشاركة مع نقابة الخياطة في بيت لحم ونقابة خشب الزيتون في بيت ساحور .

وخلال فترة لا تزيد عن الشهرين ، تم تسجيل إنتساب حوالي المائة عامل من العاملين في المشاريع المحلية العربية وفي المشاريع الاسرائيلية في منطقة ١٩٤٨ ، وفي سبيل انجاح هذه المهمة تم تشكيل لجان عمالية من أعضاء الهيئة الادارية المنتخبة ونشطاء الهيئة العامة مهمتها القيام بزيارات لمواقع العمل ، حيث اشتمل عدد كبير من هذه الزيارات على غالبية مواقع العمل في المنطقة ، وتم تبني العديد من القضايا للعمال في سبيل حل مشاكلهم .

**سابعا : نقابة عمال الخياطة والغزل والنسيج ـ رام الله :**

من خلال الزيارات المكثفة لمواقع العمل والسكن ، استطاعت الهيئة الادارية للنقابة تثبيت التفاف عمال المهنة حول نقابتهم ، والتي بلغ عدد المنتسبين منهم اليها حتى أواخر عام ١٩٨٤ أكثر من ثلاثمائة عامل .

كما خطت النقابة خطوة رائدة على صعيد رفع مهارة العاملات في مجال الخياطة والنسيج ، وعملت على فتح دورة لتعليم الخياطة في كفر نعمة حيث تم تخريج أول دورة بتاريخ ٢٧ ـ ٧ ـ ٨٤ . وتعمل النقابة على استمرار هذه الدورات في عدد من القرى .

وفي سبيل رفع الوعي النقابي والمطلبي لدى عمال المهنة وتوثيق الصلة بينهم وبين النقابة ، تقيم الهيئة الادارية بين الحين والآخر إجتماعات عامة لعمال المواقع المختلفة من أجل تدارس ظروف عملهم ومشكلاتهم ومن ثم وضع الحلول المناسبة لها . وقد تبنت النقابة مشكلتي عمل احداهما في المشاريع العربية والاخرى في المشاريع الاسرائيلية وذلك عن طريق محامي النقابة .

**ثامنا : نقابة عمال البناء والمؤسسات العامة في الخليل :**

على الرغم من العراقيل والضغوطات التي تواجهها نقابة البناء من قبل سلطات الاحتلال مثل إستدعاءات النقابيين النشطين من الهيئتين الادارية والعامة ، وتجديد الاقامة الاجبارية على النقابي محمود زيادة أمين سر النقابة للمرة

الثامنة على التوالي ، وبالرغم من الاعتقالات والاستدعاءات التي يتعرض لها النقابيين اعضاء مكتب النقابة في قرية بني نعيم، وممارسة كافة اشكال الضغط والارهاب العسكري على صاحب مقر المكتب النقابي من اجل انهاء عقد ايجار العقار وطرد النقابة، ووضع العراقيل امام نشطاء المكتب في انجاز مهامهم النقابية لخدمة جمهور العمال في القرية، الا ان النقابة واصلت نشاطها بين صفوف العمال بروح وهمة عالية .

**فعلى صعيد النشاط النقابي والمطلبي :**

١ ـ اجريت انتخابات الهيئة الادارية ، وفازت قائمة الوحدة العمالية بكافة المقاعد .

٢ ـ تبنت النقابة عدداً من القضايا العمالية الفردية والجماعية بلغت ست قضايا في عدد من المحاجر ومناشير الحجر في المنطقة ومواقع عمل اخرى ، وقد تمكنت من حل بعض القضايا مع أصحاب العمل لصالح العمال ، في حين واصلت العمل لحل بقية القضايا من خلال محامي النقابة.

٣ ـ تم توسيع القاعدة العمالية بثمانين عضواً جديداً .

٤ ـ قامت الهيئة الادارية بعدة زيارات عمالية ميدانية للعمال في مواقع عملهم للاطلاع على اوضاعهم عن كثب وحثهم على الانتساب للنقابة.

٥ ـ تم توفير فرص عمل لبعض العمال العاطلين عن العمل .

**النشاط التعاوني :**

١ ـ أقامت النقابة مشروعاً استهلاكياً ، احتوى على المواد الغذائية الأساسية ومواد التنظيف . وقد استفادت حوالي مئة عائلة من المشروع .

٢ ـ تم فتح رصيد في بنك الدم التابع لمستشفى جمعية المقاصد الخيرية بلغ ٢٦ وحدة دم ، وقد استفاد أعضاء النقابة وذويهم من ١٤ وحدة دم في حالات مرضية مختلفة .

**نشاط العمل التطوعي :**

تشكلت في النقابة لجنة للعمل التطوعي حيث قامت بعدة أعمال نذكر منها : عمل تطوعي في جمعية الهلال الاحمر في الخليل ، وآخر في مركز لجنة العمل النسائي في الخليل وثالث في لجنة العمل النسائي في الفوار .

**النشاط الثقافي :**

١ ـ أنهت النقابة دورة محو الامية الاولى للصف الرابع ، وافتتحت دورة مبتدئة جديدة .

٢ ـ عقدت دورة مكثفة في اللغة الانجليزية استمرت شهراً .

٣ ـ اقامت مسابقة ثقافية تضمنت فقرات ثقافية وسياسية وفنية ترفيهية .

**النشاط الاجتماعي :**

١ ـ قامت النقابة بعدد من الزيارات الاجتماعية لاعضاء الهيئة العامة في مناسبات إجتماعية مختلفة .

٢ ـ قامت النقابة برحلة ترفيهية للعمال الى منطقة العوجا والسخنة وطبريا .

**النشاط الرياضي :**

١ ـ شارك فريق النقابة لكرة القدم في دوري كرة القدم الذي أقامته كتلة الوحدة العمالية في المناطق المحتلة بمناسبة الاول من أيار ( عيد العمال العالمي ) .





٢ ـ شارك الفريق الرياضي للنقابة بعدة مباريات فاز باثنتين منها مع نقابة النجارة وخشب الزيتون في بيت ساحور وخسر في اخرى مع نقابة عمال النجارة العامة والتنجيد في القدس

**تاسعا : نقابة عمال مشاغل الحدادة والميكانيك في الخليل :**

ما زالت النقابة تتعرض لحملات من المداهمة والاعتقال والتحقيق من قبل سلطات الاحتلال العسكرية . فقد اعتقل في فترة سابقة ثلاثة من أعضاء هيئتها الادارية ثم أفرج عنهم لاحقاً ، كما وتم استدعاء أمين سرها للتحقيق اكثر من مرة ، الا أن النقابة استمرت في نشاطاتها ومهامها للدفاع عن حقوق العمال وقضاياهم .

**النشاط النقابي والمهني :**

١ ـ أجرت النقابة انتخابات تكميلية بالاقتراع السري فاز فيها ماهر القيسي وماجد دنديس .

٢ ـ تبنت النقابة عدداً من القضايا العمالية ـ فصل ، أجور متأخرة ـ وقد تمكنت من تحصيل أجور متأخرة لاربعة عمال وارجاع عامل خامس الى عمله .

٣ ـ قامت النقابة بأكثر من عشر زيارات عمالية ميدانية لمواقع العمل أسفرت عن زيادة عدد المنتسبين للنقابة بـ ٥٥ عضوا ، وبهذا أصبح عدد أعضاء الهيئة العامة ٢١٠ اعضاء .

٤ ـ تم طباعة التقرير الاداري نصف السنوي ، حيث تناول أهم النشاطات التي قامت بها النقابة للفترة الماضية .

**النشاط الثقافي :**

١ ـ تم افتتاح دورة مبتدئة لمحو الامية ، وقد سجل لهذه الدورة عشرة عمال من أعضاء النقابة وذلك بالتعاون مع اتحاد الجمعيات الخيرية في الخليل .

٢ ـ اصدار عددين من مجلة الحائط « على الدرب » والتي تضمنت مقالات سياسية حول الوضع الراهن ، وفقرات من قانون العمل الاردني وفقرات من برنامج كتلة الوحدة العمالية ، اضافة الى المواضيع الاجتماعية والرياضية الاخرى .

٣ ـ عرض فيلمين وثائقيين الاول بمناسبة الذكرى الثانية لمذابح صبرا وشاتيلا ويتناول أحداث المذبحة ، والاخر بيروت خيمتنا الاخيرة.

٤ ـ تم جمع عدد من الكتب من أجل تشكيل مكتبة للنقابة .

**النشاط الاجتماعي :**

١ ـ نفذت النقابة ونشطاء الهيئة العامة عددا من الزيارات العمالية البيتية بمناسبات مختلفة ، وقدمت الهدايا الرمزية .

٢ ـ قامت برحلة ترفيهية لمنطقة عكا ونتانيا وقد تخلل الرحلة يانصيب خيري للنقابة وبرنامج ثقافي .

**التأمين الصحي :**

١ ـ أبرمت الهيئة الادارية للنقابة اتفاقا مع عشرة أطباء اخصائيين لمعالجة الاعضاء بخصم من ٤٠ الى ٥٠ بالمئة.

٢ ـ وزعت النقابة حوالي ٥٠ بطاقة تأمين صحي للعمال الاعضاء في النقابة .

٣ ـ شاركت النقابة في مشروع العيادة الصحية بالتعاون مع نقابة عمال البناء والمؤسسات العامة ، حيث يستفيد منه حاليا معظم العمال الذين حصلوا على بطاقات التأمين الصحي .

**النشاط التعاوني :**

١ ـ شاركت النقابة وبالتعاون مع نقابة البناء والمؤسسات العامة في المشروع الاستهلاكي الاول والذي احتوى على العديد من المنتوجات الغذائية الوطنية ومواد التنظيف .

هذا وقد اعرب اعضاء النقابة عن ارتياحهم لهذا العمل لما يوفره من حاجيات ضرورية للعمال وبسعر التكلفة .

٢ ـ تم الاتفاق مع عدد من المحلات التجارية لبيع الادوات المنزلية والمواد الغذائية للاعضاء بسعر التكلفة ، كما تم الاتفاق مع مساح وحلاق وستوديو للتصوير للحصول على تخفيضات تتراوح بين ٣٠ـ٤٠ بالمئة.

**النشاط التطوعي :**

قامت النقابة بتأسيس لجنة الشباب الديمقراطي للعمل التطوعي وباشرت عملها في أعمال تطوعية مختلفة من ضمنها :

١ ـ عمل تطوعي في ساحة روضة الاطفال النموذجية التابعة لجمعية الهلال الاحمر في الخليل .

٢ ـ عمل تطوعي في وحدة لجنة العمل النسائي في واد ابو اكتيلة لازالة الانقاض من داخل المقر وتنظيفه .

٣ ـ عمل تطوعي داخل مقر النقابة شمل تنظيف المقر وتصليح الشبكة الكهربائية .

**النشاط الفني :**

١ ـ تشكيل فرقة للاغاني الشعبية داخل النقابة.

٢ ـ اقامة إحتفال عمالي في المقر بمناسبة ذكرى احياء النقابة .

**النشاط الرياضي :**

١ ـ تشكيل فريق تنس طاولة في النقابة ، حيث باشر الفريق نشاطه بإقامة صاعقة تنس لعمال النقابة فاز بها أحد أعضاء الهيئة العامة ، وحصل على درع مقدم من الهيئة الادارية للنقابة .

٢ ـ تشكيل فريق لكرة القدم وتجهيزه بالالبسة والادوات اللازمة .

٣ ـ اجراء مباراة مع المكتب النقابي في بني نعيم .

٤ ـ المشاركة بسداسيات كرة القدم التي أقامتها كتل الوحدة العمالية في المناطق المحتلة بمناسبة الاول من أيار عيد العمال العالمي ، وقد أحرز فريق النقابة المرتبة الرابعة في الدوري.

**على الصعيد الوطني :**

١ ـ شاركت النقابة في العرائض التي نظمتها المؤسسات الوطنية في الخليل للتأكيد على قرارات مؤتمر عدن ـ الجزائر.

٢ ـ التضامن مع أهالي المعتقل أيوب زيادات الذي نسفت سلطات الاحتلال العسكرية بيته في بني نعيم .

**عاشرا: نقابة عمال البناء والاعمال العمرانية في جنين :**

جرت إنتخابات الهيئة الادارية لنقابة عمال البناء والاعمال العمرانية في جنين بتاريخ ١٢ـ١٠ـ١٩٨٤ وقد فازت قائمة الوحدة العمالية بجميع المقاعد بالتزكية .

وقد أشرف على الانتخابات النقابي ماجد اللبدي عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد العام ، محمد العاروري أمين سر نقابة عمال البناء والمؤسسات العامة في رام الله ، عدنان الكيلاني





امين سر نقابة عمال البناء والمؤسسات العامة في يعبد .

وقد باشرت الهيئة الادارية مهامها حيث عملت على تنفيذ :

١ ـ زيارات ميدانية لعدد من مواقع العمل واسفرت عن تنسيب ٤٠ عاملا للنقابة .

٢ ـ تمكنت النقابة من انجاز تأمين صحي جزئي بالاتفاق مع ستة من الاطباء وصيدلية وبحسم ٤٠٪ من الرسوم

٣ ـ زيارة تضامنية مع أسر المعتقلين وتقديم الحلوى لهم .

٤ ـ شاركت بالاعتصام الجماهيري التضامني مع جامعة النجاح الذي عقد في بير زيت .

٥ ـ شاركت في الاعتصام التضامني الذي جرى تنظيمه في مقر الصليب الاحمر في جنين تضامنا مع سجناء سجن جنيد في نابلس .

**حادي عشر : نقابة عمال البناء والمؤسسات العامة في يعبد:**

١ ـ نفذت النقابة عدداً من الزيارات للقرى المجاورة مثل طورة الغربية ونزلة الشيخ زايد وزبدة ، وذلك بهدف تنسيب عمالها للنقابة . وقد أسفرت هذه الزيارات عن تنسيب حوالي ٢٠ عاملاً .

٢ ـ تبنت النقابة قضية فصل عامل من أعضائها وتم إرجاعه الى عمله .

٣ ـ عقدت النقابة إتفاقا مع عدد من الاطباء ومن بينهم طبيب أسنان ومختبر من أجل تحقيق خصم بنسبة ٥٠٪ من رسوم المعاينة واتعاب المختبر ، كما تم الاتفاق مع صيدلية لبيع الدواء لاعضاء النقابة بسعر التكلفة .

٤ ـ وزعت النقابة ٥٠ بطاقة من بطاقات التأمين الصحي .

٥ ـ نظمت النقابة دوري لتنس الطاولة لاعضاء النقابة ووزعت الميداليات على الفائزين .

٦ ـ شاركت النقابة اتحاد لجان الطلبة الثانويين في تنظيم دورة تقوية في مادة العلوم لطلبة الصفوف الثانوية .

**ثاني عشر : نقابة عمال الخياطة والغزل والنسيج :**

تم انتخاب هيئة إدارية لنقابة عمال الخياطة والغزل والنسيج بطولكرم بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٨٤ وفازت قائمة الوحدة العمالية بكافة المقاعد .

**ثالث عشر: نقابة عمال الحدادة والالمنيوم والميكانيك :**

تم إنتخاب هيئة إدارية جديدة لنقابة عمال الحدادة والالمنيوم والميكانيك بتاريخ ٢٣/١١/١٩٨٤ وقد فازت قائمة الوحدة العمالية بجميع المقاعد.

**تأسيس نقابات عمالية جديدة:**

في الخليل تم تأسيس ثلاث نقابات عمالية جديدة ، كما تم إنتخاب هيئات تحضيرية من أجل الاعداد للانتخابات العامة ، وذلك بعد أن قدمت هذه النقابات أوراقها الرسمية لمفتش العمل وطلب إنتساب للاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة الغربية ، وهذه النقابات هي :

١ ـ نقابة عمال البناء والمؤسسات العامة في دورا.

٢ ـ النقابة العامة للعاملين في الصناعات الغذائية في الخليل وحلحول والمحافظة .

٣ ـ نقابة الكهرباء العامة بالخليل.

٤ ـ كما تم إحياء وتنشيط نقابة عمال الدقاقة والتحجير في الخليل والتي تأسست عام ١٩٦٤ .

وفي نابلس تم إستئجار مقر موحد لكل من نقابة عمال البلاط والدقاقة ومناشير الحجر ونقابة عمال مشاغل الحدادة والسكب والالمنيوم ونقابة عمال الحلويات والمطاعم والمقاهي في نابلس ، بحضور عدد واسع من العمال والنقابيين وممثلي اللجنة التنفيذية للاتحاد العام لنقابات العمال ، وقد لاقت هذه الخطوة إرتياحا شديدا من قبل عمال هذه القطاعات بالرغم من قصر المدة التي مضت على إفتتاح المقر ، الا أن هذه النقابات لاقت إقبالاً متزايداً من قبل العمال على الانتساب الى صفوفها ، وقد انجزت هذه النقابات تشكيل اللجان النشاطية ، وتعمل جاهدة على استكمال تنظيم عمال هذه المهن في نقاباتها الخاصة بهم أسوة ببقية عمال المهن الاخرى في مدينة نابلس

**النشاط التعاوني لمجمع النقابات العمالية في رام الله :**

تجاوبا مع النداءات الداعية الى تعميم فكرة المشاريع الاستهلاكية في النقابات العمالية ، وذلك للدور الايجابي الذي تقوم به هذه المشاريع في مساعدة الطبقة العاملة الفلسطينية تحت الاحتلال على مواجهة أعباء الغلاء وإرتفاع تكاليف المعيشة ، قامت النقابات العمالية في رام الله وهي نقابة عمال الخياطة والغزل والنسيج ، نقابة البناء والمؤسسات العامة ، نقابة الطوب والبلاط ومناشير الحجر ، نقابة العاملين في الصناعات الغذائية ، نقابة عمال التجارة العامة في رام الله ، بانجاز مشروع استهلاكي اشتمل على العديد من السلع الاستهلاكية ، القرطاسية ، الادوات المنزلية ، ادوات التنظيف ، الملابس وغيرها ، حيث تم جمعها من المصانع الوطنية المحلية في المنطقة ، وقد افتتح للمشروع المركزي عدة فروع في مكاتب النقابات في القرى وهي عارورة وبيت لقيا ورفات ورأس كركر وصفا ، حيث لاقى المشروع في القرى ومجمع النقابات العمالية في رام الله ، إقبالا كبيرا من العمال وعائلاتهم واستفاد من المشروع أكثر من الف عائلة ، بينما شارك في انجاح المشروع وعلى مدار أيامه الخمسة عشرة ، العشرات من العمال النقابيين وذلك في إدارة المشروع والاشراف عليه .

وقد أكد النجاح الباهر الذي حققه المشروع صحة التوجه الداعي الى تشكيل الجمعيات الاستهلاكية للعمال على اعتبار ان إقامة هذه المشاريع لن تكون سوى الخطوة الاولى نحو تحقيق الهدف المنشود في تشكيل الجمعيات التعاونية الاستهلاكية .

وفي مجمع النقابات العمالية في القدس أقيم المشروع الاستهلاكي الخامس بإشراف لجنة المشروع الاستهلاكي ، حيث اشتمل على القرطاسية والاحذية الرياضية والملبوسات المختلفة وذلك بمناسبة بدء العام الدراسي .

وعند نهاية المشروع ، عقدت لجنة المشروع الاستهلاكي لمجمع النقابات العمالية في القدس اجتماعا موسعاً للعمال بحضور العديد من النقابيين والنشطاء ، الذين ساهموا في المشاريع السابقة ، وتم تقييم هذه المشاريع ووضع نظام عمل متطور كحصيلة للخبرة العملية السابقة .

**أحمد سعد**



# أوضاع الطبقة العاملة تحت الاحتلال ( خلال العام ١٩٨٤ )

بدخولنا عام ١٩٨٥ يكون قد مر على الاحتلال الاسرائيلي العنصري والاستعماري للضفة الغربية وقطاع غزة قرابة ١٨ عاما ، لم تحمل لابناء شعبنا الفلسطيني عامة وطبقته العاملة خاصة الا مزيدا من الارهاب والحرمان ومصادرة الاراضي والاستيطان والقمع والاعتقال والقتل والطرد والتجويع وغيرها من القائمة الطويلة للمارسات الكولونيالية الفاشية التي تطبقها سلطات الاحتلال الاسرائيلي وقطعان مستوطنيه ضد ابناء الشعب الفلسطيني في تلك المناطق والتي تهدف جميعها للحيلولة دون هذا الشعب وتحقيق اهدافه الوطنية المشروعة في تقرير المصير والعودة واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على تراب وطنه وبقيادة ممثله الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية . ومن ثم فانه يترتب على عدم الاعتراف بهذه الحقوق ، من الجانب الصهيوني ، العمل بكافة الطرق والاساليب واستباحة كل ممنوع ومحرم دوليا ، من أجل الحيلولة دون تمكين هذا الشعب من بناء وتطوير القاعدة المادية التي تؤهله لاحقاق حقوقه المشروعة .

وبالتالي فقد حمل عام ١٩٨٤ لشعبنا في المناطق المحتلة مزيدا من هذه الممارسات العنصرية التي سنحاول في هذه الورقة التعرض لاكثرها بروزا وخطورة على حياة ومعيشة الطبقة العاملة .

**اولا : اثر تدهور الاقتصاد الاسرائيلي على اوضاع الطبقة العاملة الفلسطينية :**

يعيش الاقتصاد الاسرائيلي منذ عدة سنوات ، نتيجة السياسة العدوانية التوسعية والاستيطانية التي تمليها طبيعة الدولة الصهيونية العدوانية وارتباطها الوثيق بالامبريالية الامريكية ، ازمة اقتصادية خانقة لم تشهد لها مثيلا في السابق وقد تفاقمت هذه الازمة بشكل حاد في عام ١٩٨٤ ، ولم تؤد كافة الاجراءات التي تتخذها الحكومة الاسرائيلية الى وقف هذا التدهور . ومن مظاهر هذه الازمة أن التضخم في عام ١٩٨٤ قد تجاوز ١٠٠٠٪ ، وكل الدلائل تشير على أنه مستمر بالزيادة بما يتبعه من ارتفاع جنوني في الاسعار ، وكساد كبير في الانتاج المحلي . فلو اخذنا ارتفاع غلاء المعيشة في أشهر حزيران وتموز وأيلول من عام

١٩٨٤ في اسرائيل ، لوجدنا انها ارتفعت بالنسب التالية وعلى التوالي :- ١٣,٦٪ ، ١٢,٤٪ ، ٢٥,٣٪ ، أما ديون اسرائيل الخارجية فقد زادت في نهاية عام ١٩٨٤ عن ٢٤ مليار دولار وهو ما يعني ان نصيب الفرد الواحد في اسرائيل من الديون الخارجية ارتفع ليصل الى ٦ الاف دولار امريكي ، وهو من أعلى النسب في العالم .

دون الخوض في تفاصيل أكثر في الازمة الاقتصادية الخانقة في اسرائيل يهمنا الاشارة الى انعكاس ذلك على أوضاع سكان المناطق الفلسطينية المحتلة .

من الطبيعي جدا وفي ظل احتلال استعماري فاشي كالاحتلال الاسرائيلي أن يضع هؤلاء العبء الرئيسي لازمتهم الاقتصادية على كاهل أبناء شعبنا الفلسطيني وأن يدفعوه ثمن الازمة .

لقد أصبح معروفا لكل مهتم بشؤون المناطق المحتلة أن الاحتلال الاسرائيلي عمل وبشكل حثيث إبان سنوات الاحتلال الماضية على فرض التبعية المطلقة على الاقتصاد المحلي في المناطق المحتلة ، وبالتالي أجهض كل محاولات للتطور المستقل وحافظ على هذه المناطق كسوق استهلاك لمنتجاته الصناعية والزراعية ، وتحولت هذه المناطق الى أهم مركز استيراد للمنتجات الاسرائيلية والتي تشكل قرابة ٩٠٪ من واردات هذه المناطق . وليس هذا فحسب بل وتبذل سلطات الاحتلال كافة الاشكال والاساليب كي تحولَ هذه المناطق الى جسر يهرب عبره انتاجها الصناعي والزراعي الى العالم العربي المجاور . لذلك فان الازمة الاقتصادية الحادة التي يعاني منها الاقتصاد الاسرائيلي حاليا تنعكس بأحد اشكالها في المناطق المحتلة التي لا يحظى سكانها واقتصادها بأي شكل من أشكال الحماية والدعم والتأمين من قبل سلطات الاحتلال . لذلك فان ظاهرة الركود في الاسواق التجارية في المناطق المحتلة سائدة والعديد من المؤسسات الانتاجية الصناعية والزراعية في تلك المناطق لم تستطع الصمود أمام هذه الازمة الخانقة وتوقفت عن العمل .

**ثانيا: فرض الضرائب** : يتفنن الاحتلال بفرض الضرائب العديدة وتحصيلها ، وأسلوب فرض الضرائب في المناطق المحتلة هو من أشد أشكال وأنواع العقاب الباهظة وحتى المميتة وهي تصدر بتعليمات عسكرية خاصة ويتم تحديدها بشكل عشوائي ويبالغ به في كثير من الاحيان ، ويتم تحصيلها بشكل تعسفي ومجحف ، بواسطة الشرطة والدوريات العسكرية ودوريات الجمارك وعبر فرض غرامات باهظة على من لا يدفع . ولا توجد هناك قاعدة واحدة اساسية لجباية الضرائب ، بل غالبا ما تحاط هذه القواعد والقوانين بالغموض الشديد كي لا يعرف احد من المواطنين الفلسطينيين ما له وما عليه ، وفرض الضرائب وأشكالها هي اشبه بماكان عليه اسلوب تحصيل الضرائب في القرون الوسطى المظلمة في اوروبا وعبر محاكم التفتيش الجديدة لجان الاعتراض العسكرية التي تكون قراراتها معروفة سلفا ضد المواطن الفلسطيني لصالح الحكم العسكري .

ومن بين اشكال الضرائب المفروضة والتي ربطت في الاونة الاخيرة بالدينار الاردني يمكن ان نسمي :

١ ـ ضريبة الدخل وتصل نسبتها الى ٣٨,٥٪ وقد صدرت التعليمات العسكرية بجبايتها في عام ١٩٨٥ شهريا على أن لا تقل قيمتها في شهر كانون ثاني/ ١٩٨٥ لوحده عن مجموع قيمتها في العام الماضي ١٩٨٤ .

٢ ـ ضريبة القيمة المضافة والتي تصل الى ١٥٪ ويتم تقديرها بشكل عشوائي .





٣ ـ الضريبة المالية ( على العقار ) والتخمين عشوائي

٤ ـ الضرائب الجمركية والتي تحصل شهريا مع فرض غرامات باهظة على من يتأخر .

٥ ـ ضريبة المساحة وهذه فرضت على سكان القدس العربية ، تفرض حسب مساحة المحل التجاري ، وقد كانت قيمتها في عام ١٩٨٤ تزيد عن العام الذي سبقه بـ ٦ ـ ٨ مرات وتتعدى كثيرا اجرة المحل التجاري مما دفع تجار مدينة القدس الى رفض هذه الضريبة واعادة ما يزيد عن ( ٤٨٠٠ ) دفتر ضريبة الى البلدية ، حيث ان بعض هذه المحلات قد طلب منه دفع ضريبة مساحة فقط تزيد عن ١٥٠٠ دولار .

٦ ـ ضريبة اللافتة .

٧ ـ القرض الالزامي لتغطية مصاريف حرب لبنان ١٩٨٢ .

٨ ـ ضريبة ما سمي « حرب سلامة الجليل » عام ١٩٨٢ .

٩ ـ ضريبة الدفاع وغيرها .

وتشير التقديرات ان حوالي ٨٠٪ من الدخل في المحلات التجارية والمؤسسات الانتاجية يذهب الى الضرائب ، مما يضع كافة العقبات امام امكانية التطور ويدفع لاعلان الافلاس والاغلاق .

وقد اعترف « شلوموعمار » ضابط الداخلية في الحكم العسكري ان نسبة الجباية من المواطنين العرب للضرائب وصلت الى ٩٠٪ عام ١٩٨٤ ، وقد قدر ما تم تحصيله من ضرائب في العام المذكور بـ ١,٦ مليار شيكل ـ عدا الرسوم الاخرى : كالجمارك ومقتطعات العمال ، بينما كان مبلغ ما صرف على مشاريع باشراف الحكم العسكري في ذلك العام من بناء مدارس ومد طرق ومؤسسات طبية باعتراف ذاك الضابط نفسه ٢٧٢ مليون شيكل ، اي ان الباقي تحول الى خزينة الحكومة الاسرائيلية ليكرس الاحتلال من استيطان وقمع وارهاب ، واذا ما قورنت المداخيل من الضرائب عام ١٩٨٤ بمداخيل الضرائب الواردة في تقارير الحكم العسكري السنوية ، يتبين ان عام ١٩٨٤ شكل قفزة كبيرة في حجم الضرائب المحصلة . ذاك انه تم في الاعوام ١٩٨٢ و١٩٨٣ تحصيل ( مليار شيكل ) بينما في عام ١٩٨٤ ـ لوحده زادت قيمة الضرائب المحصلة بـ ٦٠٪ عن العامين السابقين مجتمعين . ومع ذلك نذكر هذه الارقام بتحفظ ونعتقد انها اقل من الواقع بكثير ، حيث أن الاحصائيات الاسرائيلية تتجاهل تماما قيمة الضرائب المحصلة من المناطق المحتلة لانها تكشف زيف ادعاءاتها بأنها تساهم في تسديد ميزانية المناطق المحتلة من الميزانية العامة للدولة الصهيونية .

المهم في الامر الاشارة الى ان سلاح الضرائب الفتاك تستخدمه سلطات الاحتلال الاسرائيلي : اولًا : لحل جزء من ازمتها الاقتصادية المستفحلة على حساب نهب الفلسطينيين وثانيا : كأسلوب لتدمير القاعدة الانتاجية للاقتصاد الفلسطيني في هذه المناطق واضعافها بهدف تجويع السكان وتهجيرهم . وبالفعل اضطرت كما اشرنا سابقا الكثير من المؤسسات الانتاجية للاغلاق والتوقف عن العمل مما رفع من نسبة البطالة في المناطق المحتلة . ويتم هذا على مستوى المؤسسات الكبيرة والمتوسطة وصغيرة الحجم وكذلك على مستوى المهن الفردية . فمثلا تقدم محصلو الضرائب في بداية هذا العام ( ١٩٨٥ ) للقصابين في مدينة نابلس يطلبون من بعضهم ضرائب تصل قيمتها الى ٤٢ الف دولار ولطبيب لا يزيد دخله الشهري عن ٥٠٠ دولار بفاتورة ضريبة تصل الى ٩ الاف دولار ولمقاول صغير في

نابلس ذاتها بـ ٢٧ الف دولار ، مما اضطرهم جميعا للتوقف عن العمل . وفي منطقة قباطيا/ قضاء نابلس اضطر اصحاب ٣٠ منشارا للحجر يعمل فيها اكثر من ١٨٠ عاملا لاغلاق مؤسساتهم لان مصلحة الضرائب طالبت كل منهم بضرائب تصل قيمتها عن عام ١٩٨٤ الى ٣٦ الف دولار وهكذا .

**ثالثا : البطالة** : في ظل الضعف العام للاقتصاد الوطني في المناطق المحتلة في قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة غدا بيع قوة العمل اليدوي هو المصدر الاساسي للدخل . بحيث يقدر نصيب الاموال القادمة الى هذه المناطق من قبل العاملين في اسرائيل او في الدول العربية المجاورة بأكثر من ٣٠٪ من مجمل الانتاج العام ، وهي نسبة عالية تدلك على ماذا سيعني انتشار البطالة في هذا المجتمع وما سيتحمله من اثار مدمرة وقاسية على طبيعة الحياة ومقومات البقاء .

وغول البطالة اليوم هو الذي يخيم بظله الثقيل على ابناء الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة . حيث ان نسبة البطالة في اسرائيل وحسب التقديرات الرسمية وصلت في نهاية عام ١٩٨٤ الى ٩ ـ١٣٪ وهو ما يعني ان ما يزيد عن ١٢٠ الف عامل اسرائيلي قد اصبحوا عاطلين عن العمل . وهناك بعض التقديرات في اسرائيل نفسها تقول ان الرقم الرسمي السابق اقل من الواقع بكثير وأن عدد العاطلين الفعلي عن العمل هو ضعف الرقم المذكور وان نسبة البطالة سترتفع مع فشل « الصفقات الاقتصادية الشاملة » في حل الازمة المستفحلة .

ومن جديد فان مشكلة العاطلين عن العمل هؤلاء « ستحل على حساب العمال الفلسطينيين العاملين في المؤسسات والمشاريع الانتاجية الاسرائيلية » وهذا ما يتم الحديث عنه بدون مواربة من قبل مسؤولي وزارة العمل والهستدروت الاسرائيلية وهو ما سنفصله بعد قليل .

من المعروف ان عدد العاملين العرب في ما وراء الخط الاخضر ( خط هدنة ١٩٤٨ ) قد وصل في الاعوام الاخيرة الى ١١٠ـ ١٢٠ الفا . تشير الاحصائيات الاسرائيلية الى ان عدد هؤلاء العمال هو ٨٠ـ٩٠ الفا ولكن اذا اخذنا بعين الاعتبار ان هذه الاحصائيات لا تأخذ بالاعتبار عمال القدس العربية وضواحيها والذين يتراوح عددهم بين ٢٠ـ٣٠ الفا فان تقديرنا لعدد هؤلاء العمال يكون اقرب الى الدقة . ومعظم هؤلاء العمال استخدموا في حينه لعدة اسباب هي :-

١ ) انهم يعملون في الاعمال المرهقة ( ما يسمى العمل الاسود ) والتي لا يقبل عليها العامل الاسرائيلي .

٢ ) ان اجرة العامل العربي وباعتراف المصادر الاسرائيلية لا تزيد عن ٣٣ـ ٤٠٪ من اجرة العامل الاسرائيلي .

٣ ) ان هؤلاء العمال العرب محرومون من الضمان الاجتماعي وبدل الاجازة والعطل والاصابة وغيرها .

٤ ) ان المقتطعات من رواتبهم لا تذهب للتعويض عليهم ، بل لخزينة وزارة الحرب الاسرائيلية .

أما اليوم وبعد انتشار البطالة في اسرائيل وانطلاقا من المبدأ الصهيوني المعروف « بالعمل العبري » والذي طبقوه منذ بداية هجرتهم الى فلسطين ، حيث كان محرم على المؤسسات اليهودية تشغيل العرب ، فان التوجه الرسمي الان هو استبدال العمال العرب بعمال اسرائيليين عاطلين عن العمل . فقد صرح وزير العمل الاسرائيلي « موشيه قصاب » بأن





الأفضلية في العمل هي للعامل اليهودي . اما « زلمان هن » رئيس قسم الاستخدام الاسرائيلي فقد كان في اواسط آب / ١٩٨٤ اكثر تحديدا من وزيرة بقوله : أن البطالة ستحل على حساب عمال المناطق المحتلة . وأن ٢٠ ـ ٢٥٪ من هؤلاء العمال يتم استبدالهم شهريا وتعطى الأولوية للعمال اليهود في عملية الاستبدال واضاف ... وهذا يعني اننا اذا كنا بحاجة لعمال لقطف البندورة ولم يرغب العمال اليهود في القيام بذلك فعندها سنعتمد على عمال طولكرم .. أما مدير عام وزارة العمل الاسرائيلية فقال :... حان الوقت لوقف تدفق العمال من الضفة الغربية وقطاع غزة ، الذين وصل عددهم الى ٨١ الفا ، الى اسرائيل ...

وفي برنامج الهستدروت لمواجهة البطالة الذي نشر في بداية الربع الأخير من عام ١٩٨٤ فقد ورد بشكل واضح ان افضلية العمل هي للعمال الاسرائيليين على عمال المناطق المحتلة . وقد كان هذا هو ما حصل بالفعل . حيث ارتفعت نسبة العاطلين عن العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل كبير ، ويستطيع ان يلحظ ذلك كل من يتجول صباحا في مناطق تجمع هؤلاء العمال الطالبين للعمل في « اسواق العبيد » في المصرارة ومفرق المجدل وقلقيلية وكفر سابا وغيرها .

وقد اشارت مجلة « اسرائيل ايكونومست » في عددها الصادر في ك ٢/ ١٩٨٥ أن عدد العمال الفلسطينيين من الضفة والقطاع قد انخفض من ٩٠ الفا في مطلع عام ١٩٨٤ الى ٦٤ الفا في نهاية العام نفسه . والواقع ان الرقم الفعلي قد يكون اكثر من ذلك ، فبالرغم من عدم توفر احصائيات رسمية بعد ، الا ان الاحصائيات الأولية التي اجرتها النقابات العمالية المهتمة في مناطق رام الله وقلقيلية وطولكرم وبيت لحم والخليل تشير الى أن أكثر من ٥٥٪ من الذين كانوا في بداية ١٩٨٤ يعملون داخل اسرائيل هم الان عاطلون عن العمل .. أي أن عدد العاطلين من العمال عن العمل يتراوح حاليا ما بين ٥٠ ـ ٦٠ الفا من الذين كانوا يعملون في اسرائيل فقط .

أما أسلوب الفصل من العمل بالنسبة للعمال العرب فهو متعدد ومتنوع .

أ ـ باعتراف جريدة « يديعوت احرانوت » وبتأكيد من وزير العمل « موشيه قصاب » .

فقد شكلت الدوائر الاسرائيلية ١٥ فرقة لمطاردة العمال العرب العاملين بدون تصاريح عمل والذين يقدر عددهم بـ ٣٢ الفا وتتم هذه المطاردة اما بتوزيع الدوريات على طول طرق المواصلات تقوم بالتفتيش عن هؤلاء العمال او وضع الحواجز على مداخل المدن ومخارجها لنفس الغرض او القيام بكبسات مشتركة بين رجال الشرطة وحرس الحدود والجمارك على أماكن العمل وفرض غرامات عالية تزيد عادة عن راتب شهر بكامله .

ب ـ الغاء تصاريح العمل ورفض تجديدها ، علما بأنها تجدد كل شهر .

جـ ـ الفصل من قبل صاحب العمل نفسه ، الذي غالبا ما يتبين وضع العمال ويأخذ بمساومتهم على تخفيض اجرتهم وزيادة ساعات عملهم مقابل الابقاء عليهم .

د ـ لا يدفع لهؤلاء العمال ( بدل بطالة ) بعد فصلهم من العمل اسوة بالعامل الاسرائيلي ، بالرغم من أن المقتطعات من رواتبهم لا تقل بأي حال عن المقتطعات من العامل الاسرائيلي . وهذا العامل بدوره يشجع السلطات الاسرائيلية باستبدال العمال العرب بيهود .

هـ ـ ان التعويضات التي تدفع لهؤلاء العمال وبغياب القانون والرقابة غالبا ما تكون هزيلة جدا . فمثلا بلغ تعويض احد العمال العرب الذي قضى في عمله ٩ سنوات اجرة نصف شهر فقط .

ان مشكلة البطالة في المناطق المحتلة من اصعب واعقد ما يواجه ابناء هذه المناطق ، ذلك ان الاقتصاد المحلي وللأسباب التي اشرنا اليها سابقا لا يستطيع استيعاب هؤلاء العاطلين ، حتى الأراضي الزراعية التي كانت حتى سنوات ما قبل الاحتلال هي المصدر الرئيسي للدخل ، اصبحت عاجزة عن تأمين ذلك الان بسبب المساحات الواسعة جدا ( اكثر من ٥٠ ٪ من مساحة الضفة والقطاع ) المصادرة او المغلقة من قبل سلطات الاحتلال بهدف الاستيطان وغيرها . يضاف اليها أن الاحتلال قد وضع يده على مصادر المياه في هذه المناطق ، كما أنه وضع العراقيل والقيود الكثيرة على الزراعة واشكالها وعلى تصدير المنتجات الزراعية .

وان حجم هذه الأزمة يزداد اذا اضفنا اليها عدد العاطلين عن العمل نتيجة الأوضاع الاقتصادية في المناطق المحتلة نفسها ، وخصوصا في قطاع الانتاج الصناعي والزراعي والذين يتراوح عددهم ما بين ٥ - ١٠ الاف عامل ، يضاف اليهم ١٣ الف خريج عاطل عن العمل و١٥ الف عامل عادوا من الدول العربية المجاورة بعد كساد دول الخليج وهذا يعني أن عدد العاطلين عن العمل في المناطق المحتلة يتراوح في بداية عام ١٩٨٥ ما بين ٨٠ - ١٠٠ الف وهو ما يشكل ٣٤ - ٤٣٪ من مجموع الايدي العاملة في تلك المناطق .

**رابعا : مقتطعات العمال** : ليست هذه هي المرة الأولى التي يثار فيها هذا الموضوع على كافة المستويات حيث جرت خلال سنوات الاحتلال عملية سرقة ونهب لمستحقات عمال المناطق المحتلة ، حيث كان يقتطع شهريا من العاملين داخل اسرائيل ما يقارب ٢٥٪ من اجرتهم كضرائب تأمين اجتماعي ودفاع وقرض الزامي وتعويض حرب ، كانت تحول لوزارة الحرب الاسرائيلية .

وهذه المقتطعات هي حق لهؤلاء العمال يجب ان تحول اليهم .. واليوم وبعد احالة معظم هؤلاء العمال على البطالة دون تعويض يذكر او تأمين ، فان مستحقاتهم هذه التي دفعوها من عرق جبينهم هي حقهم الاساسي الذي يجب ان يعود اليهم ، خصوصا وأن قيمة هذه المقتطعات تقارب حسب اقرب التقديرات بمليار دولار بعد ١٨ سنة من الاحتلال .

**خامسا : التمييز العنصري** : لم يطرأ جديد على هذا الجانب خلال سنوات الاحتلال فصاحب العمل الاسرائيلي يستخدم اساليب التمييز العنصري ضد العمال العرب وبكل وضوح فالعربي أ - اول من يفصل من العمل دون انذار مسبق او تعويض يذكر ودون تمتع بأي حق من التأمين الاجتماعي . ب - اجرته لا تزيد كما اشرنا سابقا عن ٣٢ - ٤٠٪ من اجرة العامل الاسرائيلي ومع ذلك فهو باستمرار عرضة للابتزاز والتهديد بالطرد ما لم يوافق على تخفيض الأجرة وزيادة ساعات العمل . جـ . تربط معاشات العامل الاسرائيلي بغلاء المعيشة ، بينما العامل العربي في نفس المؤسسة لا يتمتع بنفس الحق . د . معرضون للاعتقال والضرب والتحقيق من قبل الشرطة وحرس الحدود او « الحرس الشعبي أو من يرغب ، وهم في موضع شبهة دائمة عند حدوث اي طارىء . وغالبا ما تصادر هوياتهم ويعتدي عليهم وان دافعوا عن انفسهم يطول اعتقالهم ، والضرب الفوري باعقاب البنادق والأيدي امر طبيعي ، والويل لهم لو فكروا بتقديم شكوى ، فالعقاب سيتضاعف . هـ . غالبا ما يتعرض العمال بدون تصاريح الى مصائد ومكائد احتيال من قبل رجال الشرطة واصحاب العمل . فعدم حصول هؤلاء العمال على اية اوراق او مستندات قانونية يحرمهم من الكثير من الحقوق الأولية ويوقعهم فريسة الفساد والاحتيال .





فكثيرا ما يأتي رجال عمل اسرائيليين الى « اسواق العمل » ويتفقوا مع مجموعة من العمال للعمل في احدى المزارع ، وقبل انتهاء يوم العمل بقليل تحضر الشرطة مع صاحب المزرعة الحقيقي ويوجهون لهم تهمة السرقة . وعندها لا يحرم العامل العربي من اجرة ذلك اليوم التي هو بأمس الحاجة اليها وانما يتعرضون للاعتقال ومصادرة الهوية والضرب والاهانة . و - نسبة الاصابات في العمل بينهم عالية الا ان التعويض على اصابات العمل محدود وقليل .

**سادسا . الممارسات الاحتلالية التعسفية** :يتعرض العمل النقابي في المناطق المحتلة وعبر سنوات الاحتلال الثمانية عشرة لكافة اشكال الاعاقة والتهديد بهدف الحد من تأثيره واضعاف دوره في الدفاع عن حقوق العمال المعيشية والحياتية والسياسية ايضا . وقد رصدنا في عام ١٩٨٤ بعض الممارسات التالية والتي هي استمرار لممارسات احتلالية سابقة :

١ - **الاعتقال** : تم في العام الماضي ولأسباب مختلفة جوهرها التصدي للاحتلال ، اعتقال النقابيين التالية اسماؤهم :

١ - يونس تيم - امين سر نقابة عمال نجارة الخليل .
٢ - ماجد اللبدي - عضو ادارة نقابة عمال مطابع القدس .
٣ - فؤاد القاضي - صوريف .
٤ - يوسف الطميزي - حلحول .
٥ - أحمد محيسن - مؤسسات بيت لحم .
٦ - عيسى حرب - مؤسسات بيت لحم .
٧ - مؤمن الميناوي -

٢ - **الاقامة الجبرية** : تستخدم سلطات سلطات الاحتلال سلاحالاقامة الجبرية للحد من حركة النقابيين ومنع اتصالهم بزملائهم وبالنقابات الأخرى وقد فرضت الاقامة الجبرية او جددت عام ١٩٨٤ على النقابيين التالية اسماؤهم :

١ - جورج حزبون - أمين سر نقابة مؤسسات بيت لحم .
٢ - علي أبو هلال - أمين سر نقابة مؤسسات أبو ديس .
٣ - ماجد اللبدي - عضو ادارة نقابة عمال مطابع القدس .
٤ - يونس تيم - امين سر نقابة عمال تجارة الخليل
٥ - حسن البرغوثي - أمين سر نقابة عمال الفنادق/ القدس سابقا .
٦ - محمود زيادة - امين سر مؤسسات الخليل .

٣ - **مداهمة واغلاق نقابات** : ١ - بتاريخ ٧/٤/١٩٨٤ داهمت قوات الاحتلال نقابة عمال المؤسسات العامة/ بيت لحم واعتقلت ٦ نقابيين وحذرت امين السر من اجراء اي نشاط داخل النقابة .

٢ - بتاريخ ٢٢/٥/١٩٨٤ - داهمت قوات الاحتلال نقابة المؤسسات العامة / القدس وصادرت كل وما وجدته واعتقلت عددا من الحضور .

٣ - بتاريخ ٢٤ / ٧/ ١٩٨٤ مداهمة نقابة عمال النجارة / الظاهرية .

٤ - في اواخر آب ١٩٨٤ والمطالبة باغلاق نقابة عمال بناء/ أذنا ونقابة عمال بناء الظاهرية .

٥ - بتاريخ ٢٨/١/١٩٨٥ - التهديد بترحيل ٣ الاف عامل عربي من قلقيلية موجودين هناك منذ عام ١٩٦٧ بحجة الاعتداء على سيارات مستوطنين في المنطقة .

**د . وليد مصطفى**

# هجـــرة القـــوى العامـــلة مـــن المنـــاطق المحتـــلة

نعني بـالمنـاطق المحتلة جميـع الاراضي الفلسطينية التي احتلها اليهود في اعقاب حرب حزيران ١٩٦٧ (الضفة الغربية وقطاع غزة). امـا بـالنسبـة لمـصطلح القـوى العـاملة Labour Force فهي مجموعة الاشخـاص العاملين اقتصاديا، والاشخاص البـاحثين عن العمل من جملة السكان الذين هم في سن العمل ١٤ـ٦٤ عاما.

شهدت المناطق المحتلة منذ وقوعها تحت الاحتلال الصهيوني حركة نزوح واسعة، شملت قطاعات مختلفة من ابناء المناطق المحتلة، كان من اخطرها حركة نزوح القوى العاملة خاصة خلال السبعينات من هـذا القرن، وذلك لانهـا تشكل نسبة كبيرة من جملة المهاجرين.

بـالرغم من اهمية القـوى العاملة في بنـاء المنـاطق المحتلة والتـصـدي للمـخـططات الصهيونيـة الرامية الى تفـريـغ الارض من اصحابها الشرعيين، وبـالرغم من تفاقم هـذه الظاهرة واتساع اخطارها، واعتـراف الجهات الرسمية والشعبية بـالمخاطر التي تتـركها رغم هذا كله فلم نشاهد اية دراسة موضوعية عنها ولا يتعدى ما ينشر في هـذا المجال الاخبار القصيرة في الصحف في صدد حديثها عن الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المناطق المحتلة. فقد ذكرت صحيفة الفجر الصادرة في القدس بتاريخ ٤/٥/١٩٧٧م نقلا عن مصادر الحكم العسكري الصهيوني في الضفة الغربية «ان حوالي ١٥٠٠٠ مواطن تتراوح اعمارهم ما بين ١٨ـ٣٠ عاما تركوا الضفة في العام الماضي وقـد مرت عليهم سنة دون ان يعودوا»، كمـا نشرت صحيفة هـآرتس حديثا لشلومو امـير مستشار وزير العمل الصهيوني لشؤون المناطق المحتلة ـ انذاك ـ ذكر فيـه ان حوالي ١٩٠٠٠ مواطن عربي قد نزحوا من المناطق المحتلة عام ١٩٧٥ وسنحاول في هذا المقال القاء الضوء على هذه القضية وعلى النحو التالي:

## ١ ـ الوضع الديمغرافي:

تنتمي المنـاطق العربيـة المحتلة الى فئة الدول الشابة سكانيا حيث ترتفع فيها فئة صغار السن وهم الاشخاص الذين تقل اعمارهم عن ١٤ عاما، فهذه الفئة تشكل نحو ٤٥٪ من جملة السكان، واذا اضفنا اليهم فئة كبار السن فان النسبة ترتفع الى ٤٨,٥٪، وهذا يعني ان نسبة القـوى البشـريـة هي ٥١,٥٪ من مجمـوع السكان.





ويرجع ارتفـاع نسبة صغـار السن في هذا المجتمع السكاني الى معدلات الخصوبة المرتفعة رغم انها اخذت تميل الى الانخفاض. في المقابل فقد شهدت الوفيات استقرارا في مستواها او زيادة بسبب سوء الاوضاع الصحية في المناطق المحتلة، كما ان هجرة الفئات السكانية الشابة قد اعطى فئة صغار السن زيادة في وزنها.

من هنـا نرى ان الوضـع السكـاني في المنـاطق المحتلة يشكـل عقبـة امـام تحسن الاوضـاع الاقتصاديـة والاجتماعيـة فيها، فمعدل النمو السكاني السنوي فيها يبلغ نحو ٣٪ وهـذا اعلى من معدل النمو العـالمي والبالغ نحو ١,٨٪ سنويا، بل واعـلى من معدل النمـو السكاني في الدول النامية ـ والتي تعتبر المناطق المحتلة منها ـ والذي يبلغ نحو ٢,٤٪ سنويا ومن دراسة التركيب العمري للسكان يتضح لنا ان معدل المساهمة في القوى العـاملة منخفض لا يتعدى نحو ١٩٪ من اجمالي السكان و٣٥,٨٪ من جملة السكان في سن العمل ١٤ـ٦٤ عاما.

## ٢ ـ حجم القوى العاملة المهاجرة:

يلاحظ عدم وجود اية احصاءات دقيقة لاعداد المهاجرين بشكل عـام، وهجرة القـوى العاملة بشكل خاص لذلك سوف نتبع في تقدير حجم الهجرة على الفرق بين مقدار الزيادة الطبيعية ـ التي تمثل الفرق ما بين عدد المواليد الاحياء وعدد الوفيات ـ ومقدار الزيادة الفعلية التي حصلت على عدد السكان.

ويتضـح من جـدول رقم (١) ان عـدد المهاجرين كان يتذبذب من سنة لاخرى، وذلك تبعا لعوامل العرض والطلب على القوى العاملة داخل فلسطين بكاملها والدول العربية المجاورة. ففي عامي ١٩٧٣، ١٩٧٤ لم تكن هناك هجرة الى الخـارج بل شهدت هذه الفترة هجرة لصالح المناطق المحتلة عن طريق جمع الشمل حيث كان الاحتلال في حاجة ماسة للايدي العاملة العربية لسد الفراغ الناجم عن استدعاء القوى العاملة الصهيونية من المصانع للالتحاق بالجيش، ولكن بعـد انتهاء الحـرب، وتوقيـع اتفاقيـات فصل القوات عاد الشباب الصهاينة للعمل في المنشآت والمشاريع وقد ترافق ذلك بازمة اصابت قطاع البناء الصهيوني مما ادى الى فصل نحو ٩٠٠٠ من العمال العرب، لم يجـدوا لهم فرص عمل داخل المناطق المحتلة مما اضطرهم للهجرة الى الخارج.

ويتضـح من الجدول المذكور ان المنـاطق المحتلة قد فقدت نحو ١١١٤٠٠ نسمة بين عامي ١٩٧٠ـ١٩٨٠ وهـذا لا يمثل العـدد الحقيقي لحجم الهجرة لعدم وجود دقـة في تسجيل الاحصاءات الحيوية (مواليد ووفيات) ولتقدير

**جـــدول رقـــم (١)**

**المـواليـد الاحيـاء والوفيـات والزيـادة الطبيعية**

**والزيادة الفعلية وصافي الهجرة لسكان المناطق العربية المحتلة**

**(بـــالالاف)**

**١٩٧٠ ـ ١٩٨٠**

| السنة | المواليد | الوفيات | زيادة طبيعية | زيادة فعلية | هجرة |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٧٠ | ٤٥,٧ | ٢١,٦ | ٢٤,١ | ١٦,٩ | ٧,٢ |
| ١٩٧١ | ٤٩,٢ | ٢٠,٨ | ٢٨,٤ | ٢٤,٥ | ٣,٩ |
| ١٩٧٢ | ٥٠,٧ | ٢٠,٣ | ٣٠,٤ | ٢٢,٠ | ٨,٤ |
| ١٩٧٣ | ٥٢,٥ | ٢١,٤ | ٣١,١ | ٣٤,٣ | ٣,٢ + |
| ١٩٧٤ | ٥٥,٠ | ٢١,٣ | ٣٣,٧ | ٣٤,٧ | ١,٠ + |
| ١٩٧٥ | ٥٦,٣ | ٢١,٥ | ٣٤,٨ | ١٦,٢ | ١٨,٦ |
| ١٩٧٦ | ٥٨,٨ | ٢٠,٨ | ٣٨,٠ | ٢٠,٤ | ١٧,٦ |
| ١٩٧٧ | ٥٧,٩ | ١٩,١ | ٣٧,٨ | ٢٦,٠ | ١١,٨ |
| ١٩٧٨ | ٥٧,٨ | ٢٢,٣ | ٣٥,٥ | ٢١,٤ | ١٤,١ |
| ١٩٧٩ | ٥٨,٩ | ١٨,٧ | ٤٠,٢ | ٢٤,٤ | ١٥,٨ |
| ١٩٨٠ | ٥٦,٨ | ١٧,٢ | ٣٩,٦ | ٢١,٤ | ١٨,٢ |

المصدر: المجموعة الاحصائية الفلسطينية ١٩٨١، جدول ٧/٢ وجدول ٧/٣

حجم الهجرة بشكل اكثر دقة، نستخدم معدل الزيادة الطبيعية الذي يتراوح بين ٣٠-٣٢ بالالف، وبالاعتماد على عدد السكان في بداية الفترة البالغ نحو (٩٥٧) الف نسمة فان عدد سكان المناطق المحتلة النظري عام ١٩٨٠ يقدر بحوالي ١١٣١٠٠٠ نسمة وبحساب الفرق بين العدد النظري والفعلي نجد المناطق المحتلة قد فقدت ما يزيد على ١٥٠٠٠٠ نسمة اي بمعدل سنوي مقداره ١٥٠٠٠ نسمة.

**٣ - خصائص المهاجرين:**

أ - من حيث التركيب العمري والنوعي: نستطيع التعرف على التركيب العمري والنوعي للمهاجرين من خلال الاثار التي تركتها هجرتهم في التوزيع العمري والنوعي لسكان المناطق المحتلة. فمن دراسة جدول رقم (٢) نجد ان معظم المهاجرين هم من فئة الشباب وبخاصة الذكور.

ويتسم التركيب النوعي للسكان عادة بنمط معين، الا اذا تعرض المجتمع لبعض المؤثرات التي من شأنها احداث تغير او شذوذ في النمط العام، ومن هذه المؤثرات نذكر ما يلي:

١ - الحروب التي تؤثر على عدد الذكور اكثر من الاناث.

٢ - زيادة نسبة الاناث بين المواليد بصورة طبيعية.

٣ - انتشار اوبئة تؤثر على جنس دون الاخر.

٤ - الهجرة وبخاصة هجرة القوى العاملة التي يتأثر بها الذكور والسبب الاخير هو العامل الاهم والفعال في تفسير سبب انخفاض نسبة النوع بين سكان المناطق المحتلة في الفئات الشابة، فهي تصل الى نسبة تتراوح بين ٦٢,٧٪ و ٩٨,٨٪ في فئات العمر الممتدة بين ٢٥-٦٤ عاما.

اما من حيث التركيب العمري للسكان فيظهر عدم اتساقه، حيث ترتفع نسبة صغار السن (دون ١٤) والتي تصل الى نصف السكان تقريبا، وسببه يعود الى الخصوبة المرتفعة والى النقص الحاصل في الفئات السكانية الاخرى، وبخاصة الفئات السكانية الشابة والناجم عن الهجرة ومن الجدير بالذكر ان الهجرة تبدأ بوضوح ابتداء من الفئة العمرية ٢٥-٢٩ عاما حيث تنخفض نسبة النوع من ١٠٧,٧٪ الى ٩٥,٩٪ ويستمر الانخفاض في نسبة النوع حتى الفئة العمرية ٦٠-٦٤ عاما وهي نهاية سن العمل فالهجرة تبدأ في سن ٢٥ عاما بعد ان يكون الشباب قد انهى دراسته الجامعية او الجامعية المتوسطة، وبحث عن العمل في المناطق المحتلة وفي فلسطين المحتلة قبل عام ١٩٦٧، فلم يجده فاضطر للهجرة.

ب - الثقافة والمهن: عندما سمحت سلطات الاحتلال الصهيونية للعمال العرب بالعمل داخل فلسطين المحتلة قبل ١٩٦٧ كانت الحاجة ماسة الى فئات معينة من العمال غير المهرة (العمال الزراعيين وعمال الصناعة والخدمات). اما فئة الاكاديميين فكانت فرص العمل المتوفرة لها محدودة، ولعدم وجود فرص عمل لها داخل المناطق المحتلة فقد كانت اكثر عرضة من غيرها للهجرة وخير دليل على ذلك انخفاض عدد الاكاديميين من ٤٦٤٩ عام ١٩٧٢ الى ٢٧٩٩ فقط عام ١٩٧٨.

ومعنى ذلك ان الهجرة قد استوعبت جميع الخريجين الجدد وجزءا من الفئات الشابة المثقفة التي فقدت اعمالها داخل المناطق المحتلة، بسبب الضغوط التي مورست ضد المؤسسات الاقتصادية الوطنية، وفي المقابل فان توفر فرص عمل جيدة وبشروط مشجعة في الاردن والبلدان العربية الخليجية شكل عامل جذب، حيث ان معظم المهاجرين هم من حملة





الشهادة الجامعية، والجامعية المتوسطة، الذين عملوا في المشاريع التجارية الحرة والتدريس. كما دلت تقارير وزارة العمل الاردنية ان نسبة كبيرة من المهاجرين هم من عمال البناء ومشتقاتها مثل التمديدات الصحية والكهربائية، الطراشة والدهان، القصارة والبلاط، والمساحة والهندسة.

لقد ساعد على هجرة القوى العاملة من المناطق المحتلة الى الخارج عوامل عدة نذكر منها:

١ - توافد مندوبو الشركات على المناطق المحتلة، وقدموا للعمال الاغراءات المتمثلة في الامور المدفوعة وشروط العمل الحسنة بالاضافة الى الاعلانات التي نشرت في الصحف.

٢ - حركة السكان عبر الجسور المفتوحة بين المناطق المحتلة والاردن اذ لم يكن هناك اية قيود على هذه الحركة ولما فرضت فقد جاءت متأخره.

**٤ - اسباب الهجرة ودوافعها:**

لهجرة القوى العاملة من المناطق المحتلة الى الخارج عدة دوافع منها ما يتمثل في عوامل الطرد، وهي الضغوط الصهيونية التي تمارس ضد الانسان الفلسطيني ومؤسساته الاقتصادية ومصادرة موارد رزقه وفصل العمال العرب من المؤسسات الموجودة في فلسطين المحتلة قبل عام ١٩٦٧، وعوامل الجذب المتمثلة في فرص العمل المتوفرة في المناطق التي تهاجر اليها القوى العاملة الفلسطينية، والواقع ان العامل الاول هو المؤثر الفعال، وهنا نذكر اهم الدوافع:

أ - التفاوت في الاجور التي تدفع للعمال الفلسطينيين في المناطق المحتلة وما يدفع لهم في الاردن والدول المستقبلة للمهاجرين. فقد ذكر مفتش العمل في محافظة نابلس «ان اجور العمال في الضفة الغربية تتراوح بين ٤٠-٦٠ دينارا اردنيا في المتوسط، يستثنى من هذه الفئة عمال مهنة البناء ومشتقاتها حيث تعتبر من اعمال المقاولة، اما في الاردن فالاجر الشهري يتراوح بين ٦٠-١٥٠ دينارا حسب نوع المهنة وحاجتها الى التعليم والتدريب ولو اخذنا رواتب المدرسين في المدارس الحكومية فان ذلك يساعدنا في تكوين صورة واضحة حيث يصل راتب المدرس الذي يحمل دبلوما (سنتان بعد الثانوية العامة) في الضفة الغربية الى نحو ٥٦ دينارا بينما تحصل مثيله في الاردن على ٧٧ دينارا اما في الدول العربية المستوردة للقوى العاملة فان المدرس يحصل على ٢٠٠-٢٥٠ دينارا».

وقد ذكر «بنك اسرائيل» في تقريره لعام ١٩٧٤ عن دور العمال العرب في الاقتصاد الصهيوني، ان عدد العمال الذين تخلوا عن العمل في المشاريع الصهيونية عام ١٩٧٤ كان كبيرا وقد اتجه معظمهم للعمل في داخل المناطق المحتلة والدول المجاورة.

ب - هجرة رؤوس الاموال والتخفيض المستمر لسعر العملة:

ادى سقوط المناطق المحتلة تحت الاحتلال الصهيوني عام ١٩٦٧ الى تجميد الموجودات القديمة لدى البنوك، والتي تقدر بربع مليون دينارا، كما قام المواطنون بتحويل معظم موجوداتهم النقدية الى البنوك الرئيسية في عمان خوفا من عمليات السلب والمصادرة ولضمان الحصول على ربح مضمون.

لقد استمرت عمليات تحويل الاموال الى الخارج فقد ذكرت صحيفة القدس الصادرة في مدينة القدس[1] نقلا عن اوساط اقتصادية في الضفة الغربية انه تم في الفترة الواقعة بين عام ١٩٧٤ وعام ١٩٧٧ تحويل مبلغ ١٥ مليون

دينارا وان هذه الاموال حولت بواسطة ٥٦٣ تاجرا وقد تم استثمارها في الاردن ودول الخليج العربي ومصر في الشركات التجارية الكبيرة والصغيرة وعزت سبب ذلك الى المضايقات والرسوم الباهظة التي تفرضها سلطات الاحتلال على المنشآت الاقتصادية الفلسطينية في المناطق المحتلة.

كما شهدت «العملة الاسرائيلية» ولا تزال سلسلة من التخفيضات ابتداءا من اواخر عام ١٩٧١ حيث بلغ اول تخفيض نحو ٢٠٪ من قيمة العملة ثم تبعها عدة تخفيضات حتى اصبح الدينار الاردني يعادل ١١٣ ليرة بعد ان كان يعادل ١٠ ليرات وبهذا تكون المناطق المحتلة قد فقدت عنصرا اساسيا من عناصر الانتاج الاقتصادي، وبسبب تخفيض العملة وما يسببه من تآكل الاموال والارباح فقد اغلقت العديد من المؤسسات وقلت فرص العمل امام العمال وهذا مما يدفع للهجرة للحصول على مصدر للرزق.

حـ ـ فصل العمال العرب العاملين في فلسطين المحتلة قبل عام ١٩٦٧:

يعمل عمال المناطق المحتلة في المؤسسات الصهيونية في ظروف عمل سيئة فهم محرومون من الحماية النقابية اذ لا يسمح لهم بتكوين نقابات عمالية قادرة على الدفاع عن حقوقهم كما لا يسمح لنقابات المناطق المحتلة تبني قضاياهم، وان عمل هؤلاء العمال مرتبط بالفائدة التي تجنيها المؤسسات الصهيونية لذلك في حالات الركود الاقتصادي والازمات فان العمال العرب يكونون الضحية الاولى وهذا ما حدث بالفعل عام ١٩٧٥، حيث ادى الركود الاقتصادي الذي اصاب قطاع البناء في الكيان الصهيوني الى تسريح نحو ٩٠٠٠ عاملا وفي عام ١٩٧٦ تم تسريح نحو ١١٥٠٠ عاملا منهم ١٠٠٠٠ من العمال العرب[٣].

والسؤال هو اين يذهب هؤلاء العمال؟ ستكون الاجابة فقط هي الهجرة، وبخاصة وان المناطق المحتلة نفسها غير قادرة على استيعاب هؤلاء العمال وذلك بسبب مصادرة الاراضي الصالحة للزراعة وموارد المياه وضرب الاقتصاد المحلي في المناطق المحتلة ومضايقة المؤسسات الانتاجية والعامة هناك.

د ـ السياسة الضريبية في المناطق المحتلة:

لقد اتبعت سلطات الاحتلال الصهيوني سياسة ضريبية صارمة ومخططة تهدف في مجملها الى رفع كلفة الانتاج المحلي في المناطق عن طريق فرض انواع عديدة من الضرائب منها ضرائب الدفاع، ضريبة الترفية، ضريبة السيارات المباعة، ورسوم الاستيراد والتصدير وهذه تصل نحو ٤٠٪ من قيمة السلعة المستوردة. فكانت النتيجة اغلاق العديد من المؤسسات الاقتصادية والتي كانت تستوعب العمال.

هـ ـ نقص المساكن في المناطق المحتلة:

يمكن ان يفسر هذا العامل جزءا من حجم الهجرة حيث يلاحظ ان عرض المساكن في الضفة الغربية يختلف عن الطلب بشكل كبير هذه الحاجة الى السكن وارتفاع تكاليف البناء تدفع القوى العاملة الى الهجرة اما للسكن في الخارج او العمل والحصول على نقود يمكن بها امتلاك بيت في المناطق المحتلة. والارقام كما يلي[٤]:

| السنة | العرض | الطلب | النقص |
|---|---|---|---|
| ١٩٦٧ | ٦٤٣ | ١٠٤٠ | ٣٩٧ |
| ١٩٧١ | ١٠٣٠ | ٢٦٠٠ | ١٧٥٠ |
| ١٩٧٦ | ٣٥٧٠ | ٤٠٥٧ | ٤٨٧ |





**(٥) اثار الهجرة ونتائجها:**

تركت هجرة القوى العاملة من المناطق المحتلة اثارا متعددة ديمغرافية اقتصادية واجتماعية.

١ ـ الاثار الديمغرافية:

أ ـ ادت الهجرة الى حدوث انخفاض في خصوبة السكان نتيجة لهجرة الشباب ممن هم في سن الزواج حيث تدل الارقام الاحصائية ان معدل المواليد قد انخفض من ٤٥,٦ بالالف عام ١٩٧٠ الى ٣٩,٨ بالالف عام ١٩٧٨.

ب ـ انخفاض نسبة الذكور بخاصة بين فئات الشباب من ٢٤ـ٦٤ عاما، فهي تنخفض كثيرا حتى تبلغ في الفئة العمرية ٣٥ـ٣٩ عاما الى ٦٢٪، اي انه مقابل كل مئة امرأة يوجد ٦٢ رجلا فقط.

حـ ـ ارتفاع نسبة الاعالة، فقد ادت الهجرة الى انخفاض نسبة القوى العاملة من جملة السكان وانخفاض معدل المساهمة من القوة البشرية معنى ذلك زيادة العبء الاقتصادي الذي يتحمله الانسان العامل فهو بالاضافة الى نفسه يعيل اربعة اشخاص وهذا ينعكس على الاوضاع الصحية والتعليمية في المناطق المحتلة.

٢ ـ الاثار الاقتصادية:

تركت الهجرة اثارها على القطاعات الاقتصادية جميعها، فبالرغم من ان الارض المحتلة اصبحت من البلدان المهمة المصدرة للقوى العاملة والكفاءات العلمية لاقطار العالم العربي، الا انها تعاني من نقص حاد في الكفاءات ويمكن تلخيص الاثار فيما يلي:

**أ ـ قطاع الزراعة**: تعتبر المناطق المحتلة من المناطق الزراعية سواء من حيث نسبة السكان الذين يعتمدون عليها كمصدر رزق او من حيث حجم القوى العاملة في هذا القطاع ولهذا فان هجرة القوى العاملة منها ذات اهمية خاصة لانها تتم من بلد زراعي هو في امس الحاجة الى الشباب المؤهل للقيام باستثمار الارض ومواردها وبالتالي فان الهجرة تعني خضوع الانتاج الزراعي للعقلية المحافظة مما يعيق استخدام الوسائل والاساليب الحديثة في الزراعة مثل الري والاسمدة والاستصلاح وتطوير الثروة الحيوانية والهجرة هي احدى الاسباب التي ادت الى انخفاض حجم القوى العاملة في القطاع الزراعي من ٥٩٠٠٠ شخصا عام ١٩٧٠ الى نحو ٣٨٠٠٠ شخصا ١٩٨٠. وانخفض نصيب الزراعة من القوى العاملة من ٣٩٪ الى ٢٧٪ بين عامي ١٩٧٠ـ١٩٨٠ كما يلاحظ انخفاض نسبة مساهمة الزراعة في الانتاج المحلي من ٣٦,٣٪ الى ٢٧,٨٪[٥].

**ب ـ قطاع الصناعة:**

تأثر اكثر من غيره من القطاعات الاخرى بسبب الهجرة فهو يحتاج الى نوعية معينة من القوى العاملة، وذلك بسبب وجود طلب على هذه النوعية سواء في فلسطين المحتلة قبل ١٩٦٧ او في البلدان العربية المجاورة، فرغم ارتفاع نسبة الخريجين من الجامعات والمعاهد الا ان الصناعة في المناطق المحتلة تعاني من نقص في الخبرة الفنية الضرورية لتطوير الانتاج وقد انعكس ذلك على الصناعة على شكل:

١ ـ جمود في عدد العاملين في قطاع الصناعة، حيث بقيت نسبة عدد العاملين في الصناعة محدودة نحو ١٥٪.

٢ ـ انخفاض نسبة الصناعة من الانتاج المحلي.

٣ ـ الجمود الذي يسيطر على قطاع الصناعة المتمثل في بقاء معظم المنشآت حرفية بسيطة، يعتمد العمل بها على صاحب العمل وافراد عائلته.

٤ - ادت هجرة الكثير من العمال الصناعيين الى عدم ثبات العمال واستمراريتهم وزيادة الاعتماد على الاطفال والنساء.

**جـ - الخدمات الصحية والاوضاع التعليمية:**

مارست سلطات الاحتلال سياسة صحية وتعليمية في المناطق المحتلة هدفها اجبار سكانها الشرعيين على ترك ديارهم والهجرة الى الخارج ونذكر من هذه الممارسات ما يلي:

١ - فرض ساعات عمل اطول للاطباء مقابل راتب لا يتجاوز ٥٠٪ مما يدفع للطبيب الصهيوني.

٢ - تدني المرتبات المدفوعة اذا ما قورنت بالرواتب التي تدفع للاطباء في البلاد المجاورة ورغم ذلك فرواتبهم تتعرض للحسميات والضرائب وتتآكل بسبب تزايد معدل التضخم المرتفع.

٣ - الافتقار الى فرص التدريب والتخصص والبحث العلمي والاشتراك في المؤتمرات الطبية.

٤ - عدم توفر الادوات والاجهزة الضرورية.

لقد تركت هجرة القوى العاملة في الخدمات الطبية عدة آثار نذكر منها:

١ - انخفاض نصيب الفرد من الاسَّرة، وذلك بسبب انخفاض عدد الاسَّرة وزيادة عدد السكان من ١٥ سرير/ ١٠٠٠ الى ١,٣/ ١٠٠٠ فقد انخفض عدد الاسَّرة من ١٠٢٣ سريرا عام ١٩٦٧ الى ٩٤٣ سريرا عام ١٩٧٥، في المقابل شهد عدد الادخالات زيادة كبيرة من ٢٣٩٥٣ حالة الى ٣٦٢٦٠[6] حالة لنفس الفترة.

٢ - انخفاض نسبة اشغال الاسَّرة رغم زيادة عدد الادخالات وذلك لعدم توفر الممرضات والمهن الطبية المساعدة.

٣ - تفشي الامراض بشكل وبائي بين ابناء المناطق المحتلة نذكر من هذه الامراض ما يلي:

١ - سوء التغذية
٢ - شلل الاطفال
٣ - التدرن الرئوي
٤ - تضخم الغدة الدرقية
٥ - التشويهات الخلقية.

٤ - ارتفاع معدل وفيات الاطفال الرضع لكل ١٠٠٠ من المواليد الاحياء فقد دلت دراسة الدكتور سمير كاتبه على ارتفاع هذا المعدل من ٧٠,٩ بالالف الى ٨٣,٧ بالالف بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٥[7].

اما بالنسبة للخدمات التعليمية فقد عمد الصهاينة الى سياسة تجهيل العرب في المناطق المحتلة، وذلك لخدمة اهدافها التوسعية وتلبية احتياجاتها من القوى العاملة وبخاصة اقتلاع الاحداث من على مقاعد الدراسة.

وكانت النتيجة وجود نقص خطير في عدد مدرسي المواضيع العلمية واللغة الانجليزية حيث كانت اعداد المتقدمين الى مكاتب التربية والتعليم للتوظيف من حملة الشهادات في تخصصات الرياضات واللغة الانجليزية والكيمياء والفيزياء والاحياء ضئيلة للغاية لا تكفي لسد احتياجات المدارس فضلا عن الزيادة الكبيرة في عدد الطلاب. هذا ما اكدته صحيفة القدس حين ذكرت ان عدد طلاب الضفة الغربية قد ازداد من ١٦٢٠٠٠ طالبا عام ١٩٧٤ الى ١٦٨٥٠٠ طالبا عام ١٩٧٥[8] اي بزيادة مقدارها ٦٥٠٠ طالبا بينما بلغت الزيادة في عدد المدرسين نحو ٤٠ مدرسا فقط اي ان نصيب المدرس نحو ١٦٣ طالبا.

والنتيجة هي ارتفاع نصيب المدرس من عدد الطلاب مما سبب المزيد من الازعاج والارهاق





وهذا يؤدي الى انخفاض المستوى التعليمي، فعلى سبيل المثال نذكر[9]:

| | |
|---|---|
| الفرع الادبي ٦٩/ ١٩٧٠ | ٧٢,٩٪ |
| ٧١/٧٠ | ٧١,٩٪ |
| ٧٢/٧١ | ٦٤,٩٪ |
| الفرع العلمي ٦٩/ ٧٠ | ٧٧٪ |
| ٧١/٧٠ | ٧٥,٧٪ |
| ٧٢/٧١ | ٧٠,٣٪ |

ومن الجدير بالذكر ان هجرة القوى العاملة هي احدى العوامل التي ادت الى النتائج المذكورة، ولكن هذه الآثار هي نتيجة عوامل متعددة ومتنوعة.

**٦ - الاجراءات التي اتبعت للحد من الهجرة:**

ازدادت خطورة هجرة القوى العاملة من المناطق المحتلة وشملت باثارها السلبية جميع مناحي الحياة، مما جعل من الضروري اتخاذ اجراءات للحد من النزف الحاد، واول اجراء بهذا الشأن جاء عن طريق اللجنة العليا لشؤون الارض المحتلة وذلك في قرارها رقم ٧٦ الصادر بتاريخ ٢٢/ ٥/ ١٩٧٣ وقد حددت بموجبه زيارات العمال من الضفتين بشهر واحد لكل سنة الا ان هذا الاجراء لم يكن كافيا لانه يقتصر على العمال فقط ولا يتعرض للفنيين كالاطباء والمهندسين.

وبازدياد خطورة الهجرة وعدم فاعلية الاجراءات المتبعة فقد قامت وزارة شؤون الارض المحتلة - المكتب التنفيذي سابقا - بدراسة موضوع الهجرة وعرض نتائج الدراسة على اللجنة العليا لشؤون الارض المحتلة التي اتخذت في جلستها بتاريخ ٤/ ٤/ ١٩٧٧ القرارات التالية[11]:

أ - تقوم دائرة الجوازات العامة بالتأكد من مهنة طالبي جوازات السفر من مواطني الضفة الغربية قبل تظهيرها في الحقل المخصص للمهنة.

ب - تقوم وزارة العمل بتحديد المهن غير المسموح لاصحابها بمغادرة المملكة الا بتصريح رسمي.

جـ - لا يسمح لتجار الضفة الغربية او اصحاب المصانع فيها بفتح فروع لهم في الاردن الا بموافقة وزارة شؤون الارض المحتلة، وبعد دراسة كل حالة على حدة

د - تقوم الجهات المختصة بتصديق الشهادات التي تصدرها المؤسسات والمعاهد المرخصة في الضفة الغربية، ولوزارة التربية والتعليم ان تقوم بترخيص المعاهد التي انشئت بعد عام ١٩٦٧، كما طلبت وزارة شؤون الارض المحتلة من الدوائر والوزارات عدم التصديق على الشهادات الصادرة من اية دائرة اومؤسسة اوهيئة اجتماعية في الارض المحتلة.

**التوصيات:**

أ - صرف الرواتب المجمدة للموظفين القدامى، وهي الرواتب التي لم تدفع لهم خلال الاعوام ١٩٧١-١٩٧٣.

ب - تطبيق نفس الكادر المطبق في الاردن على موظفي الوكالة في المناطق المحتلة.

جـ - دعم تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية لاستيعابه العامل.

د - تمويل مشاريع الاسكان.

**ص . غ**

**الهوامش**

١ - صحيفة القدس الصادرة بتاريخ ٣٠/ ٤/ ١٩٧٨
٢ - اتحاد الجمعيات الخيرية - المؤتمر الاجتماعي الفلسطيني الثاني - القدس ١٩٧٩
٣ - صحيفة يديعوت احرونوت الصادرة بتاريخ ١٥/ ٩/ ١٩٧٧

٤ ـ عادل سماره ـ اقتصاديات الجوع في الضفة وقطاع غزة القدس

٥ ـ Administreed Territorries st.. 1979

٦ ـ سمير كاتبه ـ اوضاع الخدمات الطبية في الضفة الغربية ـ القدس ١٩٧٧

٧ ـ نفس المصدر السابق

٨ ـ جريدة الفجر الصادرة في القدس تاريخ ١٩٧٩/٧/٢٩

٩ ـ وزارة شؤون الارض المحتلة ـ حلقات رسمية

١٠ـ وزارة شؤون الارض المحتلة ـ حلقات رسمية

١١ـ نفس المصدر السابق.

## جدول رقم ( ٢ )
## توزيع السكان العرب في المناطق المحتلة حسب الجنس وفئات العمر بتاريخ ( بالالاف ) ١٩٨٠/١٢/٣١

| فئات العمر | المجموع | الذكور | الاناث | نسبة النوع ٪ |
|---|---|---|---|---|
| ٠ـ٤ | ٢١١,٦ | ١١٠,٠ | ١٠١,٦ | ١٠٨,٢ |
| ٥ـ٩ | ١٧١,١ | ٩٠,١ | ٨١,٠ | ١١١,٢ |
| ١٠ـ١٤ | ١٣٦,٣ | ٧١,٧ | ٦٤,٦ | ١١٠,٩ |
| ١٥ـ١٩ | ١٤٨,٥ | ٧٧,٩ | ٧٠,٦ | ١١٠,٣ |
| ٢٠ـ٢٤ | ١١٥,١ | ٥٩,٧ | ٥٥,٤ | ١٠٧,٧ |
| ٢٥ـ٢٩ | ٧١,٥ | ٣٥,٠ | ٣٦,٥ | ٩٥,٩ |
| ٣٠ـ٣٤ | ٥١,١ | ٢١,٨ | ٢٩,٣ | ٧٤,٤ |
| ٣٥ـ٣٩ | ٤٤,١ | ١٧,٠ | ٢٧,١ | ٦٢,٧ |
| ٤٠ـ٤٤ | ٤١,٧ | ١٦,٢ | ٢٥,٥ | ٦٣,٥ |
| ٤٥ـ٤٩ | ٤٠,١ | ١٦,٣ | ٢٣,٨ | ٦٨,٤ |
| ٥٠ـ٥٤ | ٣٥,٢ | ١٥,٥ | ١٩,٧ | ٧٨,٦ |
| ٥٥ـ٥٩ | ٢٥,٩ | ١٢,٣ | ١٣,٥ | ١٩,١ |
| ٦٠ـ٦٤ | ١٧,٥ | ٨,٧ | ٨,٨ | ٩٨,٨ |
| ٦٥ـ٦٩ | ١٢,٣ | ٦,٣ | ٦,٠ | ١٠٥,٠ |
| ٧٠ـ٧٤ | ١٣,١ | ٦,١ | ٧,٠ | ٨٧,١ |
| ٧٥ + | ١٠,٨ | ٦,٠ | ٤,٨ | ١٢٥,٠ |
| | النسب المئوية | | | نسبة النوع |
| المجموع | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ٩٩,٢ |
| ٠ـ١٤ | ٤٥,٣ | ٤٧,٦ | ٤٣,٠ | ١٠٩,٩ |
| ١٥ـ٦٤ | ٥١,٥ | ٤٩,٢ | ٤٥,٩ | ٩٥,٥ |
| ٦٥ + | ٣,٢ | ٣,٢ | ٣,١ | ١٠٣,٣ |

المصدر: مركز الدراسات الريفية، جامعة النجاح الوطنية النشرة الاحصائية، السنوية المحتلة ١٩٨١ رقم ٢



# آثار السياسات الاسرائيلية على أوضاع العمال العرب في الأراضي المحتلة

عاني الأهالي العرب في المناطق العربية المحتلة خلال العام ١٩٨٤ ممارسات اسرائيلية بارزة، وقد تميزت هذه الممارسات بحدتها وعنفها في آن واحد وشملت معظم النواحي الحياتية هناك وخصوصا الاقتصادية والأمنية منها، فمع ان النصف الأول من عام ١٩٨٤ كان استمرار لحكومة الليكود ذات الممارسات المعروفة، الا ان النصف الثاني اتصف بوجود حكومة ائتلافية اسهمت في تدهور الاوضاع الاقتصادية والأمنية نحو الأسوأ حيث ارتفع كل من معدل البطالة، ومؤشر الغلاء وازدادت الضرائب وتراجعت معظم الفعاليات الاقتصادية، كما استمرت سياسات مصادرة الاراضي، والاعتداء على المواطنين العرب وممتلكاتهم ومؤسساتهم التعليمية والانتاجية.

ويعرض هذا التقرير بشيء من التفصيل لهذه الاجراءات والممارسات التي انتهجتها السلطات الاسرائيلية في هذه المناطق خلال عام ١٩٨٤ وعلى النحو التالي :

أولاً :

أ ـ الاستعمار الاستيطاني :

شهد عام ١٩٨٤ استمرارا للممارسات الاسرائيلية غير القانونية في الاراضي العربية المحتلة تمثلت في الاستعمار الاستيطاني الاسرائيلي في هذه المناطق بمصادرة الاراضي العربية الجديدة واقامة المستعمرات عليها محاولة بذلك تغيير الصبغة العربية لهذه المناطق وتمثلت مظاهر الاستعمار الاستيطاني بما يلي : ـ

١ ـ مصادرة الاراضي : بلغ اجمالي المساحات التي صادرتها السلطات الاسرائيلية في الضفة الغربية فقط خلال عام ١٩٨٤ (١٢٦٠٥٣) دونما تشكل ما نسبته ٢,٣٪ من مساحة الضفة الغربية، وعليه تصبح اجمالي المساحات المصادرة في الضفة الغربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وحتى نهاية عام ١٩٨٤ ٢,٤١٣,٨٠٤ دونما أي ما نسبته ٤٣,٩٪ من مساحة الضفة

* هذا التقرير من اعداد دائرة الابحاث في وزارة العمل الاردنية وهو التقرير الذي جرى تسليمه للجنة تقصي الحقائق عن اوضاع العمال العرب في الارض المحتلة التي زارت الاردن في كانون الثاني ١٩٨٥ ويغطي التقرير عام ١٩٨٤ .

الغربية، وهذه النسبة لا تشمل المساحات المصادرة ضمن الحدود البلدية للمدن والقرى العربية هناك. ويشير الملحق رقم (١) الى المساحات المصادرة خلال عام ١٩٨٤.

٢ ـ المستعمرات الجديدة : بلغ عدد المستعمرات الجديدة التي بدأت السلطات الاسرائيلية باقامتها خلال عام ١٩٨٤ في الاراضي العربية المحتلة (٣٢) مستعمرة وعليه يصبح اجمالي المستعمرات الاسرائيلية المقامة في المناطق العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وحتى نهاية عام ١٩٨٤ (٢٣٢) مستعمرة، ويشير الملحق رقم (٢) الى المستعمرات المقامة في المناطق العربية المحتلة خلال عام ١٩٨٤.

٣ ـ تكثيف الاستعمار الاستيطاني :

من ابرز المظاهر المتعلقة بتكثيف الاستعمار الاستيطاني في المناطق العربية المحتلة خلال عام ١٩٨٤ ما يلي :

١ ـ ارتفاع حجم المساحات المصادرة من الاراضي العربية المحتلة، وارتفاع عدد المستعمرات الاستيطانية المقامة.

٢ ـ زيادة حجم المخصصات المالية لدعم عملية تمويل واقامة هذه المستعمرات.

٣ ـ التوجه للاستعمار الاستيطاني داخل المدن والقرى العربية كما حصل في كل من مدينتي الخليل ونابلس.

٤ ـ الاستمرار في عمليات شق وتوسيع وتعبيد الطرق القديمة والجديدة لاغراض اقامة المستعمرات الجديدة وربط المستعمرات المقامة.

٥ ـ التوسع في عمليات الاعتداء على الممتلكات العربية والمتمثلة في الاراضي والمزروعات وتزوير الاراضي وقتل الماشية.

٦ ـ زيادة عدد الوحدات السكنية في المستعمرات القديمة والجديدة.

## ثانياً ـ الممارسات تجاه القوى العاملة العربية :

قدر مجموع القوى العاملة العربية العاملة في اسرائيل بحوالي ٩٠ الف عامل وعاملة في عام ١٩٨٤ منهم حوالي (٥٥٨٠٠) يعملون عن طريق مكاتب الاستخدام الاسرائيلية، بينما يعمل حوالي (٣٤٢٠٠) اي ما نسبته ٣٨٪ عن طريق السماسرة.

وقد جاء توزيع العاملين العرب الذين عملوا بواسطة مكاتب العمل الاسرائيلية حسب القطاعات الاقتصادية على النحو التالي : ـ

| القطاع | الحجم | الاهمية النسبية |
|---|---|---|
| الزراعة | ٥١٩٠ | ٩,٣ |
| البناء والتشييد | ١٦٥٥٠ | ٢٩,٧ |
| الصناعة | ٢٢٧٠٠ | ٤٠,٧ |
| الخدمات | ١١٣٦٠ | ٢٠,٣٠ |
| **المجموع** | ٥٥٨٠٠ | ١٠٠ |

**المصدر** : اسرائيل ، وزارة العمل والرفاه الاجتماعي ، مصلحة الاستخدام ١٩٨٤ .

ومن الجدول المبين اعلاه نلاحظ ان غالبية العمال العرب تعمل في المهن الهامشية والتي تشمل قطاع البناء والتشييد وجزء من قطاع الصناعة وذلك ليسهل الاستغناء عنهم في اي وقت واحلال محلهم قوى عاملة اسرائيلية.

لقد عمدت السلطات الاسرائيلية الى اتخاذ كثير من السياسات والاجراءات التعسفية تجاه العمال والمؤسسات العربية وهذا واضح من خلال استعراضنا لاحداث عام ١٩٨٤ تجاه العمال اصحاب العمل والنقابيين والنقابات والمؤسسات الانتاجية العربية ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي :





### ١ ـ الممارسات تجاه النقابيين والنقابات :

تابعت السلطات الاسرائيلية سياستها القمعية تجاه النقابيين والنقابات واصحاب العمل، فقد عمدت السلطات الاسرائيلية الى مداهمة مقر النقابات العمالية العربية المختلفة واعتقال كثير من اعضاء النقابات وفرض الغرامات المالية والاقامات الجبرية، واطلاق النار على اعضاء النقابات والزام كثير من العمال العرب عن طريق النقابات بضرورة الانتساب الى برنامج التأمين الصحي الاسرائيلي وتوجت هذه السلطات اعمالها في نهاية عام ١٩٨٤ بتوقيع اتفاقية الصفقة الاقتصادية مع نقابات العمال الاسرائيلية (الهستدروت) واصحاب العمل والتي ستتمكن من خلالها من امكانية الاستغناء عن كثير من العمال الاجانب والعرب والتحكم بأجور العمال واسعار السلع والخدمات.

### (٢) الممارسات تجاه اصحاب العمل والمؤسسات الانتاجية :

استمرت السلطات الاسرائيلية في متابعة سياستها وتشديد الاجراءات والممارسات تجاه التجار واصحاب المؤسسات الانتاجية العربية، فقد عمدت هذه السلطات على مطاردة التجار واصحاب العمل العرب وفرض الضرائب والغرامات المالية الباهظة والتي فاقت في معظم الأحيان قيمة البضائع المستوردة/بالاضافة الى فرض ما يعرف بالضريبة الاضافية والقيام بمصادرة واتلاف الدفاتر والسجلات المالية الخاصة بالتجار العرب، كما واستمرت في مداهمة المحلات التجارية واغلاقها دون سابق انذار بحجة عدم دفع الضرائب.

وقد امتدت هذه السياسة القمعية الى قطاع الزراعة فقد عمدت السلطات الاسرائيلية الى زيادة حجم الضرائب على المزارعين العرب وذلك بهدف رفع اسعار السلع العربية وبالتالي عدم منافستها للسلع الاسرائيلية، كما وقامت بالتحكم بمصادر المياه التي تغذي المناطق العربية حيث عمدت الى رفع اسعارها بنسبة ٤٢٪ في نهاية عام ١٩٨٤ كما وعمدت الى التحكم بمصادر الكهرباء حيث منعت وصول قطع الصيانة وتشغيل المولدات الكهربائية المستوردة والخاصة بالشركات العربية، كما وقامت بمصادرة الأموال التابعة لهذه الشركات* وذلك بهدف الاستيلاء على الشركات العربية وبالتالي الاستيلاء على المؤسسات الانتاجية العربية. واذا ما اضفنا الى كل ما سبق الانخفاض المستمر للعملة الاسرائيلية حيث انخفضت في الربع الاول من عام ١٩٨٤ بنسبة ٣٩٪ ثم بنسبة ٥٠٪ في الربع الثاني و٥٠٪ في الربع الثالث ثم ٥٠٪ في الربع الأخير من عام ١٩٨٤ الأمر الذي ادى الى ارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية.واذا ما اضفنا الى ذلك الارتفاع المستمر في الضرائب المفروضة على السلع العربية لامكننا ان نتصور مدى ارتفاع اسعار السلع وبالتالي عدم قدرتها على منافسة مثيلتها من السلع الاسرائيلية.

### (٣) الممارسات تجاه العمال العرب :

أما الممارسات تجاه العمال العرب فقد تعددت وتنوعت وبرزت بشكل واضح في زيادة نسبة البطالة في اوساط العمال العرب وانخفاض اجورهم الحقيقية وسوء المعاملة التي يتلقاها العامل العربي وفقدان الكثير من حقوقه مقارنة بالعامل الاسرائيلي.فعلى الرغم مما يقتطع من

* قامت شركة الكهرباء القطرية الاسرائيلية بالحجز على اموال شركة محافظة القدس العربية والبالغة ٤٠٠,٠٠٠ دينارا اردني وذلك ثمنا للتيار الكهربائي الذي ابتاعته هذه الشركة من الشركة الاسرائيلية

راتب العامل العربي للضمان الاجتماعي والتأمين الصحي، الا انه لا يستفيد من مثل هذه الخدمات بالاضافة الى اتجاه نية الوزارة العمل والرفاه الاجتماعي الاسرائيلية الى الاستغناء عن خدمات حوالي ٣٢,٠٠٠ عامل عربي في الضفة الغربية وقطاع غزة اي ما نسبته ٣٢٪ من قوة العمل العربية وذلك لتحل محلهم عمالاً يهوداً.

**ثالثا : الممارسات والسياسات تجاه التعليم :**

واصلت السلطات الاسرائيلية اعتداءاتها على المؤسسات التعليم العاملين فيها، ومن ابرز الممارسات والسياسات التي اتبعتها السلطات الاسرائيلية تجاه قطاع التعليم في المناطق العربية المحتلة لعام ١٩٨٤ ما يلي : -

١ - استمرت السلطات الاسرائيلية في تجميد الأموال العائدة الى الجامعة الاسلامية في غزة، كما انها منعت وصول المساعدات اليها من الدول العربية مما ادى الى عدم تقاضي الهيئة التدريسية والعاملين في الجامعة رواتبهم منذ شهر كانون الثاني عام ١٩٨٣.

٢ - أمرت السلطات الاسرائيلية في نهاية شهر آذار لعام ١٩٨٤ اغلاق جامعة بيرزيت في بيت لحم حتى اشعار آخر.

٣ - قامت السلطات المحتلة باعتقال ١٧ طالبا في الصفوف التوجيهية في مدينة نابلس في شهر شباط ١٩٨٤، كما سجنت طالبا لمدة ٢٠ يوما ودفع غرامة مالية مقدارها ١٠ آلاف شيكل.كما اعتقلت السلطات الحاكمة احدى المعلمات في نفس الشهر وداهمت السلطات منزل مدير المدرسة الهاشمية الثانوية في رام الله وصادرت بعض الكتب المتوفرة لديه.

٤ - صعدت سلطات الاحتلال عملياتها القمعية تجاه الطلبة والمدرسين في نهاية شهر آذار لمناسبة ذكرى يوم الارض، وكان نتيجة هذه العمليات ما يلي : -

أ - اعتقال ٧٠٠ مواطن، بينهم ١٦ فتاة من طالبات المدارس.

ب - الاعتداء على طلبة جامعة بيرزيت اثناء قيامهم بمسيرة، واغلقت الجامعة اعتبارا من ٣/٤/١٩٨٤ لمدة شهر بما فيها حرم الجامعة الجديد، حيث ان الحرم القديم قد اغلق في شهر شباط الماضي لمدة ٣ اشهر واستؤنفت الدراسة في ٧ أيار.

جـ - مداهمة معرض ثقافي نظمه طلبة الخليل وتخريبه بعد مصادرة كميات كبيرة من المطبوعات المعروضة بحجة انها مواد تحريضية كما قامت السلطات الاسرائيلية بحملة اعتقال جماعية ضد اعضاء مجلس الطلبة في الجامعة.

د - اعتقال ١٥ طالبا من جامعة النجاح في نابلس بتهمة تنظيم مظاهرة اثر اعتقال ٤ من زملائهم الطلاب في قرية حزما في قضاء القدس.

كما اصدرت السلطات المحتلة في غزة احكاماً على ٣٥ شابا من طلاب الجامعة الاسلامية بتهمة مقاومة الاحتلال، واصدرت بحقهم احكاما مختلفة بالسجن لمدة تتراوح بين ٦ شهور و ٣ سنوات ودفع غرامات مالية بين ٣٥ الف و٥٠ الف شيكل.

٥ - مارست سلطات الاحتلال ضغوطا على مدراء التربية والتعليم في الضفة الغربية من أجل ما تنفيذ ما يسمى بـ(تطبيع) العلاقات بين طلبة المدارس في الضفة الغربية وطلبة مدارس المستعمرات المقامة في الضفة.

٦ - اصدرت سلطات الاحتلال امراً باغلاق جامعة النجاح لمدة اربعة اشهر اعتبارا من ٣٠/٧/١٩٨٤ ومنعت اي شخص من الدخول الى حرم الجامعة مما ادى الى : -

أ - حرمان ٨٠٠ طالب وطالبة من التخرج في الموعد المحدد.





ب - حرمان ١٠٠٠ طالب وطالبة من خريجي التوجيهي من الالتحاق بالجامعة.

جـ - حرمان ٢٥٠٠ طالب وطالبة من متابعة تحصيلهم العلمي.

والقت هذه الاجراءات عبئاً ماديا على ادارة الجامعة التي اضطرت الى دفع رواتب اعضاء الهيئة التدريسية والموظفين فيها اثناء الفترة المذكورة بالاضافة الى الغاء عدد من الندوات والمؤتمرات العلمية.

٧ - قامت سلطات الاحتلال في النصف الثاني من عام ١٩٨٤ باعتقال ٣٥ مدرساً من القدس، والذين يعملون في قطاع التدريس في مدارس النقب.

٨ - نقلت السلطات الاسرائيلية المدرسة الثانوية في سعير الى بلدة الشيوخ علماً بأنه لا يوجد مدرسة ثانوية في بلدة الشيوخ أساساً وقد بلغ عدد الطلبة المنقولين حوالي (٢٣٠) طالبا يعانون من ظروف سيئة في فصل الشتاء لعدم توفر مواصلات لهم.

٩ - فرضت السلطات الاسرائيلية الاقامة الجبرية للمرة الخامسة على التوالي: علي السيد سامي الكيلاني المحاضر في جامعة النجاح ولمدة ستة اشهر اخرى. وطلب منه اثبات وجوده اسبوعيا لدى شرطة جنين. كما جددت الاقامة الجبرية على السيد جمال جرادات عضو مجلس طلبة جامعة الخليل.

١٠ - فصلت السلطات الاسرائيلية استاذين من اساتذة جامعة الخليل هما تيسير وهابية استاذ مادة التاريخ وفاروق قدومي مدرس اللغة الانجليزية في الجامعة. واغلقت السلطات العسكرية باغلاق الجامعة لفترة غير محدودة بسبب قيام العاملين بالجامعة بتأسيس نقابة لهم، هذا بالاضافة الى فرض الغرامات على الاساتذة في المؤسسات التعليمية والسجن والاعتقال لعدد آخر منهم واقتطاع جزء من رواتب المعلمين في بيت جالا وفي مختلف المناطق العربية المحتلة.

١١ - اغلقت السلطات المحتلة معهد الطيرة للبنات في رام الله والتابع لوكالة الغوث لمدة اسبوع خلال شهر تشرين ثاني لعام ١٩٨٤، كما اغلقت الطرق المؤدية لجامعة بيت لحم مع بداية شهر تشرين ثاني لعام ١٩٨٤ بسبب ردود الفعل الغاضبة لطلاب الجامعة نتيجة العدوان الغادر على الباص العربي في القدس والقت القنابل المسيلة للدموع على مبنى الجامعة.

## معلومات اضافية تابعة للتقرير الاجمالي عن عام ١٩٨٤

**أولاً : في مجال تعيين الموظفين :**

١ - ان جهاز التفتيش العمالي غير كافي لتغطية جميع المؤسسات.

٢ - تعترض السلطات الاسرائيلية على تعيين المؤهلات الجامعية . بل تعمد هذه السلطات بتعيين موظفين غير مؤهلين مما يؤثر على عملية كفاءة واداء الكادر الوظيفي هناك .

**ثانيا : في مجال الممارسات تجاه النقابات العمالية : -**

١ - عدم السماح والموافقة على تسجيل اية نقابة عمالية جديدة في المناطق العربية المحتلة او انشاء فروع لهذه النقابة وغيرها من النقابات.

٢ - منع الحركة العمالية من الاحتفال باليوم الاول من ايار (عيد العمال).

٣ - عدم الاعتراف بالاتحاد العام لنقابات العمال.

٤ ـ عدم تدريب وتأهيل القادة والكوادر النقابية العربية وعدم الموافقة والسماح بالمشاركة بدورات تدريبية تعقد خارج المناطق العربية المحتلة.

٥ ـ عدم السماح والموافقة بانشاء جمعيات تعاونية للنقابات العمالية.

**ثالثا : في مجال عمل الموظفين :**

١ ـ تقوم السلطات الاسرائيلية بالاستغناء تدريجيا عن الموظفين العاملين في مؤسسات القطاع العام بالضفة الغربية ولا تقوم باحلال البديل لهم مما يؤدي الى تقليص الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات واهم المؤسسات التي تتعرض لذلك العمل والتنمية الاجتماعية والصحة والتعليم.

٢ ـ تمنع السلطات الاسرائيلية مفتشي العمل في الضفة الغربية من القيام بالتفتيش على المؤسسات الاسرائيلية داخل الضفة الغربية، كما تمنعهم ايضا من التفتيش على نفس المؤسسات والمؤسسات العربية ايضا في منطقة القدس باعتبارها خاضعة لجهاز التفتيش الاسرائيلي الناجم عن ضم القدس لهم.

٣ ـ تقوم السلطات الاسرائيلية بخصم بدل خدمات على الموظفين العاملين في الضفة الغربية دون ان تقدم لهم بدل هذه الاقتطاعات والخدمات.





**ملحق رقم (١) :**

**المساحات التي صادرتها السلطات الاسرائيلية في المناطق العربية المحتلة خلال عام ١٩٨٤**

| المحافظة | المساحة المصادرة (دونم) |
|---|---|
| ١ ـ القدس | ٣٩٢٨١ |
| بتير / رام الله | ١٢٠٠ |
| عبوين / رام الله | ١٣٠٠ |
| بيت لحم | ٨٠ |
| جبع / القدس | ١٠,٠٠٠ |
| شرفات / القدس | ١١ |
| القدس | ٣١٠ |
| بيتللو / رام الله | ٢٠٠٠ |
| العرقوب | ٥٠٠٠ |
| عناتا | ٣٠٠٠ |
| المزرعة القبلية والجانبية | ٣٦٠٠ |
| بير زيت | ١٠٠٠ |
| البقيعة شرق دير دبوان / رام الله | ٥٠٠٠ |
| دير قديس | ١٥٠٠ |
| رنتيس / رام الله | ١٣٨٠ |
| بيت فجار / بيت لحم | ٧٠٠ |
| العبيدية / بيت لحم | ٦٠٠٠ |
| **٢ ـ الخليل** | ١٤٥٠٠ |
| دورا | ٣٠٠٠ |
| تل الرميضه | ١٠٠٠ |
| بيت سكاريا | ٧٠٠ |
| الشيوح | ٢٠٠٠ |
| شيوخ العروب | ١٥٠٠ |
| **٣ ـ نابلس** | ١٢٧٢ |
| نابلس | ١٢٠٠ |
| دير استيا | ٧٢ |
| **٤ ـ الأغوار** | ٧١,٠٠٠ |
| غور الاردن | ٧٠,٠٠٠ |
| غور الجفتلك | ١٠٠٠ |
| **المجموع العام** | ١٢٦٠٥٣ |

**ملحق رقم (٢)**

**المستعمرات التي اقامتها السلطات الاسرائيلية في المناطق العربية المحتلة خلال عام ١٩٨٤**

| اسم المستعمرة | الموقع | ملاحظات |
|---|---|---|
| ١ ـ قطيف ح | غـزة | - |
| ٢ ـ قطيف ط | غـزة | - |
| ٣ ـ غيرونيت (عورنيم) | طريق بيت لحم القدس | المساحة ٨٠٠ دونم |
| ٤ ـ نفي طاليم | غـزة | تضم اكثر من ١٠٠ وحدة سكنية |
| ٥ ـ تل حنايهم | قرب مدينة نابلس | - |
| ٦ ـ معاليه لبئونه | طريق نابلس ـ رام الله | - |
| ٧ ـ يليلي | قرب مدينة الخليل | - |
| ٨ ـ مجد اليم | غور الاردن | - |
| ٩ ـ نيو يعربت | بالقرب من مدينة طولكرم | - |
| ١٠ـ الحميـراه | رام الله | - |
| ١١ـ ايتـاف | غور الاردن/ على اراضي العوجا | - |
| ١٢ـ ناحال عليشـة | غور الاردن/ على اراضي اريحا | - |
| ١٣ـ عاليـا | غور الاردن/ على اراضي اريحا | - |
| ١٤ـ ميريـا يعربـت | نابلس/ المنطقة الغورية | - |
| ١٥ـ ملتسنـن | على جبل المكبر/ قرب صور باهر | - |
| ١٦ـ ميتوت اروميم | قرب بيت لحم | تقطنها (١٢٠) اسرة |
| ١٧ـ اسفـار | بين مستعمرتي معاليه عمواس وتكواع | تقطنها (١٢٠) اسرة |
| ١٨ـ | جنوب شرق بيت لحم | |
| ١٩ـ ليئون ادوميم | نواه استعمارية في ابو ديس | مقامه على ارض مساحتها ٢٠٠٠ دونم |
| ٢٠ـ جعفات لبيونا | قرب مستعمرة شايلو | تابعة لغوش ايمونيم |
| ٢١ـ نحالية ايل | قرب مستعمرة شايلو | تابعة لافودات يسرائيل |
| ٢٢ـ بنـوال | قرب مستعمرة شايلو | مقامة على ارض مساحتها ١٠٠٠ دونم / تقطنها الآن ١٨ اسرة في بيوت مؤقتة من اصل ٢٥٠ اسرة مقررة لها . |
| ٢٣ـ سلعيم | منطقة نابلس | تحت التخطيط |





| اسم المستعمرة | الموقع | ملاحظات |
|---|---|---|
| ٢٤ـ بني عنز | منطقة نابلس | تحت التخطيط |
| ٢٥ـ نـاوة | منطقة نابلس | |
| ٢٦ـ كرمي كرفيت تسور | على جبل كفار عصيون | مقامة على ارض مساحتها ٨٠ دونم وتقطنها ٢٢ اسرة كانت نقطة عسكرية حولت لمستعمرة استيطانية |
| ٢٧ـ نيسانيت | قرب رفح | |
| ٢٨ـ نتسريت | قرب الحدود المصرية/ غزة | |
| ٢٩ـ رفيح يـام | قرب الحدود المصرية/ غزة | |
| ٣٠ـ روشم | غور الاردن/ الاغوار الشمالية | |
| ٣١ـ امتيـاي | منطقة غزة | |
| ٣٢ـ كفار ديانيم | منطقة قطاع غزة | |

كتب

# تاريخ الطبقة العاملة الفلسطينية

يروي هذا الكتاب قصة ظهور الطبقة العاملة العربية الفلسطينية ونضال هذه الطبقة من اجل حقوقها. ويغطي الكتاب الفترة ما بين عام ١٩١٨ ـ ١٩٤٨ أي الفترة التي كانت تخضع فيها فلسطين للاستعمار البريطاني، وهي نفس الفترة التي شهدت تدفق المهاجرين اليهود الى فلسطين.

ويتناول الكاتب هذا الموضوع مستخدماً المنهاج الماركسي في البحث، وبالتالي فان الطبقة العاملة المقصودة هنا هي طبقة العمال الصناعيين او البروليتاريا فقط، وهو بذلك يستثني العمال الزراعيين والحرفيين مثلاً. ومع ذلك فان الكتاب يحوي الكثير عن هذه الفئات الاخيرة. وكان المفروض ـ لو ان فلسطين كانت تمر في اوقات عادية ـ ان تناضل البروليتاريا الفلسطينية ضد البرجوازية الفلسطينية. وعلى الرغم من ان شيئاً من ذلك قد حدث فعلا الا ان النضال الرئيسي كان موجهاً ضد الانجليز والحركة الصهيونية.

وقد توخى الكاتب من تأليف هذا الكتاب ان يؤرخ للطبقة العاملة الفلسطينية: كيف تكونت ومن اي الاصول تحدرت وما هي العوامل التي ساهمت في نموها وما هي العوامل التي أعاقت هذا النمو والصراعات التي حدثت داخل هذه الطبقة، اما الغاية من هذا التاريخ فهي التعريف بالتأريخ الاجتماعي الفلسطيني لان من شأن ذلك ان «يسهل مهمة العاملين في حقول التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والتربوي للشعب الفلسطيني فضلاً عن ان هذا التأريخ سلاح لا يثلم في ايدي المناضلين الفلسطينيين في معركتهم السياسية والدعاوية ضد الحركة الصهيونية».

وينقسم هذا الكتاب الذي يقع في ٣٠٠ صفحة تقريباً من القطع المتوسطة الى خمسة اقسام هي: نشوء الطبقة العاملة العربية الفلسطينية، اوضاع الطبقة العاملة، النقابات العمالية، الكفاح المطلبي، ثم الطبقة العاملة والعمل السياسي.





ويتتبع الكتاب نشوء الطبقة العاملة منذ اواخر عهد الدولة العثمانية حين ظهرت اولى المشاريع الصناعية. وتدريجياً بدأت العلاقات الرأسمالية في النمو مع اقامة هذه المشاريع ومع التوسع في الزراعة الرأسمالية (بيارات البرتقال). ومن الصناعات التي اقيمت خلال هذه الفترة صناعة الزجاج في الخليل وصناعة الصابون او التوسع بها في نابلس وصناعة النسيج في المجدل وغزة والقدس وصناعة البسط والسجاد في القدس ويافا. وكان في فلسطين ١٢٤٠ منشأة صناعية عام ١٩١٣ اي غداة الحرب العالمية الاولى. وبلغ عدد العمال الصناعيين ١٦٠٩ عمال. وكان من الممكن ان تتقدم الصناعة اكثر من ذلك لو ان الدولة العثمانية لم تسمح باغراق اسواقها بالسلع المصنوعة في اوربا.

وقد تسارع نمو الطبقة العاملة في عهد الاستعمار البريطاني حيث عملت حكومة الانتداب على تحويل اعداد متزايدة من الفلاحين والبدو والحرفيين الى عمال بعد تدمير القاعدة الاقتصادية التقليدية للمجتمع الفلسطيني. وقد تم لها ذلك من خلال انتقال مساحات كبيرة من الاراضي الى المهاجرين اليهود ومن خلال اغراق الاسواق بالسلع المستوردة مما ادى الى تراجع صناعات الصابون والنسيج والصدف والى القضاء على كثير من الحرف. واضطر كثير من الفلاحين الى هجر ارضهم بسبب انخفاض اسعار المنتجات الزراعية. وكانت نتيجة ذلك وغيره من السياسات البريطانية ان اندفعت اعداد كبيرة من الباحثين عن عمل الى المدن مثل حيفا ويافا واللد حيث وجد بعض هؤلاء عملاً في مصفاة البترول في حيفا اوفي السكة الحديدية في اللد أو في مشاريع الطرق التي كانت تقوم بها حكومة الانتداب.. الخ.

كما اتجه كثير من العرب للعمل في المستوطنات اليهودية او في المشاريع الصناعية لليهود هذا عدا عن العمل في الصناعات العربية التي ازدادت عدداً ـ وان ظلت أضعف بكثير مما لدى اليهود.

ولا حاجة بنا الى القول بان هذا العامل العربي القادم من الريف الفلسطيني لم يكن يملك اي وعي طبقي مما يناسب اقامة نقابات واحزاب عمالية. وقد ذكر الكتاب الذي بين ايدينا مراراً ان الأصل الريفي للعمال العرب قد حال دون انخراطهم انخراطاً تاماً في الحركة العمالية ـ وهو ما أخر بالتالي نمو هذه الحركة.

اضافة لذلك فان بريطانيا واليهود اتبعوا سياسة ماكرة تقضي بعدم تشغيل كل العمال العرب او تشغيلهم على فترات متقطعة. وكان العامل العربي يفقد عمله لكي يحل محله المهاجر اليهودي. وبطبيعة الحال فقد كان هناك تمييز بين العامل العربي ونظيره اليهودي من حيث الأجر والمعاملة. فقد كان العامل اليهودي يتقاضى ضعف او ثلاثة اضعاف ما يتقاضاه العامل العربي. وكان يوم العمل طويلاً بالنسبة للعامل العربي لأنه كان يعمل عادة من شروق الشمس وحتى الغروب ولم يكن يتمتع بالتأمينات الاجتماعية التي يتمتع بها العامل اليهودي. لذلك كله فقد كان العامل العربي مهدداً على الدوام، وكانت البطالة ظاهرة ملازمة

للطبقة العاملة العربية ووصلت في اواخر الثلاثينات الى اكثر من عشرين الف عاطل عن العمل.

وكان الأجر الشهري للعامل العربي اقل من ثلاثة جنيهات فلسطينية في المتوسط، بينما كانت الاسرة بحاجة الى (٨) جنيهات على الأقل. لذلك فقد عملت الزوجات خادمات في المنازل مقابل جنيه او جنيهين، كما اضطر الاولاد للعمل لمساعدة والديهم.

ويحدثنا الكتاب عن الصراع بين اصحاب المزارع والمصانع من اليهود وبين الحركة الصهيونية حول تشغيل العمال العربي. فقد رفض كثير من اليهود التخلي عن العمال العرب طمعاً في الربح لأن العامل العربي كان يقبل بأقل الأجور. ورداً على ذلك رفعت الحركة الصهيونية شعار «العمل العبري» وشكلت حاميات يهودية مهمتها طرد العمال العرب. وكانت هذه الحاميات تابعة للهستدروت، وتمكنت من طرد نحو عشرة الاف عربي من المشاريع اليهودية. وكان الزعماء الصهيونيون يقولون ان الاموال اليهودية لا يؤتى بها الى فلسطين من أجل تشغيل العرب. وقد حققت هذه السياسة نجاحاً ملموساً: فقد كانت نسبة العمال اليهود في المشاريع والمزارع اليهودية ٤٠٪ عام ١٩٢٥، ولكن هذه النسبة ارتفعت الى ٦٠٪ عام ١٩٣٥.

وقد وجدت سياسة «العمل العبري» معارضة من العمال اليهود الشيوعيين من اعضاء الحزب الشيوعي الفلسطيني الذي كان يضم عرباً ويهوداً. وقد تم تقديم بعض هؤلاء المعارضين الى محكمة هستدروتية مثل الادعاء فيها ديفيد بن غوريون رئيس الوزراء الاسرائيلي فيما بعد.

وقد رد العرب على هذه السياسة بالمثل حيث عمدت «جمعية العمال العرب» في يافا الى تشكيل حاميات عربية. وقد قامت هذه بأول أعمالها في شباط عام ١٩٣٦ حين منعت مقاولاً يهودياً من بناء ثلاث مدارس عربية في يافا.

وقد اتبعت حكومة الانتداب سياسة تمييزية مماثلة ضد العرب، فقد حرصت على تشغيل اليهود محل العرب كلما كان ذلك ممكناً، كما منحت الوظائف القيادية والفنية لليهود دون العرب. هذا فضلاً عن سياسة التمييز في الاجور. وقد رفض وزير المستعمرات البريطاني اقتراحاً من مجلس العموم بتوحيد الاجور في فلسطين لان «ذلك يثير مصاعب جمة أما وكيل الوزارة فقد كان اكثر صراحة بصدد هذا الموضوع حين أبلغ مجلس العموم بان اليهود يتقاضون اجوراً اعلى من نظرائهم العرب لانهم ـ اي اليهود ـ يتمتعون بمستوى اقتصادي اعلى من مستوى العرب!

على كل حال فقد تغير الوضع تماماً بعد نشوب الحرب العالمية الثانية. فقد اضطرت بريطانيا الى تشغيل اعداد كبيرة من العرب واليهود للعمل في معسكراتها وبذلك اختفت البطالة تماماً في فلسطين. كما ادى ازدياد طلب القوات البريطانية على السلع المصنوعة الى نمو الصناعة العربية بشكل مضطرد وان كانت الصناعة اليهودية هي المستفيد الاول من هذا الوضع. كذلك فقد تخلى الهستدروت عن سياسة «العمل العبري» وعاد يستعين بالعمال العرب.





من هنا يتضح ان الحركة الصهيونية وبريطانيا ارادتا ان يبقى العرب «قوة احتياطية» لاستخدامها عند اللزوم. ويذكرنا هذا الوضع بوضع العرب الذين يعيشون حالياً في فلسطين المحتلة وكيف تستخدمهم اسرائيل كقوة عمل رخيصة احتياطية. فما أشبه اليوم بالبارحة.

وخصص المؤلف الاقسام الثلاثة الاخيرة من الكتاب للحديث عن العمل النقابي حيث تعرض لظهور وتطور النقابات بما في ذلك النقابات العربية ـ اليهودية كما تعرض للاحزاب السياسية وتنافسها على الفوز بتأييد «العمال والفلاحين» وهناك فصل عن الطبقة العاملة والعمل السياسي. والشيء المفاجيء هنا هو ان الحزب الشيوعي الفلسطيني لم يستأثر الا بصفحات قليلة جاءت في اخر الكتاب..

وتحتوي هذه الفصول على تفصيلات كثيرة من ضمنها مئات الاسماء: اي أسماء الاشخاص او الشخصيات التي ظهرت على الساحة الفلسطينية خلال فترة الانتداب. وتتسم قراءة هذه الفصول بالتشويق.. ولكن القاريء لا بد وان يشعر بالالم وهو يرى ان القيادات الفلسطينية صرفت جزءاً كبيراً من طاقاتها على المنافسات والركض في كل اتجاه دونما هدف واضح.

وبما ان الكتاب يتناول تاريخ الطبقة العاملة من وجهة نظر ماركسية لذلك فانه يرى فريقين اثنين يلعبان على الساحة الفلسطينية: الطبقة العاملة وحزبها الطليعي اي الحزب الشيوعي من جهة والبرجوازية الفلسطينية وكبار الملاكين من جهة اخرى.. هذا عدا الحركة الصهيونية والانجليز بطبيعة الحال.

ويتلخص تاريخ العمل النقابي الفلسطيني في فترة الانتداب في تشكيل «جمعية العمال العربية» في حيفا عام ١٩٢٥. وقد تأسست هذه الجمعية على يد عدد قليل من عمال سكة الحديد في حيفا وعلى راسهم عبد الحميد حيمور. وقد انشأت الجمعية فروعاً لها في عدد من المدن الفلسطينية، كما انشأت عدداً من النقابات.

والغريب ان هذه الجمعية غير البروليتارية ظلت محوراً للنشاط النقابي مدة سبعة عشر عاماً دون ان يحاول الحزب الشيوعي الفلسطيني والمثقفون الشيوعيون عموماً ان يتحدوا قيادتها للطبقة العاملة. وقد حدثت اول محاولة من هذا النوع عام ١٩٤٢ حين بادر عدد من الشيوعيين في حيفا الى تأسيس «اتحاد جمعيات ونقابات العمال العرب» والذي جاء نتيجة «لازدياد المعارضة لاعتدال ووسطية «جمعية العمال العربية»! والحقيقة ان «الجمعية» ضمت منذ تأسيسها اعضاء ينتمون الى مهن مختلفة ومن ضمنهم الموظفون. وقد ادى ذلك بالتالي الى تسلل عناصر من خارج الطبقة العاملة الى قيادة الحركة النقابية العمالية».

وفي عام ١٩٤٥ حدث انقسام في صفوف «جمعية العمال العربية» اثر انفصال بعض فروعها التي يسيطر عليها الشيوعيون. وقد شكل هؤلاء تنظيماً منافساً اسموه «مؤتمر العمال العرب»، وقد أملوا ان يصبح تنظيمهم هذا التنظيم الرئيسي للعمال العرب في فلسطين.

وفيما بعد انضم «اتحاد جمعيات ونقابات العمال العرب» الى «المؤتمر». وبذلك تكون الحركة النقابية الفلسطينية قد انقسمت الى مركز من نقابيين: «الجمعية» و «المؤتمر». والطريف ان العمال المنضمين الى الجمعية والمؤتمر لم يزد عددهم على ١٠٪ بالمائة من مجموع العمال العرب الفلسطينيين.

وقد قامت النقابات بالعديد من الاضرابات للمطالبة بتحسين الاجور وظروف العمل.. الا انها لم تحقق سوى القليل من النتائج. ومن الوسائل التي لجأت اليها بريطانيا لمكافحة هذه الاضرابات ، الاستغناء عن العمال العرب المضربين واستبدالهم باليهود. وكان ذلك على اوضح ما يكون خلال ثورة عام ١٩٣٦.

والخلاصة التي يخرج بها القاريء لهذا الكتاب هو أن الطبقة العاملة الفلسطينية كانت تفتقر الى الوعي والتنظيم والقيادةالمحنكة. كما ان البروليتاريا ـ التي يفترض ان تحمل عبء الكفاح ـ ظلت محدودة من حيث العدد بسبب ضعف الصناعة. ولم يلعب الحزب الشيوعي الفلسطيني الا دوراً هامشياً في النضال وفي قيادة الطبقة العاملة. ويبدو ان احد اسباب ذلك يعود الى ان هذا الحزب كان يضم عرباً ويهوداً..

وان اليهود كانوا يحاولون كما يبدو خدمة المصلحة اليهودية او الصهيونية فقط. ومما يؤكد ذلك ان الاعضاء الفلسطينيين في الحزب انفصلوا عنه عام ١٩٣٦ وشكلوا تنظيمهم المستقل الذي اطلقوا عليه اسم «عصبة التحرر الوطني».. وذلك رداً على تبرم الاعضاء اليهود من وقوف الحزب قولاً وفعلا الى جانب كفاح العرب خلال ثورة عام ١٩٣٦.

وبعد، فان هذا الكتاب هو من الكتب التي لا غنى عنها لكل من اراد دراسة الاحوال السياسية والاجتماعية في فلسطين خلال حقبة الاستعمار البريطاني. كما ان القاريء العادي سيجد فيه كتاباً غنياً بالمعلومات ومشوقاً. وقد يأخذ بعض القراء على الكتاب انه استخدم المعيار الماركسي في تقييم كل شيء مما افقده موضوعيته في كثير من الحالات. ولكن الكتاب يبقى مهماً من حيث انه يوفر للقاريء فرصة للعودة الى جذور التركيبة السياسية للحركة الوطنية الفلسطينية الحالية. فقد بدأت هذه الحركة تأخذ سماتها التي نعرفها في العشرينات والثلاثينات من هذا القرن. لذلك فان قراءة مثل هذا الكتاب ضرورية لتعميق المعرفة واستخلاص العبر.

**عبد القادر أحمد**





# قرارات الدورة الثامنة والثلاثين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

**عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي دورته الثامنة والثلاثين خلال الفترة ٢٣ـ٢٥/٢/١٩٨٥ برئاسة معالي السيد سيف علي الجروان، وزير الاقتصاد والتجارة في دولة الامارات العربية المتحدة، وبحضور اصحاب المعالي السادة رؤساء وفود الدول العربية الأعضاء، وأصحاب المعالي السادة رؤساء وفود الدول العربية الاعضاء وسيادة الأمين العام لجامعة الدول العربية والسيد الدكتور الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية، وممثلي المنظمات العربية المتخصصة.**

**وقد شاركت منظمة التحرير الفلسطينية في أعمال هذه الدورة، حيث رئس الوفد الفلسطيني في هذه الاجتماعات الأخ أحمد ابو علاء مدير عام مؤسسة «صامد» المستشار الاقتصادي لرئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وضم الوفد في عضويته كل من الأخوة: د. سمير أيوب، ود. أحمد نحال.**

**وقد صدرت عن هذا الاجتماع مجموعة من القرارات الهامة نورد فيما يلي نصها الكامل :**

**البند الاول : تقرير الامين العام :**

اطلع المجلس على تقرير الامين العام باجزائه الثلاث المتعلقة بمتابعة تنفيذ قرارات الدورة السابقة ونشاطات الامانة العامة ( الادارة العامة للشؤون الاقتصادية ) فيما بين دورتي المجلس السابعة والثلاثين والثامنة والثلاثين ، ومتابعة موضوعات الامن الغذائي العربي .كما استمع المجلس الى الايضاحات التي تقدم بها السيد الامين العام المساعد للشؤون الاقتصادية في هذا الشأن ، وبعد المناقشة يقرر :

١ ـ تقديم الشكر الى الامانة العامة للجامعة وجهازها الاقتصادي لما بذلته من جهود في دعم مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك ومتابعتها لما يتخذه المجلس من قرارات وجهدها في اعداد الدراسات والبحوث ومشاركتها في المؤتمرات والندوات والاجتماعات على المستويين العربي والدولي او الاعداد لها بما

يخدم المصالح الاقتصادية القومية واهداف العمل العربي المشترك .

٢ - مناشدة الدول العربية الاعضاء التي لم تودع بعد وثائق تصديقها على **الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية** في الدول العربية ، **واتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ،** المسارعة باتخاذ الاجراءات اللازمة لايداع وثائق تصديقها لدى الامانة العامة حرصا على تعزيز ودعم مسيرة العمل العربي المشترك .

وقد احيط المجلس علما بايداع جمهورية السودان الديمقراطية لوثائق تصديقها على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري ، وان كلا من الجمهورية اللبنانية وجمهورية جيبوتي بصدد استكمال اجراءات التصديق عليها . كما احيط المجلس علما بان كلا من جمهورية جيبوتي ، والجمهورية اللبنانية جميعها بصدد استكمال اجراءات التصديق على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية . كما احيط علما بموافقة الجمهورية الاسلامية الموريتانية بايداع وثائق تصديقها على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية .

٣ - أ - يشيد المجلس بجهود الحكومة اللبنانية وبالاجراءات التي اتخذتها للحيلولة دون تسرب السلع الاسرائيلية الى الاراضي اللبنانية .

ب - يدعو الدول العربية الى فتح اسواقها امام المنتجات اللبنانية ، ذات المنشأ اللبناني المؤكد . وتسهيل دخولها .

٤ - يؤكد المجلس على الغرف التجارية العربية الاجنبية المشتركة الاستئناس برأي مجلس السفراء العرب للوصول الى تحقيق اهداف هذه الغرف على ضوء قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المرقمة ٩٧٥،٧٥٤،٧٥٣ وذلك من خلال الجانب العربي في مجلس ادارة كل غرفة مشتركة في العواصم التي توجد فيها هذه الغرف .

٥ - التأكيد مجددا على حث الدول العربية التي لم تصادق بعد على اتفاقية تبادل الاعفاء من الضرائب والرسوم على نشاطات ومعدات ومؤسسات النقل الجوي العربية ، على ايداع وثائق تصديقها لدى الامانة العامة ، لما لهذه الاتفاقية من اهمية في تسهيل النقل الجوي بين الدول العربية .

٦ - احيط المجلس علما بقرار مجلس وزراء الداخلية العرب بشأن تسهيل انتقال الاشخاص في الوطن العربي بتخفيف قيود تأشيرة السفر المفروضة على المواطنين العرب ويدعو الامانة العامة لمتابعة تنفيذ القرار وابلاغ المجلس بما يتم بشأنه .

٧ - يحث المجلس الدول الاعضاء على تشجيع الغرف التجارية العربية والمؤسسات الاقتصادية ورجال الاعمال العرب في كل منها على المشاركة بشكل فعال في اعمال المؤتمر العربي - اليوناني للتعاون الاقتصادي الذي سيعقد في اثينا خلال الفترة ١٨-١٩٨٥/٣/٢٠ . ويعرب عن امله في ان تشارك الحكومات العربية بمستوى جيد في هذا المؤتمر .

٨ - احيط المجلس علما باجتماع اللجنة الثلاثية المشكلة بموجب قراره رقم ٩١٧ ، وعلى قرار المجلس رقم ٩٦٢ حول مذكرة الحكومة العراقية بشأن قيام الحكومة السورية بغلق حدودها مع العراق بما في ذلك التحفظ السوري بهذا الشأن ، على هامش اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبحضور رئيس الوفدين العراقي والسوري ، وقررت بعد





مناقشة تطورات الموضوع تنشيط عملها وتخويل معالي الامين العام اجراء الاتصالات المطلوبة لتيسير عملها ومن ثم دعوة اللجنة للاجتماع لمواصلة مهمتها ورفع تقريرها الى المجلس في دورته القادمة .

٩ - موضوعات الأمن الغذائي :

استمع المجلس الى التوضيحات التي قدمها السيد الامين العام المساعد للشؤون الاقتصادية ، وممثل الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي بهذا الشأن وحول النشاطات التي قام بها فريق العمل المشكل بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ٩٣٠ .

**ويقرر :**

**اولا :** - تقديم الشكر الى فريق العمل والهيئات والصناديق والشركات والاطراف المشاركة الاخرى على الجهود التي بذلوها وحثهم على بذل مزيد من الجهود للتعجيل في انجاز مهام الفريق .

**ثانيا :** أ - حث الدول العربية الاعضاء التي لم تصادق بعد على اتفاقية الشركة العربية لمصائد الاسماك بالمبادرة الى المصادقة وايداع وثائق تصديقها لدى الامانة العامة .

( - احيط المجلس علما بايداع الجمهورية الاسلامية الموريتانية لوثائق تصديقها على هذه الاتفاقية ) .

ب - حث الدول العربية الاعضاء التي لم تقم بسداد مساهمتها في رأسمال هذه الشركة المسارعة على سدادها .

**ثالثا :** يؤكد المجلس على اهمية مشاركة كافة الدول العربية الاعضاء في المؤتمر العربي الاول للثروة السمكية الذي سيعقد على مستوى السادة الوزراء المختصين في شهر ايار/ مايو من هذا العام بالمملكة المغربية .

( ق ٩٨٥/ د ٣٨ ج٢/ ٢٣ــ ١٩٨٥/٢/٢٥ )

**البند الثاني : أ - الاتجاه الاوروبي لاتخاذ موقف موحد ضد المقاطعة العربية .**

**ب - المحادثات الجارية بين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني حول انشاء منطقة التجارة الحرة .**

اطلع المجلس على مذكرتي الامانة العامة ( الادارة العامة للشؤون الاقتصادية ) واستمع الى التوضيحات التفصيلية التي قدمها السيد الدكتور الامين العام المساعد للشؤون الاقتصادية ورئيس فريق العمل المشكل بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي رقم ٩٧١ ، والذي يتمحور حول :

أ - اعادة النظر في مبادىء وقواعد وقوانين المقاطعة وآلياتها بهدف تقويتها وتطويرها بما يتمشى والمتغيرات المستجدة واجراء الاتصالات اللازمة مع الدول العربية لتأكيد الالتزام الكامل والشامل باحكامها .

ب - اقتراح مجموعة من التدابير والاجراءات التي ينبغي تطبيقها من قبل الحكومات العربية فور ابرام اتفاقية منطقة التجارة الحرة والمراحل اللاحقة لتنفيذها .

كما استمع الى العوامل التي بنيت عليها مجموعة المقترحات والتوصيات المقدمة من قبل فريق العمل . وبعد المناقشة يوصي :

**اولا : المقاطعة العربية وسبل تعزيزها :**

١ - التأكيد على الدعم المستمر لاجهزة المقاطعة وتطويرها حتى تكون قادرة ، دائما ، على مواجهة المستجدات والمتغيرات على الساحة الدولية .

٢ - يكلف المكتب الرئيسي للمقاطعة باصدار نشرة دورية باللغات الحية تتضمن القرارات والبيانات والمعلومات وايضاحات بشأن المقاطعة العربية لتوزيعها بمقابل على الجهات المستفيدة منها ، وترصد الاعتمادات اللازمة لتحقيق ذلك .

٣ - يقرر المجلس تشكيل لجنة وزارية من معالي رئيس الدورة الحالية لمجلس الجامعة العربية لاجراء الاتصال بالدول العربية التي لم تصدر بعد قانون المقاطعة الموحد او لم تنشىء مكاتب اقليمية لاستمزاج ارائها بشأنها .

٤ - تكليف المكتب الرئيسي بعرض التجاوزات الواقعة على احكام المقاطعة على الصعيد الرئيسي الرسمي - اعتبارا من مطلع عام ١٩٨٦ - في كل دورة من دوراته العادية في بند مستقل واتخاذ ما يلزم بشانها . ويتم وضع برنامج زمني لتلافي هذه التجاوزات .

٥ - الاسراع باتخاذ الاجراءات بحق المخالفين لاحكام المقاطعة .

٦ - التأكيد على اهمية تبليغ القرارات الى الغرف العربية الاجنبية المشتركة عن طريق الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، وتتولى الامانة العامة للاتحاد تحديد اسلوب عمل الغرف المذكورة لتقديم المعلومات المتوفرة لديها بشان مخالفة احكام المقاطعة ومبادئها وتبليغ ذلك الى المكتب الرئيسي للمقاطعة .

٧ - التأكيد على اهمية تطوير جهاز المكتب الرئيسي للمقاطعة كما وكيفا والموافقة على تعزيز معينه الوظيفي وذلك كما يلي :

أ - التاكيد على أهمية وضع دراسة تفصيلية عن وضع الملاك الوظيفي لمكتب المقاطعة الرئيسية وضباط الاتصال من اجل وضع السبل الكفيلة بتعزيزه بخبرات ومؤهلات كفوءة تتناسب والمهام التي يضطلع بها حاليا ومستقبلا .

ب - يكلف مجلس السفراء العرب في الدول التي لا يوجد فيها ضابط اتصال بانتداب احد الملحقين التجاريين للقيام باعمال ضابط اتصال علاوة على عمله الاصلي وتبلغ الامانة العامة بهذا التكليف .

ج - تكليف البعثات الدبلوماسية العربية في الخارج ومكاتب منظمة التحرير الفلسطينية بتزويد اجهزة المقاطعة عن طريق دولهم بما يتوافر لديهم من المعلومات والعمليات المخالفة لاحكام المقاطعة .

د - الاستعانة بالمكاتب الاقليمية العربية من اجل الاستفادة من خدمات الملحقين التجاريين في الخارج لتوفير البيانات التي يتطلبها المكتب الرئيسي للمقاطعة .

٨ - الاسراع باعداد دراسة بشأن :

أ - تحديث طرق جمع البيانات وحفظها واستخدام الحاسب الآلي .

ب - استخدام نظام المعلومائية وشبكة معلومات عربية في اطار شبكة معلومات الامانة العامة لجامعة الدول العربية .

ج - استخدام احدث التقنيات المتاحة لوسائل الاتصالات والمراسلات بين المكتب الرئيسي للمقاطعة والمكاتب الاقليمية واجهزة الامانة العامة ومكاتبها في الخارج .

ويتم توفير الاعتمادات اللازمة لتنفيذ ذلك عند استكمال الدراسة .

٩ - مشاركة المكتب الرئيسي للمقاطعة في اجتماعات المجالس والندوات العربية وغير العربية الرسمية وغير الرسمية في الحالات التي





تبحث فيها مواضيع ذات صلة وثيقة باعمال المقاطعة وعند توجيه الدعوة اليه .

١٠ - تشكيل لجنة استشارية غير متفرغة في شؤون المقاطعة وتتكون من مجموعة من المفكرين والخبراء في القانون والاقتصاد والسياسة ومن ممثلي الاتحادات المهنية لتقديم المشورة بشان المقاطعة الى الامين العام لجامعة الدول العربية .

١١ - التأكيد على اهمية المشاركة الشعبية في دعم الجهود الرسمية في موضوع المقاطعة لمواجهة الجهود الاجنبية لمناهضة المقاطعة العربية .

١٢ - الحث على الاستفادة من اجهزة الاعلام القومية والقطرية من اجل نشر الوعي بالمقاطعة والتبصير بمحاذير التوجهات العالمية الجديدة لدعم اسرائيل .

١٣ - ضرورة تولي الجامعات والكليات والمعاهد العربية دراسة وتدريس قوانين ومبادىء المقاطعة وتعميق الابحاث المتصلة بجوانبها القانونية والاقتصادية والسياسية .

كما تؤكد على اهمية ايلاء اهتمام خاص بذلك من قبل المنظمات المهنية المختصة .

١٤ - عقد ندوتين دوليتين ، كمرحلة اولى ، تقام احداهما في عاصمة اوروبية محايدة والثانية في دولة عربية .

ويتركز محور الندوتين على تجارب الدول في ميدان المقاطعة الاقتصادية بحيث يتم دراسة التجربة الامريكية والدولية في ظروف الحرب والسلم في ميدان المقاطعة كنوع من الدراسة المقارنة التي تبرز التفاوت في مرامي واغراض انواع المقاطعة الدولية المختلفة حتى توضح صورة المقاطعة العربية في اطار تجارب الدول الاخرى .

١٥ - قيام الغرف التجارية العربية الاجنبية المشتركة بالاعداد لعقد الندوة الدولية في العاصمة الاوروبية .

**ثانيا : دعم الصمود**

١ - الاكتفاء بالتدابير المتخذة من قبل حكومة المملكة الاردنية الهاشمية بشأن منع تسرب المنتجات الاسرائيلية مع منتجات المناطق المحتلة واعتبار منتجات هذه المناطق بعد عبورها الجسور منتجات عربية .

٢ - التأكيد على الالتزام باستيراد منتجات الاراضي المحتلة ولا سيما الحمضيات طبقا للقواعد التي تراها الدول العربية مناسبة بهذا الشأن .

٣ - يخصص من المبالغ المقررة لدعم الصمود في الاراضي المحتلة اعانات لدعم المنتجات الزراعية في الاراضي المحتلة . ويحدد مقدار هذا الدعم وقواعد منحه من قبل اللجنة الاردنية - الفلسطينية المشتركة لدعم الصمود . ويعاد النظر فيما يخصص لهذا الغرض بما يضمن تأمين الموارد اللازمة لانجاز هذه المهمة .

٤ - تكليف الادارة العامة للشؤون الاقتصادية

أ - تقديم تقرير سنوي وكلما دعت الحاجة عن العقبات التي تحد من قدرة المنتجات الزراعية في الاراضي المحتلة على منافسة المنتجات الاجنبية المماثلة في الاسواق العربية .

ب - دراسة امكانية وجدوى انشاء جهاز تسويق يشارك فيه منتجو الضفة الغربية وقطاع غزة بهدف الالتزام المسبق بشراء المحاصيل الزراعية الرئيسية باسعار محددة مناسبة وتسويقها في الدول العربية وخارجها مع تولي النشاطات المكملة كالتخزين والتبريد والتصنيع

واستخدام سياسة التسعير لتحقيق الاهداف المتوخاة من دعم الصمود .

**ثالثا: منطقة التجارة الحرة**

**١ ـ بالنسبة للمدى الطويل**

التأكيد على ضرورة الاسراع في تعزيز احداث تكامل تنموي اقتصادي عربي يكفل حشد وتوجيه الطاقات الاقتصادية والبشرية العربية لمواجهة التحدي الذي يفرضه الاندماج الاسرائيلي الامريكي وذلك طبقا لما تقرر في مبادىء ميثاق العمل القومي الاقتصادي واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك.

**٢ ـ بالنسبة للمدى القصير:**

أ ـ ملاحقة الشركات والمؤسسات التي تسهم او تخطط للاسهام في جهود الاندماج وحظر دخول منتجاتها الى اقطار الوطن العربي، تطبيقا للاحكام النافذة وخاصة المادة الثانية من القانون الموحد والمادة ٥٨ من مبادىء المقاطعة.

ب ـ ان يبقى هذا الموضوع مفتوحاً امام المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمعالجة اية تطورات جديدة بشأنه. ويطلب من المكتب الرئيسي للمقاطعة دعوة مؤتمر ضباط الاتصال فور الاعلان عن توقيع اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين الكيان الصهيوني والولايات المتحدة الامريكية. لاقرار قواعد اجرائية محددة بما في ذلك تطبيق احكام المادة الثالثة من القانون الموحد للمقاطعة.

ج ـ يحظر استيراد السلع والخدمات التي تثبت المشاركة الاسرائيلية في انتاجها او تقديمها بأية صفة واية نسبة كانت تنفيذا لحكم المادة الثانية من القانون الموحد.

د ـ التطبيق الحازم لمبدأ الربط بين المصالح الاقتصادية ومواقف البلدان الاجنبية تنفيذا لما قرره ميثاق العمل القومي الاقتصادي واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، والتدرج في استخدام الاجراءات الاقتصادية العربية لمواجهة كافة مراحل تطبيق اتفاقيات التجارة الحرة بين اسرائيل والدول الاخرى في ضوء التطورات في مواقف هذه الدول ووضوح التفاصيل عن هذه الاتفاقيات.

هـ ـ اصدار بيان من المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي بشأن المحاذير والمخاطر التي يمكن ان تترتب على هذه السياسات والاجراءات الامريكية والاوروبية وتأكيد التصميم العربي والجماعي على الدفاع عن مصالحها القومية بمختلف السبل.

و ـ القيام بحملة اعلامية على المستوى الشعبي لتبصير المواطن العربي بمخاطر المشاريع الجديدة المشار اليها وتوجيه القوى الشعبية لدعم الجهود الرسمية في مواجهتها.

**رابعا**: احالة موضوع «اتخاذ موقف سياسي موحد تجاه الدول المشار اليها» في توصيات فريق العمل الى مجلس جامعة الدول العربية للنظر فيه.

**خامسا**: تقديم الشكر الى اعضاء فريق العمل لما بذلوه من جهد في انجاز المهمة التي كلف بها.

( ق / ٩٨٦ /د ٣٨/ جـ ٢/ ٢٣ ـ ٢/ ١٩٨٥)





**البند الثالث:**

**ـ توصيات لجنة الخبراء الحكوميين المختصين بدراسة المعوقات التي تواجه عبور وتبادل المنتجات الزراعية بين الدول العربية.**

**ـ منح تأشيرات سنوية لسائقي شاحنات الدول العربية.**

« اطلع المجلس على مذكرتي الامانة العامة (الادارة العامة للشؤون الاقتصادية) ومذكرة المملكة الاردنية الهاشمية وتقرير لجنة الخبراء الحكوميين المختصين بدراسة المعوقات التي تواجه عبور وتبادل المنتجات الزراعية بين الدول العربية، والايضاحات التي قدمها السيد الامين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بهذا الشأن، وبعد المناقشة.

يقرر:

١ ـ الالتزام الكامل بتنفيذ احكام اتفاقية تنظيم النقل بالعبور «الترانزيت» نصا وروحا.

٢ ـ احالة التوصيات الصادرة عن لجنة الخبراء الحكوميين المختصين المشكلة بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ٩٨١ الى اللجنة الفنية المشرفة على تنفيذ اتفاقية تنظيم النقل بالعبور «الترانزيت» لاصدار قراراتها بشأنها استنادا الى الصلاحيات الممنوحة لها بموجب المادة (٤٢) من الاتفاقية المذكورة.

٣ ـ تتولى لجنة الخبراء الحكوميين المختصين المشكلة بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ٩٨١ باعادة دراسة موضوع سياسة الاغراق والدعم التي تتبعها بعض الدول الاجنبية في سياستها التصديرية الى الدول العربية، وحث الدول العربية المعنية بتقديم قوائم بالسلع التي تخضع لهذه الممارسات وملاحظاتها بهذا الشأن الى الادارة العامة للشؤون الاقتصادية في الجامعة العربية.

( ق ٩٨٧/ د ٣٨/ جـ ٢/ ٢٣ ـ ١٩٨٥/٢/٢٥ )

**البند الرابع**: **انشاء مؤسسة عربية لاستثمار قيعان البحار**

اطلع المجلس على مذكرة الامانة العامة (الادارة العامة للشؤون الاقتصادية) كما استمع الى الايضاحات والبيانات التي قدمها السيد الامين العام المساعد للشؤون الاقتصادية، وبعد المناقشة.

**يقرر:**

١ ـ التأكيد مجددا على الاهمية الاستراتيجية للمشروع واهمية حصول الدول العربية على صفة المستثمر الرائد واهمية المشاركة العربية لضمان تثبيت حقها في هذا الميدان.

٢ ـ تكلف الامانة العامة باجراء الاتصالات مع الحكومات العربية لتحدد كل منها خلال فترة اربعة اشهر التزامها المالي واستعدادها لسداد حصصها، وفقا لمساهماتها في موازنة الامانة العامة للجامعة، في مرحلتي الاستكشاف والاستثمار.

٣ ـ يعاد عرض الموضوع على المجلس في دورته القادمة ليتمكن في ضوء ردود الدول العربية اتخاذ القرار المناسب بشأن تحديد الجهة التي ستتولى تقديم الطلب الى الهيئة الدولية.

( ق ٩٨٨/ د ٣٨/ جـ ٢/ ٢٣ ـ ٢٥ / ١٩٨٥

**البند الخامس:**

أ ـ توصيات وقرارات الاجتماع التاسع لمجلس محافظي البنوك المركزية ورؤساء السلطات النقدية للدول العربية.

ب ـ تقرير وتوصيات اللجنة الفنية الدائمة للاحصاء.

جـ ـ توصيات لجنة الخبراء العرب لشؤون التعريفة الجمركية.

اطلع المجلس على مذكرات الامانة العامة (الادارة العامة للشؤون الاقتصادية) بشأن قرارات وتوصيات الاجتماع التاسع لمجلس محافظي البنوك المركزية ورؤساء السلطات النقدية للدول العربية، وتقرير وتوصيات الاجتماع الحادي عشر للجنة الفنية الدائمة للاحصاء، وتوصيات لجنة الخبراء العرب لشؤون التعريفة الجمركية، كما استمع المجلس الى ايضاحات مندوب الامانة العامة (الادارة العامة للشؤون الاقتصادية) حول الموضوعات المشار اليها واحيط علما بما ورد في التقارير المشار اليها، وبعد المناقشة

**يقرر:**

**أ ـ توصيات وقرارات الاجتماع التاسع لمجلس محافظي البنوك المركزية ورؤساء السلطات النقدية للدول العربية:**

« يؤكد المجلس على اهمية ودور اجتماعات مجلس محافظي البنوك المركزية ورؤساء السلطات النقدية للدول العربية في دفع عجلة التكامل الاقتصادي العربي في كافة المجالات النقدية والمالية والمصرفية وايجاد الوسائل المناسبة لتحقيقها».

**ب ـ تقرير وتوصيات الاجتماع الحادي عشر للجنة الفنية الدائمة للاحصاء.**

الموافقة على توصيات الاجتماع الحادي عشر للجنة الفنية الدائمة للاحصاء بالصورة التي وردت بها.

**جـ ـ توصيات لجنة الخبراء العرب لشؤون التعريفة الجمركية:**

« تكليف الامانة العامة (الادارة العامة للشؤون الاقتصادية) باحالة مشروع اتفاقية الجدول الموحد للتعريفة الجمركية وفق النظام المنسق بين الدول العربية، ومشروع جدول التعريفة المنسق بعد انجازه من قبل اللجنة المصغرة المؤلفة لهذا الغرض، على ضوء مشروعي جدول التعريفة الجمركية المنسق اللذين اعدا من قبل المملكة العربية السعودية والامانة العامة (الادارة العامة للشؤون الاقتصادية)، الى الدول العربية الاعضاء لابداءملاحظاتها عليهما ومن ثم عرضهما على لجنة الخبراء العرب لشؤون التعريفة الجمركية في اجتماع قادم لعرضها في صورتها النهائية على المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في دورة قادمة».

( ق ٩٨٩/د ٣٨/جـ ٢ /٢٣ ـ ٢٥ /٢ /١٩٨٥ ).

**البند السادس:**

**اطلاق الحريات الجوية داخل الوطن العربي وتطبيق سياسات الاجواء المفتوحة من قبل شركات الطيران العربية:**

اطلع المجلس على مذكرة الامانة العامة (الادارة العامة للشؤون الاقتصادية) بشأن اطلاق الحريات الجوية داخل الوطن العربي وتطبيق سياسات الاجواء المفتوحة من قبل شركات الطيران العربية. كما استمع الى توضيحات السيد مندوب مجلس الطيران المدني للدول العربية، وبعد المناقشة وتأكيدا منه على الرغبة العربية باطلاق حريات النقل الجوي في الوطن العربي، وانطلاقا من ضرورة التعاون في هذا المجال.

**يقرر:**

أ ـ احالة الموضوع الى اللجنة المشتركة من مجلس الطيران المدني والاتحاد العربي للنقل الجوي.

٢ ـ ان تعمل اللجنة المشتركة على دراسة:

أ ـ حركة وحجم النقل الجوي بين المدن العربية ومتطلبات هذه الحركة وذلك فيما يتعلق





بالمواطنين العرب.

ب ـ تنسيق شبكة الخطوط الجوية للمؤسسات والشركات العربية الجوية ضمن الوطن العربي.

جـ ـ وضع آلية لاسعار النقل الجوي بين المدن العربية ضمن اطار الاتحاد الغربي للنقل الجوي وبالتنسيق مع الامانة العامة لمجلس الطيران المدني للدول العربية.

( ق ٩٠ / د ٣٨ / جـ ٢/ ٢٣ ـ ٢٥ /٢/ ١٩٨٥ ).

**البند السابع:**

**مقترح السيد الدكتور ابراهيم شحاتة نائب رئيس البنك الدولي للانشاء والتعمير بشأن مشروع انشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.**

اطلع المجلس على مقترح السيد الدكتور ابراهيم شحاتة نائب رئيس البنك الدولي للانشاء والتعمير بشأن مشروع اتفاقية انشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

كما استمع الى الايضاحات والملاحظات التي قدمها كل من الدكتور ابراهيم شحاتة والسيد مأمون ابراهيم حسن مدير عام المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بهذا الشأن ويعبر المجلس عن شكره لعرضهما القيم وبعد المناقشة.

**يقرر:**

احالة الموضوع الى الحكومات العربية لغرض دراسته وبيان الرأي نظرا لاهميته.

( ق ٩٩١ /د ٣٨ ./ جـ٢/٢٣ ـ ٢٥ /٢/ ١٩٨٥ ).

**البند الثامن:**

**الوضع المالي للاكاديمية العربية للنقل البحري:**

اطلع المجلس على مذكرة الامانة العامة (الادارة العامة للشؤون الاقتصادية) بخصوص الوضع المالي للاكاديمية العربية للنقل البحري، وبعد المناقشة.

**يقرر:**

حث الدول العربية التي لم تسدد بعد مساهماتها في موازنة الاكاديمية العربية للنقل البحري بان تبادر لسداد هذه المساهمة دعما لمسيرة الاكاديمية.

( ق ٩٩٢ /د ٣٨ / جـ ٢ / ٢٣ ـ ٢٥ /٢/ ١٩٨٥ ).

**البند التاسع:**

**تحديد موعد انعقاد الدورة التاسعة والثلاثين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي:**

اطلع المجلس على مذكرة الامانة العامة بهذا الشأن،

**يقرر:**

**اولا:**

١ ـ اجتماع الهيئة العربية للاستثمار يوم الاحد الموافق ١٩٨٥/٩/١.

٢ ـ اجتماع هيئة التجارة العربية يوم الاثنين الموافق ١٩٨٥/٩/٢.

٣ ـ اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى السادة المندوبين والخبراء يومي الثلاثاء والاربعاء الموافق ٣ ـ ١٩٨٥/٩/٤.

٤ ـ اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى السادة معالي الوزراء يومي الخميس والجمعة الموافق ٥ ـ ١٩٨٥/٩/٦.

**ثانيا:**

عقد الدورة التاسعة والثلاثين للمجلس بمقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية اذا لم تتقدم اية دولة عربية باستضافتها.

# قرارات وتوصيات الدورة الرابعة عشرة لمجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية

**بناء على قرار مجلس المنظمة العربية للتنمية الزراعية في دورته العادية الثالثة عشرة المنعقدة بالخرطوم في الفترة ٢٤-٢٦ ديسمبر (كانون اول) ١٩٨٣،وعلى الدعوة الكريمة من حكومة جمهورية الصومال الديمقراطية،انعقد مجلس المنظمة بمدينة مقديشو بجمهورية الصومال الديمقراطية تحت رعاية فخامة الرئيس محمد سياد بري رئيس جمهورية الصومال الديمقراطية وبرئاسة سعادة العميد بيلي حوليد وزير الزراعة بجمهورية الصومال الديمقراطية وذلك في الفترة من ١١-١٣ ديسمبر ١٩٨٤. وقد حضر الاجتماع وفود الدول العربية الأعضاء في المجلس.**

**وقد شاركت منظمة التحرير الفلسطينية في هذا الاجتماع بوفد رئسه الأخ كامل قزاز القائم بأعمال ممثلية منظمة التحرير الفلسطينية في مقديشو، ومدير فرع «صامد» في الصومال.**

**هذا وقد عقد المجلس عددا من الجلسات ناقش فيها المواضيع المدرجة في جدول الأعمال والوثائق المعروضة عليه وتوصيات اللجان الفرعية واتخذ القرارات والتوصيات التالية : -**

**القرار رقم (١) :**

**بشأن تقرير المدير العام عن نشاط المنظمة فيما بين الدورتين :**

بعد الاطلاع على تقرير المدير العام للمنظمة حول نشاط المنظمة فيما بين الدورتين وعلى الوثائق والتقارير المعروضة على المجلس وبعد المناقشات التي دارت في الجلسة قرر : -

أ - اجازة تقرير المدير العام.

ب - توجيه الشكر للمدير العام للمنظمة ومعاونيه على الجهود التي بذلت خلال الدورة السابقة وتنفيذ قرارات المجلس.

**القرار رقم (٢) :**

**بشأن الاتفاقيات التي ابرمتها المنظمة خلال عام ١٩٨٤ :**

أحاط المجلس علما بالاجراءات التنفيذية التي اتخذت في الاتفاقيات التي عقدت بين المنظمة والدول والهيئات وصناديق التمويل خلال عام ١٩٨٣. كما اطلع على الاتفاقيات





الجديدة التي عقدتها المنظمة خلال عام ١٩٨٤ وذلك بمقتضى التفويض الممنوح من المجلس للمدير العام بموجب قرار المجلس وقرر : -

الموافقة على الاتفاقيات المعقودة عام ١٩٨٤.

**القرار رقم (٣) :**

**بشأن تنفيذ مشاريع الأمن الغذائي العربي :**

اطلع المجلس على المذكرة المعروضة عليه من الادارة العامة بشأن موقف تنفيذ مشاريع الأمن الغذائي العربي وابدى قلقه من تفاقم ازمة الغذاء في الوطن العربي والقصور في تنفيذ المشاريع الرامية للحد من تلك الأزمة ضمن الاستراتيجية والبرامج التي اقرها من قبل وقرر: -

١ - تكوين لجنة وزارية برئاسة رئيس الدورة الحالية للمجلس وعضوية كل من : -

دولة الكويت - المملكة العربية السعودية - الجمهورية العربية السورية - المملكة المغربية - الجمهورية العربية اليمنية، على ان تضم كذلك كلا من الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية لجامعة الدول العربية والمدير العام للمنظمة.

٢ - تعمل اللجنة على بحث الأسباب والمعوقات التي حالت دون تنفيذ تلك المشروعات والبرامج وتتقدم بمقترحاتها حول الوسائل والسبل الكفيلة بتخطي تلك العقبات وتتقدم بتقريرها للمجلس في اقرب فرصة ممكنة والدعوة الى عقد جلسة طارئة للمجلس اذا دعى الحال تمهيداً لعقد اجتماع مشترك بين مجلس المنظمة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٣ - للجنة ان تتصل بالجهات ذات العلاقة بما فيها فريق العمل والصناديق العربية والقطاع الخاص.

٤ - تعقد اللجنة اجتماعها التمهيدي الأول لتحديد خطة عملها والاتفاق على زمان ومكان الاجتماع المقبل عقب انتهاء اجتماعات المجلس مباشرة.

**القرار رقم (٤) :**

**بشأن المكاتب الاقليمية ومدد عمل الخبراء :**

بعد الاطلاع على تقرير اللجنة الثلاثية التي كونها المجلس في دورته السابقة لدراسة الوضع الحالي للمكاتب الاقليمية للمنظمة وعلى المذكرة التي اعدتها الادارة العامة في هذا الشأن. وبعد التداول وما دار حول عدد المكاتب المحلية وما تقدم به من أعمال في تنفيذ برامج وانشطة المنظمة قرر : -

أ - الابقاء على الوضع الراهن للمكاتب الاقليمية في هذه المرحلة.

ب - تأجيل النظر في الطلبات المقدمة لافتتاح مكاتب جديدة في الوقت الحاضر.

جـ - تأجيل النظر في تحديد مدد عمل الخبراء والعمل وفق اللوائح المعمول بها حاليا.

**قرار رقم (٥) :**

**بشأن التعاون العربي الافريقي :**

اطلع المجلس على المذكرة المقدمة من الادارة العامة بشأن التعاون العربي الافريقي : -

١ - اعتماد التعاون العربي الافريقي ضمن انشطة المنظمة وتخويل الادارة العامة التنسيق مع الامانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمات العربية الاخرى لدفع هذا التعاون بما يتمشى وأهميته القومية.

٢ - تخصيص ٢٥٠ الف دولار في موازنة المنظمة لعام ١٩٨٥ لمقابلة التزامات المنظمة.

**القرار رقم (٦) :**

**بشأن تنفيذ مشروع عربي مشترك لانتاج البروتين احادي الخلية :**

اطلع المجلس على المذكرة المقدمة من الادارة العامة حول الموضوع اعلاه والمتضمنة خطابي كل من معالي وزير الزراعة والاصلاح الزراعي بالجمهورية العراقية والسيد الأمين العام المساعد لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول بإحالة دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروع المذكور الى المنظمة العربية للتنمية الزراعية لمتابعته.

كما اطلع على البرقيةالواردة مؤخـرا من الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول والتي تحيط المنظمة علمـا بعدم تمكن ممثلها للحضور لعرض الموضوع امام مجلس المنظمة العربيةللتنميـةالزراعية اضافة الى ان مجلس وزراء منظمة الاوابك قد اتخذ قراره مؤخراً برغبتهم في تبني المشروع مجددا من خلال منظمة الاوابك.

وعليه يوصي المجلس باستمرار منظمة الاوابك في خطوات التنفيذ على نطاق ضيق لتقييم الانتاج قبل التوسع فيه في ضوء الحاجة الملحة لهذا البروتين كمصدر هام لاعلاف الدواجن وان انتاجه في معظم الدول المتقدمة لا زال في النطاق التجريبي وذلك نظراً لوجود بعض المحددات والمحاذير.

**قرار رقم (٧) :**

**بشأن التعاون بين المنظمات العربية والدولية العاملة في المنطقة :**

أخذ المجلس علما بالجهود التي بذلتها المنظمة لتحقيق التنسيق بين انشطة المنظمة العربية للتنمية الزراعية والمنظمات الدولية وبصفة خاصة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ويوصي بما يلي : -

أ - العمل على وضع مضمون قرار المجلس السابق رقم ٣ في دورته الرابعة لعام ١٩٧٤ بشأن التعاون مع المنظمات الدولية بالصيغة التي تسهل ايجاد موقف عربي موحد على النطاق القومي تجاه التنمية الزراعية في المنطقة مما يقود الى توحيد الجهد ومنع الازدواجية ويمزج الخبرات الدولية ويغني الخبرة العربية.

ب - يخول المدير العام للمنظمة بالاستمرار في الجهود المبذولة للتوصل الى آلية مقبولة وعملية للتعامل مع المنظمات الدولية.

**قرار رقم (٨):**

**بشأن خطة عمل المنظمة لعام ١٩٨٥ :**

تدارس المجلس مشروع خطة عمل المنظمة لعام ١٩٨٥ وبعد نقاش للمواضيع من كافة الجوانب والاستماع الى عرض مفصل عنها من قبل الادارة العامة وملاحظات ممثلي الاقطار المشاركة يقرر الآتي:

**اولا: خطة عمل المنظمة لعام ١٩٨٥ :**

**أ - اعتماد الدراسات القومية التالية :**

١ - البرنامج الاحصائي
٢ - حصر وتوحيد المصطلحات الزراعية
٣ - دراسة استخدام المبيدات الزراعية واخطارها على الانسان والحيوان في الوطن العربي. بتكلفة اجمالية للدراسات القومية قدرها ٤٥٠ الف دولار.

**ب - اعتماد الدراسات المشتركة التالية :**

١ - دراسة لوضع مخطط لانشاء مركز عربي لتحسين المحاصيل السكرية.
٢ - دراسة تحليلية لقوانين واجراءات الاستثمار الزراعي في الدول العربية.





٣ - الجدوى الفنية والاقتصادية لانتاج الاصول النقية لدجاج اللحم في الوطن العربي.
٤ - حصر وتقييم نظم البحوث الزراعية القطرية في الوطن العربي.

بتكلفة اجمالية للدراسات المشتركة قدرها ٢٠٠ الف دولار.

**جـ - اعتماد الدراسات والمشاريع التنفيذية القطرية على نفس الأسس المعمول بها سابقا وحسب طلب الدول الاعضاء على النحو التالي :**

١ - المملكة الاردنية الهاشمية:
دراسة انشاء مشروع للمقاومة الحيوية للحشرات على اشجار الزيتون.
٢ - دولة الامارات العربية المتحدة:
حصر وتصنيف الآفات الزراعية (مرحلة ثالثة) .
٣ - دولة البحرين:
تقييم الخبرات الزراعية واستحداث معامل.
٤ - الجمهورية التونسية:
الجدوى الفنية والاقتصادية لاربع وحدات انتاجية كائنة في ولاية الشمال.
٥ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:
دورة تدريبية لتدريب المهندسين الزراعيين على عمليات مشاتل الكروم والفاكهة.
٦ - جمهورية جيبوتي:
مشروع تنفيذي لتحسين زراعة وانتاج المحاصيل البستانية.
٧ - المملكة العربية السعودية:
اعداد برنامج لاكثار النباتات المعرضة للانقراض بالمملكة وانتاج بذورها.
٨ - جمهورية السودان الديمقراطية:
تنمية بحيرة النوبة وشواطئها بشمال السودان
٩ - الجمهورية العربية السورية:
مشروع تطوير العمل في مجال الاحصاء والتخطيط الزراعي.
١٠- جمهورية الصومال الديمقراطية:
- مشروع تنفيذي لتحسين زراعة وانتاج محاصيل الخضر مع التركيز على محصول البطاطس باقليم سناج.
- مشروع تطوير مدرسة تدريب الصحة الحيوانية والانتاج الحيواني.
١١- الجمهورية العراقية:
دراسة تطوير نظام تسويق المنتجات الغذائية ولحين ايصالها للمستهلك.
١٢- سلطنة عمان:
تنفيذ عملية التعداد الزراعي للاعوام ١٩٨٥/٨٤ - ٨٥-٨٦.
١٣- فلسطين:
سيرد فيما بعد
١٤- دولة قطر:
استكمال انشاء بنك المعلومات الزراعية والصناعية بدولة قطر.
١٥- دولة الكويت:
دراسة تفصيلية لامكانية تطوير اسلوب التسويق الحالي للالبان الطازجة بالكويت.
١٦- الجمهورية اللبنانية:
- مشروع تنفيذي لتحسين انتاج شجرة الزيتون
- دراسة انشاء سدود مياه صغيرة في المناطق (هنالك مشاريع تنفيذية ودراسات عن العامين السابقين سترد فيما بعد)
١٧- الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية:
دراسة فنية اقتصادية لمساحة ٤٠ الف هكتار في المنطقة الواقعة ما بين الهيئة شرقا وتاورغاء غربا.

١٨- المملكة المغربية:
مشروع تنفيذي لانتاج بذور البطاطس.
١٩- الجمهورية الاسلامية الموريتانية:
- تدعيم المدرسة الزراعية بكهيدي
- تدعيم محطة ابحاث الانتاج الحيواني.
٢٠- الجمهورية العربية اليمنية:
مشروع تنفيذي لانشاء المشاتل وانتاج شتلات الفاكهة والزينة الحراجية.
٢١- جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية:
- مشروع تنفيذي لانتاج شتلات الفاكهة بلودر ومودية.
- مشروع تنفيذي لانتاج بذور البطاطس بجبل مكيراس.

بتكلفة اجمالية للدراسات والمشاريع القطرية قدرها ١,٥ مليون دولار.

د - اعتماد الدورات التدريبية والندوات التالية:

١ - دورة تدريبية في حصر وتصنيف التربة وتقييم الاراضي.
٢ - برنامج التدريب في مجال اعداد وتقييم ومراقبة تنفيذ وادارة مشاريع الاستثمار الزراعي.
٣ - المؤتمر العلمي العربي الاول للمحاصيل البستانية.
٤ - ندوة تقييم سلالات الاغنام والماعز واقتصاديات انتاجها في الوطن العربي.
٥ - ندوة الامراض الوبائية للمجترات ووضع خارطة مسارها والاعلان عنها والحد منها.
٦ - ندوة التمويل والائتمان الزراعي.
٧ - ندوة عن الارشاد الزراعي
٨ - الندوة العربية عن تخطيط وتوجيه مشاريع التلقيح الاصطناعي في الوطن العربي.
٩ - ندوة في مجال استصلاح الاراضي الملحية والقلوية.

بتكلفة اجمالية قدرها ٥٢٥ الف دولار.

**هـ - التدريب**:

الاستمرار في برنامج التدريب على نفس الاسس السابقة في المجالين الداخلي والخارجي.

ويوصى المجلس بالتزام الدول الاعضاء عند اختيار مرشحيها لهذه الدورات والندوات التقيد بالمؤهلات المطلوبة للمشاركين فيها.

التكلفة الاجمالية لبند التدريب ٥٠٠ الف دولار.

**و - المعونات الفنية**:

الاستمرار في تقديم المعونات الفنية على نفس الاسس السابقة التي اعتمدها المجلس من قبل والاستجابة للطلبات العاجلة والملحة للدول الاعضاء.

بتكلفة اجمالية قدرها ٥٠٠ الف دولار.

**قرار رقم (٩)**:

**بشأن الحساب الختامي لعام ١٩٨٣**:

اخذ المجلس علما بالاجراءات التي اتخذتها الادارة العامة مع هيئة الرقابة المالية والتي حالت دون استكمال تنفيذ قرار المجلس رقم (١٦) لعام ١٩٧٨ والقرار رقم (١٥) لعام ١٩٨٣.

وعليه فان المجلس يؤكد على تعيين مراجع قانوني وفقا للاجراءات السابق تحديدها من المجلس وفور انعقاد الاجتماع الأول للجنة المالية الثلاثية بموعده المقرر بالقرار رقم (١٦) لعام ١٩٧٨.





**قرار رقم (١٠)**:

**بشأن موازنة المنظمة لعام ١٩٨٥**:

**اولا**: اطلع المجلس على مشروع الموازنة للعام ١٩٨٥ والمقدم من الادارة العامة وعلى محضر اجتماع اللجنة المالية الثلاثية ومداولات اللجنة المالية واللجنة الفنية لدور الانعقاد الرابع عشر وقرر الموافقة على ما ورد بمحضر الانعقاد الرابع عشر وقرر الموافقة على ما ورد بمحضر اللجنة المالية الثلاثية بعد اجراء تخفيض في بند وسائل النقل بمبلغ عشرة الاف دولار وادراج مبلغ ٣٥٠ الف دولار للتعاون العربي الافريقي والمساهمة في انشطة الاحزمة الخضراء بالمنطقة العربية.

وعليه تكون موازنة المنظمة للعام ١٩٨٥ موزعة على ابواب الموازنة كالتالي:

| | |
|---|---|
| الباب الاول: | ٣,٥٩٨,٢٨٩ دولار |
| الباب الثاني: | ٩٣٨,٧٠٠ دولار |
| الباب الثالث: | ٦,٣١٥,٠٠٠ دولار |
| الاجمالي | ١٠,٨٥١,٩٨٩ |

**ثانيا: تمويل موازنة العام ١٩٨٥م**:

تمويل موازنة العام ١٩٨٥ بمبلغ ٨٠٠,٠٠٠ دولار من وفورات موازنة العام ١٩٨٣ خصما من اشتراكات الدول للعام ١٩٨٥.

**قرار رقم (١١)**:

**بشأن بيع سيارات واستبدالها بعربات جديدة**:

قرر المجلس تخويل الادارة العامة صلاحية بيع ست سيارات مستعملة واستغلال عائدات بيعها في شراء ست سيارات جديدة بدلا عنها شريطة الا تتجاوز قيمة الشراء عائدات البيع وتحويل اي فائض من العائدات للاحتياطي العام. على ان تعرض مستقبلا مثل هذه الاحتياجات وكافة المذكرات ذات الاثر على اللجنة المالية الثلاثية لابداء توصياتها للمجلس.

**قرار رقم (١٢)**:

**بشأن المساهمة في انشطة الاحزمة الخضراء في البلدان العربية**:

بعد الاطلاع على المذكرة المقدمة من الادارة العامة حول ضرورة مساهمة المنظمة في انشطة الاحزمة الخضراء بالبلدان اسوة بالمنظمات الدولية والاقليمية في المنطقة وبعد الاستماع الى حجم المساهمات توصي اللجنة بالاتي:

تأييد اشتراك المنظمة في هذه الجهود العربية والدولية للتصدي لمشاكل التصحر واعتماد مبلغ ١٠٠ الف دولار في موازنتها لعام ١٩٨٥ لهذا الغرض.




# ملف صامد

صامد في معرض لايبزيج الدولي

زيارة الرئيس الغيني لمشروع صامد

صامد في معرض الجزائر الدولي

زيارة وفد م.ت.ف. الى جمهورية مالي



ـ الاخ ابو علاء في استقبال الرئيس هونيكر

# صامد في معرض لايبزيج الدولي

احتلت «صامد» موقعها في معرض لاينبرغ الدولي للمرة الحادية عشرة ممثلة لمنظمة التحرير الفلسطينية وسط مجموعة الدول والمؤسسات الكبرى التي شاركت في هذا المعرض الدولي الهام كواحد من اهم المعارض الدولية وكأقدم معرض تجاري اقتصادي دولي في العالم.

وقد اشتملت معروضات «صامد» هذا العام على:

ـ نماذج من التراث الشعبي الفلسطيني، المطرزات، اعمال الصدف والخشب اليدوية، وصور لاثار ومدن فلسطين.

ـ نماذج من مصنوعات مؤسسة «صامد» التي اشتملت على صناعة الملابس الجاهزة للرجال والنساء والاطفال، ونماذج من صناعة الاثاث ولعب الاطفال ووسائل التسلية ونماذج





من صناعات المواد الغذائية، ومن الصناعات اليدوية الفولكلورية، المطرزات، الاشغال الفنية الاعلامية، نماذج من صناعة الكنزات الصوفية، نماذج من صناعة الاحذية.. وغيرها.

كما اشتمل المعرض الفلسطيني كذلك على عرض لبعض الكتب الفلسطينية والملصقات التي تمثل مراحل النضال والكفاح الوطني الفلسطيني.

وقد احتل جناح فلسطين مكانة في معرض لاينبرغ الدولي بين معرض كوبا من اليسار واليمن الديمقراطي على اليمين وفي مواجهة معارض كل من فيتنام ـ افغانستان، الجزائر، الهند، وفي القاعة رقم (١٦) التي ضمت الى جانب اجنحة الدول المذكورة اجنحة كل من كندا، هولندا، النمسا، الولايات المتحدة الامريكية، يوغوسلافيا، ايطاليا،بريطانيا، المكسيك، البرازيل، البيرو وغيرها.

وقد كان الجناح الفلسطيني من اكثر الاجنحة اكتظاظا واكثرها استقبالا للزوار من مواطني جمهورية المانيا الديمقراطية وبعض الدول الاشتراكية ودول اوروبا الغربية، كما زاره كذلك عدد كبير من مراسلي الصحف ووكالات الانباء. وقد لفتت انتباه جميع الزوار دقة المصنوعات وجمال التراث الشعبي الفلسطيني والازياء الشعبية الفلسطينية التي احتلت مكانا بارزا في جناح فلسطين.

افتتح معرض لاينبرغ الدولي يوم الاحد الموافق ١٠/٣/١٩٨٥ وقد اشتمل الوفد الرسمي لجمهورية المانيا الديمقراطية الذي افتتح المعرض كل من الرئيس ايريش هونيكر رئيس مجلس الدولة والامين العام للحزب الاشتراكي الالماني الموحد ـ ورئيس مجلس الوزراء فيلي شتوف، ورئيس البرلمان زندرمان، وعدد كبير من اعضاء المكتب السياسي وكبار رجالات الدولة والحزب.

وكان جناح فلسطين واحدا من الاجنحة القليلة التي خصها الرئيس ايريش هونيكر بزيارة خاصة مصحوبا بكبار رجال الدولة والحزب، وكان في استقبال الرئيس ايريش هونيكر في جناح فلسطين كل من الاخ: ابو علاء مدير عام مؤسسة صامد، المستشار الاقتصادي لرئيس اللجنة التنفيذية والاخ د. عصام كامل مدير مكتب م.ت.ف في برلين بجمهورية المانيا الديمقراطية والاخ د. سمير ايوب مدير مؤسسة صامد في لبنان، والاخ عبدالهادي مدير جناح فلسطين في معرض لايبزيغ الدولي.

وقد نقل الاخ ابو علاء تحيات الاخ ابو عمار للرئيس هونيكر وشكر وتقدير منظمة التحرير الفلسطينية لجمهورية المانيا الديمقراطية ورئيسها وحزبها لمواقفهم الثابته في دعم نضال الشعب الفلسطيني.

وبعد زيارة الجناح الفلسطيني طلب الرئيس هونيكر نقل تحياته للاخ ابو عمار



ـ ميدالية ذهبية لـ «صامد»

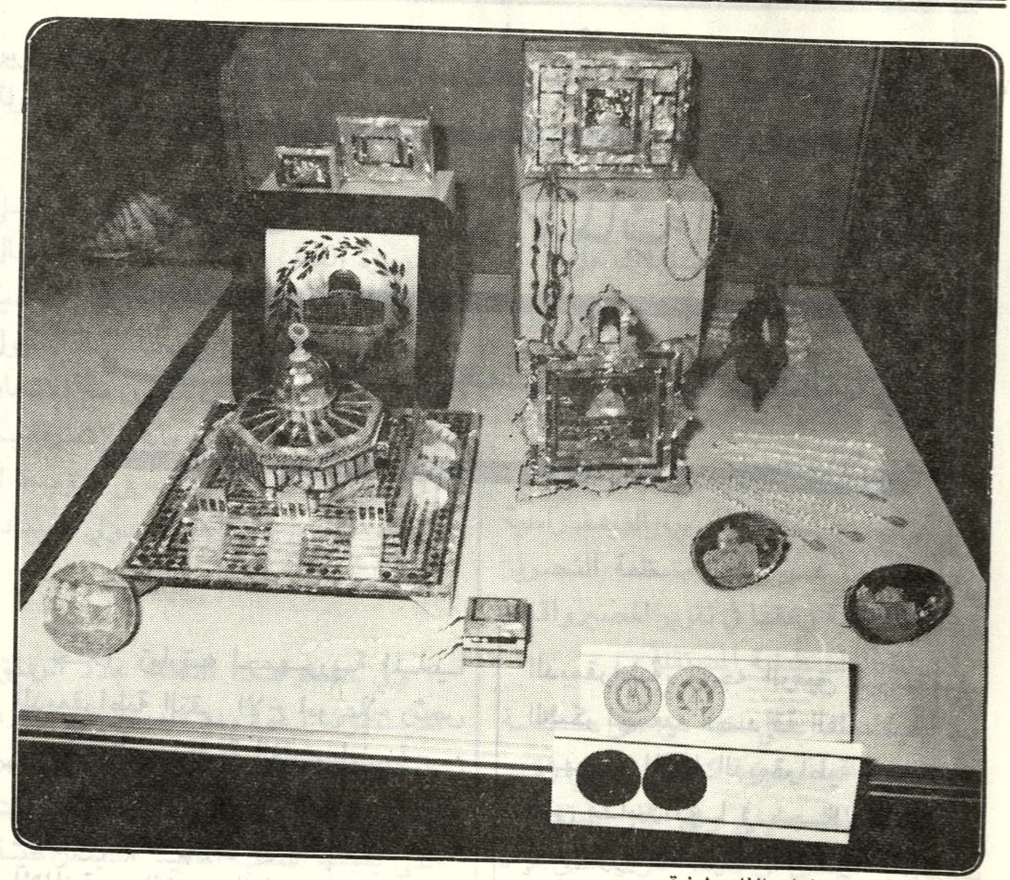
وتمنياته لمنظمة التحرير الفلسطينية بتحقيق اهداف شعبها والانتصار على اعدائها، كما اكد على ثقته بان م.ت.ف قادرة على تجاوز كافة الصعوبات مهما بلغت.

وبعد الافتتاح الرسمي زار جناح فلسطين الرفيق زوليه وزير التجارة الخارجية في جمهورية المانيا الديمقراطية الذي اكد دعم ومساندة جمهورية المانيا الديمقراطية لمنظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها كما اكد على دعم وزارة التجارة الخارجية في جمهورية المانيا الديمقراطية لمؤسسة «صامد» والعمل على تطوير اتفاقية التعاون الاقتصادي والتقني الموقعة بين حكومة جمهورية المانيا الديمقراطية واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وعلى هامش المعرض الدولي اجرى الاخ ابو علاء محادثات مع السيد «جيتس» النائب الاول لوزير التجارة الخارجية وعدد كبير من رؤساء الاقسام في الوزارة وعدد من مدراء المؤسسات







ـ جانب من المعروضات الفلسطينية

الصناعية في جمهورية المانيا الديمقراطية حيث تم بحث سبل تطوير التعاون الاقتصادي والتقني والتجاري بين جمهورية المانيا الديمقراطية ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وقد حاز جناح فلسطين على الميدالية الذهبية لمعرض لايبزيغ الدولي تقديرا لانتاج الكنزات الصوفية التي تنتجها معامل ابناء شهداء فلسطين في لبنان، والمصنوعات الخشبية الدقيقة، من مصنوعات شعبنا داخل الارض المحتلة.

وقد سلمت الميدالية ودبلوم خاص للاخ ابو علاء في احتفال رسمي اقيم في جناح فلسطين لهذا الغرض حضره مدير عام معرض لايبزيغ الدولي واللجنة الفنية لفحص المنتوجات.

وستبقى «صامد» حريصة على ابراز تراث شعبنا وثورتنا وقضيتنا في مجالات تخصصها والانطلاق بها من نصر الى نصر حتى نقيم معاملنا ومصانعنا وبناء اقتصادنا الوطني على ارض فلسطين المحررة.

# محادثات فلسطينية مع رئيس لجنة الصداقة الالمانية الديمقراطية مع الشعب الفلسطيني

خلال زيارته لجمهورية المانيا الديمقراطية التقى الاخ ابو علاء رئيس جمعية الصداقة الفلسطينية مع جمهورية المانيا الديمقراطية مع الرفيق كيرستهوف رئيس لجنة الصداقة الالمانية مع الشعب الفلسطيني.

وقد شملت المحادثات على:

- شرح الموقف الفلسطيني وتطورات القضية الفلسطينية في هذه المرحلة.
- الاخطاء التي تتهدد المنطقة نتيجة الهجمة الامبريالية الصهيونية والحرب العراقية الايرانية.
- الوضع في لبنان، والمقاومة البطولية لقوات الاحتلال الصهيونية هناك.

وقد تناولت المحادثات تطوير اعمال جمعية الصداقة الفلسطينية الالمانية الديمقراطية، ووجه الرفيق كيرستهوف الشكر لجمعية الصداقة الفلسطينية مع جمهورية المانيا الديمقراطية للنشاطات التي قامت بها في مجال التعريف بجمهورية المانيا الديمقراطية بين الجماهير الفلسطينية وعلى الكتب التي اصدرتها:

- كتاب العلاقات الفلسطينية مع جمهورية المانيا الديمقراطية.
- كتاب مذكرات اول سفير مصري في جمهورية المانيا الديمقراطية. التي حظيت بكل التقدير من جانب المسؤولين في جمهورية المانيا الديمقراطية.

كما قدم الرفيق كيرستهوف للاخ ابو علاء نسخة من الكتاب الذي صدر في



جمهورية المانيا الديمقراطية بعنوان (الفلسطينون) من تصوير وانتاج المصور الالماني الديمقراطي المعروف توماس بلهارت.

وقد اكد الرفيق كيرستهوف على:

- دعم جمهورية المانيا الديمقراطية لمنظمة التحرير الفلسطينية في كافة المحافل والمجالات كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني.
- دعم جمهورية المانيا الديمقراطية وحرصها على وحدة منظمة التحرير الفلسطينية وحقها في تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.
- كما اكد على انه من حق منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني وفي اطار استقلالية قرارها الوطني ان تتخذ القرار الذي تراه مناسبا لخدمة اهداف شعبها ونضاله العادل والمشروع دون اي تدخل من اية جهة كانت بما في ذلك حق منظمة التحرير الفلسطينية في الاتفاق مع اية دولة اخرى.
- كما اكد الرفيق كيرستهوف على ضرورة العمل الجاد من اجل افشال السياسة الامبريالية الصهيونية المعادية للشعوب العربية ومحاربة الحلول الجزئية، وعلى اهمية التعاون مع الاتحاد السوفيتي ودول المنظومة الاشتراكية وان اي حل لقضية الشرق الاوسط لا يتحقق الا من خلال مؤتمر دولي استنادا الى مبادرة الاتحاد السوفيتي.

وفي ختام هذا اللقاء جدد الرفيق كيرستهوف دعوة وفد فلسطيني لزيارة جمهورية المانيا الديمقراطية خلال شهر نوفمبر ١٩٨٥ للمشاركة في الاحتفالات التي يقيمها شعب المانيا الديمقراطية بمناسبة يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني.




# صامد في معرض الجزائر الدولي

شاركت « صامد »، ممثلة لمنظمة التحرير الفلسطينية في معرض الجزائر الدولي الذي اقيم على ارض المعارض في مدينة الجزائر خلال الفترة ٣/٦ ـ ١٩٨٥/٣/١٧ وقد تم التحضير لجناح فلسطين في هذا المعرض الدولي هذا العام بشكل متميز حيث تم عرض مواد كافية من :

ـ منتوجات الأرض المحتلة .

ـ منتوجات جمعية معامل ابناء شهداء فلسطين « صامد » .

ـ كما تم بناء مجسم خشبي لقبة الصخرة المشرفة بمساحة ٣م × ٣م في قاعة جناح فلسطين الواسع والفسيح.

وقد تم تقسيم جناح فلسطين الى اربعة اقسام رئيسية بارزة :

ـ قسم خاص بمعروضات التراث الشعبي الفلسطيني / الأزياء .

ـ قسم خاص بمعروضات الأرض المحتلة من الأعمال الحرفية واليدوية الفنية .

ـ قسم خاص بمنتوجات الملابس





الجاهزة من منتوجات معامل ابناء شهداء فلسطين .

ـ قسم خاص بالتعريف بنضالات الثورة الفلسطينية من خلال عرض للملصقات واللوحات الفنية التي تمثل مراحل النضال الفلسطيني ، وكذلك عرض لكتب مركز الأبحاث الفلسطيني ومؤسسة الدراسات ومنشورات فلسطين الثورة .

وعلى مدخل الجناح برزت خارطة ضخمة لفلسطين محاطة بنماذج من التراث الشعبي الفلسطيني الذي يعبر عن عمق ارتباط الفلسطيني بوطنه وارضه تاريخاً وحضارة وتراثاً .

افتتح معرض الجزائر الدولي بعد ظهر يوم الأربعاء الموافق ١٩٨٥/٣/٦ ، وقد ضم الوفد الجزائري الرسمي الذي افتتح المعرض الدولي كل من الأخ عبد الحميد الابراهيمي رئيس مجلس الوزراء الجزائري، والأخ الحاج بعلي عضو المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية وزير الداخلية، والأخ تيسير رويس عضو اضافي في المكتب السياسي وزير الاعلام، والأخ عبد العزيز خلاف عضو اللجنة المركزية وزير التجارة الخارجية والأخ محمد ابركان نائب وزير مكلف للتجارة الخارجية وعدد كبير من كبار رجالات الدولة والحزب.

وقد كان في استقبال الوفد الرسمي الجزائري كل من: الاخ ابو علاء عضو المجلس الثوري لحركة فتح مدير عام مؤسسة «صامد» والأخ ابو العز مدير مكتب م.ت.ف. في الجزائر والأخ د. سمير ايوب مدير «صامد» في لبنان والاخ ابو منير مسؤول الاعلام في مكتب م.ت.ف. في الجزائر ـ والأخ سمير دوار مدير جناح فلسطين في الجزائر وكل من الأخ منير سلامة ورياض زيد من كوادر «صامد» في الجزائر.

وأثناء تجوالهم في جناح فلسطين اعرب الأخ عبد الحميد الابراهيمي عن اعجابه بالمنتوجات الفلسطينية المعروضة وتثمينه لمشاركة م. ت. ف. في هذا المعرض الدولي ، كما اعرب الأخ رئيس مجلس الوزراء الجزائري عن تقدير الجزائر ودعمها لمؤسسة « صامد » وتقديره لدورها في تشغيل ابناء شهداء الثورة الفلسطينية وتسويق منتوجات الأرض المحتلة .

وقد نوهت الصحف ووسائل الاعلام الجزائرية بجناح فلسطين ودور مؤسسة « صامد »، واكتفت في ابرازها للمعرض الدولي بصورة عن جناح فلسطين وزيارة رئيس مجلس الوزراء لهذا الجناح ، مما يمثل المكانة التي تحتلها القضية الفلسطينية في نفوس القيادة الجزائرية ووسائل الاعلام فيها . وقد امتاز جناح فلسطين عن غيره بالاقبال الشديد من


من معروضات صامد في الجزائر

المواطنين الجزائريين ، وبانه كان الجناح الوحيد المصرح له بالبيع المباشر للمواطنين الجزائريين وزوار المعرض . وقد قدر عدد زوار الجناح بـ ١٥٠٠٠ زائر يومياً . وشارك في الاعداد للمعرض وتولى عملية البيع فيه ١٢ كادراً من الأخوات والأخوة كوادر « صامد » في لبنان ـ كما تولي عملية استقبال الوفود الزائرة من رؤساء الأجنحة ووسائل الاعلام الأخ ابو منير مسؤول الاعلام في مكتب م . ت . ف .

اضافة الى ذلك فقد اقيم اليوم الوطني الفلسطيني في جناح فلسطين في معرض الجزائر الدولي يوم السبت الموافق ١٦/٣/١٩٨٥ وقد حضر الاحتفال باليوم الوطني الفلسطيني كل من : الأخ عبد العزيز خلاف ـ وزير التجارة الجزائري والأخ الصادق زوتين عضو اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية نائب مسؤول العلاقات الخارجية في الحزب وعدد اخر من كبار مسؤولي الحزب والدولة الجزائرية ، كما حضر كذلك الأخ وزير التجارة التونسي ووزير التجارة في جمهورية المانيا الديمقراطية ومدراء الأجنحة العربية والأجنبية التي شاركت في معرض الجزائر الدولي.

وقد قدمت في اليوم الوطني الفلسطيني المأكولات الفلسطينية والأناشيد الوطنية الفلسطينية ، واعرب








الأخ عبد العزيز خلاف عن اعتزازه وتقديره لمشاركة مؤسسة « صامد » ممثلة لمنظمة التحرير الفلسطينية في معرض الجزائر الدولي ، كما اعرب عن دعم الجزائر لهذه المؤسسة كي تستطيع تحقيق الأهداف النضالية والاجتماعية المعقودة عليها .

وقد تناولت كافة وسائل الاعلام الجزائرية بالتعليق على اليوم الوطني الفلسطيني في معرض الجزائر الدولي ، واشادت بأهمية مشاركة فلسطين فيه وبجودة ونوعية المعروضات والاقبال الجماهيري المنقطع النظير عليه كما أشارت الى أن معرض فلسطين «هو الجناح الوحيد الذي يسمح له بتسويق منتوجاته».

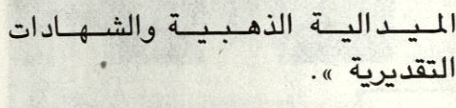
ان مؤسسة «صامد» اذ تقدر للجزائر الشقيقة حكومة وحزباً وشعباً دعمها لمنظمة التحرير الفلسطينية في كافة المحافل والمناسبات ودعمها لمؤسسة « صامد »، ترجو لهذا البلد الشقيق الانتصار الدائم والمستمر في معارك التنمية والبناء والتطوير .

هذا وقد بدأت صامد بالاعداد للمشاركة في المعرض الوطني الثاني الذي سيقام في قصر المعارض بالجزائر العاصمة خلال شهر رمضان المبارك القادم ، وستكون « صامد » هي المؤسسة الوحيدة التي ستشارك في هذا

المعرض جنباً الى جنب مع المؤسسات الوطنية الجزائرية
فتحية لثورة الجزائر وتحية لقيادتها .

هذا ، وقد التقى مندوب مجلة « فلسطين الثورة » مع الأخ عمر القادري رئيس اللجنة المشرفة على الجناح ومسؤول الاعلام الفلسطيني في الجزائر ، الذي تحدث عن هذه التظاهرة الدولية فقال :

« لقد ابتدأت مشاركة فلسطين في معرض الجزائر منذ معرضها الدولي الثالث بدعوة من حزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية . وكانت المعروضات انذاك تقتصر على مجموعة من الصور والخرائط الفلسطينية ، التي تمثل نضال الشعب الفلسطيني . وعاماً بعد عام تنوعت معروضاتنا ، ففي عام ١٩٦٩ ، مثلاً ، تم عرض اسلحة اسرائيلية كان قد غنمها الفدائيون الفلسطينيون اثناء معاركهم مع العدو الصهيوني ، ثم بدأنا بعرض الأزياء الفلسطينية وغيرها مما يتصل بالتراث الشعبي الفلسطيني ، ثم صارت مؤسسة معامل ابناء واسر الشهداء « صامد »، منذ قيامها ، تشارك سنوياً في هذا المعرض ، حيث سمح لجناح فلسطين ببيع معروضاته طيلة ايام المعرض ، وذلك دعماً من الجزائر الشقيقة للثورة والشعب الفلسطيني.وفي هذا الاطار كذلك تمنح ادارة المعرض جناح فلسطين سنوياً



الميدالية الذهبية والشهادات التقديرية ».

واضافت «فلسطين الثورة» :

وبالفعل ، فان الزائر يلمس دور مؤسسة « صامد » في احياء هذا الجناح ، وهي المؤسسة الفلسطينية المخولة منذ عدة سنوات بتمثيل فلسطين في كافة المعارض الدولية ، بناء على قرار اللجنة التنفيذية لـ م . ت . ف ، لذلك التقينا مع الأخ منير مسؤول صامد «صامد » في الجزائر ، حيث كان هذا الحوار :

**■ هل كل معروضات الجناح هي من انتاج مؤسسة « صامد » ؟**

تقسم معروضات هذا الجناح الى قسمين ، الأول منها من انتاج فروع مؤسسة « صامد »، والتي ما زال معظمها في مدينة بيروت ، أما القسم الاخر فهو من انتاج اهلنا في الأرض المحتلة ، وتحديداً كل انواع الخشبيات والصدفيات التي تشكل مورداً رئيسياً لكثير من العائلات الفلسطينية داخل الأرض المحتلة ، والتي توارثت منذ مئات السنين الصناعة التقليدية الفلسطينية . وايماناً من مؤسسة « صامد » بضرورة دعم هذه العائلات والمؤسسات ، تتولى المؤسسة تسويق هذه المنتوجات ، وتتحمل كافة مصاريف اجور الشحن والتعبئة ، دون ان يكون للمؤسسة اي







ـ «صامد» : محافظة على التراث

هدف تجاري وراء ذلك وهي تنفذ بذلك توجيهات الأخ القائد العام الخاصة بدعم منتوجات الوطن المحتل .

**■ علمنا ان جناح فلسطين فقط ، من بين اجنحة الدول المشاركة ، مسموح له ببيع معروضاته ، ما مدى اقبال الأخوة الجزائريين على شراء واقتناء هذه المعروضات وما هي اكثر المعروضات مبيعاً وهل تحقق ارباحاً معقولة ؟**

■ تشارك في هذا المعرض أكثر من ثلاثين دولة ، والجزائر الشقيقة دعماً منها للثورة والشعب الفلسطيني ، تسمح منذ سنوات عديدة ، لمؤسسة « صامد » فقط ، بتسويق وبيع منتوجاتها ، تقديراً منها للدور الخاص الذي تؤديه « صامد » في دعم ومساعدة ابناء شعبنا .

ويأتي اقبال الأخوة الجزائريين وغيرهم على شراء منتوجاتنا في هذا الاطار أيضاً ، ومن جهة اخرى لجودة وانخفاض سعر هذه المنتوجات .. ونحن في « صامد » نحرص على ذلك ، حيث ان من اهداف مؤسستنا في الجزائر ان تدخل كل بيت جزائري قطعة فلسطينية .. واجمالاً فان كافة معروضاتنا تلقى اقبالاً ورواجاً ، بخاصة منها المطرزات التي تمثل تراث شعبنا ، واصوله الحضارية .



- جولة في ارجاء المعرض

اما لجهة تحقيق الأرباح ، فهذا وارد ، لأن مؤسسة « صامد » هي مؤسسة اقتصادية ، وتشكل نواة القطاع العام الاقتصادي الفلسطيني في الشتات ، من هنا تسعى المؤسسة الى تحقيق ربح مادي يساعدها على النمو وتأسيس المزيد من مواقع العمل في اماكن شتات شعبنا ، لتتمكن من استقطاب اكبر عدد ممكن من اليد العاملة الفلسطينية التي ترفضها جهات عربية عدة .

**■ منذ متى تشارك « صامد » في معرض الجزائر الدولي ؟**

□ شاركت « صامد » للمرة الأولى في عام ١٩٧٣ ، وتطورت المشاركة بعد عام ١٩٧٩ ، حيث صارت فلسطين تشارك في جناح دولي خاص ومستقل ، بعدما كانت تشارك في اطار حركات التحرر . وهذا دعم وتأكيد لشرعية منظمة التحرير الفلسطينية من قبل اخوتنا في حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري والقيادة السياسية لهذا البلد الشقيق .

**■ رأيت عدداً كبيراً من العاملين في المعرض فهل جميعهم من مؤسسة « صامد » ؟ !**

□ غالبية العاملين في الجناح قدموا من بيروت ، حيث التواجد الفعلي لمشاغل مؤسستنا . وبعضهم من الأخوة كادر « صامد » في الجزائر ، ومن الأخوة في







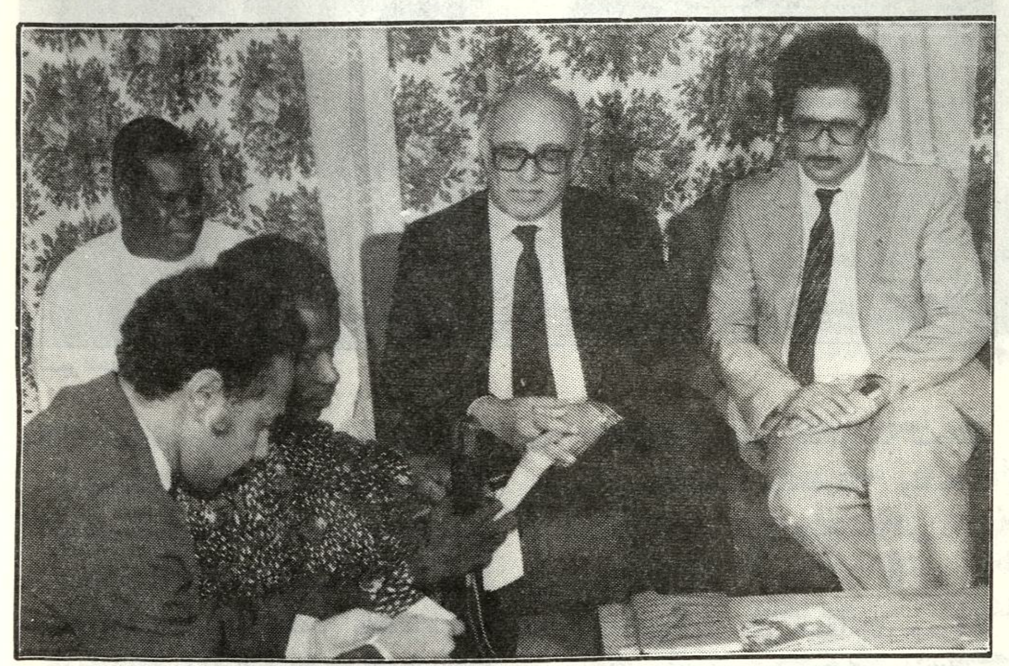

- المدير العام مع بعض كوادر صامد

مكتب المنظمة ، ولا بد من التنويه هنا الى انه يغيب هذا العام عن جناحنا الأخوة في الاتحاد العام لطلبة فلسطين ، الذين ساهموا في كافة السنوات السابقة في انجاح جناح فلسطين بشكل ملحوظ ، وسبب تغيبهم هذا العام يعود الى تقديم موعد افتتاح المعرض ، حيث كان سابقاً يفتتح في فصل الصيف ، مما كان يساعد الطلبة على المشاركة بسبب عطلتهم السنوية ..

**■ هل هناك معرض دائم للبيع تابع لصامد في الجزائر ؟**

□ على الرغم من تفهم ومساعدة الأخوة الجزائريين المستمرة لنا ، الا اننا حتى الان ننتظر دعماً اكثر شمولية لتحقيق المزيد من المساندة لمؤسستنا ، ولشعبنا في الداخل ، من خلال فتح معرض دائم لبيع منتوجاتنا ، واصدار القرارات الكفيلة بانجاحه ، من اعفاءات جمركية وتسهيلات مالية ، حتى نتمكن من تأدية مهمتنا النبيلة التي تخلو من الأبعاد التجارية البحتة . ولكننا لا ننكر ابداً الدور الكبير للاخوة في الجزائر ، الذين قدموا لنا كافة التسهيلات لانجاح مشاركتنا في معرض الجزائر الدولي ، وخاصة المساعدة التي تقدمها لنا ادارة المعرض ، والتي تولت تجهيز الجناح ورعايته دعماً منها للثورة الفلسطينية » .

# زيارة وفد منظمة التحرير الفلسطينية الى جمهورية مالي



ـ الاخ ابو علاء في زيارة لجمهورية مالي

بناء على دعوة رسمية من حكومة جمهورية مالي، قام وفد رسمي برئاسة الاخ أبو علاء عضو المجلس الثوري لحركة فتح والمستشار الاقتصادي لرئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية مدير عام مؤسسة صامد، وعضوية الاخوة: ماهر الكرد نائب مدير مؤسسة صامد والأخ د. سمير أيوب مدير «صامد» في لبنان والاخ المهندس زهير بزيارة الى جمهورية مالي خلال الفترة ١٧ ـ ٢٤/٣/١٩٨٥.

وقد كان في استقبال الوفد وصوله الى مطار باماكو الدولي السيد عليون بلندن باي وزير خارجية جمهورية مالي والاخ احمد عبد الرحيم مدير مكتب





منظمة التحرير الفلسطينية في جمهورية مالي وعدد من مسؤولي الدولة والحزب في مالي وكوادر مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في مالي.

وقد أجرى الوفد الفلسطيني لقاءات مع كل من:

- وزير الخارجية.
- وزير التجارة الخارجية.
- وزير الاقتصاد والمالية.
- وزير الزراعة.
- وزير الصناعة.
- وزير الثروة الطبيعية والمياه.

كما تم لقاء مع السيد موسى تراوري رئيس الجمهورية والأمين العام للحزب، الذي أكد في لقائه مع الوفد الفلسطيني دعم جمهورية مالي اللا محدود لمنظمة التحرير الفلسطينية ولقيادتها الشرعية، كما أكد على تضامن شعب مالي اللا محدود لقضية شعب فلسطين ونضاله العادل والمشروع من أجل حق الشعب الفلسطيني في العودة الى وطنه وتقرير مصيره فوق ترابه الوطني وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة، وحمل الوفد الفلسطيني رسالة دعم وتأييد وتضامن للاخ أبو عمار رئيس اللجنة التنفيذية القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية.

وخلال زيارة الوفد الفلسطيني الى جمهورية مالي، قام بزيارة الى منطقة باغندا على نهر النيجر وتفقد المنطقة الزراعية التي قدمتها جمهورية مالي لمؤسسة «صامد» في هذه المنطقة دعما لمنظمة التحرير الفلسطينية ومؤسسة «صامد» في سبيل تحقيق أهدافها النضالية. ومما هو جدير بالذكر أن هذه المنطقة التي قدمتها جمهورية مالي هدية لمؤسسة صامد تبلغ مساحتها ١٦٠٠ هكتار وتقع في منطقة باغدا الخصبة على نهر النيجر وقد تفضلت جمهورية مالي بتقديمها مستصلحة ومروية، على أمل أن تقوم مؤسسة «صامد» باقامة مشروع زراعي دليلي نموذجي فوقها يكون قدوة للمواطن المالي في اقامة المشاريع، ويكون في الوقت ذاته مركزاً للمختبرات الزراعية وتدريب الكوادر المالية فيه.

كما قام الوفد الفلسطيني كذلك بزيارة الى سد «سنجلي» الذي تم اقامته على نهر النيجر وعلى بعد ١٥٠ كم عن العاصمة باماكو، ومما هو جدير بالذكر ان هذا السد قد غطي احتياجات باماكو وعدة مدن اخرى بالكهرباء كما أنه سيكون مؤهلاً لري مساحة ٥٠ الف هكتار من الأرض.

وخلال إقامته قام الوفد الفلسطيني بتوقيع اتفاقية عامة للتعاون الاقتصادي والتقني مع جمهورية مالي وقعها عن الجانب المالي السيد عليون بلندن باي وزير الخارجية وعن الجانب الفلسطيني الأخ أبو علاء.



ـلقاء مع السيد موسى تراوري رئيس الجمهورية

ومن ناحية اخرى، فقد قدمت جمهورية مالي معرضاً لعرض وتسويق منتوجات «صامد» الفلسطينية في الوسط التجاري في العاصمة «باماكو»، كما قدمت حكومة جمهورية مالي اعفاءات من كافة الضرائب والرسوم لمنتوجات «صامد» في حدود مليوني دولار امريكي.

إننا اذ نحيي رئيس جمهورية مالي وحزبها وحكومتها وشعبها نتمنى لهذا الشعب المناضل كل النجاح في معركة البناء والتطوير والتنمية، والتغلب على كافة المصاعب التي تواجه عملية التنمية في هذا البلد المسلم الصديق، سواء منها ظروف الجفاف القاسية أو شحة الموارد. ونهيب في الوقت ذاته باخواننا الدول العربية الشقيقة للوقوف الى جانب هذا الشعب.



# زيارة الرئيس الغيني لمشروع «صامد» في غينيا بيساو

بتاريخ ١٩٨٥/٢/٧ قام الرئيس «خاوبيرناردو فيرا» (نينو) بزيارة الى مشروع «صامد» الزراعي في غينيا بيساو، يرافقه وزير الزراعة وعدد من أعضاء اللجنة المركزية للحزب ومسؤول المنطقة وعدد من المسؤولين.

وكان في استقبال الرئيس الغيني كل من الأخ / أحمد حماد مدير مكتب م.ت.ف. في بيساو والاخوة / أبو زيد وأبو سلام ونبيل وساتر وسمير وطالب نزال والعمال المحليون في المشروع، وقد جلس والوفد المرافق في استراحة المشروع حيث قدم الأخ / أحمد حماد استعراضاً لاوضاع المشروع منذ تأسيسه والمشكلات التي تواجهه.

وقد ابدى الرئيس اعجابه الكبير وقال: نحن ننظر بفخر الى هذا المشروع، وهو مميز جدا لدينا، ويكفي انه يزود العاصمة على مدار العام الان بالاحتياجات من الفواكه والخضروات. اضافة الى ذلك، فقد عبر الرئيس الغيني عن موقف سياسي داعم بشكل مطلق لنضال شعبنا بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وطلب من وزير الزراعة الانتهاء الفوري من كافة المشكلات، وتحديد الارض وزيادة مساحتها الى ٧٠٠ هكتار، كما هو محدد في البروتوكول، ونقل القرى المحيطة، كما طلب من وزير الزراعة الانتهاء من رخصة التصدير والتنسيق في ذلك مع وزارة التجارة، وأكد الوزير على ذلك ايضا.

وأثار انتباهه وجود عمال محليين يعملون في المشروع منذ أربع أو خمس سنوات، والذين اتقنوا مهناً مختلفة، أضافة الى ان عددا منهم افتتح ورشات خاصة بعد ان تدربوا على العمل في المشروع.

ثم أكد على ضرورة التعاون الكبير بين المشروع ووزارة الزراعة لتبادل الخبرة وخاصة بعد اطلاعه على نتائج الابحاث الزراعية التي تم التوصل اليها في مجال زراعة الخضروات والأناناس والأفوكادو الورود.

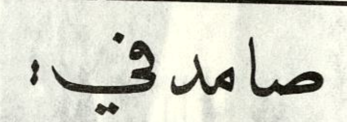
وبعد هذه الزيارة تم ابلاغ الأخ أحمد حماد بأنه قد تم عقد اجتماع للجنة المركزية للحزب بحضور وزير الزراعة وذلك لحل مشكلات المشروع والمباشرة في ذلك فورا ، وانه تم تشكيل لجنة مكونة من عضو في اللجنة المركزية ، وفريق فني من وزارة الزراعة ووزارة التخطيط .

وبتاريخ ١٩٨٥/٢/١٣ وصلت اللجنة الى أرض المشروع وتم درس كافة المشكلات ، واتخذ القرار بالبدء بتحديد الأرض ورسم الخرائط . وسوف توصل الأرض في مشروع « صامد »و بأرض مشروع الدولة ، وسيتم نقل السكان الذين أحاطوا بالمشروع الى منطقة اخرى ، كما سيباشر فريق فني العمل فورا ، وسوف يتولى اربعة منهم رسم الخرائط للمشروع بالتعاون مع فريق اخر .

وبعد ذلك قام الرئيس بجولة في ارض المشروع بعد زيارة اقسام المنجرة والمستودعات ومولدات الكهرباء ، ثم انتقل الى قرية برامس حيث كان السكان في استقباله ، وقد تحدث لهم مطولا عن القضية الفلسطينية مؤكدا ان الفلسطينيين في هذا البلد جزء منا وهم نموذج عظيم للعمل والعطاء والصداقة . وطلب منهم اخذ الفلسطينيين قدوة لهم في العمل والنشاط .

وقد أجرى الأخ/احمد حماد محادثات مع الرئيس بحضور السفير الجزائري ودار الحديث مجددا عن مشكلات المشروع، فاقترح الرئيس ضم مزرعة الدولة الى مشروع «صامد»، مع العلم ان مشروع الدولة يشمل اشجار المانجا، الحمضيات، الموز، جوز الهند، ومساحة صغيرة من الأناناس، وتوجد فيه مجموعة من الآبار والمضخات والآليات، ومساحته (١٢٠٠) هكتار .

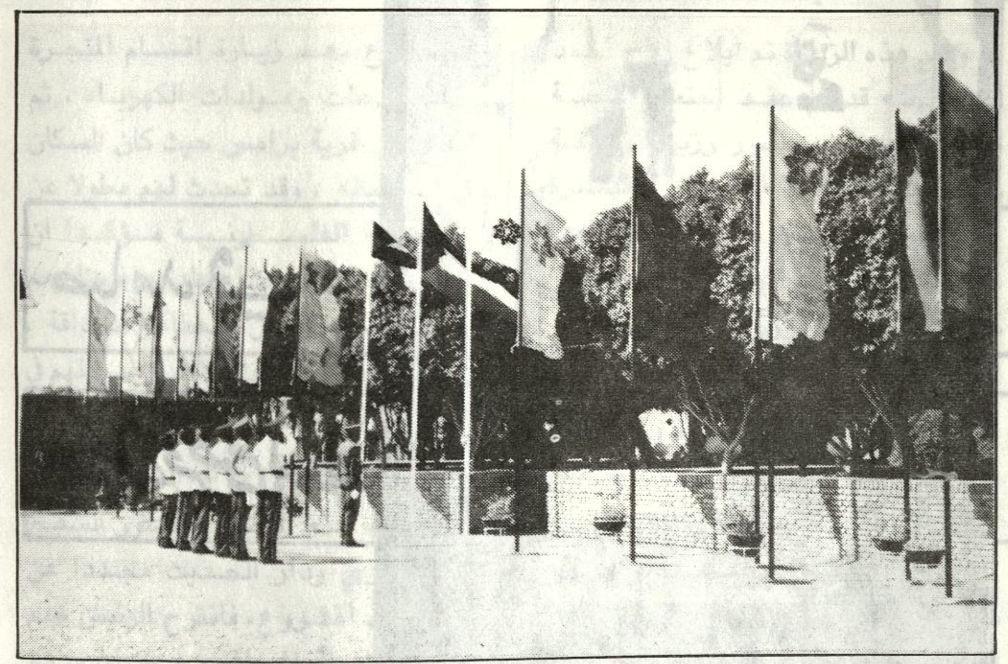




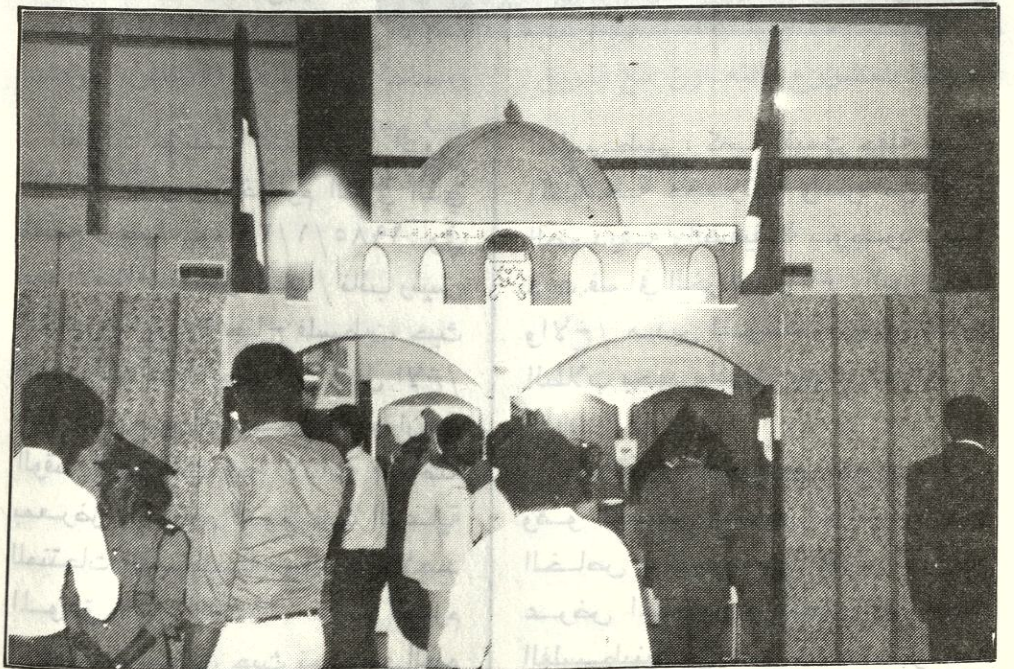

# معرض الخرطوم الدولي

شاركت مؤسسة «صامد» في الدورة الثامنة لمعرض الخرطوم الدولي الذي افتتح رسمياً يوم ١٩٨٥/١/٢٤. وفي يوم الافتتاح، تفضل السيد/ نائب رئيس الجمهورية بزيارة جناح فلسطين، حيث قدمت اليه هدية رمزية من قبل الأخ/ هيثم النمر مدير المؤسسة في السودان، في الوقت الذي كانت فيه الاذاعة الخاصة بمعرض الخرطوم الدولي تبث الدعاية للمنتجات الفلسطينية، وفي يوم الأحد الموافق ١٩٨٥/١/٢٧، اقيم اليوم الوطني لفلسطين، حيث تم رفع العلم الفلسطيني وعزف النشيد الوطني الفلسطيني، كما اقيمت حفلة بهذه المناسبة حضرتها وفود من الدول الصديقة والشقيقة بوجود ممثل م.ت.ف. في الخرطوم والأخ / أبو رؤوف، والأخ/ مدير المؤسسة. وقد شارك الطلاب بجهد وافر في انجاح الحفلة.

وقد تكون الجناح من قسمين: الاول وهو الخاص للعرض، والثاني وهو الخاص بالبيع. وفي القسم الأول تم عرض الملابس والقطع التراثية الفلسطينية، وكانت مساحته واسعة وتقدر بحوالي ١٢٥ م٢.



- رفع العلم الفلسطيني في يوم فلسطين



- اقبال جماهيري واسع على جناح فلسطين





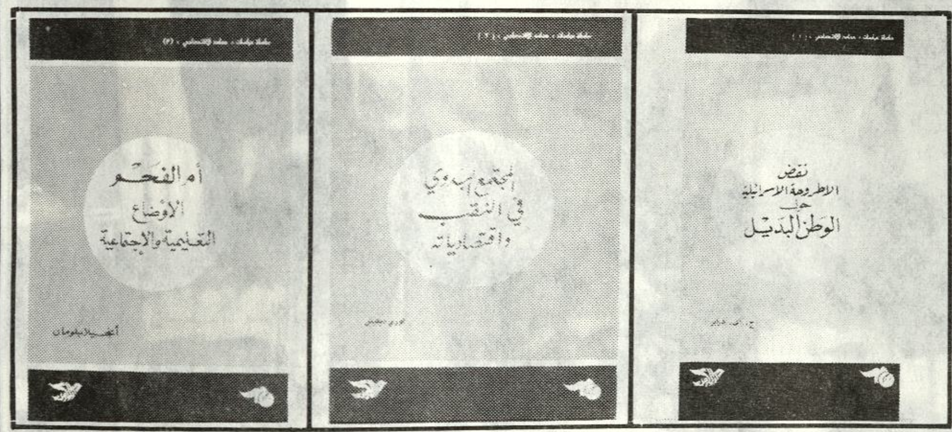


- قسم المبيعات في المعرض

وقد ارتفعت قبة الاقصى متوجة جناح فلسطين الذي ازدهى باللون الذهبي، وتضمن الجناح على عدة أقسام، منها لعرض الملابس الفلسطينية المطرزة، وجزء للرجال وآخر للنساء والاطفال أضافة لقسم الألعاب والتحف الزجاجية. وقد أقام الاتحاد العام لطلبة فلسطين فرع السودان - في جزء من الجناح معرضا للكتاب الفلسطيني.

وقد لفتت الثياب الفلسطينية المطرزة انتباه الزوار وأثارت اعجابهم، وكان هناك اقبال كبير على الميداليات الفلسطينية والشال الفلسطيني الذي يحمل علم فلسطين والقمصان التي تحمل صورة الأخ أبو عمار.

## صدر حديثاً:
## في سلسلة دراسات «صامد الاقتصادي»




### ١ـ نقض الأطروحة الإسرائيلية حول الوطن البديل
تأليف: ج. أي. درابر

### ٢ـ المجتمع البدوي في النقب واقتصادياته
تأليف: اوري ديفز
وجون ريتشاردسون

### ٣ـ أم الفحم: الأوضاع التعليمية والاجتماعية
تأليف: أنجيلا بلومان

منشورات:
دار الكرمل للنشر والتوزيع/ص ب ١٧٠٦٧ عمان
دار صامد للدراسات والنشر/ص ب ٥٠٢٤ـ١٥ بيروت



# مكاتب صامد التجارية

| المكتب | ص. ب | تلفون | تلكس |
|---|---|---|---|
| لبنان / بيروت | ١٥/٥٠٢٤ | ٣١٩٠٦١ | 68122 Samed EM. |
| الامارات / الشارقة | ٣٦١٢ | ٥٤٦١١٩ ٣٧٣١٧٦ ٣٧٣١٩٩ | |
| الجمهورية العربية اليمنية/ صنعاء | ١٥٨٦ | ٧٦٢٩٧ ٢٠٧٧٢٠ ٢٤٠٣٨١ | 2658 SAMED YE S.M.D |
| قطر / الدوحة | ١٣٨ | ٣٢٠٠٠٤ | 4742 Genins |
| جمهورية اليمن الديمقراطية / عدن | ٦٠٢٨ | ٤٢٧١٧/٤٢٣٤٠ | 23407 Biladi Jo |
| الاردن ـ عمان | ٩١٠١٨٥ | ٦٧٠٦٠٦ | 53879 MTNF AZ |
| الجزائر / الجزائر | ٨٥٧ | ٥٩٤٣٨٥ | |
| السودان / الخرطوم | ٢٢٦٢ | ٤١٤٥٨/٤١١٩٣ | |
| الصومال / ماغديشو | ٩٧٣ | ٨٠٦٤٥/٨٠٦٢٠ ٨٠٤٧٤ | |
| ليبيا / طرابلس | ٧٨٨٩ | ٣٨٥٤٧/٣٣٠٠٨ | 20028 SABRORO TLX |
| سوريا / دمشق | ٧٨٨٩ | ٤٤٣٥٢٤ ٤٤٣٥٢٥ | |
| العراق/ بغداد | ٣١٢٢ | ٨٨٨٠٠٨١ ٢ ٣ ٤ | 213137 IK |
| المجر / بودابست | | ٣٨٨٨٤٥ | 225984 BPHI H |
| بولندا / وارسو | | ٤٨٩٠٠٥ | 815611 PAL PL. |
| اليونان / اثينا | | ٩٢٣١٨٥٥ ٩٢٣٣٧٧٨ | 222910 FADI Gr |
| غينيا / كوناكري | ١٠٢١ | ٤٦٢١٢٢/٤٤١١٣٢ | |
| غينيا / بيساو | ٣٣٥ | | |
| الكنغو / برازافيل | ١٠٨٢ | ٨١٠٦٣٦ | |

العدد القادم

من

الاقتصادي

SAMED

صامد

محور خاص

النفط والقضية الفلسطينية

# تقدير ذهبي لـ"صامد" من معرض الجزائر الدولي




الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التجارة

الديوان الوطني للأسواق والمعارض

## معرض الجزائر الدولي

**21.** ALGIERS INTERNATIONAL FAIR

شهادة المشاركة
Participation Diploma

المنعم عليه
Awarded to

فلسطين

نائب الوزير
المكلف بالتجارة الخارجية